

جامعة الأزهر  
كلية الشريعة والقانون  
بالقاهرة

# الخلاف بين أبي حنيفة وأصحابه وموقف الأئمة الآخرين من هذا الخلاف

رأب الأعداء  
على محمد إبراهيم العشري  
نيل درجة العالمية (الدكتوراه) في الفقه القاري

بإشراف  
فضيلة الأستاذ الدكتور محمد محمد مصطفى شحاته الحسني  
رئيس قسم الفقه الإسلامي بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر

٥١٣٩٨

م ١٩٧٨

جامعة الأزهر  
كلية الشريعة والقانون  
بالقاهرة

# الخلاف بين أبي حنيفة وأصحابه وموقف الأئمة الآخرين من هذا الخلاف

رأى الناظر  
على محمد إبراهيم العنري  
مستدرج الكلية (الكتبة) في القاهرة



بإشراف  
فضيلة الأستاذ الدكتور محمد مصطفى شحاته الحسيني  
رئيس قسم الفقه الإسلامي بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر



الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ، والصلاة والسلام  
على أشرف المرسلين معلم البشرية وسيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى  
آله وأصحابه ومن والاه أجمعين •

وبعد ، فقد اخترت موضوع الخلاف بين أبي حنيفة وأصحابه وموقف الأئمة  
الآخرين من هذا الخلاف ، عنوانا لرسالتي لنهل درجة العالمية ( الدكتوراة ) فسى  
الفقه القارن ، من جامعة الأزهر الموقرة المريقة ، التي طالما حملت مشعل الهداية  
ليس لأرض الكنانة والنهل فحسب وإنما ليقطع الدنيا قاطبة •

وان يحذر الشريعة عظيم متلاطم الأمواج ، والخوض فيه على جانب من الخطورة  
عظيم ويحتاج السلف أن تكون عنده أساسيات وألمامه منارات ، لتلايته فينتقى ولشلا  
يفر فيفسق •

ومن المنارات أن يعرف الأصول الفقهية والقواعد الكلية ، وعمومات الشريعة  
فضبط الفقه بقواعد ، يخفى عن حفظ كثير من الجزئيات والتي قد ينفق فيها الباحث عمره  
ولا يطلع على جميعها ، كما أنه يحول دون اضطراب المسائل كما يذكر الشاطبي •

ومن الأساسيات أن يلم الباحث بالخلافات ، ويعرف مفايق الطرق ودواعي  
الماخذ المختلفة ، وأسباب تعدد الآراء •

ولذلك روي عن قتادة ، من لم يعرف الاختلاف لم يشم أنه الفقه •

وعن هشام بن عبيد الله الرازي ، من لم يعرف اختلاف القراء فليس بقارئ •

ومن لم يعرف اختلاف الفقهاء فليس بفقيه •

وعن عطاء ، لا ينهض لأحد أن يغتني الناس حتى يكون عالما باختلاف الناس •

فانه ان لم يكن كذلك رد من العلم ما هو أوثق من الذي في يديه •

وعن مالك مثل ذلك <sup>(١)</sup> ، وكثير من أهل العلم نهىوا على هذا الممنى •



فمعرفة الخلاف وأسبابه ، أمر ضروري لمن يشتغل بالفقه ، حتى يسدرك  
 ما أخذ الفقهاء منازع أهل العلم فلا يقع في عرض أحد منهم ، ولا يتعصب لرأي بدأ  
 ضعف مستنده .

ولذلك اهتم الفقهاء قديما وحديثا ، ببيان الخلاف ، وكتبوا في مسائله .  
 ومن ألف في الخلافات :

أبو حنيفة : كتاب " اختلاف الصحابة " .  
 أبو يوسف : كتاب " اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى " .  
 محمد بن الحسن : كتاب " الحجج وخلاف أهل المدينة " .  
 والشافعي : " اختلاف الحديث " ، " خلاف ابن مسعود وابن عباس " .  
 ونقل اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، ورد على الحنفية  
 بكتاب ابطال الاستحسان . وكل هذا في كتاب " الأم " .

وأبو عبد الله الثلجي : كتاب " اختلاف يعقوب وزفر " .  
 والطحاوي : كتاب " اختلاف الفقهاء " .  
 والطبري : كتاب " اختلاف الفقهاء " .  
 وصدر الدين العثماني : كتاب " رحمة الأمة في اختلاف الائمة " .  
 وعبد الوهاب الشعراني : ألف كتاب " الميزان الكبرى " .

وقد ألف ابن تيمية كتاب " رفع الملام عن الائمة الأعلام " بين فيه أضرار  
 الائمة في مخالفتهم لبعض الأدلة .

وكتب الغزنوي " كتاب الفرة المنيفة في أدلة أبي حنيفة " وعرض للخلاف مع  
 الشافعي في جميع ما أورده من المسائل ، ولم يعرض لخلاف غيره من الائمة .

وعرض الماوردي في كتابه الحاوي للخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة .  
 وركز ابن قدامة في كتابه " المغني " على بيان آراء الائمة المختلفة ففى  
 المسائل .

وتماز كتب الطبري والعماني والشعراني في هذا الموضوع ، يذكر  
 الآراء المختلفة للائمة الأربعة ، وقد تعرض لغيرهم لماما ، ولكنها لا تسوق الأدلة  
 ولا ترجح أحد الأقوال على غيره .

ولعل من خيرة ما ألف في هذا الموضوع هو كتاب " بداية المجتهد " لابن رشد الحفيد المالكي .

فهو يذكر الآراء المختلفة للأئمة المشاهير في أمهات المسائل ، بعد أن يذكر الإجماع أو الاتفاق على طائفة منها ، ثم يبين منشأ الخلاف وأدلة المجتهدين باختصار بليغ مفيد .

وجميع هذه الكتب تذكر طوائف المسائل ، حسب الأبواب الفقهية . ولكن الإمام عبيد الله بن عمر الدبوسي رحمه الله ، حصر أشات المسائل في أصول فريضة ، وذكر بعض المسائل على سبيل المثال . وتحت هذه الأصول تندرج جميع مسائل الخلاف بين الأئمة .

كما أن القرافي المالكي حصر المسائل الفقهية المالكية في قواعد معينة بكتابه الفروق ، ومثل ذلك فعل ابن رجب الحنبلي في كتابه القواعد .

وفعل مثل ذلك ابن نجيم الحنفي ، والسيوطي الشافعي في كتابيهما " الاشياء والنظائر " في الفقه الحنفي ، وفي الفقه الشافعي ، فهما يرجعان جميع مسائل الفقه إلى قواعد كلية .

وغیر ذلك من المؤلفين والمؤلفات كثير .

وهذا أدلي بدسوي المتواضع في هذا الموضوع سائلا الله التوفيق . وقد تحتم على أن أكتب مقدمة موجزة في أسباب الخلاف منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم حتى عصر الفقهاء الأربعة .

كما استوجب الأمر أن أكتب في الحياة العلمية لأئمة الفقه الحنفي ، وكان لذلك أكثر من سبب منها : استجلاء حقيقة طالما مارى بها كثير من الناس ، وهى أن أبا حنيفة وأصحابه قوم من رجال الحديث .

ومنها : الاطلاع على البحوث العامة التى صبغت اتجاه الحنفية بنسب متميز من الآراء الفقهية .

ثم ابتدئ الأمر أيضا أن أكتب في أصول الأئمة الأربعة ، ليكون البحث فى الخلافيات والآراء والفروع ، متصورا وغير مستهجن ، لا مستكبر .

وأخيراً كان لابد من حصر المسائل الفقهية بصورة أو بأخرى ، فمضى لمسى أن استقصى هذه المسائل من أمهات الكتب الفقهية واحصائها ، وقد حاولت ذلك مراراً فانقلب الى البصر خاسئاً وهو حسير • وقد هداني الله تعالى للفادة من كتاب تأسيس النظر للديوس الحنفى الذى استخلصه من البسوط وغيره ، وبه يحصر المسائل الخلافية تحت أصول فرعية محددة ، حتى قالوا فيه انه مؤسس علم الخلاف بلا خلاف •

ولكن وجدته يغفل الخلاف بين أبى حنيفة وأحمد ، ولمعله يكتفى بما ذكر من الخلاف بين أبى حنيفة والشافعى ، الذى كثيرا ما يوافقه أحمد •

ووجدت أيضاً من سوء الطباعة ومن الأخطاء اللغوية غير قليل ، كما أن المسائل التى أوردت على سبيل المثال ، لم تكن جميعها صحيحة باطلاقها • وبعضها لم يكن صحيحاً أصلاً ، بعضها كان يصدق على حالة معينة ، كما انه لا يسوق الأدلة ولا يشرح لمصلاً ولا مسألة •

فرايت أن أتناول هذه الأصول الفرعية ببعض الشرح والبيان ، وأن أتناول مسألة أو أكثر على كل أصل بالشرح والمناقشة مكتفياً بذلك عن شرح بقية المسائل •

وقد توجب على أن أخذ أقوال الأئمة من كتبهم مباشرة ان وجدت ، أو من كتب الطبقة الأولى لتلائمهم • والاكتفى بعرض استدلال أى امام من الأئمة من خلال كتب المذاهب الأخرى •

وعلى هذا فان بحثى يشتمل على مقدمة وأربعة أبواب ، وفصل إضافى وخاتمة •

المقدمة : فى أسباب الاختلاف بوجه عام وتشتمل على خمسة مطالب :

- المطلب الأول : أسباب اختلاف الصحابة والتابعين
- المطلب الثانى : أسباب اختلاف الفقهاء
- المطلب الثالث : مدرسة الحديث
- المطلب الرابع : مدرسة الرأى
- المطلب الخامس : أسباب مخالفة الفقهاء للأحاديث

## الباب الأول : نشأة العلمية لأئمة المذهب الحنفى .

ويشتمل على أربعة فصول :

- الفصل الأول : نشأة أبى حنيفة العلمية
- الفصل الثانى : نشأة أبى يوسف العلمية
- الفصل الثالث : نشأة محمد بن الحسن العلمية
- الفصل الرابع : نشأة زفر بن الهذيل العلمية

## الباب الثانى : أصول الأئمة الأربعة الفقهية .

ويشتمل على أربعة فصول :

- الفصل الأول : أصول الامام أبى حنيفة
- الفصل الثانى : أصول الامام مالك بن أنس
- الفصل الثالث : أصول الامام الشافعى
- الفصل الرابع : أصول الامام أحمد بن حنبل

## الباب الثالث : الخلاف بين أبى حنيفة وأصحابه .

ويشتمل على أربعة فصول :

- الفصل الأول : الخلاف بين أبى حنيفة وبين الصحابييين
- الفصل الثانى : الخلاف بين الشيخين ( أبى حنيفة وأبى يوسف )
- وبين محمد
- الفصل الثالث : الخلاف بين الطرفين ( أبى حنيفة ومحمد )
- وبين أبى يوسف
- الفصل الرابع : الخلاف بين الأصحاب ( أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد )
- وبين زفر

## الباب الرابع : الخلاف بين أبى حنيفة وبين الأئمة ( ابن أبى ليلى ومالك بن

أنس والشافعى وأحمد بن حنبل ) .

ويشتمل على أربعة فصول :

- الفصل الأول : الخلاف بين أبى حنيفة وبين ابن أبى ليلى
- الفصل الثانى : الخلاف بين أبى حنيفة وبين مالك بن أنس

- الفصل الثالث : الخلاف بين أبي حنيفة وبين الشافعى
- الفصل الرابع : الخلاف بين أبي حنيفة وبين أحمد بن حنبل
- فصل اضافى : فى الدفاع عن أبي حنيفة وأصحابه
- الخاتمة : وتتضمن أهم النتائج التى توصلت اليها

والله الموفق والهادى الى سواء السبيل .



## المقدمة

===

### اسباب الاختلاف بين أهل العلم

===

والكلام فيها يقع في خمسة مطالب :

- المطلب الأول : اسباب اختلاف الصحابة والتابعين .
- المطلب الثاني : أسباب اختلاف الفقهاء .
- المطلب الثالث : مدرسة أهل الحديث .
- المطلب الرابع : مدرسة أهل الرأي .
- المطلب الخامس : اسباب مخالفة الفقهاء للحديث .

===

## المطلب الأول

أسباب اختلاف الصحابة والتابعين  
(كما يراها الدهلوى فى الانصاف وفى حجة المالبالفة)

=====

لقد رأى كل صحابى ما يسهه الله له من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وفتاواه واقضيته ، فحمل بعضها على النذب وبعضها على الاباحة وبعضها على الوجوب ، وكانت المبرة عندهم حصول الطمأنينة .

ولما فتح الله على المسلمين تفرق الصحابة فى الامصار وصار كل منهم قدوة فى المصر الذى حل به ، يسأل ويجيب ويقتى بناءً على ما سمع أو فهم من الكتاب والسنة . ومن هنا كان الخلاف بين فتاوى الصحابة على أوجه منها :

أولاً - قديتيسر لصحابى سماع الحكم فى قضية ، ولم يتيسر للآخر ، فاذا سئل هذا عن مثلها اجتهد ، وقد يوافق اجتهاده ما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، كاجتهاد ابن مسعود فى ايجاب مهر المثل للمتوفى عنها زوجها ولم يفرض لها .

ثانياً - قديخالف اجتهاد الصحابى ما رواه غيره عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، كاجتهاد ابي هريره بعدم صحة صوم من اصبح جنباً ، حتى اخبرته بعض زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم فرجع عن قوله (١) .

ثالثاً - قديصل الحديث للصحابى بطريقة لم يحصل له بها غلبة الظن ، فيطمئن فى نسبة الحديث ، كما رد عمر شهادة فاطمة بنت قيس فى ان المبتوتة لانفقة لهما ولا سكنى (٧) . قال عمر لاندع كتاب ربنا لقول امرأة لاندري لعلها حفظت او نسيت ، لهما السكنى والنفقة (٣) .

وأهل العلم فى هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

---

(١) المنهل العذب المورود ١٠ / ١١٨ .

(٢) عون المعبود ٢ / ٣٨٦ .

(٣) صحيح مسلم ١ / ٦٤١ .

قال ابن عباس وأحمد : لانفقة لها ولا سكنى ، لظاهر الحديث .  
 وقال عمر وسفيان وأبو حنيفة : لها النفقة والسكنى ، لمصمم الأدلة .  
 وقال الشافعى ومالك وابن المسيب والاوزاعى والحسن وعطاء : لها السكنى دون  
 النفقة لنص الحديث (١) .

رابعا - قد يجتهد الصحابى لعدم وصول الحديث اليه ، حتى تنتشر فتواه ثم يظهر  
 الحديث . كاجتهاد ابن عمر فى تقصير رؤوس النساء إذا اغتسلن ، حتى ذكرت له عائشة  
 خلاف قوله (٢) .

خامسا - قد يرى الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم عمل العمل فيحملونه  
 بعضهم على الندب وبعضهم على الإباحة ، كما روى اصحاب السنن فى قصة التحصيص  
 ( النزول بالابطح بعد النفر من منى ) .  
 قال ابن عمر وأبو هريرة : انه قرية .

وقالت عائشة وابن عباس : انه كان اتفاقا وليس من سنن الحجج (٣) .  
 سادسا - قد يكون سبب الاختلاف الوهم ، فيرى كل نفر من الصحابة جزءا من  
 المنك او العمل فيظنه البد ، ويظنه هو المعتبر (٤) كما فى اهلل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم . هل هو حين ركب الراحلة ، ام حينما علا على شرف البعده ، ام فى مصلاه قبل  
 ذلك كله (٥) .

سابعا - قد يسمع الصحابة الحديث فينساه بعضهم كما فى حديث عمر وعمار فى التيمم ،  
 نسيه عمر حتى ذكره عمار بما حصل لهما وما علمهما رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
 ثامنا - قد يحصل الاختلاف عن طريق ضبط المسألة ، فيمضى الصحابة بضبط  
 المسألة وبعضهم قد يدخل عليه فيها ما ليس منها (٦) .  
 ومثال ذلك قوله عليه الصلاة والسلام " ان الميت ليمدب بىكا " اهله عليه " فعائشة  
 رضى الله عنها ردت الحديث الى الآية " ولا تزر وازرة وزر اخرى " .

- 
- (١) - بدائية المجتهد ٢ / ٨٠ .  
 (٢) - المنهل العذب المورود ٢٥ / ٣ .  
 (٣) - البخارى ١ / ٣٠٣ .  
 (٤) - حجة الله البالغة ١ / ١٤٢ .  
 (٥) - سنن ابى داود ٢ / ٢٠٥ .  
 (٦) - الانصاف فى بيان اسباب الاختلاف ص ٨ .



وفى بعض الكتب ان الرواية فيها « على هجر يهودى » وفى بعضها من رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يبكى عليها كلها ، فقال إنهم ليكون عليها وانها تمسذب فى قبرها .

وظن ابن عمران المذاب سببه البكاء (١) .

تاسما - قد يحصل الاختلاف من طريق الجمع بين الاحاديث المختلفة ومثال ذلك ما جاء فى الصحاح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فى المئمة عام خيبر ، ثم نهى عنها . ثم رخص فيها عام او طاس ثم نهى عنها .

قال ابن عباس : كانت الرخصة للضرورة . والنهى لزوال الضرورة والحكم باق على ذلك .

وقال الجمهور : كانت الرخصة اباحة ، والنهى نسخ لها الى يوم القيامة (٢) .  
عاشرا - قد يكون الخلاف بين الصحابة فى فهم الملة المؤثرة فى الحكم ، ومثال ذلك القيام للجنائز .

عده بعضهم كالتعظيم الملائكة ، وبعضهم لهول الموت وبعضهم قال بانما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم لانها جنازة يهودي كراهة ان تحلوفوق رأسه ، فالقيام يخص جنازة الكافر (٣) .

وهكذا اختلف الصحابة ، رضوان الله عليهم جميعا ، وأخذ عنهم التابعون . فكان التابعي يأخذ الحديث عن الصحابي ، ومذهب الصحابي وتفسيره للحديث فيجمع ما تيسر له من مذاهب الصحابة . ورجح بعض الاقوال ، وضمف بعض الاقوال ، ولو أثرت عن كرام الصحابة كقول عمر فى ان الجنب لا يتيم . وهذا اصبح لكل تابعي مذهب ومنهج واضح ، وصار فى كل مصر امام منهم .

فسميد ابن المسيب وسالم بن عبد الله بن عمر فى المدينة ، والزهرى وحوى بن سميد وربيعة بن عبد الرحمن وعطاء فى مكة ، وابراهيم النخعي والشعبي فى الكوفة ، والحسن البصرى فى البصرة ، وطاوس بن كيسان فى اليمن ، ومكحول فى الشام (٤) .

ثم ان هؤلاء الائمة من التابعين نهجوا فى الفقه نهجا خاصا ولهم عذرهم فى ذلك فاهل المدينة يقدمون فتاوى ابن عمر وابن عباس وعائشة .

- (١) سنن أبى داود يشرح عن المعهود ٢٦٣/٣ .
- (٢) حجة الله البالغة ١٤٣/١ ، بداية المجتهد ٦/١ .
- (٣) المنهل شرح سنن أبى داود ٤٠٣/٦ .
- (٤) حجة الله البالغة ١٤٣/١ .

وأهل الممران يقدمون فتوى ابن مسعود وعلي ، ومرد ذلك الى حصول الطمأنينة .  
 وكل عالم يطمئن الى من يصرفه لثقتة بصحة الرواية عنه .  
 ولقد خيّر هؤلاء التابعون على مذاهب الصحابة ، ونشأوا على منوالهم حتى صار  
 لهم مسائل كثيرة في كل باب (١) .  
 فكان اختلاف التابعين اثرا لاختلاف الصحابة ، لان كل نفر من الفقهاء التابعين  
 أخذ بقول بعض الصحابة (٢) .



### المطلب الثاني

#### اسباب اختلاف مذاهب الفقهاء

===

كان عصر الفقهاء امتدادا لمصر التابعين ، فلما آل الامر اليهم ، صاروا يتلمسون  
 الاجابة على المسائل في الأحاديث وأقوال الصحابة أو أقوال التابعين ، وتنحصر اسباب  
 الخلاف فيما يلي :

اولا : تأثر كل فقيه بمذاهب الصحابة والتابعين في بلده ، وليس ذلك تعصبا  
 وانما لحصول الطمأنينة لدى الفقيه بصحة ما نسب الى هؤلاء ، فكانت مذاهب ابن عباس وعائشة  
 وابن عمر ، ثم عمل اهل المدينة حجة عند مالك وأولى من مذاهب غيرهم . وكان يقول : السنة  
 عندنا أي مذهب علماء المدينة وعمل أهلها .  
 وكانت مذاهب علي وابن مسعود وشيخ النخعي والشعبي ، أولى بالأخذ عند ابي  
 حنيفة وأصحابه (٣) .

ثانيا : اعتبار أقوال الصحابة والتابعين أحاديث ، جاءت موقوفة ، كما أنهم  
 خير القرون فاجتهادهم خير لنا من اجتهادنا لأنفسنا .

(١) الانصاف ص ٩ .

(٢) الخيرات الحسان ص ٨ .

(٣) سنن الدارمي ١ / ٧١ وما بعدها .

ثالثا : تقدم طبقة ابي حنيفة ومالك جعلتهما يأخذان بالمرسل . فلما جاء الشافعى واحده لم يسلكا هذا المسلك ، لعدم صحة كثير من المراسيل عندهما .  
وقد انكر الشافعى العمل بالاستحسان عند الحنفية ، والأخذ بالمصالح عند المالكية (١) .

رابعا : تصنيف الأحاديث مكن لبعض الفقهاء العمل بالسنة فى كثير من المسائل التى اجتهد بها فقهاء آخرون ممن سبقوهم .  
وكانت أكثر صور الاختلاف ترجيح احد القولين ، أو الاقوال (٢) .



### المطلب الثالث

#### مدرسة أهل الحديث

كان أهل الحديث منذ عمر سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعى ، وعصر مالك وسفيان ، يكرهون الخوض بالرأى ، وهمهم رواية الحديث الشريف ، وقد وثقهم الصحابة الكرام ، فالمروي عن عمر أنه قال لجابر بن زيد : انك من فقهاء البصرة ، فلاتف الا بقرآن ناطق او سنة قاضية ، فانك ان فعلت هلكت واهلكت " . ومثل ذلك عن إبن مسعود ، وابن عباس وابن عمر وغيرهم (٣) .

ثم استفاضت الرواية وشاع التدوين ، وظهرت أحاديث لم تكن بلغت أهل الفتوى من قبل . مما حدا بالمحدثين الى الرجوع عن كثير من أقوال الفقهاء لمخالفتها للحديث .  
التدوين : بدأ تدوين الحديث فى أواخر عهد التابعين . وقد ذكر ابن حجر أن أول من جمع الآثار الربيع بن صبيح وسعيد بن ابى عروة ، ثم صنف مالك الموطأ . وصنف ابن جريج بمكة ، والاوزاعى بالشام ، وأبو عبد الله سفيان الثورى بالكوفة ، وحمام بن سلمة بالبصرة ثم تلاهم طبقة اخرى ، كالامام احمد وابن ابى شيبة .

ثم جاء البخارى فجمع الصحيح الذى لا يرتاب فيه ، ومسلم فعمد الى استنباط السنة والجمع بين المختلفات . وأبو داود السجستانى بين الملل وشرح الاحاديث ، الستى

(١) الانصاف ص ١٥ .

(٢) حجة الله البالغة (١/١٥١) .

(٣) الانصاف ص ١٦ .

استدل بها الفقهاء ، والترمذى بين مذاهب الصحابة والفقهاء واختصر طـــــــرق الحديث (١) .

### طبقات المحدثين :

ولقد رتب الذهبى طبقات المحدثين متسلسلة كما يأتى :

#### الطبقة الأولى :

وعد فيها ثلاثة وعشرين صحابيا ابتداءً بأبى بكر، وانتهاءً بانس بن مالك . وذكر فيها عمر وعلياً وأبى بن كعب والعبادلة الأربعة ، رضى الله عنهم جميعاً .

#### الطبقة الثانية :

وعد فيها من التابعين اثنين وأربعين عالماً ، بدءاً بعلمة بن قيس فقيه المراق ، وانتهاءً برمي بن حراش الفطافنى ، وفيها مسروق ، والاسود بن قيس ، وسويد بن ققلة ، وسعيد بن المسيب ( فقيه المدينة ) ، وعبد الرحمن بن أبى ليلى ( عالم الكوفة ) ، وشريح بن الحارث ، وعروة بن الزبير .

#### الطبقة الثالثة :

وعد فيها ممن جاء بعدهم ثلاثين عالماً ، ابتداءً بالحسن بن أبى الحسن يسار وانتهاءً بعبد الله بن بريدة بن الحثيث من علماء التابعين . وفيها إبراهيم النخعى فقيه المراق ، وطاوس بن كيسان ، وعطاء بن يسار ومجاهد بن جبير ، وعطاء بن أبى رباح ، ومحمد ابن سيرين والشعبي علامة التابعين ( أبو عمرو ) ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وهب بن منبه ، ونافع والأعرج الحافظ المقيى وعروة البربرى .

#### الطبقة الرابعة :

وعد فيها ثمانية وخمسين عالماً ، بدءاً بمحلول والزهرى وانتهاءً بربيعة بن أبى عبد الرحمن ، وفيها الحكم بن عتيبة ، وعمر بن عبد العزيز ، وأبو جعفر الباقر ، ومحمد ابن المنكدر ، وزيد بن اسلم ، وأبو الزناد فقيه المدينة وصالح بن كيسان الحافظ ، وحاصم بن سليمان الحافظ والأعشى الحافظ الثقة .

### الطبقة الخامسة :

وذكر فيها مئة وثمانية وسبعين عالما ، بدءا بصعيد الله بن عمر بن حفص ، وانتهاء بميمون الحافظ أبي يحيى . وفيها ابو حنيفة - الامام الاعظم ، وابن جريج الحافظ ، وابن ابي ليلى الامام العلم ، ومقاتل ، وحجاج بن أرطأه ، والأوزاعي شيخ الاسلام ، والمسمودي الامام الفقيه ، وابن ابي ذئب ، ومالك بن انس امام المدينة ، والليث بن سعد الامام الحافظ .

### الطبقة السادسة :

وذكر فيها ثمانين محدثا ، ابتداء بالفضيل بن عياض وانتهاء بشجاع بن الوليد ابن قيس . . وفيها عبد الرحمن بن ابي الزناد ، واسماعيل بن كثير الامام ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن زكريا ، وعبد الله بن المبارك ، وابوبكر بن عياش الامام القدوة ، والقاضي ابو يوسف الامام الملامه ، وعبد الله بن وهب بن مسلم ، ووکیع بن الجراح ، ويحيى بن سعيد ابن ايبان (١) .

والملاحظ ان كثيرا من المحدثين والحفاظ هم ايضا من اهل الاجتهاد والرأى .  
 فى الطبقة الأولى : أبوبكر وعمر بن الخطاب وعلى وابن مسعود مؤسس فقہ العراق .  
 وفى الثانية : علقمة وابن ابي ليلى فقيها العراق ، وابن المسيب فقيه المدينة .  
 وفى الثالثة : ابراهيم النخعي فقيه العراق ، وطاوس ووهب بن منه .  
 وفى الرابعة : الحكم والخليفة عمر بن عبد العزيز والباقر .  
 وفى الخامسة : ابو حنيفة ومحمد بن ابي ليلى ومالك والمسمودي .  
 وفى السادسة : ابوبكر بن عياض ، والقاضي ابو يوسف صاحب ابي حنيفة .  
 وقد اقتصرنا على ذكر هذه الطبقات من المحدثين لأن مدرسة الرأى تشكلت واكتملت  
 قيسى خلالهم ، حتى عصر تلامذة ابي حنيفة رحمه الله .



## المطلب الرابع

===

### مدرسة الرأي

==

والمقابل لمدرسة الحديث ، كانت مدرسة الرأي ك ففى كل عصر من عصور المحدثين ، كان قوم لا يبرمون من المسألة ولا يتهيبون من الفتوى ؛ لأن على الفقه بناء الدين ك فينبغى ان يظهر وينتشر .

يروى عن عمر رضى الله عنه حين بعث رهطاً من الانصار الى الكوفة ، انه اوصاهم فقال : انكم ستأتون الكوفة فتأتون اقواماً لهم ازيز بالقرآن فيأتونكم فيقولون تقدم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيسألونكم الحديث ك فآقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " (١) .

وكان أبوبكر وعمر ، وهما من هما فى صحة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، مقلين فى الرواية والمرى عن ابن مسعود انه كان اذا حدث تريد وجهه (٢) .

وروى عن الشعبي قوله : " على من دون النبی صلى الله عليه وسلم احب اليّ " فان كان فيه زيادة او نقص كان على من دون النبی صلى الله عليه وسلم " (٣) .  
وعن ابراهيم النخعي : اقول : قال عبد الله قال علقمه احب الى (٤) .

وانما هذا المنهج للحذر من الزلل وللحيطة فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يعقل عن عمر رضى الله عنه وعن كرام التابعين ان يزهدوا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ففى هذه المدرسة لم يكن من الاحاديث ما كان فى المدرسة الاولى ، ولم يتيسر لهم الطمأنينة لنقل علماء الامصار المختلفة للآثار ، مما ادى الى الاكتثار من الاجتهاد ، واعتقدوا فى ائمة بلادهم السبى الملقى حتى روى عن ابي حنيفة قوله : ابراهيم افقه من سالم ، ولولا فضل الصحبة لقلت : علقمة افقه من ابن عمر " (٥) .

ثم ان الفقهاء تنابعت طبقاتهم ، وكانت كل طبقة أحسن شأنًا من التى تليها بصفة عامة ، مما ادى الى ان تقتصر الطبقات اللاحقة على اقوال شيوخهم ، الا من كان من الفقهاء

---

(١) (٢٣ و ٢٤) أخرج هذه الآثار الداريمى فى سننه ٧١/١ وما بعدها ، جامع بيان العلم . ١٤٨/٢ .

(٥) حجة الله البالغة للدعلوى ١٤٤/١ .

الذين يخرجون الآثار والادلة التي اعتمدها شيوخهم •

طبقات فقهاء الحنفية :

ولأن الحنفية يمثلون مدرسة الرأي بأوسع صورها ؛ اذكر هنا طبقاتهم •

الطبقة الأولى :

المجتهدون • وضعوا القواعد واصلوا استنباط الاحكام من الادلة الاربعة  
الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، وهؤلاء لم يكونوا مقلدين لأحد •

الطبقة الثانية :

( طبقة المجتهدية ) ، هكذا ساهم طاش كبرى زاده ، كتلاميذ الطبقة الاولى •  
ومنهم ابو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل •

ولكنى أخالف هذا التقسيم لان اصحاب ابى حنيفة مجتهدون مستقلون ، وان بنوا

على اصول ابى حنيفة •

الطبقة الثالثة :

المجتهدون فى المسائل التى لا رواية فيها عن صاحب المذهب ، كالخصاف  
والطحاوى • وابى الحسن الكرخى والفخر البزدوى وامثالهم من الحنفية • وما يقابلهم  
فى المذاهب الأخرى •

وهؤلاء لا يخالفون الشيخ فى الفروع ولا فى الاصول ، بل يقولون فى المسائل التى

لأنص فيها عن شيوخهم ، تخريجاً وقياساً على قواعد هؤلاء الشيخ •

الطبقة الرابعة :

طبقة اصحاب التخرج من المقلدين كالرازى واقرانه • وهؤلاء ليسوا قادرين على  
الاجتهاد حتى فى المسائل الفرعية ، ولكن لما حفظوا من الاصول والقواعد والمسائل  
يستطيعون ان يفصلوا فى الاقوال المحتملة •

الطبقة الخامسة :

اصحاب الترجيح من المقلدين كالقدورى والمرغنانى ، صاحب الهداية ، وهؤلاء  
قادرين على ترجيح احدى الروايات التى وصلتهم ، بسبب ظاهر ، كالمصلحة المأمرة أو  
الضرورة •

### الطبقة السادسة :

طبقة المقلدين الذين يميزون بين الأقوال الضعيفة ، وبين الأقوال القوية .  
ويميزون بين ظاهر الرواية وبين الروايات النادرة ، فلا يثبتون في كتبهم إلا الروايات  
المشهورة .

### الطبقة السابعة :

طبقة المقلدين غير القادرين على التمييز بين القوى والضعيف من الأقوال . فهؤلاء  
يلزمهم إلا يحمل الواحد منهم بأى كتاب ، بل ينبغى أن يشتغلوا بالكتب المعتمدة المشهورة  
بين الأئمة (١) .

وقد أدى التزام طبقات المحدثين لقواعد شيوخهم إلى أن يردوا أحاديث لم تنطبق  
عليها تلك القواعد .

كما أدى التزام وتقليد طبقات الفقهاء لقواعد شيوخهم إلى أن يفتوا عندها ، وأن  
يتركوا النظر في الأدلة .

وهذا بمجموعه أدلى إلى وجود بون شاسع بين المحدثين وأهل الراى (٢) .

والأصل أن يؤخذ بالرواية وبالدراية ، ومن لم يكن له عقل يمسسه لا تنفعه  
كثرة الرواية (٣) .



(١) طبقات فقهاء الحنفية ( طاش كبرى زاده ) ص ٧ وما بعدها .

(٢) الانصاف ٢٥ - ٢٧ .

(٣) قوت القلوب ( لابی طالب المکی ) ١ / ٣٢٤ .



## المطلب الخامس

### اسباب مخالفة الفقهاء للحديث

الاصل كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام<sup>١</sup> ولا يحقل ان يتعمد اسام  
معتبر مخالفة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . فاذا ورد قول من الأئمة الاعلام  
مخالفا لحديث صحيح، فانما يرجع الى سبب معتبر وللإمام عذره ولا ننظر بأهل العلم  
الا خيرا .

وقد ألف ابن تيمية كتابا دافع فيه عن أئمة الاسلام . وارجع اسباب مخالفة  
الحديث الى عشرة أمور .

#### السبب الأول :

الا يكون الحديث قد بلغ الفقيه ، فلم يكلف ان يكون عالما بموجبه<sup>(١)</sup> ، فالفقيه  
اذا عرضت عليه مسألة يشدها في كتاب الله وفيما علم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
فاذا لم يجد اجتهد واقفى . وقد يخطئ حكما بالقياس على ظاهر الكتاب أو ظاهر حديث  
ثم يتبين حديث مخالف ، فتدّ يظهر الحديث ايام هذا الفقيه فيلزمه الرجوع عن قوله ،  
وقد يصح الحديث لوروده من طرق قوية وغير ذلك .

والمشهور عن الأئمة وجوب الرجوع للحديث اذا صح ، وترك القول المخالف .  
وحق بمدح عصر الدين ليس لاحد ان يدعى العلم بجميع مآل الكتب ، ولذين  
كانوا قبل الدواوين اعلم بالسنة من المتأخرين كما يذكر ابن تيمية ، وان كان مجموع الامّة  
يعلم مجموع السنة<sup>(٢)</sup> .

ولذلك لم يقبل مالك رحمه الله من المنصور والرشيد، ان يجعلا الامّة على الموطأ<sup>(٣)</sup> .

#### السبب الثاني :

ان يبلغ الحديث الفقيه ، لكن لم يثبت عنده ، لانتقاله في السند او جهالة بأحد  
رجالها أو نحو ذلك<sup>(٤)</sup> .

---

(١) رفع السلام عن الأئمة الاعلام ع ٤٠

(٢) الام للشافعي ٢٩١/٧

(٣) جامع بيان العلم ١٧٧/١

(٤) رفع السلام ع ٧٠

فإذا زالت الجبهاته وصح الحديث لم يعذر الناس بترك الحديث والأخذ بقول  
الفقيه م وان كان للفقيه عذره فيما مضى م فللفقيه الاول اجره م وللآخر المخالف للصحة  
الدليل، أجره كذلك .

### السبب الثالث :

ان يمتد المجتهد ضعف الحديث م ومعتقد مجتهد آخر ان المحدث ثقة م وقد  
لا يذكر سبب الضعف م وقد يكون هذا السبب مجرحا عند فقيه وغير مجرح عند غيره م وقد يكون  
للمحدث حالان ضعف وقوة م والصواب اتباع الحديث حيثما صح (١) .

### السبب الرابع :

اشتراط المجتهد في خبر الواحد مالم يشترطه غيره (٢) كاشتراط بعضهم فقهاء  
الراوي .

### السبب الخامس :

ان يبلغه الحديث ولكنه نسيه م كما حدث للزبير بن الجمل م فذكره علي بن ابي  
طالب بماء عهد اليهما ( علي والزبير ) الرسول صلى الله عليه وسلم م فرجع الزبير عن القتال (٣)  
واذا كان النسيان يمتري المبشرين بالجنة فكيف بمن يمد هم (٤) .

### السبب السادس :

عدم مصرفة المجتهد بدلالة الحديث م لضاربة اللفظ كالمجايلة والمزبنة م او لاختلاف  
عرف المجتهد ولفته عن لغة النبي صلى الله عليه وسلم وعرفه م كما اختلفوا في مفهوم نهيه  
صلى الله عليه وسلم عن ان يبرك المصلى كبروك البعير على ركبتيه م وللأمر مراتب م وللنهى  
مراتب (٥) .

### السبب السابع :

اعتقاد المجتهد ان لادلالة في الحديث م كمن يقول العام المخصوص ليس بحجة م  
او العام قطعي الدلالة فاذا جاء حديث أحادي يتضمن تخصيص عام القرآن اعتبر نسخا فلم يؤخذ به .

(١) رفع الملام ص ٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٩ .

(٣) المواعظ من القواصم ص ١٥٠ .

(٤) رفع الملام ص ١٠ ، الام ٢٩١/٧ ، بداية المجتهد ٦/١ .

(٥) رفع الملام ص ١١ ، بداية المجتهد ٥/١ .

## السبب الثامن :

اعتقاد المجتهد أن تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مرادة ، وهذا (١)  
 يترجح عند كل مجتهد ما لا يترجح عند غيره . وهذا عند مراضة الروايات .

## السبب التاسع :

اعتقاد المجتهد أن الحديث معارض بما دل على ضعفه أو نسخة أو تأويله ، أن كان قابلاً للتأويل (٢) .

فقد عارض أو عاقل بالاجماع أو النسخ أو بآية أو بحديث آخر ، كما روى عن مالك الأمر المجمع عليه عندنا ، فقد روى حديث ولو غلب الكلب ولم يأخذ به .  
 وكما قال بعضهم : لا أعلم أحداً أجاز شهادة الميّد ، وقبولها مروى عن عيسى وأنس وشرح (٣) .

## السبب العاشر :

معارضه الحديث بما يدل على ضعفه أو نسخة أو تأويله بما لا يمتقده غيره — من المجتهدين (٤) .

فيكون للمجتهد أصوله الخاصة ، وقد تختلف عن أصول غيره وقواعدهم مثال ذلك :  
 رد الحنفية حديث القضاء بشاهد ومبين لمعارضته ظاهر القرآن .  
 ورد الشافعي وغيره حديث الوضوء من القهقهة في الصلاة بالقياس على الضحك خارجها .

ورد مالك بعض الأحاديث لمخالفتها عمل أهل المدينة .  
 وإذا كان للمجتهد عذره في مخالفة الحديث ، فلننا محذرين بمخالفة الحديث بمد ثبوت صحته .

فالحق واحد دائر بين المجتهدين ، وهم مثابون عند الله وإن أخطأوا ، وليس الأقوال المختلفة كلها حقاً (٥) .

(١) ١٢٠ ١١ رفع الملام

(٣) الأم ٤٧/٧ ، البدائع ٤٠٢٧/٩ .

(٤) رفع الملام ص ١٢٠ .

(٥) المحلى لابن حزم ٩٨/١ .

## الباب الأول

==

### الحياة العلمية لأئمة الفقه الحنفى

=====

ويشتمل على أربعة فصول :

- الفصل الأول : نشأة أبي حنيفة العلمية
- الفصل الثانى : نشأة ابن يوسف العلمية
- الفصل الثالث : نشأة محمد بن الحسن العلمية
- الفصل الرابع : نشأة زفر بن الهذيل العلمية

=====

# الفصل الأول

## الفصل الأول

===

نشأة أبي حنيفة العلمية ( ٨٠ - ١٥٠ هـ )

===

وشتمل هذا الفصل على عشرة مطالب :

- المطلب الأول : مولد أبي حنيفة ونسبه .
- المطلب الثاني : المعلم التي حملها قبل انصراخللقه .
- المطلب الثالث : انقطاعه للمعلم .
- المطلب الرابع : شيوخه .
- المطلب الخامس : ابو حنيفة وعلم الحديث .
- المطلب السادس : البيئة العلمية للكوفة .
- المطلب السابع : ترجمة لبعض اساتذة العراق .
- المطلب الثامن : نهج علماء الكوفة .
- المطلب التاسع : مناقب أبي حنيفة .
- المطلب العاشر : فطنته وذكائه وميزته واتساره .

روى الخطيب البغدادي عن أسد بن عمرو قال : صلى أبو حنيفة فيما حفظ عنه صلاة الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة ٢ وكان عامة ليله يقرأ جميع القرآن في ركعة واحدة ٠ وكان يسمح بكاؤه في الليل حتى يرحمه جيرانه وحفظ عليه أنه ختم القرآن فسي الموضع الذي توفي فيه سبعة آلاف مرة (١) .

وكان يرتحل للبصرة لمجادلة أصحاب البدع والأهواء ٢ حتى عد صاحب الكعب العالي في هذا المجال ٠ وقد جادل الخوارج الذين تسوروا عليه المسجد بعد انقطاعه للفقهاء ٠

ولكنه كان ينهى عن الجدل وبدع الفلاسفة والمتكلمين ف قيل له رأيناك تجادل فقال : كنا نناظر وكان على رؤوسنا الطير مخافة أن يزل صاحبنا ٢ وانتم تناظرون وتريدون زلة صاحبكم ومن أراد أن يزل صاحبه فقد أراد أن يكفر صاحبه ومن أراد أن يكفر صاحبه فقد كفر قبل أن يكفر صاحبه (٢) .



### المطلب الثالث

==

### انقطاعه للمسلم

==

لئن كان أبو حنيفة حصل قدرا عاليا من العلم ٢ فإنه ظل يعمل بالتجارة وكان مثال التاجر النابه الأمين ٠ وتفويض كتب المناقب يماثره في تجارته وطيب نفسه وجسده ٠ وحكاياته اللطيفة في الكرم والتسامح والأمانه (٣) .

ولقد روى أبو حنيفة سبب انقطاعه للعلم : قال " مررت يوما على الشعبي وهو جالس فدعاني فقال الى من تختلف ؟ فقلت : الى السوق : فقال لم أعن الاختلاف الى السوق ٢ عنيت الاختلاف الى العلماء ٠ فقلت : أنا قليل الاختلاف اليهم ٠ فقال : لا تفعل ٢ عليك بالنظر ومجالسة العلماء ٢ فاني أرى فيك يقظة وحركة ٠ قال : فوقع في قلبي من قوله ففكرت الاختلاف الى السوق واخذت في العلم فنفعني الله بقوله " (٤) .

(١) تاريخ بغداد ٣٥٤/١٣ ، وفيات الأعيان ٤١٣/٥ .

(٢) مناقب اليزاني بحاشية مناقب المكي ، تاريخ بغداد ١٣٢/١٣ .

(٣) مناقب المكي .

(٤) مناقب المكي .

وكان أمام أبي حنيفة : أن يختار الانقطاع للفقه أو الحديث أو الكلام  
أو القراء والتفسير أو ينقطع للفقه ، ثم أخذ يقلب الأمور حتى استقر رأيه أن ينقطع  
للفقه فليس شيء من المعلوم أنفع منه (١) .

ويروى البغدادي في تاريخه عن أبي حنيفة قوله : " كنت أنظر في الكلام حتى  
بلغت منه مبلغا يشار إلي فيه بالبنان ، وكنا نجلس بالقرب من حلقة حماد بن أبي سليمان  
فجاءتني امرأة فقالت : رجل له امرأة أسيمة ، أراد أن يطلقها للسنة كم يطلقها ؟  
فلم أدر ما أقول : فأمرتها أن تسأل حمادا ثم ترجع فتخبرني . فسألت فقيل :  
يطلقها وهي طاهرة من الحيض والجماع تطليقة واحدة ثم يتركها حتى تحيض حيضتين .  
فإذا اغتسلت فقد حللت للزوج . . . . . فقلت لأحاجة لسي بالكلام ، وأخذت نعلسي  
فجلست إلى حماد ، فبكت اسبح ساقله فأحفظ قوله ، ثم يعيدها من الفدا فأحفظها  
ويخطئ أصحابه فقال : لا يجلس في صدر الحلقة بحذاءي غير أبي حنيفة " (٢) .



### المطلب الرابع

==

### شيوخ أبي حنيفة

==

يحتاج الفقه إلى ذكاء وفراصة ، وقوة ربط بين المعلومات وإلى فهم للمجتمع  
وطبيعة المعاملات ومدخلها ، وقضايا الناس ، ويحتاج أيضا إلى ذوق علمي ورغبة  
صادقة وسهر واحتمال ، وفراغ القلب عن شواغل الدنيا . وقد اجتمع ذلك كله لأبي  
حنيفة رحمه الله .

انقطع النعمان لحلقة حماد ، واحتل الصدارة فيها ، حتى كان حماد  
يسأل عن أبي حنيفة ، قبل أن يسأل عن أولاده ، إذا رجع من سفر (٣) . وقد

- 
- (١) تاريخ بغداد ٣٣٢/١٣
  - (٢) تاريخ بغداد ٣٣٣/١٣
  - (٣) تاريخ بغداد ٣٣٣/١٣



بقى في ملازمته عشر سنوات حتى تازمته نفسه للرياسة ثم انه عاد لملازمته حتى مات حماد فكانت مدة تلقيه على حماد ثمانى عشرة سنة (١) .

لئن كان هذا المكوف على حلقة حماد ، فان أبا حنيفة كان يختلف الى غير حماد فكان يسمع المحدثين والمفسرين ، ويرتحل من الكوفة الى البصرة والحجاز حاجا ، حتى روى انه حج واعتمر خمسا وخمسين حجة وعمرة (٢) . وفي خلال هذه الرحلات كان يلتقى بالعلماء والرواة من الامصار المختلفة فيأخذ عنهم .

وقد اخذ أبو حنيفة عن كثير من كبار أهل العلم ، فروى عن عطاء بن ابي سفيان ، وساح وعاصم بن ابي النجود ، وعلقمة بن مرثد وحماد بن ابي سليمان والحكم بن عتيبة وعدى بن ثابت الانصارى ، وعطية بن سميد الموفى ، وهشام بن عروة (٣) . وروى عن نافع وسلمة (٤) .

وقد ذكر البغدادي قال : دخل أبو حنيفة على المنصور . وعنده عيسى بن موسى فقال للمنصور : هذا عالم الدنيا اليوم . فقال له يانعمان عن اخذات العلم ؟ قال : عن اصحاب عمر بن عمر . وعن اصحاب علي بن علي وعن اصحاب عبد الله بن عبد الله وما كان في وقت ابن عباس على وجه الارض اعلم منه . (٥) .

وكتب التراجم والمناقب فيها غناء في هذا الموضوع . ذكر المكي في مناقب شيخه أبي حنيفة مرتبة أسماؤهم حسب الحروف الابدية بسبع عشرة صفحة (٦) .

وذكر ابن حجر الهيتمي ان عدتهم نحو اربعة آلاف شيخ من التابعين (٧) كما ذكر المكي والبزارى انه اخذ عن الصحابة .

ومن التقى بهم من الصحابة انس بن مالك وعبد الله بن ابي أوفى وسهل بن سعد الساعدي ، وابو الطفيل عامر بن واثلة ، وعبد الله بن الحارث الزبيدي ، ووالله بسن اسقع ، ومفضل بن يسار وجابر بن عبد الله وعبد الله بن انيس ، وعائشة بنت هجر . رضى الله عنهم (٨) .



- 
- |  |   |
|--|---|
| (١) الخيرات الحسان ص ٢٤ .              | ❧ |
| (٢) مناقب المكسى ٢٥٠/١ .               |   |
| (٣) النجوم الزاهرة ٢١٢/٢ .             |   |
| (٤) تهذيب التهذيب ٤٥٠/١٠ .             |   |
| (٥) تاريخ بغداد ١٣٢٥/١٣ .              |   |
| (٦) مناقب المكي ٨٧ - ٧٠/١ .            |   |
| (٧) الخيرات الحسان ص ٢٣ .              |   |
| (٨) مناقب المكي ومناقب الكردى ١١٠٥/١ . | ❧ |

## المطلب الخامس

===

### أبو حنيفة وعلم الحديث

===

لا يحسن اشتهار أبي حنيفة في الفقه ، انه لم يكن على علم بالحديث فقد روى عن كبار الائمة كما سلف القول في المطلب الرابع .

ومن هؤلاء عطاء بن ابي رباح ونافع والاعمش في وسئل أبو حنيفة من ادركت من الكبراء فقال : القاسم وسالما وطاووس وعكرمة ومكعولا ، وعبد الله بن دينار وابها الزبير وعطاء وقتادة وابراهيم والشعبي ونافعا وامثالهم " (١) .

وتذكر بعض كتب المناقب انه روى عن انس بن مالك - ولكن الاشهر انه التقى بالصحابه وهو صغير ، فلم يسره عنهم .

### الرواة عن أبي حنيفة :

روى الحديث عن أبي حنيفة كثير من علماء الحديث ، وقد ذكر بعضهم فليس التهديب فقال " وهه ابنه حماد ، وعيسى بن يونس ، ووكيع ، وزيد بن زريع ، واسعد ابن عمر البجلي وحكام بن يحيى بن مسلم الرازي ، وخارجة بن مصعب وعبد المجيد ابن ابي زائدة ، وهشام بن عمار ، ومحمد بن بشر العبدى ، وهشام السراقي ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، ومصعب بن المقدام ، ويحيى بن يمان ، وابو عصبة نوح بن ابي مريم ، وابو عبيد الرحمن البقري ، وابو نعيم ، وابو عاصم وآخرون . مثل عبد الله بن المبارك شيخ الحديثين ، وشيخ الزهاد داود الطائى وغيرهم " (٢) .

وقال ابن حجر الهيتمي : استيعاب ذكر تلاميذه ممتد ، لم يظهر لواحد من ائمة الاسلام ما ظهر لأبي حنيفة من التلاميذ (٣) .

### آثاره في الحديث :

ذكر في الاعلام ، ومجمع المؤلفين ان له مسندا في الحديث (٤) .

---

(١) مقدمة جامع مسانيد الامام الاعظم ، مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للزيلعي - ص ٥ وما بعده .

(٢) تهذيب التهذيب ٤٥٠/١٠ .

(٣) الخيرات الحسان ٢٣ ، ٢٤ .

(٤) الاعلام ٥/٩ ، مجمع المؤلفين ١٠٤/١٣ .

وهذا المسند مطبوع في حلب باسم مسند أبي حنيفة •  
والصحيح أن للامام خمسة عشر مسنداً في الحديث طبع في الهند سنة  
١٣٣٢ هـ •

وقد ساق الخطيب البغدادي أقوال المرحومين والممدلين لأبي حنيفة  
في الحديث وفي الرأي والإيمان • وجملة المطاعن أنه يأخذ بالرأي والاجتهاد •  
ولكن وثقه ابن معين •

ضعفه النسائي من جهة حفظه وابن عدي وآخرون <sup>(١)</sup> • إلا أن النسائي  
روى له في سننه • وروى له أبو داود في الشرائع • وجزء الصلاة للبخاري <sup>(٢)</sup> •

ومما يدل على سعة اطلاعه في الحديث ومصره بالرواية • قول تلميذه أبي  
يوسف : ما رأيت أعلم بتفسير الحديث من أبي حنيفة • وفي جامع الترمذي عنه ما رأيت  
أكذب من جابر الجعفي ولا أفضل من عطاء ابن أبي رباح • وروى البيهقي عنه أنه سئل  
عن سفیان الثوري فقال : أكتب حديثه • فانه ثقة • ماعدا أحاديث أبي اسحق ( جابر  
الجعفي ) • وروى الخطيب عن سفیان بن عيينه أنه قال : أول من أقعدني للحديث  
بالكوفة أبو حنيفة • قال : هذا أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار <sup>(٣)</sup> •



### المطلب السادس

===

### البيئة العلمية للكوفية

===

افتتح المسلمون العراق أيام الخليفتين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما • وأنشأوا  
مدن الكوفة والبصرة • وحظيت هاتان المدينتان بمكانة كبيرة من الاهتمام العلمي  
والعمراني •

(١) خيران الاعتدال ٢٦٥/٤

(٢) خلاصة تذهيب التهذيب ٩٥/٣

(٣) تاريخ بغداد ٣٣٥/١٣ وما بعدها •

وإذا كانت مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم مهبط الوحى وقر الصحابة  
 أول العهد، فإن الكوفة التى ابتناها عمر سنة مبيع عشرة للهجرة واسكن حولها فصحاء  
 العرب وآثرهم بعبد الله بن مسعود ، أصبحت مقرا للصحابة رضوان الله عليهم . وحينما  
 بعث لهم بعبد الله بن مسعود قال لهم : لقد آثرتكم بعبد الله بن مسعود علمى  
 نفسى . وقال بعبد الله كعصف ملى فقها (١) . وقد ورد بعبد الله بن مسعود  
 أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها " أنى رضيت لأمتى ما رضى لها أبسن  
 أم عهد " وتمسكوا بعهد ابن مسعود " من أراد أن يقرأ القرآن غضا طريا كما أنزل  
 فليقرأه على قراءة ابن أم عهد " (٢) .

عني ابن مسعود بتفقيه أهل الكوفة حتى أواخر عهد عثمان ، ولغ عدد الفقهاء  
 والقراء والمحدثين الذين تلقوا عليه وطى أصحابه أربعة آلاف عالم (٣) .

ثم ان عليا رضى الله عنه واصل تفقيه المسلمين ، حتى أصبحت الكوفة لامثيل  
 لها . كما أن عددا من كرام الصحابة استوطنوا الكوفة ، وكما ذكر المجلى أنها توطئها  
 نحو الف وخمسمائة من الصحابة سوى من أقاموا فترة وأرحلوا (٤) .

أما على وابن مسعود فقد أقاما بالكوفة فانتشر عليهما بل علم الصحابة  
 وشاعت أفضيتهما وفتاواهما ووعاها أهل العلم بالكوفة . ولقد روى عن مسروق بن الأجدع  
 التابى الكبير قوله : وجدت علم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ينتهى الى ستة :  
 الى على وعبد الله بن مسعود وعمر بن ثابت وأبى الدرداء وأبى بن كعب ، ثم  
 وجدت علم هؤلاء الستة ينتهى الى على وعبد الله .

وقد كان لابن مسعود نهجه الخاص الذى أثر في مدرسه الفقه المراتى والتسى  
 عرفت فيما بعد بمدرسه الراي .

(١) تذكرة الحفاظ ١٤/١ .

(٢) صحيح الترمذى ٢١٥/١٣ ، أسد الغاية ٣٨٧/٣ .

(٣) الخيرات الحسان ص ٢٣ .

(٤) مقدمة بدائع الصنائع ٤٣/١ .

## تكوين السراى :

كان لبعض الصحابة مسلك متشدد فى رواية الحديث حذر الزلل ولحقى الوعيد لمن قال على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله • وكان للمراق ظروفه المختلفة عن ظروف يشرب مهبب الوحى والتنزيل ، مما يدعو الى استنباط احكام جديدة للمشاكل المستجدة • جاء فى تذكرة الحفاظ " كان ابن مسعود ممن يتحرى فى الأداة ويشدد فى الرواية • ويزجر تلامذته عن التهاون فى ضبط الألفاظ " (١) • وذلك حيلة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم •

" وكان ابن مسعود اذا حدث تريد وجهه • وقال هكذا او نحوه " (٢) • وكان من وصية عمر لرهط الأنصار الذى بعثه الى الكوفة " انكم تاتون • فتاتون قوما لهم ازيز بالقرآن ، فيتاتونكم فيقولون : قدم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فياتونكم فيسألونكم عن الحديث ، فأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٣) •

توطن تلامذة عمر وتلامذة على وتلامذة ابن مسعود وتلامذة ابن عباس الكوفية • فتوفر فيها جملة كثيرة من الأحاديث والأخبار لم تتوفر فيها كذلك - لتجدد الظروف واختلافها عن المدينة وتطور الحياة المادية وتشعب نواحي المجتمع والمعاملات - القياس والاجتهاد • ولئن استغنى أهل المدينة بالأحاديث لأن أغلب المسائل التى تحدث عندهم مماثلة أو تكاد تكون مماثلة لمسائل نص عليها القرآن والحديث وبين احكامها فان فى المراق قضايا تتجدد وتختلف كثيرا عن تلك التى كانت فى عصر الوحى •



xxx

- (١) . تذكرة الحفاظ ج ١ / ١٣ ، ١٤ •
- (٢) سنن الداريمى ج ١ ص ٥١ •
- (٣) سنن الداريمى ج ١ ص ٧٣ •

## الطلب السابق

===

## ترجمه ليعض الساتبة المسمراق

===

ان ثلاثه ابن مسعود وعلى وعمر وسائر من توطن الكوفة او وفد ها من الصحابة الكرام رضى الله عنهم ، قاموا بمصاحبه الامامة بعد ان وسد الامر اليهم .

واننى اتمرض لذكر شىء عن بعضهم لالقاء الخوف على الناشئة العلمية لائمة الفقه الحنفى ، ومنهم .

مسروق بن الاجسد بن مالك : ثوى سنة ٦٣ هـ :

وهو مسروق بن عبد الرحمن ابو عائشة الهمداني . مسروق وهو صغير لمسى بذلك . رأى ابا بكر وعمر وعثمان وعلياً وابن مسعود رضى الله عنهم ، حضر حرب الخوارج بالنهرवान مع على كرم الله وجهه . كان شريفاً يرجع اليه فى القضاء . ولا يرجع مسروق الى شريح فى الفقه (١) .

طاهر بن شراحبيل الحميرى الشمسى : ولد لست من خلافة عمر وتوفى سنة ١٠٣ هـ :

الامام الملم : روى عن عمر وعلى وابن مسعود ولم يسمع منهم ، وعن ابي هريرة وعائشة وجابر وابن عباس وخلق ، وروى عن علقمة ومسروق والاسود وعمر بن على بن ابي طالب وابى عميد بن عبد الله وابى بسر . قال : ادركت خمسمائة من الصحابة (٢) .

وروى عنه ابن سيرين والاعمش وشعبة ، وجابر الجعفى وخلق . قال ابن عيينة : كانت الناس تقول : ابن عباس فى زمانه . والشمسى فى زمانه ، قال الشمسى : ما كتبت سوداً فى بيضاء . قال المجلى : يرسل الشمسى صحيح . قال ابو مجلى : ما رايت فيهم اتقه من الشمسى .

قال عنه عبد الله بن عمر حينما رآه يتكلم فى المفاوى : " لهو اخفظ لها منسى وان كنت قد شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٣) .

(١) تاريخ بغداد ٢٣٤/١٣

(٢) الحلية ج ٤/٣٢٨

(٣) خلاصة تذهيب الكمال ج ٣/٢٢

شرح قاضي عمر : توفي سنة ٨٠ هـ عن مئة وعشرين عاما .

استمر في القضاء ستين عاما ، قال له علي " قم ياشرح فانت اقضى المـسـرـب " روى عن علي وابن مسعود ؛ وكان من اذكي الناس . وثقه ابن معين (١) .  
سويد بن غفلة المذحجي : ولد عام الفيل وتوفي بالكوفة سنة ٨٢ هـ .

صحاب ابا بكر ومن بعده ، شهد اليرموك ، روى عن ابي بكر وعمر وعلي وعثمان ؛ وروى عنه النخعي والشمسي ، وثقه ابن معين . قال ابو نعيم مات سنة ٨٠ هـ (٧) .  
زبد بن جبيش : توفي سنة ٨٢ هـ .

محمـر مخضـم ، كان يلقـم الناس في التراويح وعمره مئة وعشرون عاما . وهو رزائي قرايم ابن مسعود ، ومنه اخذها عاصم وابو بكر بن عياش . وكان ابن مسعود يسـال زرا عن المـريـة اذ هو من اعرـب الناس . ادرك الخلفاء الراشدين الاربعة . وسمع من عمر وعلي وغيرهما .

جاء في الحلية " عن عاصم عن زبد بن جبيش : خرجت في وفد لأهل الكوفة ، وأيم الله ان حرضني على الوفاة الا لقاء اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والانصار . فلما قدمت المدينة لزمته ابي بن كعب وعبد الرحمن بن عوف . قال عاصم ما رايت اقرا من زبد بن جبيش " (٣) .

عبد الرحمن بن ابي ليلى : استشهد غزاة مع ابن الأشعث سنة ٨٣ هـ .

ادرك مئة وعشرين صحابيا . جاء في الحلية " ولد في خلافة ابي بكر الصديق وأسند عن عمر . وسمع عثمان وعلي ، وسعد بن ابي وقاص وبلالا ، وحذيفة وأبي ذر وابن عباس وابن عمرو وابي بن كعب ، وكعب بن عجرة . والبراء بن عازب وأبا الدرداء .

وأبا أيوب الأنصاري ، وأباه أبا ليلي وزيد بن أرقم ، وثمان بن سمره بن جندب  
وأبا جحيفة . وحدث عنه من التابعين مجاهد والحكم وجماعة \* . وروى عنه عمرو  
ابن شرجيل وزيد بن صوحان ، وخيثمة بن عبد الرحمن وعبد الله بن عتبة وسلمه  
ابن صهيب ، ومالك بن عامر والآل غيرهم (١) .

أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب الصلصي : توفي سنة ٨٥ هـ .

المقرئ الكوفي : عرض القرآن على علي كرم الله وجهه . تفرغ لتعليم القرآن فسي  
مسجد الكوفة أربعين سنة .

وعليه قرأ الحسن والحسين بأمر أبيهما ، روى عن عمر وثمان وعلي وابن مسعود  
وطائفة وتلقى عاصم قراءة علي عليه . وهى التى يرونها خض عن عاصم .

عرض القرآن على عثمان وزيد أيضا ، أخذ عنه النخعي وسعيد بن جبيرة وعلقمة  
ابن رشد وثقه النسائي (٢) .

إبراهيم بن يزيد النخعي : ( ولد سنة ٥٠ للهجرة وتوفي سنة ٩٦ هـ ) .

جمع اشعات الطبقتين ، تفقه على علقمة . أدرك الخدرى وعائشة ومن دونهما  
من الصحابة . وأكثر روايته عن علماء التابعين ( علقمة والاسود ومسروق وعبيدة بن نعيم  
السلامي وزيد بن معاوية النخعي وشريح بن الحارث وزيد بن جبير ) (٣) .

جاء فى التذويب : أبو عمران الكوفي الفقيه ، يرسل كثيرا . روى عن عائشة  
وخلق . وروى عنه الحكم ومنصور والاعمش وابن عون وخلق ، وأخذ عنه حماد .

قال فيه (الاعشى) : كان إبراهيم يتوق الشهرة . وقال : ما رأيت إبراهيم  
يقول برأيه فى شئ قط . والصحيح أنه كان يروى ويجهده ، اذا روى فهو الحجة ،  
واذا اجتهد فهو البحر الذى لا تمكره الدلاء ، لما توافره من اسباب الاجتهاد .

(١) حلية الأولياء ج ٤ / ٣٥٣ .

(٢) تذهيب الكمال ج ١ / ٤٨ .

(٣) الحليسة ج ٤ / ٢٣٣ .



قال أبو نعيم : كان إبراهيم صيرفي الحديث • نقاد الحديث يعدون مراسيله  
 صحاحا (١) • كان يقول لا يستقيم رأى الإبرواية ولا رواية الأبرأى • عن الحسن  
 ابن عبيد الله الفخمي قال قلت لإبراهيم أكل ما سمعت تفتى به سمته ؟ فقال لا • قلت :  
 تفتى بما لم تسمع ؟ فقال : سمعت الذي سمعت ، وجاءني ما لم اسمع فقصته بالسدى  
 سمعت (٢) • وهذا هو الفقه حقا •



### المطلب الثامن

==

#### نهج علماء الكوفة

==

كان علماء الكوفة أصحاب نهج مستقل في طلب العلم • فلم يكتفوا بما وصلهم ،  
 بل كانوا يكتسبون من الحج والترحال في بلاد الاسلام لرواية ما ليس عندهم • ومما سلف  
 ذكره عن بعض النماذج الخيرة لأولئك العلماء يتبين ان أهل العلم بالكوفة انشد  
 كانوا قد تهيأ لهم ما يلي •

١ - لقيامهم لكثير من الصحابة ونقلهم عنهم •

٢ - ثناء الصحابة عليهم وعلى علمهم م حتى قال ابن عمر عن الشعبي : " لهو

أحفظ لها - المفازي - من وان كنت قد شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم •

٣ - احالة الصحابة الذين عليهم في المسائل م وافتاؤهم في عهد الصحابة

ومحضره الصحابة • قال ابن عباس " تستفتونني وفيكم ابن الدهماء ، اى ابن جبير " •

وقيل في علقمه : " لان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتونه " •

وعلى بن أبى طالب يرسل ولديه الحسن والحسين ليقرأ على ابى عبد الرحمن

ابن حبيب السلمى •

(١) تذكرة الحفاظ ج ١ / ٧٤ •

(٢) مقدمة بدائع الصنائع ج ١ / ٤٨ •

٤ - ارتحالهم في طلب العلم للتهت ما عندهم وللإطلاع على ما ليس عندهم .  
فقد بن حبش المقرئ يرتحل للمدينة ليلازم أبي بن كعب وعبد الرحمن بن

عوف .

وعلقه يرتحل الى أبي الدرداء وعمر وزيد وعائشة .

والأسود بن قيس حج ثمانين حجة .

وعبيدة بن قيس السلماي حج مئة حجة وعمره . وأبو حنيفة فيما بعد حج خمسا

وخمسين حجة وعمره .

كما تبين من عرض الحياة العلمية التي جباها الله للكونه ، ومنزع علماء الصحابة  
هناك ، ثم تلاميذهم كبار التابعين ثم تابعيهم بإحسان ، والطالب مرآة استاذ ينطبع  
بأفكاره ومنهجه ، فان نزقة الاجتهاد والقياس والرأى أصبحت نبتة مستوطنة في نفوس  
العلماء في العراق ، وخاصة أبي حنيفة الذي وصل اليه العلم عن طريق اناس يقولون  
بالرأى فيما لان فيه ، ولا يتهيبون من ذلك ، بل على الفقه مدار الدين .

فعلم الصحابة كما قال مسروق ال الى ستة ههم : علي بن أبي طالب ،  
وعبد الله بن مسعود ، وعمر بن الخطاب ، وزيد بن ثابت ، وأبي الدرداء ، وأبي  
ابن كعب .

ثم آل علم هؤلاء الى اثنين منهم : علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود  
ثم تملأ على هذين الصحابين الجليلين كثير من الناس منهم :

عبيدة بن قيس السلماي وزكري بن حبش القاري وعلقه النخعي وعمر بن  
ميون الأودي ، وسويد بن مغفل المذحجي وعبد الرحمن بن أبي ليلى ومسروق بن  
الاجسد والاسود النخعي ، وعامر الشعبي وسعيد بن جبيرة والاف غيرهم .

ثم ان ابراهيم النخعي جمع اشعات الطبقتين ( الصحابة وكبار التابعين ) .

ثم آل علم هؤلاء الى حماد بن أبي سليمان .

وحامد هذا ثقة أبو حنيفة .

في هذا الخضم الزاخر من العلوم المسندة والمستفادة ثقة حماد بن أبي  
سليمان شيخ أبي حنيفة ولان ابراهيم النخعي ، ثم لان أبو حنيفة حمادا ثانيا  
عشرة سنة حتى توفاه الله فانبرى النعمان للاقتا بعد استاذة الذي شهد له فسي  
حياته بأنه دقق النظر وأجاد .

ان جو الكوفة المذكور الذى اصطيغ بمذاهب ابن مسعود وعلى رضى الله عنهما وفى تلك الحصيله الرائعة من علوم الشريعة التى كانت ثمار جهود قرابة الألفين من الصحابة والالاف من التابعين ، حيث وجد القوم يجتهدون ويقعون ولا يخرجون من المسألة والفتيا ، ثم اجتماع احاديث الامصار اليهم ، فى هذا الجو تنفتح ذهن أبى حنيفة على الفقه . قالوا : على الفقه بناء الدين وينبى ان يشيع وينتشر ، والخرج والتهيب من رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تثبتا وخوفا من الزلل وحذرا من لحق الوعيد .

- ذلك المنهج الذى خطه عمر فى وصيته للأئصار الذين بعثهم الى الكوفة .
- وخطه عبد الله بن مسعود الذى كان اذا حدث ترسد وجهه .
  - وخطه على امير المؤمنين الذى كان قاضيا ومفتيا وساجدا .
  - ثم تتبع هذه الخطى الباركة كبار التابعين ، ومن جاء بعدهم .
  - روى عن الشعبي قال : " على من دون النبى صلى الله عليه وسلم احب الى .
  - فان كان فيه زيادة أو نقص كان على من دون النبى صلى الله عليه وسلم " .
  - وقال ابن عسرون " كان الشعبي اذا جاءه شىء اتقى " .
  - وروى عن ابراهيم النخعى " اقول قال عبد الله وقال علقه احب الى " (١) .

هذه الوجهة التى اتخذها العلم فى العراق ليست تفضيلا للرأى على الحديث - معاذ الله - ولا جهلا بالحديث فقد كان ابن مسعود من اعلم الصحابة ، والشعبى شفع على القول بالرأى . والاعمش قال عن ابراهيم ما سمعته يقول برأيه فى شىء قط . والجمع بين الروايات المتطابقة ظاهرا يقتضى ان يكون الرأى المرفوض هو الهوى ومجرد الفكرة ، لا الاجتهاد المبني على الدليل والمستقى من عمومات الشريعة الاسلامية وايما انتها واقتضاؤها ، اذ لا يعقل عن هؤلاء الأئمة الأجلاء الذين حكموا بشريعة الله ربهم لا يعقل عنهم اتباع من الزمن ، قضاء واجتهادا وعلما واقتضا . لا يعقل عنهم ترك الحديث ولا يعقل عنهم اتباع الهوى ، بل رأيهم من صلب الاسلام ، وروايتهم هى الحجة فهم السلف الصالح .

ومن هنا فاذا كانت الوجهة التى توجه اليها استاذ الكوفة - أبو حنيفة - وتلاميذه فيما بعد هى الاجتهاد والقياس على ما جاء فى الكتاب والسنة ، والاقتضا

في المسائل المتجددة والمتشعبة والتي لم يذكر لها بمينها حكم في الكتاب والسنة ،  
فهذا ليس يدعى من المنهاج ، فقد كان الاجتهاد والافتاء والتخريج على الكتاب  
والسنة ، والقياس والتفريع عليهما أمرا متبعين من قبل .



### المطلب التاسع

===

#### مناقب أبي حنيفة

===

لقد ألف في مناقبه كثير من الكتب ، منها مناقب الامام الاعظم للموفق المكي ،  
ومناقب الامام أبي حنيفة للبزازي الكردي ، ومناقب أبي حنيفة وصاحبه للزيلعي ،  
والخيرات الحسان في مناقب النعمان لابن حجر الهيتمي ، وغير ذلك .

وقد الخطيب البغدادي فصلا طويلا في الكلام عن أبي حنيفة في الجزء  
الثالث عشر من تاريخه .

ولكن كثيرا من المطاعن كانت وما تزال ترسل تترى على أبي حنيفة  
وأصحابه .

ولعل أصل الشبهة عند بعض الطاعنين أن أبا حنيفة كان يخالف المعتزلة  
في تكفير مرتكب الكبيرة .

وسبحان الله تارة ينسب الى الارزاء ، وتارة الى التشيع وتارة يتهم بالكفر  
وينسب اليه أنه استئيب مرتين ، وهو الذي حيس مرتين لامتناعه عن تولي القضاء ،  
خوف الوقوع في ظلم أحد من خلق الله .

والشيعة أصحاب الأيدى الخفية في اطلاق هذه المطاعن ، بل انهم  
شتوا المذاهب الاربعه جميعها .

نقل صاحب روضات الجنات كلاما عن صاحب الزام التوجب عند ذكره  
لمذاهب أهل السنة قال :

”وأحدثوا أربعة مذاهب في زمن المنصور ، وعملوا فيها بالرأي والقياس والاستحسان والاجتهاد “ .

والسبب في أحداث هذه المذاهب ان الصادق عليه السلام ، اجتمع عليه أربعة الافرادوا يأخذون عنه العلم ، فحاز المنصور ميل الناس اليه وأخذ الملك منسبه ، فأمر أبا حنيفة ومالكاً بمنعزال الصادق . وأحداث مذاهب غير مذهبه ، وعملوا فيها بالرأي والاستحسان والقياس والاجتهاد ، ثم تابعها الشافعي وأحمد بن حنبل ، واستقرت مذاهب السنة في الفروع على هذه الأربعة مذاهب . ومقت الشيعية الإمامية على المذهب الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعون (١) .

ثم ساق صاحب الروضات كلاماً في السهاب والشتيه لعلماء السنة وخاصة الحنيفة لا يقبله عاقل، ونسب اليهم اقوالاً وأعمالاً لا يصدقها أحد ، فعرف ان أصل المطلعون من الشيعة . وفتح الجهل والتعصب فيما بعد مجالا لهذه الأقاويل والانتهاكات ، ولكنها لم تنل من علم الامام أبي حنيفة رحمه الله .

وكما قال الشاعر :

”حسدوا القتي ان لم ينالوا سميه ، فالفهم اعداء له وخصومه“

لقد ارسى أبو حنيفة رحمه الله قواعد مدرسة الرأي بشكل محدد يميزها عن غيرها من المدارس ، ومنه رسة الاجتهاد على قاعدة صلية من الاحاطة بالنصوص وفهمها ، ومن النظر الى روح الشريعة وقواعدها العامة ومقاصدها السامية . فكان في مدرسته :

القياس الذي مضى به بنهج يكاد يميزه حتى عن الاخذين بالقياس . والاستحسان وهذا ما تفرد به أبو حنيفة بشكل خاص والفقه الحنفي بشكل عام ، فكان المذهب الحنفي بخصوته وسعته من نتاج تلك المدرسة المباركة ، ومن هنا كان ثناء العلماء عليه ، فقد أشاد به المحدثون وأثنى عليه الفقهاء وأقر بفضل العلماء .

جاء في تذهيب الكمال ”والنعمان بن ثابت الفارسي أبو حنيفة امام المصراع وفقه الأئمة “ .

وقال مكّي : أبو حنيفة أعلم اهل زمانه .

وقال القطان : لانكذب الله ، ما سمعنا أحسن من رأى أبى حنيفة .

وقال ابن المبارك : ما رأيت فى الفقه مثل أبى حنيفة . \* (١) .

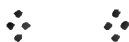
وجاء فى تاريخ بغداد : " قيل لمالك بن أنس : هل رأيت أبا حنيفة ؟

قال : نعم رأيت رجلا لو كلمته فى هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته " \* (٢) .

وقال الشافعى : الناس عيال فى الفقه على أبى حنيفة \* (٣) .

وقال أبو يوسف : ما خالفت أبا حنيفة فى شئ قط فتدبرته إلا رأيت مذهبه

الذى ذهب إليه أنجى فى الآخره ، وكان أبصر بالحدیث منى \* (٤) .



### المطلب المباشر

==

فطنته وذكاؤه وميزته وأثاره

==

فطنته وذكاؤه :

هذه الملهم التى حصلها أبو حنيفة . القرآن والتفسير ، الحديث ، اللغة ، الكلام ، والخبرة العملية فى الحياة الاجتماعية والمعاملات اليومية ، والرحلات التمسى تهذب النفس وتصل الفكر ، ولقيا الصحابة وما يترك من انطباعات طاهرة مؤثرة عميقة ، وكثرة شيوخه وتلقى العلم على أربعة آلاف شيخ . من خير القرون ، وكل شيخ له طريقته وعليه حلاوة شمس غيره .

وبالإضافة الى ذلك ، نفس مطمئنة ، ليست مشغولة بالكسب ، وقلب مشغول بطاعة الله ، كل هذه الموانئ تغاغت فى شخص الامام الكبير ، فأشرفت نفسه واستنار قلبه ، وذكاؤه وانهجست ينابيع الفكر فى عقله فقدم للأمة ما قدم .

(١) تذهيب الكمال ج ٣ / ٩٥ .

(٢) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٣٨ .

(٣) تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٤٦ .

(٤) تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٤٠ .

وما يدل على فطنته وذكائه وهما ما يحتاجه المجتهد :

أولا :

دعا المنصور أبا حنيفة ، فقال الربيع - الحاجب - يا أمير المؤمنين هذا أبو حنيفة يخالف جسدك . كان عباس يقول إذا حلف على يمين ثم استثنى بعد ذلك بيوم أو يومين جاز الاستثناء ، وأبو حنيفة يقول : لا يجوز الاستثناء إلا متصلا باليمين .

فقال أبو حنيفة : يا أمير المؤمنين . ان الربيع يزعم أنه ليس لك في رقيب جسدك بيعة . قال : كيف ؟ قال : يحلفون لك ، ثم يرجعون إلى منازلهم فيستنون ، فتعطل أيمانهم . قال : فضحك المنصور وقال : يا ربيع لا تعرض لأبي حنيفة " (١) .

ثانيا :

حكى الحسين بن زياد قال : دفن رجل مالا في موضع ثم نسي في أي موضع دفنه ، فلم يقع عليه فجاء إلى أبي حنيفة ، فشكا إليه . فقال أبو حنيفة ما هذا فقه فاحتال لك ، ولكن اذهب فصل الليلة . ففعل الرجل . ولم يبق الا أقل من ربع الليل حتى ذكر الموضع ، فجاء إلى أبي حنيفة فأخبره ، فقال له : قد علمت ان الشيطان لا يدهسك تصلى حتى يذكرك ، فهلا أتيت ليلتك شكرا لله عز وجل " (٢) .

ثالثا :

وقال ابن شهر آشوب : كنت شديد الازراء على أبي حنيفة ، فحضر الموسم وكنت حاجا ، فاجتمع إليه قوم يسألونه ، فجاء رجل فقال : يا أبا حنيفة قصدتك أسألك عن امرأهني وأغفسي قال : وما هو ؟ قال : لي ولد وليس لي غيره ، فان زوجته طلق ، وان سريته اعتنى ، وقد عجزت عن هذا فهل من حيلة ؟ .

قال له : نعم . اشتر الجارية التي يرضاها لنفسه . ثم زوجها منه ، فان طلقها رجعت إليك مملوكتك ، وان اعتنى اعتنى مالم يملك ، وان ولدت ثبت نسبه لك ، فعملت ان الرجل فقيه من يومئذ ، وكفت عن ذكره الا بخير " (٣) .

(١) تاريخ بغداد ج ١٣ / ٣٦٥ .

(٢) وفيات الأعيان ج ٥ / ٤١١ .

(٣) وفيات الأعيان ج ٥ / ٤١١ .

## علمو الهمة وعزة النفس :

أبو حنيفة رجل عالم عامل منقطع للمعلم وأهله أبي النفس ، عالي الهمة عازف عن الجاه الفاني ، فاتاه الله الجاه في الدنيا والثواب في الآخرة ان شاء الله .

" أرادته يزيد بن هبيرة أسمر المراقين على قضاء الكوفة أيام مروان بن محمد فامتنع ورعاً ففرضه مائة وعشرة أسواط ، كل يوم عشرة أسواط ، وهو على الامتناع ، فلما رأى ذلك خلى سبيله " (١) .

وجاء من رواية بشر بن الوليد الكندي " اشخص أبو جعفر أمير المؤمنين أبا حنيفة فأرادته على أن يوليه القضاء ، فأبى - فحلف ليملن - فحلف ألا يفصل . فقال الربيع - الحاجب - ألا ترى أمير المؤمنين يحلف ؟ فقال أبو حنيفة : أمير المؤمنين على كفارة إيمانه أقدر مني على كفارة إيماني ، فأمر به إلى الحبس في الوقت ، فحبس حتى مات بهنداد رحمه الله " (٢) .

تفرد أبي حنيفة رحمه الله عن غيره من الأئمة :

انفرد الامام أبو حنيفة بأمور لم يشارك فيها غيره من الأئمة المشاهير منها :

اولا :

هو قائد مهم عهدا وأقرهم الى عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد رأى عددا من الصحابة وروى عن كبار التابعين ، بل يعتبر هو تابعا . ( كما ان كسب المناقب تذكر انه أخذ عن الصحابة الذين التقى بهم ) .

وقد ولد في قرن الرسول صلى الله عليه وسلم المشهود له بالخيرية ( خسرو القرون قرنس ٠٠٠ الحديث ) .

ثانيا :

أقضى أبو حنيفة أيام التابعين ، حتى شهد له الأعشياء اعلم الناس في عصره بالناسك .

(١) تاريخ بغداد ٣٢٦/١٣ ، وفيات الأعيان ٤٠٧/٥ .

(٢) تاريخ بغداد ٣٢٨/١٣ ، وفيات الأعيان ٤٠٦/٥ .



ثالثا :

شهد له شيوخه بل أكابر شيوخه • قال عيسى بن موسى لأمير المؤمنين  
- المنصور - حينما دخل عليه أبو حنيفة : " هذا عالم الدنيا اليوم " •

رابعا :

أقوى العلماء حجة حتى قال فيه مالك قوله المشهورة •

خامسا :

يسر الله له من الاصحاب والتلاميذ ما لم يتيسر لغيره من الأئمة نشروا علمه  
وآراءه • ونوا عليها • وأصحابه هؤلاء وتلاميذهم فيما بعد • أئمة في الفقه والحديث  
والزهد والورع • كابن يوسف ومحمد بن الحسن • وزفر وداود الطائي • والفضيل  
ابن عياض فلو أخطأ ردوه • والمعروف أنه كان يسبقهم في كل مجال • حتى قال  
بعضهم : " لم يظهر لأحد من أئمة الاسلام المشهورين مثل ما ظهر لأبي حنيفة - من  
الأصحاب والتلاميذ • ولم ينتفع العلماء • وجييع الناس بمثل ما انتفعوا به وأصحابه " (١) •

سادسا :

انتشر مذهبه بأقاليم ليس فيها غيره كالسند والهند واورا • النهر •

سابعًا :

هو أول من بسبب الفقه ورتبه ووضع كتاب الفرائض وكتاب الشروط (٢) •

ثامنا :

لم يقبل هدية الخلفاء والأمراء مع الحاجهم عليه بذلك •

تاسعا :

• مات مظلوما مخيوسا •

- (١) الخيرات الحسان للهيتمي ص ٢٤  
(٢) الخيرات الحسان ص ٢٨

عاشرا :

• كثرة حجه واعتباره وعبادته •

انصاره المليمة :

يعتبر الله الحنفى بخصوته وتراثه من ثمار اجتهاد أبي حنيفة واصحابه ،

ولكن لأبي حنيفة قصب السبق فيه •

• وهو أول من دون علم الشريعة <sup>ورث</sup> في الإسلوب والكتب •

• ومن الكتب التي ألفها الامام رحمه الله أونمعت اليه •

• أولا : جامع مسانيد الامام وهي خمسة عشر مسندا في الاحاديث والاشار •

• ثانيا : العالسم والمتعلم (١) •

• ثالثا : الفقه الأكبر (٢) •

• رابعا : كتاب الراي ذكره ابن أبي الموام •

• خامسا : اختلاف الصحابة •

• سادسا : الفقه الإيسط •

• سابعا : كتاب الجامع • ذكره العباس بن مصعب في تاريخ مرو •

• ثامنا : كتاب السير •

• تاسعا : الرد على القدرية •

• عاشرا : عدة وصايا كتبها لمدد من اصحابه (٣) •



(١) مناقب المكي ١٣٦/٢ •

(٢) مناقب الكردري ١٠٨/١ •

(٣) بلوغ الأمان ص ١٨ •

## الفصل الثاني

## الفصل الثانى

==

نشأة أبى يوسف العلمية (١١٣ - ١٨٢ هـ)

===

ويشتمل هذا الفصل على ثمانية مطالب :

- المطلب الأول : مولد أبى يوسف ونسبه وأصله .
- المطلب الثانى : بيتته الخاصة والعامة .
- المطلب الثالث : أبى يوسف المحسنات .
- المطلب الرابع : أبى يوسف والعلم الأخرى .
- المطلب الخامس : الانصراف للفقه .
- المطلب السادس : بديته وحافظته وذكائه .
- المطلب السابع : انشأه العلمية .
- المطلب الثامن : مناقبه .

## المطلب الأول

===

مولد أبى يوسف وموطنه ونسبه

===

ولد يعقوب بن ابراهيم فى بيت فقير عام مئة وثلاثة عشر للهجرة • وتوفى عام مائة واثنين وثمانين للهجرة • وهذا أقوى الأقوال • وموطنه الكوفة (١) .

وهو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حنيفة بن معاوية • وسعد بن حنيفة من الصحابة أتى يوم الخندق الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فدعا له ومسح على رأسه (٢) • وهذه المسحة ماثرة اعجاز أبى يوسف • وحنيفة أم سعد • ويمصرف بها عند الانصار • وهى ابنة مالك بن بنى عمرو بن عوف (٣) .



## المطلب الثانى

===

بيئته أبى يوسف

===

تجمع كتب التاريخ والتراجم والمناقب على أن أبى يوسف ولد فى أسرة فقيرة • ولحق من شغل المشى ما لا يحصى • وكان حاله يستدعى أن يتجه الى العمل مع والده الخياط ليحصل للأسرة قوتها •

ولكن نفساً أبيه بين جوانح يعقوب • وطموحاً علمياً وجهاً للعلم وأهله • حدا به الى اختلاس الوقت والتسلل ليجالس العلم • ليسترق السمع وهو خائف يترقب تتبع والديه • حتى شغفه العلم حباً فصار يلزم العلماء ويصبر على ما يلاقى من معرة والديه وتمنيفهما •

(١) تاريخ بغداد ٢٤٣/١٤

(٢) النجوم الزاهرة ١٠٧/ ٢

(٣) وفيات الأعيان ٣٧٨/ ٦

فمن رواية عبد الحميد الحمانى " كان والد يعقوب يجىء الى مجلس  
ابى حنيفة فيأخذ بيد يعقوب فيقيمه فيذهب به ، فلا يلبث الا يسيرا حتى يرجع يعقوب  
فجاء يوما والده فجعل يضح ويصيح ويقول : يعصينى هذا الولد وانتم تميزوننه !!  
فقال ابو حنيفة : وما تريد منه ؟ قال : اريد منه ان يلزم السوق ويمول عياله (١) .

كان يعقوب يعود الى البيت خاوى البطن صغرا اليدين ، ولكن زاهر الفكر  
مشوق النفس شاهد السمع . يعود ليسأل عن كسرة خبز فلا يجدها فيبيت راضيا مرضيا .

واذا كانت النفوس كـبارا . . . تمبست فى مرادها الاجسام

ثم ان اباه مات وهو صغير ، فسلمته امه الى قصار ليحصل قوته . وكانت تمنعه  
من مجلس ابى حنيفة ، فكان يترك العمل ويذهب الى مجلس العلم ، ويعود الى البيت  
فيطلب طعاما فتأنيه امه بطبق فيه بعض اوراقه وتقول له : كل مما كسبته فى نهارك (٢) .

يروى ابو يوسف نفسه قصة هذه الفترة من حياته فيقول : توفي ابى ابراهيم  
ابن حبيب وخلفنى صغيرا فى حجر امى ، فأسلمتنى الى قصار اخدته ، فكنت  
ادع القصار وامر الى حلقة ابى حنيفة . فاجلس واستمع ، فكانت امى تجىء خلفى  
الى الحلقة فتأخذ بيدى ، وتذهب بى الى القصار . وكان ابو حنيفة يمشى بى لما يسرى  
من حضورى وحرصى على التعلم ، فلما كثر ذلك على امى وطلال عليها هرسى  
قالت لابى حنيفة : ما لهذا الصبي فساد غيرك ، هذا صبي يتيم لاشى له . وانما  
اطمعه من مغزلي وامل ان يكسب دافعا يعود به على نفسه . فقال لها ابو حنيفة :  
سرى يارغباء ما هو ذا يتعلم اكل الفالودج بدهن الفستق ، فانصرفت عنه وقالت :  
انت شيخ قد خرفت وذهب عقلك (٣) .

وقد صحت نهوة ابى حنيفة فكان ابو يوسف يأكل هذه المأكلى فى كنف الخلفاء

بمـد .

(١) تاريخ بغداد ٢٤٤/١٤

(٢) الفرج بعد الشدة ٢١٨/١

(٣) تاريخ بغداد ٢٤٤/١٤

ثم ان ابا حنيفة لما رأى اقبال يعقوب على العلم ورأى ان انقطاعه عن مجلس العلم انما يكون بسبب المعاش ، صار يدفع اليه المال بين حين وآخر لكي يمينه على الانصراف للعلم .

### البيئة الخامسة :

كان موطن أبى يوسف الكوفة وقد سلف الكلام ، عند الحديث عن نشأة الامام أبى حنيفة ، عن بيئة الكوفة العلمية في ذلك العصر ، فهي مركز السدادة في الفكر والسياسة ومختلف العلوم . وهي صاحبة مدارس في الفقه واللغة والتفسير والحديث والكلام ، فقد استوطنتها من قبل عدد كبير من صحابة المصطفى ، صلى الله عليه وسلم ، والتابعين الكرام . رضوان الله عليهم ، واثبت جهودهم المباركة ثمارها ، فكان النضج البالغ والمطاء المنهمر في عهد اساتذة أبى يوسف .

### المسلمون الاولى التي حصلها ابو يوسف :

كان الناس في المجتمع المسلم يعنون بتحفيظ آياتهم القرآن الكريم ، ويتنافسون في حفظ الحديث الشريف . ويعلمونهم قدرا من اللغة والشعر ، وفي عهد ائمة الفقه الحنفي كان الناس يقلون على الالمام بقواعد المناظرة وعلم الكلام . ولقد اثنى ابو يوسف نصيبا من ذلك كله .



### المطلب الثالث

==

### أبو يوسف المحدث

==

كان أول اتصال ليعقوب بعلماء الحديث ثم انه بعد ما شب وفقه ظل على صلة وثيقة برجال الحديث . ومن أخذ عنهم :

أبو اسحق الشيباني ، سليمان التيمي ، يحيى بن سعيد الأنصاري ، سليمان الأعشى ، وهشام بن عروة ، وعبيد الله بن عبد الله العمري ، وعطاء بن الهائب .

ومحمد بن يسار . وحجاج بن أرطاه ٦ والحسن بن دينار . والليث بن سعد .  
 وحسين بن عبد الرحمن وهو أكبر شيخ أبي يوسف في الحديث كما جاء في تذكرة  
 الحفاظ (١) . وسعيد بن أبي عروسة . وسعد بن مسلم . وسعد بن يحيى اللخمي .  
 وعبد الله بن واقد . وعبد الرحمن بن عبد الله المسمودي . وعمرو بن دينار . وعمرو  
 ابن ميمون بن مهران . وغالب بن عبيد الله . ومالك بن انس . ومالك بن مغلول .  
 ومحمد بن عمرو بن علقمة . ومسلم بن كدام . ونافع مولى ابن عمر . ويحيى بن عمرو  
 ابن سلمه . ويونس بن أبي اسحق وكثيرون غيرهم (٢).

ومن أخذوا عن أبي يوسف الحديث والفقهاء :

أحمد بن حنبل . كان أول طلبة الحديث عند أبي يوسف .  
 محمد بن الحسن الشيباني . تفقه بأبي حنيفة ثم بأبي يوسف .  
 هشام بن عبيد الله الرازي . تفقه على أبي يوسف ومحمد .  
 خلف بن أيوب العامري البلخي . ومحمد بن سماعه ( أحد مشاهير رواة الفقهاء  
 الحنفية ) . علي بن حرملة الكوفي . والحسن بن أبي مالك . وشربل بن الوليد بن  
 خالد الكندي . وشربل بن غياث المريسي . وعلي بن الجعد بن عبيد .  
 ويحيى بن معين إمام الجرح والتمديد . ويحيى بن أيوب .  
 والحسن بن زياد اللؤلؤي الفقيه . وشقيق البلخي العالم الرباني .  
 والفضيل بن عياض . وهشام بن معاذان كاتب أبي يوسف ويحيى بن يحيى  
 النيسابوري ، وكثيرون (٣) .  
 أقوال علماء الحديث في أبي يوسف :

كان أبو يوسف ثبتاً في الحديث صدوقاً حافظاً رجاعاً إلى الحق ،  
 لا يروي ما لم يعرف - كما يؤخذ من مجموع أقوال المحدثين فيه - وإن كان تحاملاً  
 قم عليه وعلى أبي حنيفة بل وعلى جميع أصحاب أبي حنيفة .

(١) تذكرة الحفاظ ج ١ / ٢٩٣ .

(٢) تاريخ بغداد ٢٤٢ / ١٤ ، لسان الميزان ٣٠٠ / ٦ .

(٣) حلية الأولياء ٥٨ / ٨ ، تاريخ بغداد ٢٤٤ / ١٤ ، ميزان الاعتدال ٤٤٩ / ١ .



قال ابن مميم : " ما رأيت في اصحاب الرأي أثبت في الحديث ولا حفظ ولا أصح رواية من أبي يوسف " (١) . ومعلوم من هو يحيى بن مميم ، فهو امام الجرح والتعديل . وهو الذي عدل ابا حنيفة ووثقه في الحديث .

جاء في وفيات الأعيان " ولم يختلف يحيى بن مميم واحمد بن حنبل وعلمى ابن المدينى في ثقته في النقل " (٢) .

ذكر الخطيب في تاريخ بغداد (٣) " كان قتيها عالما حافظا سمع ابا اسحق الشيباني . . . . . وعند الخطيب نفرا ممن روى عنهم ابو يوسف ، ثم نقل اقوال المجرحين كالطبري وعبد الله بن المبارك والنعمان ، وحفص بن عمرو بن علي وغيرهم .

وجاء في الوفيات ايضا : قال ابو حاتم : يكتب حديثه . وقال احمد بن حنبل : صدوق . وقال محمد بن جرير الطبري : " وتحاشى حديثه قوم من اهل الحديث ، من اجل غلبة الرأي عليه ، وتفرعه الفروع مع صحة السلطان وتقلده القضاة " (٤) .

وجاء في لسان الميزان لابن حجر ، وقال النسائي : " ابو يوسف ثقة " (٥) وقد عدّه المصفرى في طبقاته من الطبقة الرابعة للمحدثين نفس المصراى (٦) .

وجاء في لسان الميزان :

- " قال الفلاسى : صدوق كثير الخطأ .
- وقال عمرو الناقد : كان صاحب سنة .
- وقال المزنى : هو اتبع القوم للحديث .

(١) النجوم الزاهرة ١٠٧/٢ ، ومثل ذلك في التذكرة ٢٩٣/١ .

(٢) وفيات الأعيان ٣٧٨/٦ ، تاريخ بغداد ٢٤٣/١٤ .

(٣) تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤ .

(٤) وفيات الأعيان ٣٧٨/٦ .

(٥) لسان الميزان ٣٠١/٦ .

(٦) الطبقات - المصفرى ص ٣٢٨ .

وقال محمود بن غيلان : قلت لزيد بن هرون : مات قول في أبي يوسف؟ فقال : أنا أروي عنه .

وقال ابن عدي : ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً منه إلا أنه يروي عن الضعفاء ، مثل الحسن بن عماره وغيره ، وكثيراً ما يخالف أصحابه ويتبع الأثر ، وإذا روى عنه ثقة ، وروى هو عن ثقة فلا بأس .

وذكره ابن حبان في الثقات . قال : " وكان شيخاً حنفياً لم يسلك مسلك صاحبيه إلا في الفروع ، وكان يباينهما في الإيمان والقرآن " . (١) .

والعقابيل قال البخاري : تركوه . وقد روى عن يحيى بن معين تلميذين أبي يوسف . وجاء في تاريخ بغداد (٢) .

عبد الله بن المبارك ضعف أبا يوسف . واحتججن الأخذ بحديثه ، وسببه وضعفه النعمان والطبري ، وحفص بن عمرو بن علي وغيرهم .

والراجح أن تضعف الطبري وغيره إنما هو لقبية الرأي كما سلف وهذا ليس مطمئناً . بل إن من روى عنه تلميذين أبي يوسف وهو يحيى بن معين ، روى عنه بطريق مشتهرة وقوية وثيقته لم يقبوا .



### المطلب الرابع

==

### أبو يوسف والمعلوم الأخرى

==

لم يكن أبو يوسف فقيهاً فحسب ، بل كان ملماً بجملة من المعلوم حتى قالوا فيه كان أقل علومه الفقه .

قد تهيأ له أن يدرس اللغة والأدب والكلام .

(١) لسان الميزان ٣٣٠/٦ - ٣٠١ .

(٢) تاريخ بغداد ٢٥٦/١٤ وما بعدها .

وان أدب أبى يوسف من أرفع الأدب وأسماء وأحدثه ، فهو يفرغ من روح العلم  
 فى جمال العبارة فيعطيها قوة ، وتليقون هم الذين يجيدون علوماً مختلفــــــــــــــــة ،  
 وأبو يوسف من هؤلاء القلة . ومقدمة كتاب الخراج ، والمباراة المنشورة فى التراجم  
 والمناقب . والنصائح والحكم المذكورة فيها والمنسوبة لأبى يوسف تشهد بذلك .  
 فمن أقواله :

" صحبة من لا يخشى المار عار يوم القيامة "

" رؤوس النعم ثلاثة : فأولها نعمة الاسلام التى لاتتم نعمة الا بها . والثانية  
 نعمة المافية التى لاتطيب الحياة الا بها . والثالثة نعمة الفنى التى لا يتم الميــــــــش  
 الا بها " (١) .

ومما جاء فى مقدمة كتاب الخراج الذى قدمه لأمير المؤمنين الرشيد " يا أيها  
 المؤمنين . ان الله وله الحمد قلدك امرا عظيما . ثوابه اعظم الثواب ، وعقابه أشد  
 العقاب . قلدك امر هذه الأمة ، وأمسيت وانت تبنى لخلق كثير ، قد استرعاكم الله  
 وأتمنك عليهم ، وابتلاك بهم ، وولاك امرهم . وليس يثبت البنيان اذا أسس على غير  
 تقوى أن ياتيه الله من القواعد ، فيهدمه على من بناه وأعان عليه . فلا تضيعن ما قلدك  
 الله من امر هذه الأمة والرعية . فان القوة فى العمل باذن الله " .

انه كلام فيه سعة الأفق . وفيه الجراءة والنصيحة ، وفيه الحكمة ، وفيه الملمس  
 والبصيرة وفيه دقة العبارة وحسن الأداء .

وقد تعلم أبو يوسف النحو كذلك . ويذكر أن السبب فى طلبه لعلم النحو  
 مناظرته مع الكسائى فى مجلس الخليفة هارون الرشيد . فقصد العزم على تعلم النحو  
 فأخذته على رجل حاذق لم يذكر اسمه (٢) .

علم الكلام :

كما ان ابا يوسف تعرض فى علم الكلام وحذق فيه . وكان له العلم كبير ، فقد ناظر  
 الناس فى مسألة خلق القرآن الكريم وأفحم القائلين بذلك . ثم انه أصدر فتاوى فى ذلك ،  
 فقد اتفق بأنه يحرم أن يكلم القائل بخلق القرآن ، حتى خشمت أصوات أصحاب البســــــــدع  
 واستقام امر الأمة .

(١) تاريخ بغداد ٢٤٨/١٤ .

(٢) مفتاح السعادة ١٠٤/٢ ، معجم الأدباء ١٨٢/٥ .

قال " من قال ان القرآن مخلوق فحرم كلامه وفرض بها ينته ك ولا يجوز  
السلام ولا رده عليه " (١) .

وجاء في مناقب المكي " كان ابو حنيفة وابو يوسف ابصر القوم بالكلام قد خاصموا  
الناس وناظروهم فضلبوا من كلموه وهم ائمة في العلم " (٢) .

ولكن ابا يوسف رغب هذا الالمام بالكلام نهى عن الخوض فيه ، كما نهى ابو  
حنيفة من قبل ، لئلا يصرف الناس عن طلب العلم الشريف ، ولئلا يستحيل امر الأمة  
الى مجادلات عقيمة . قال ابو يوسف " لاتطلب الحديث بكثرة الرواية فتربى بالكذب ،  
ولاتطلب الدنيا بالكيمياء فتفلس ، ولاتطلب العلم بالكلام فانك تحتاج تمتدرك كل ساعة  
الى واحد " (٣) .

### السير والمغازي :

قال بعض العلماء : كان ابو يوسف يحفظ السير والمغازي وأيام العرب وكان  
أقل علومه الفقه .

ولقد جاء في مناقب المكي :

" واتصل بمحمد بن اسحق صاحب المغازي ودرس عنده ، وطلب ان يقرأ  
عليه كتاب المغازي ، وكان ذلك خلال تلقيه الفقه على ابي حنيفة ، وعندما وفد محمد  
ابن اسحق الى الكوفة أقام عليه ابو يوسف شهرا حتى سمح الكتاب منه " (٤) .

كما اتصل بابراهيم بن سعد الزهري وجرت بينهما مناظرات (٥) .

كما جاء في تاريخ بغداد : من رواية ابي خاتم المصنف عن ابي هلال قال : كان  
ابو يوسف يحفظ التفسير والمغازي ، وأيام العرب ، وكان أقل علومه الفقه . ولم يكن  
في أصحاب ابي حنيفة مثله " (٦) .



(١) تاريخ بغداد ٢٥٣/١٤ .

(٢) المناقب للمكي ١١٢/١ ، البداية والنهاية ١٨٠/١٠ .

(٣) تاريخ بغداد ٢٥٣/١٤ .

(٤) مناقب المكي ٢٣١/٢ .

(٥) أخبار القضاء ٢٦٨/٣ .

(٦) تاريخ بغداد ٢٤٦/١٤ .

## المطلب الخامس

==\*

## الاجتهاد للفقهاء

==\*

اتجه يعقوب للفقهاء خاصة بعد ان استنار سبيله بما حفظ وروى من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فكان اول اتصال فقهى لأبى يوسف ، قاصدا الفقه خاصة ، بابن أبى ليلى الفقيه الملقب الشهير . وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى وأبوه من كبار التابعين ، فدرس يعقوب عليه القضاء والفقه تسع سنوات ثم قام بنشر أقواله وأقضيته .

جاء فى تاريخ بغداد " لازم يعقوب بن أبى ليلى تسع سنوات وتفقه به وأخذ عنه وتأثر به لفزارة علمه ، وتأثر بطريقته فى الاجتهاد ، والاستنباط والفقه والقضاء . وكان يحضر مجلس قضاء ابن أبى ليلى مع الامام أبى حنيفة . وكان يقول : ما كان فى الدنيا أحب الى من مجلس أجلسه مع أبى حنيفة وابن أبى ليلى ؟ فانى ماريت فقيها قط أفقه من أبى حنيفة ولا قاضيا خيرا من ابن أبى ليلى (١) .

وقد كان ابن أبى ليلى يصرف بفقيه الكوفة فى عصره . ثم ان أبى يوسف تحول الى مجلس أبى حنيفة ، وتذكر عدة أسباب لهذا التحول وعلى أى فنان أبى يوسف بقى ينصف استاذ به ويذكرهما بخير ويبين ميزة كل منهما ، فأبو حنيفة فى الفقه وابن أبى ليلى فى القضاء .

لازم يعقوب أبى حنيفة طويلا حتى صار فقيها مجتهدا ، وكل أصحاب أبى حنيفة مجتهدون ، فهو رحمه الله يدرس فى نفوسهم الثقة ويبين لهم القواعد ويرسم لهم الدرب ويترسم الدرس الهادفة الصادقة فى مجلس علمه ، عن طريق النقاش وبينان وجه الدلالة وعرض الأدلة فى المسائل ، ويبان أوجه التمازى الى غير ذلك من مظاهر الاجتهاد حتى اذا وصلوا الى قول واحد فى المسألة أمر أبى يوسف ان يدونه ، وهذا ما امتاز به الفقه الحنفى عن أى فقه آخر .

ومدرسة أبى حنيفة وحلقات علمه نضجت عقلية أبى يوسف وتبرعت ملكة الاجتهاد لديه . ثم بانفاق أبى حنيفة الجهم اليميد عن المن والاذى تمكن أبو يوسف من تخطى

الشواغل والصوارف عن العلم ، حتى أصبح فقيها مجتهدا .

استقلاله الفقهي :

لأنه يعقوب أبا حنيفة عشر سنين ، وكان لازم ابن أبي ليلى تسع سنين ، ولم يسمح اطراف استاذة وثنام عليه اراد أن يستقل بمجلسه ، فارسل<sup>(١)</sup> اليه أبو حنيفة بعضا من المسائل ( القصار جريد فيها ثم أقسره مضبوغا ، طائر وقع في قدر به لحم مطبوخ ، امرأة كتابية ماتت حاملا من زوج مسلم . . . ) . ويكون الجواب في كل منها بالتفصيل . فإذا أجاب أبو يوسف هلا يكون قد أخطأ وإذا أجاب بنعم يكون قد أخطأ ، فقال له رسول ابن حنيفة أخطأت . فمرف السرفى الموضوع وهوانه لا يستطيع الاستغناء عن استاذة بعد ، فعاد ولازمه حتى وفاته . فكانت مدة الملازمة لابى حنيفة جميعها سبعة عشر عاما . ومعد وفاة أبى حنيفة كان أبو يوسف خليفته في رئاسة العلم .

أصبح أبو يوسف مجتهدا مستقلا في أيام أبى حنيفة ، وكل أصحاب أبى حنيفة لهم أقوال في المذهب وان نسب الى امامهم ، لأنهم كانوا يجتهدون على ضوء قواعد وأصوله وهذا من قبيل التغليب .

ومن البثرات في فقه أبى يوسف :

- ١ - تلقيه الحديث على جمهرة من كبار المحدثين .
- ٢ - بصره باللغة وعلم الكلام .
- ٣ - تلقيه الفقه والقضاء على ابن أبي ليلى مدة طويلة - تسع سنوات - .
- ٤ - تلقيه الفقه على أبى حنيفة وملازمته له مدة طويلة - سبعة عشر عاما - .
- ٥ - حفظه للسير والمغازي والتفسير وأيام العرب .
- ٦ - توليه القضاء وحقله للمسائل النظرية الى وقائع عملية حيصة .
- ٧ - التقاؤه بالامام مالك بن أنس الفقيه المحدث والمناظرات التي دارت بينهما في تفسير بعض أقواله في بعض المسائل مثل الوقف ، ونصاب زكاة الخضروات ، ومقدار الصاع والسنة<sup>(٢)</sup> .

< (١) وفيات الأعيان ج ٥ / ٤٠٨

| (٢) أخبار القضاء ٣ / ٢٦١

لقد حصل أبو يوسف اذن علوما كثيرة • كان راوية للحديث • ملما بالمريسية  
التي هي مادة الاسلام • عالما بالكلام وبناء القواعد وطرق الاستدلال • حافظا للسياسة  
والمفازي وفي هذا عون كبير للمجتهد • وكتاب الخراج ينطق بذلك كله •

واذا كان الفقيه قادرا على الاجتهاد لا يجوز له التقليد في نطاق قدرته  
على الاجتهاد • ومادام أبو يوسف قد صار مجتهدا • فانه لا بد أن يختلف مع امامه  
في بعض المسائل ولا سيما أن بعض الأحاديث قد وثقت في عهد أبي يوسف وظهرت طرق  
لم تكن قد ظهرت من قبل • كما أن لقاء أبي يوسف بمالك بن انس واطلاعه على أحاديث  
وأقوال لم تكن بلغته من قبل • بالإضافة الى توليه القضاء مدة طويلة وتعرضه للاجابة  
في مسائل لم تكن تدور بخلد • فان احوال الناس كثيرة وقضاياهم لا يحيط بها الا الله •  
فكم من قضية رفعت لم تكن تخطر ببال الفقهاء وهم عاكفون على الكتب •

لهذا كله رجع أبو يوسف عن بعض الأقوال لما يستبين له من الدليل • ولقد  
كان رحمه الله يتمتع بحافظة قوية وفطنة وذكاء فادرك • وسرعة فهم وتأويل للحديث •

فأبو يوسف صاحب آراء وأقوال مستقلة في المذهب يخالف امامه او يوافقه فسي  
حياة امامه وبعد وفاته • وأبو يوسف هو راوية الفقه الحنفي ومدون هذه الآراء بحضرة  
أبي حنيفة وأصحابه وكانت الآراء تدون بالطريقة الشريفة •

ولفقه أبي يوسف وسلوكه الاجتهادي وسلوكه الاجتماعي أثر كبير وفضل عظيم على  
الفقه الحنفي • حتى قالوا : لولا أبو يوسف ما ذكر أبو حنيفة ولا ابن أبي ليلى •

فقد كان تولي القضاء في حين يرفض كثير من العلماء هذه الوظيفة • وبالتالي  
فمذهب الحكم والقضاء والتنفيذ هو المذهب الحنفي لجميع بلاد الاسلام •

كما ان المسائل النظرية صيغت صياغة عليه بهذا التطبيق مما يعطى الفقه  
قوة وحجة وحيوية •

بالإضافة الى البت في أمور دقيقة وشعبية ومتجددة • ترفع للقضاء فيبت  
بها بناء على قواعد الفقه الحنفي ، فالفضل في هذه القضايا المتعلقة بخفايا النفوس والقضايا  
الظاهرة والمسائل الشائكة كل هذا اكسب الفقه الحنفي خصوة وثراء ودقة •

كما ان ابا يوسف أفاد من علم ابن أبي ليلى وطريقته في القضاء • فكانت محصلة  
علمه وقضائه خدمة للفقه الحنفي •

## المطلب السادس

==

بديهته وحافظته وذكاءه

==

فهم وسرعة بديهم واجابة في المضلات :

كان لنشأة ابي يوسف العلمية وتيسر الاطلاع على مختلف العلوم المتعلقة بالفقه ( من سير ومغازي وكلام وتفسير وحديث ولفظ ) مع ظروفه الخاصة من القصر والحاجة ، والرغبة الصادقة في العلم ، والصبر والتحمل في سبيله ، كان لهذا كله اثره في تفتق ذهنه واجابته في المضلات من المسائل . ولقد كان يسبق اساتذته ومعلميه بما اوتي من قريحة وقائه وسرعة بديهة ، فتأتي اجابته في المضلات حاسمة للنزاع مرضية للخصم مقنعة لأهل العلم .

ولذلك اختاره الخلفاء للقضاء ، ثم ولوه قضاء المالم الاسلاني فهو اول من دعى قاضي القضاء في الاسلام ، تولى القضاء لثلاثة من كبار خلفاء الاسلام .

" ولي القضاء للمهدى وابنه الهادي ، ولما شاع فضله وذاع علمه وصيته اختاره الرشيد قاضيا للقضاء وكان عنده حظيا معززا مكرما " (١) .

جاء في الوفيات " قال ابو يوسف : سألني الاعشى عن مسألة ، فاجبته فيها فقال : من أين لك هذا : فقلت : من حديثك الذي حدثناه أنت ، ثم ذكرت لـه الحديث . فقال : يا يعقوب . اني لأحفظ هذا الحديث قيل ان يجتمع أبواك ، وما عرفت تأويله حتى الآن " (٢) .

ثم ان مضلات الأمور كان يستفتي فيها أبو يوسف ، فيستخرج الحكم بفظانته وفقاهته فيكون حلا لقضايا ونزاع . ونوادره مع الرشيد وولاه الأمور كثيرة ، تزخر بهيها كتب المناقب ، والتراجم ، منها :

(١) تاريخ بغداد ٢٤٣/١٤

(٢) وفيات الأعيان ٣٨٢/٦



كان لميسى بن منصور وزير الرشيد جارية ، أراد الرشيد أن يشتريها  
أو يستوهبها فلم يقبل عيسى ، وكان قد حلف بالطلاق ألا يهبها ولا يبيعها لأحد فاحتكما  
إلى أبى يوسف ، فقال : يبيحك نصفها ويبيحك نصفها . فكان هذا الحل فى صالح  
الثلاثة ، الرشيد والوزير والجارية (١) .

ومنها :

روى أن رجلا جاء إلى أبى يوسف ، فقال : ما تجيب لرجل قال : لله عيسى  
أن اصوم أول يوم من آخر الشهر وآخر يوم من أول الشهر ؟ فقال أبو يوسف : يجب عليه  
صوم يومين من شهر ، وهما السادس عشر والخامس عشر لأن لكل شهرا أولا وآخر .  
فالنصف الأول له حكم الأولية ، والنصف الثانى له حكم الآخرى (٢) .

حافضة أبى يوسف :

تدل الروايات على أن أبا يوسف كان يتمتع بحافظة قوية وذاكرة عجيبة ، وما  
يروى فى هذا المجال :

" حج هارون الرشيد ، وكان زميله أبو يوسف ، فلما قدما المدينة  
قال الرشيد : نحتاج إلى أن نطوف غدا على هذه المشاهد والوقائع التى كانت للنبي  
صلى الله عليه وسلم ، فدعا أبو يوسف الواقدي بالليل فدارمعه على تلك المشاهد  
والوقائع .

فلما أصبح أمير المؤمنين ، دعا بأبى يوسف فركبا وركب فقهاء المدينة متهما  
فكان أبو يوسف يقول للرشيد : يا أمير المؤمنين هذا موضع كذا ويسمى كذا الذى أنزل فيه  
على النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وهذا موضع عمل فيه النبي صلى الله عليه  
وسلم كذا وكذا ، وهذا موضع قاتل فيه النبي صلى الله عليه وسلم .

قال الواقدي : وكنت أتعجب منه ومن حفظه لتلك المشاهد ، ومن صفاته وجهه  
أخذ منى بالليل وروى بالنهار " (٣) .

(١) مناقب أبى حنيفة وصاحبه لوحة ٤٠ (ق ١٣/ مخطوط بدار الكتب المصرية) .

(٢) مناقب أبى حنيفة وصاحبه لابی الليث الزيلعى لوحة رقم ٣٩ .

(٣) مناقب المكى ٢٣٨/٢ ، ذيل الجواهر المضيئة ٥٢٢ .

كما جاء في ذكر حافظة أبي يوسف للحديث :

" ذكر أبو عمرو بن عبد البر صاحب كتاب الانتقاء ، أن أبا يوسف كان يحضر المجلس ويحفظ خمسين ستين حديثاً ثم يقوم فيليها على الناس ، وكان كثيراً الحديث " (١) .



### المطلب السابع

#### أثار أبي يوسف الملمية

==

كان لأبي يوسف آراء وأقوال وأقضية كثيرة جداً ، نقل الكثير منها الإمام محمد ابن الحسن الشيباني صاحب أبي يوسف وأبي حنيفة ، ونقل بعضها بعض أصحابه الآخرون . ونقل بعضها ابنه يوسف ، وكتبه بين موجود ومفقود .

فالكتب الموجودة :

- (١) كتاب الخراج وهو مشهور .
- (٢) الرد على سير الأوزاعي .
- (٣) اختلاف أبي حنيفة وأبي ليلى .
- (٤) كتاب الآثار ، وهو مطبوع مستقلاً ، ومطبوع ضمن جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة كذلك .

والكتب المفقودة :

- (١) مسند أبي يوسف (٢) .
- (٢) كتاب في أصول الفقه (٣) .
- (٣) كتاب في أدب القاضي (٤) .
- (٤) الرد على مالك بن أنس (٥) .

- 
- (١) وفيات الأعيان ج ٦ / ٣٧٩ .
  - (٢) كشف الظنون ١٦٨ .
  - (٣) تاريخ بغداد ٢٤٥ / ١٤ .
  - (٤) كشف الظنون ٤٦ .
  - (٥) الفهرست ٢٨٦ .

- ( ٥ ) اختلاف الامصار (١) .  
 ( ٦ ) الامالى فى الفقه (٢) . ويحتوى على ستة وثلاثين كتابا .  
 ( ٧ ) النوادر فى الفقه والمسائل (٣) .  
 ( ٨ ) المخارج والحيل (٤) ، وفى نسبة الكتاب اليه خلاف .  
 ( ٩ ) المبسوط فى الفقه والاصول (٥) .  
 ( ١٠ ) الجوامع فى الخلافات والآراء الفقهية المعتمدة (٦) . ( وقد الفقه  
 ليجسى بن خالد ، ويحتوى على أربعين كتابا فى اختلاف الناس والرأى المأخوذ  
 به ) .  
 ولعل بعض الكتب تكون أبوابا ، فتسمى كتابا ؛ لأن تلك التسمية كانت  
 عادة الناس آنذا .



### المطلب الثامن

==

مناقب أبى يوسف وشهادة العلماء فيه

==

- جاء فى النجوم الزاهرة " ثم لنم أبا حنيفة وثقته به حتى صار المقدم فى  
 تلامذته وسرع فى عدة علوم " (٧) .  
 وجاء فى الفوائد البهية : وكان أبو يوسف هو المقدم من أصحاب أبى حنيفة فى  
 اقطار الأرض (٨) .

- 
- ( ١ ) و (٢) الفهرست ٢٨٦ .  
 ( ٣ ) الفوائد البهية ( للكتوب الهندى ) ٢٢٥ .  
 ( ٤ ) ذكره الجاحظ فى الحيوان ١١/٣ .  
 ( ٥ ) كشف الظنون ١٥٨١ .  
 ( ٦ ) الفهرست ٢٨٦ .  
 ( ٧ ) النجوم الزاهرة ١٠٧/٢ .  
 ( ٨ ) الفوائد البهية ٢٢٥ .

واننا نمتشف مكانته المليية من شهادة شيخه ابي حنيفة فهو ابصر الناس نفسى عليه . جاء في مرة الجنان :

" وعن عمر بن حماد بن ابي حنيفة عن ابيه قال : رايت ابا حنيفة يوما وعن يمينه ابو يوسف وعن يساره زفر وهما يتجادلان في مسألة ، فلا يقول ابو يوسف قولا الا افسده زفر ، ولا يقول زفر قولا الا افسده ابو يوسف الى وقت الظهر . فلما اذن المؤذن رفع ابو حنيفة يده وضرب بها فخذ زفر وقال : لا تطمع في رئاسة بلدة فيها ابو يوسف . قال : وقضى لأبي يوسف على زفر . قال حماد : ولم يكن بعد ابي يوسف في أصحاب ابي حنيفة مثل زفر " (١) .

كما ان ابا حنيفة اشار الى مكانة ابي يوسف في العلم واثنى ثناء لم يحظ به غير ابي يوسف . واعتبر اجازة علمية عالية تذكر في تاريخ منع الاجازات والشهادات جاء في تاريخ بغداد ووفيات الأعيان وغيرهما :

" وقال محمد بن الحسن : مرض ابو يوسف في زمن ابي حنيفة مرضا شديدا خيف عليه منه ، قال : فعاده ابو حنيفة ، فلما خرج من عنده ، وضع يده على عتبة الباب وقال : ان يست هذا النقي فانه اعلم من عليهما وأما الى الأرض " (٢) . وروى ايضا انه قال فيه عندهما : " لئن أصيب الناس ليموتن ممه علم كثير " (٣) .

وقد عرف قدره أهل العلم قال النخعي حدثنا ابن عمار بن ابي مالك قال : " سمعت ابن ابي مالك يقول : ما كان فيهم مثل ابي يوسف ، لولا ابو يوسف ما ذكر ابيو حنيفة ولا ابن ابي ليلى ، ولكنه هو نشر قولهما رث علمهما " (٤) .

كما جازته شهادة أخرى من العلماء تثبت انه اسبق من الشافعي في وضع الاصول فهو الذي رتب المسائل وأملأها على طلاب العلم ونشرها .

(١) مرة الجنان ٣٨٤/١ .

(٢) تاريخ بغداد ٢٤٦/١٤ ، ووفيات الأعيان ٤٢٥/٥ .

(٣) تاريخ بغداد ٢٤٧/١٤ .

(٤) تاريخ بغداد ٢٤٥/١٤ .

فمن رواية أبي خازم الممسي : " وهو أول من نشر علم أبي حنيفة ووضه أصول  
الفقه على مذهب أبي حنيفة ، وأملى المسائل ونشرها ، وكان يقول الملم لا يعطيك بمعه  
حتى تعطيه لك " (١) .

ومن شاعله رحمه الله ، شكر الله ثم شكر الناس ، فهو لا يتنكر لأهل الفضل  
عليه ، ولا تبطره الدنيا التي فتحت أبوابها عليه بعد أن كان محروما منها .  
قال محمد بن سماعه : " كان أبو يوسف يصلي بعد ما ولى القضاء كل يوم  
مثنى ركعة " .

وقال يحيى بن يحيى النيسابوري : سمعت أبا يوسف يقول عند وفاته :  
كل ما افتيت به فقد رجعت عنه الا ما وافق الكتاب والسنة (٢) .

وقال محمد بن سماعه أيضا : سمعت أبا يوسف في اليوم الذي مات فيه يقول :  
" اللهم انك تعلم اني لم أجز في حكم حكمت فيه بين اثنين من عبادك متعمدا ،  
ولقد اجتهدت في الحكم بما وافق كتابك وسنة نبيك صلى الله عليه وسلم ، وكل ما اشكل  
على فقد جعلت أبا حنيفة بيني وبينك وكان عندى والله من يعرف امرك ولا يخرج عن  
الحق وهو يعلم " (٣) .

وكان أبو يوسف قد صحب محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ثم جالس أبا  
حنيفة رض الله عنهما وكان القالب عليه مذهبه ، وربما كان يخالفه أحيانا فمضى  
السألة بعد السألة ، وكان يقول في دبر كل صلاة :

" اللهم اغفر لى ولأبى حنيفة " (٤) ، وكثيرا ما كان يثنى على استاذيه ويترحم  
عليهما ويمنى مجالسهما التي يفضلها على كل شئ في الدنيا ، وهو الذى جالس  
الخلفاء والأمراء فلم يكن أنس الى قلبه من مجلس شيخه الكبيرين ، رحمهم الله  
أجمعين .

(١) تاريخ بغداد ٢٤٦/١٤ ، ٢٤٧ .

(٢) المبر ٢٨٥/١ .

(٣) وفيات الأعيان ٣٨٧/٦ ، ٣٨٨ .

(٤) المبر ٣٠٠/١ .

قال عباد بن العباد يوم وفاته : يتفنى لأهل الاسلام أن يحزى بعضهم  
بمضاياي يوسف (١) .

هذه نبذة عن النشأة والحياة العملية للإمام الكبير ابن يوسف القاضي ، كان  
لا بد منها لتكون السيرة في الفقه الحنفي والخرائقات واضحة مقدما .



## الفصل الثالث

### الفصل الثالث

===

نشأة الإمام محمد بن الحسن الملمية

(١٣٢ هـ - ١٨٩ هـ)

===

ويشتمل هذا الفصل على ثمانية مطالب :

- المطلب الأول : في مولد محمد بن الحسن وموطنه ونسبه .
- المطلب الثاني : في بيتته الخاصة والعامة .
- المطلب الثالث : في العلم التي حصلها قبل الانقطاع للفقاه .
- المطلب الرابع : محمد بن الحسن والحديث .
- المطلب الخامس : فقه محمد بن الحسن .
- المطلب السادس : مميزات محمد بن الحسن أصحاب أبي حنيفة .
- المطلب السابع : آثاره العلمية .
- المطلب الثامن : مناقب محمد بن الحسن .



## المطلب الأول

==

مولده وموطنه ونسبه

==

ولد محمد بن الحسن بمدينة ( واسط ) بين الكوفة والبصرة سنة مائة واثنين وثلاثين للهجرة • ونشأ بالكوفة (١) •

وهو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني نسا ، على ما ذكره أبو النضر عبد القاهر بن طاهر البغدادي الشافعي ، والاكثرون على أنه شيباني ولا (٢) •

وذكرت كتب التراجم أن أصله من حرستا ، قرية في غوطة دمشق ، وقيل : أن أصله من الجزيرة ، وقيل من قرية في فلسطين •

ويمكن التوفيق بين هذه الأقوال بأن أصله من الجزيرة ، وأن والده السدي كان في جند الشام ، أقام بحرستا قرب الشام ثم أقام بقرية في فلسطين ، ثم ارتحل إلى الكوفة للقيام بحمل أسند إليه • وفي واسط على مقربة من الكوفة ولد الإمام محمد ابن الحسن • ثم نشأ بالكوفة مهد العلم في ذلك الزمان •

وكتب التاريخ تذكره عادة بمباراة " أبو عبد الله الفقيه الحنفي " ، أو الفقيه الشهير ، شيخ الاسلام (٣) •



(١) تاريخ بغداد ١٧٢/٢ •

(٢) بلوغ الأمان ص ٤ •

(٣) وفيات الأعيان ١٨٤/٤ ، تاريخ بغداد ١٧٢/٢ •

## المطلب الثاني

==

## البيتة الخاصة والعامة لمحمد بن الحسن

==

## البيتة الخاصة :

تورده كتب التراجم والتاريخ والمتأقب روايات مفادها أن محمد بن الحسن  
نشأ في بيت موسر وطاش عيشة رخيصة .

قال ابن سعد : كان أبوه في جند الشام فقدم واسط فولد محمد بها  
سنة ١٣٢ هـ .

وجاء في مفتاح السعادة : كان الامام محمد بن الحسن من أحسن الناس وجها  
ولباسا فقدم به أبوه الى الامام - أي أبي حنيفة - فقال لوالده : احلق رأسه وابسه  
الخلقان ، فزاد جماله (١) .

وقد ذكر محمد بن الحسن نفسه أنه ورث من أبيه ثلاثين ألفا ، أنفق نصفها  
على تعلم اللغة في السرى .

وهذه الروايات بمجموعها تدل على أن والده كان ميسور الحال . وأن الامام  
نشأ نشأة عزيز مدلل ، كفى مؤنة السعى وراء لقمة العيش . وهذا يجعل القلب خاليا  
من مشاغل الدنيا . فاذا آتاه الله نور العلم زكا ونما .

وجاء في بلوغ الأمانى : كان محمد بن الحسن ذكيا متقد الذهن . جليل الخلق  
والخلق للفساية سمينا خفيف الروح متلثا صحة وقوة . نشأ في بلمهنة العيش ، فن بيت  
والده السرى الشرى بالكوفة (٢) .

## البيتة العامة :

نشأ محمد بن الحسن بالكوفة التي تمتج بالآراء وتشج ينابيع من الملمسوم  
والمارف ففيها الآلاف المؤلفات من تلامذة الصحابة وكبار التابعين وأصحابهم .

(١) مفتاح السعادة ج ٢ / ٢٤٢ .

(٢) بلوغ الأمانى - الكوشى ص ٥ .

" ولما بلغ من التمييز تعلم القرآن وحفظ منه ما تيسر له ، وأخذ يحضر  
دروس اللغة العربية ، والرواية . وكانت الكوفة إذ ذاك مهد العلوم العربية ودار الحديث  
والفقه " (١) .

وقد سلف القول في الجوامع الملى للكوفة في تلك الأيام عند الكلام عن النشأة  
المليبة للإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله .



### المطلب الثالث

===

### العلوم التي حصلها محمد

===

تعلم القرآن الكريم ، واللغة العربية والحديث الشريف .  
وقد ورد من الروايات ما يبين أن محمداً بن الحسن كان من رجال اللغة  
العربية وفحولها ، فهو غاية في الفصاحة والبيان كما يبدو من مؤلفاته مثل الجامع الكبير  
وغيره .

جاء في المعبر " قال الشافعي : لو شاء أن أقول تنزل القرآن بلغة محمد بن  
الحسن الشيباني لقلت ، لفصاحته . وقد حملت عنه وقريختني كتباً " .

وقالوا فيه : كان من أفصح الناس .

وقال محمد بن الحسن نفسه : " خلف لي أبي ثلاثين ألف درهم فأنقشت  
نصفها على النحو بالسرى " . (٢) .

وله في مصنّفاته المسائل المشككة خصوصاً المتعلقة باللغة العربية . فقد جسا  
في بلوغ الأمانى " قال الامام المجتهد أبو بكر الرازي في شرحه على الجامع الكبير :

(١) بلوغ الأمانى - الكوثري ص ٥٠ .

(٢) وفيات الأعيان ١٨٤/٤ ط بيروت ، تاريخ بغداد ١٧٣/٢ .

كتب أقرأ بعض مسائل من الجامع الكبير على بعض الميرزين في النحو - يعني أبا علي  
الفارسي - فكان يتعجب من تغفل واضح هذا الكتاب في النحو .

وروى أبي المولم بسنده عن الأخفش ثناءً بالفا في حق هذا الكتاب من جهة  
موافقته للمرية تمام الموافقة .

وكتب العلامة الشريف النقيب جمال الدين بن عبيد الله بتاريخ المحرم سنة  
٦١٥ هـ إلى القاضي شرف الدين بن عيين يقول فيه : كنت منذ زمن طويل تأملت الجامع  
الكبير لمحمد بن الحسن رحمه الله وأرتقم على خاطري منه شيء . والكتاب في نفسه  
عجيب غريب لم يصنف مثله ، إلى أن سألت فيه عن مسائل استشكلها وأجاب عنها الملك  
المعظم عيسى وأورد لها فيما رد به على الخطيب . وذكر نصوصاً من الكتاب المذكور مما  
يبدل على تغفل محمد وشيخه في أسرار الميرية .

وقد أقر جماهير أهل العلم باستحسان واضعه في المرية وأنه حجة في اللغة  
كما أنه حجة في الفقه وقد أقر بذلك ابن تيمية في مواضع (١) .



### المطلب الرابع

==

محمد بن الحسن المحدث

=====

كان طلب الحديث والرواية من الأمور المذهبية في المجتمع المسلم . فأصل  
الاسلام الكتاب والسنة ومادته اللغة الميرية . هذه العلوم ينشئ المسلمون أبناءهم  
عليها كما ينشئونهم على الطعام والشراب .

والمرور عن محمد أنه كان من المحدثين وإن غلبت عليه صفة الفقه .  
" سمع من مسعر ومالك بن مفلح والأوزاعي ومالك بن أنس والثوري " (٢) .  
وجاء في الفهرست لابن النديم " روى محمد الحديث عن مالك بن النوطا " (٣) .

(١) بلوغ الأمان ص ٦٣ .

(٢) النجوم الزاهرة ١٣٠ / ٢ .

(٣) الفهرست ص ٣٠٦ .

وجاء في لسان الميزان " روى عن مالك بن أنس وغيره • وكان من يخشع للمسلم  
والفقه قهصا • وسمع الحديث عن الثوري • وسمر • وعمر بن ذر • ومالك بن مغول  
والأوزاعي وزمعه بن صالح وجماعه •

قال ابن عبد الحكم : سمعت الشافعي يقول : قال محمد بن الحسن : أقمت  
على باب مالك ثلاث سنين • وسمعت من لفظه أكثر من سبعمائة حديث " (١) •

وقد أفاض الكوثري في ذكر تاريخ محمد وخلفائه في الحديث • وصنفهم حسب  
أصهارهم • واني أذكر بعضهم •

فمن مشايخ محمد بن الحسن في الكوفة : أبو حنيفة • واسماعيل بن أبي  
خالد • وسفيان الثوري • وسمر بن كدام • ومالك بن مغول • وقيس بن الربيع •  
وعمر بن زر • وعبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة والسمودي • وأبو الأحوص سلامه  
ابن سليم • وزفر بن الهذيل • وأبو يوسف القاضي • واسماعيل بن إبراهيم البجلي •  
وعمر بن إسمان بن صالح القرشي • وسعيد بن عبيد الطائي •

ومن أهل البصرة : أبو الموام عبد الميزين الربيع البصري • وسعيد بن  
أبي عمرو • والبارك بن فضالة •

ومن أهل واسط : عباد بن الموام • وشعبة بن الحجاج • وعبد الملك النخعي •  
ومن أهل المدينة : مالك بن أنس • وسعيد الله بن عمر الممرى • وخارجة بن  
عبد الله بن سليمان • والضحاك بن عثمان • وأسامة بن زيد الليثي • وعبد الرحمن  
ابن أبي الزناد • ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب •

ومن أهل مكة : سفيان بن عيينة الكوفي • نزيل مكة • وزمعه بن صالح  
واسماعيل بن عبد الملك • وزكريا بن اسحاق •

ومن أهل الشام : أبو عمرو بن عبد الرحمن الأوزاعي • ومحمد بن راشد  
المكحول • واسماعيل بن عياش • وثور بن زيد •  
ومن أهل خراسان : عبد الله بن المبارك (٢) •

(١) لسان الميزان ج ٥ / ١٢١ ، ١٢٢ •

(٢) بلوغ الأمان ص ٧ ، ٨ •

وأما الذين رواوا الحديث عن محمد بن الحسن فهم كثيرون .  
جاء في النجم الزاهرة :

"أخذ عنه الشافعي وأبو عبيد ، وحشام بن عبيد الله ، وعلى بن مسلم الطوسي  
وخلق كثير" (١) .

ونقل عن الانتقاء لابن عبد البر لازمه الشافعي وانتفع به ، وأخذ عنه الجوزجاني ،  
وموسى بن نصير الرازي ، ومحمد بن سماعة ، وعيسى بن إبان .

كما اطنب الكوثري في ذكر تلاميذه وأصحابه من تفقهوا عليه . وإنى أذكر  
بعضهم على سبيل المثال . فمنهم :

أبو حفص الكبير - البخاري - ، أبو سليمان الجوزجاني ( ناشر كتاب الصحاح  
المستة في الأثر ) .

ومحمد بن إدريس الشافعي الإمام الشهير . وأبو عبيد قاسم بن سلام المجتهد  
الكبير ، ومحمد بن سماعة راوي الفقه الحنفي .

وعلى بن معبد بن شداد . وأسد بن الفرات ناشر فقه مالك ومحمد بن مقاتل  
شيخ الطبري ومدين مذنبه ، ويحيى بن معين إمام الجرح والتعديل ، ويحيى بن أكثم .  
وأبو جعفر بن محمد بن مهران راوي الموطأ عن محمد بن الحسن ، وأبو بكر إبراهيم ابن  
يستم راوي النوادر عنه ، وعيسى بن إبان البصري راوي كتب الحجج على أهل المدينة ،  
ومؤلف الحجج الصغير والحجج الكبير والرد على الشافعي والمريسي في شروط قبول الأخبار  
وكثيرون غيرهم (٢) .

أقول علماء الحديث في الإمام محمد بن الحسن :

تمرض الإمام محمد لمطاعن كثيرة يسوق معظمها الخطيب البغدادي في  
تاريخ بغداد ، كما يسوق الشيعة في كتبهم مثل روضات الجنات سيلا من الشتائم  
والاستخفاف ولكن الناظر في أقوال الأئمة الاثبات المعتدلين المنصفين يجد أن الإمام

(١) النجم الزاهرة ١٣٠/٢ .

(٢) بلوغ الأمان ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

محمدًا من المحدثين الموثوقين • جاء في ميزان الاعتدال " لينة النسائي وغيره ممن قبل حفظه " (١) •

وجاء في لسان الميزان عند ترجمته للإمام محمد مذكر كثير من الأقوال يضمم أصحابها محمد ابن الحسن في الحديث ، ثم ساق بعد ذلك أقوال معدليه قال ابن عدي : قد استغنى أهل الحديث عن حديثه •

وقال الترمذي : سمعت أحمد بن حنبل يقول : كان محمد في الأول يذهب مذهب جهم •

وقال الأحمدي بن الفضل الملائي عن أبيه : " حسن الملائي ومحمد بن الحسن ضعيفان " •

وبالتقابل قد شهد له الأئمة الأعلام بالمدالة والثقة والضبط •

قال أبو داود : لا يستحق الترك •

قال عباس الدوري : كبت الجامع الصغير عن محمد بن الحسن •

قال عبد الله بن المديني : صدوق •

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي : دخلت عليه فرأيت عنده كتابا فنظرت فيه ، فإذا هو قد أخطأ وقاس على الخطأ ، فوقفته على الخطأ فرجع وقطع من كتابه بالمقرئ عدة أوراق ( ٢ ) •

إذا عرفنا هذا ، وعرفنا أن محمدًا من رواة المسانيد عن أبي حنيفة • ومن رواة الآثار • وعرفنا شغفه بالحديث ، ورحلته إلى مالك وملازمته له ثلاث سنوات لرواية الحديث فقط ، وأن محمدًا من رواة الموطأ بل موطؤه من أجود الموطآت • وأنه حينما عاد للمراقب عرض مسائل الفقه الحنفي على الأحاديث والأخبار التي رواها ، فالتزم بما وافق الخبر وأهمل ما عارض الخبر الصحيح ، وهو راوي الفقه الحنفي ، أقول : إذا عرفنا ذلك كله ، علمنا أن الإمام محمدًا صدوق ثقة في الحديث ، وهو الذي يقول " إذا صح الحديث فهو مذهبي " وأن توجه لكم دليل تقولوا به " فكان كل واحد من أصحابه يأخذ عنه برواية ويرجحها " ( ٣ ) •

( ١ ) ميزان الاعتدال ٥١٣/٣ •

( ٢ ) لسان الميزان ١٢١/٥ وما بعدها •

( ٣ ) حاشية ابن عابدين ج ١/٥٠ ، ٥١ •

صحيح بن الحسن هو الذى يوب الموطأ (بعد أن رواه مباشرة على مالك )  
وبين بعد ذكر الابواب ما اذا أخذ بهذه الأحاديث الحنفية أو خالفوها ، مع ———  
الأحاديث التى استدلو بها عند مخالفتهم لأحاديث الموطأ (١) .



### المطلب الخامس

==

فقه محمد بن الحسن

==

نشأ محمد بالكوفة حاضرة الدنيا فى الملم آنشد ، وكان من أهم ما يميز الكوفة  
عن غيرها هو الفقه — فقه أهل العراق — كانت مدرسة الرأى قد تحددت وتميزت تسام  
التبيز ، واصبحت لها قواعد وأصولها وسناهجها ، فدلغ إليها محمد بن اوسع أبولبيها  
وكانت سنة أربعة عشر عاما كما يذكر الكوشى ، فتفقه بأماميها أبى حنيفة وأبى يوسف .

ويذكر أن محمدا سأل أبى حنيفة فى مجلسه سؤالا دل على تفج روى فقال له :  
سألت سؤال الرجال ، اذهب فاحفظ القرآن ثم اختلف الى مجلسنا . فكك غير بعيد  
حتى عاد وقد آتاه الله حفظ القرآن الكريم ، فتلق الفقه واقتبس الأصول وطرق الاستنباط  
حتى أصبح من كبار الفقهاء .

لأنم أبى حنيفة سنتين ، ولما توفاه الله تفقه محمد على أبى يوسف الذى الست  
اليه رئاسة الفقه الحنفى (٢) .

وذكر فى بلوغ الأمان أن محمدا لأنم أبى حنيفة أربع سنوات قبل وفاة أبى حنيفة  
الذى قال له آدم الاختلاف بينا ، فكان يكتب أجوبة المسائل فى مجلسه ويدونها .

(١) بلوغ الأمان الكوشى ص ١٠ ، ١١ .

(٢) وفيات الأعيان ج ٤ / ١٨٤ .



## محمد مجتهد مستقل :

ثم ان محمدا سكن بغداد وحدث بها وروى عنه وتفقه به محمد بن ادریس الشافعی وابو سليمان الجوزجانی وخلق كثير .

وما أوتي محمد من علم في اللغة والحديث والقران ، وما أوتي أيضا من فهم وقته وفطنته فقد أصبح صاحب أقوال في المذهب الحنفي كثيره من أئمة المذهب فهم مجتهد مستقل .

ثم انه ارتحل الى الامام مالك بعد أن فقه واجتهد . وأخذ عنه الموطأ كما سلف القول . وفي مدة ملازمته لمالك ثلاث سنوات - تأثر بطريقته في الاستدلال والافتاء . ولما عاد الى العراق عامل الفقه الحنفي معاملة جديدة وخدمه خدمة جليلة ، فقد عرض مسائل الفقه على الموطأ وغيره من السنن ليكون كل قول موضحا لدليله ، فما وجده من المسائل يخالف دليلا صحيحا تركه .

ومحمد هو راوى الفقه الحنفي عن ابي حنيفة وأبي يوسف ، ومطابقه للمسائل على السنن قرب مناهج الفقهاء في العراق من مناهج فقه المدينة ، كما أنه أثر في فقه المدينة ببيان مسائل كثيرة رد فيها على مالك بن انس وفقهاء المدينة ، والف كتابا أسماه ( الحجج ) في ذلك الموضوع (١) .

فمحمد اذن أشهر من دون الفقه الحنفي وزيته ونشره واذا كان أبو يوسف قد شغلته الوظائف عن التدوين فان محمدا قد تفرغ لهذه المهمة ، وعلى أي فكل منهما خدم الفقه الاسلامي الحنفي في جانب فأبو يوسف صبغه بالصيغة العملية بتولييه قضاء بلاد الاسلام قاطبة مما اعطى الفقه الحنفي صفة الرسمية فتشاع بذلك وانتشر كما ان كتب محمد الزاخرة بالمسائل والمختلفة في المواضيع والجامعة لآراء الأئمة الحنفية، حفظت هذا الفقه من الضياع ، فانتشر في جميع أقطار الاسلام .

ولقد عدل محمد عن بعض الأقوال لاسباب علميه بحته . فهو :

(١) وقد دارت مناظرات بينه وبين مالك . كانت الحجة ظاهرة فيها لمحمد منها الجنب لا يجد ماء الا في المسجد . قال مالك : لا يدخل المسجد فقال محمد : يتيم ويدخل فيأخذ الماء ويفتسل .

قد أوتى بصرايا الحديث والقرآن واللغة .  
 وتنقل في بلدان مختلفة طلبا للحديث والعلم منها :  
 الكوفة • بغداد • السرى • الشام • الحجاز .

والحق بمشاهير العلماء كمالك والأوزاعي وغيرهم وقسمل عنهم • فهو  
 الخبير الذي لا يأخذ قولاً حتى يعلم من أين جاء وحتى يعرف موطن الاستدلال ، فإن  
 قامت الحجة تمسك بها ولا يهيمه أن يرجع عن قول قاله بالاس أو قاله غيره لان المهم هو  
 الرجوع الى الحق •

وهذا المنهج غرسه ابو حنيفة رحمه الله في تلاميذه وأصحابه خلال حلقات  
 العلم ، فلا يدون القول الا بعد ظهور حجته وبعد مناقشته بين الأصحاب ، ثم كسان  
 يقول هذا احسن ما قدرنا عليه فمن جاءنا بخير منه أخذنا ما هو اقرب الى الحق •

هذه الأمور جعلت الامام محمد اجتهدا مستقلا من كبار المجتهدين • يؤشر  
 في غيره من الأئمة بل ان تأثيره كان على نطاق واسع جدا فهو يقرب بين المذاهب الشهيرة  
 المختلفة ( فقه الرأي و فقه الاثر ) • ولقد تأثر الشافعى كثيرا بمنهج محمد في الفقه  
 كذلك •

كما يذكر الكوشى أن الشافعى في رده على مالك كان متأثرا تعلم التأثير  
 ( بحجج ) محمد بن الحسن الشيبانى (١) •

وايضا نقد اشتهر ان الامام أحمد فقيه السنة كان يذكر انه تعلم المسائل  
 الدقيقة من كتب محمد بن الحسن •



## المطلب السادس

==

## ميزة محمد بين أصحاب أبي حنيفة

==

لكل واحد من العلماء ما ينفرد به عن غيره وسما امتاز به محمد بين أصحاب الامام أبي حنيفة ما يلي :

اولا - هو احدث اصحابه المشاهير سنا ، والشباب اقوى على المطاء واكثر تحملا وجلدا في تدوين المسائل ، والصبر في طلب الأدلة .

ثانيا - هو اكثر اصحاب أبي حنيفة تحركا وضربا في البلاد بحثا عن الروايسة ، وتحصيا للأدلة . فقد ارتحل الى بيئات واقطار مختلفة . فظهر له من الآثار ما لم يكن يصل غيره بالكوفة .

ثالثا - تقريبه بين مسلك أهل الحجاز ومسلك أهل العراق في الاجتهاد ، وهذه مرتبة لا تنأى لكل العلماء ، بل لا تكون الا لعلما عند هم العلم في الملموم كبير ، وذكره ومقارنة ، ونفس عالية تترفع عن التقوقع في رأى معين ظهر ضعفه .

رابعا - كثرة تصانيفه . فلم يكن لواحد من ائمة المذهب مثل ما لمحمد من الكتب والآثار ، التي دون فيها اقوال المذهب ومسائله ، وحررها وموجها ، وذكر الآثار والأدلة المستندة اليها ، ثم عمله الجليل بمطابقة جميع الاقوال بالسنن والآثار .

وهذا هو الفقه حقا أي " الرواية والدراسة " .

خامسا - ظهر تأثيره في المذاهب الأخرى أكثر من تأثير اصحابه ، فأحمد بن حنبل تعلم المسائل الدقائق ووجوه الاستدلال من كتب محمد بن الحسن كما يذكره ، وهي التي كتبها محمد بوضوح ويسر وتهذيب وترتيب .

والشافعي نقل عن محمد وقرع يسير كتبها ، وتأثر بطريقته في الاجتهاد وظل يذكر مئة محمد عليه في العلم .

واسد بن الفرات مدون الفقه المالكي تفقه على محمد بن الحسن ولازمه مدة في العراق ، فنهج نهجه في تفريع المسائل وتوجيه الدلائل .

ولما رجع اسد الى المغرب طلب الاجابة على مسائل الفقه الحنفى التى أخذها  
عن محمد ، طلب الاجابة عليها على مذهب مالك ، وقدون الفقه المالكي على هذا الفرار  
اخذوا الاجابة من ابن القاسم ، ومدونة المالكية الاسدييه هى من هذا النتاج .

كان ابن القاسم يجيب اسدا بقول مالك الذى يحفظ عنه ، أو بما يحسبه قوله  
أو بالتخريج والقياس بناء على قول مالك فى مسائل متشابهة " والاسدييه هى أصل  
مدونة سحنون عدل فيها ابن القاسم بعض المسائل " (١) وفى الفقه المالكي اعتراض على  
الاسدييه ، كما فى تراجم أغلبية .

واسد هو فاتح صقلية وناشر الاسلام فيها ، وقد نشر المذهب الحنفى والمذهب  
المالكي فى افريقيا .

سادسا - زعمه بالمناصب الدنيوية وتحمله اذى الخلفاء لجهله بكلمة الحق  
فالمصري أنه استاء كثيرا من شيخه أبى يوسف الذى اضطره لقضاء الرقه ، لأن ذلك  
يصرفه عن العلم .

كما انه لم يجب الرشيد الى هواء فى قضية يحيى من آل الحسن بن على والمذى  
كان الرشيد اعطاء الأمان فاراد الرشيد نقض الأمان فلم يستجب محمد فشح وجهه (٢) .

سابعا - لقد سبق محمد بن الحسن أحمد بن حنبل للموقوف فى وجه التيار المنحرف  
المنادى بأن القرآن مخلوق . وروى الجوزجاني عنه قوله : من قال : القرآن مخلوق  
فلا يصلوا خلفه " (٣) .

مكانة محمد بين أصحاب أبى حنيفة :

يعتبر الامام محمد أحد بناء الفقه الحنفى ، فهو أحد أئمة المذهب أصحاب  
الاراء والأقوال ، وقد آلت اليه مشيخة المذهب بعد وفاة أبى يوسف .

وهو ناشر علم أبى حنيفة وأبى يوسف ، روى الفقه الحنفى فى المبسوط والجامع  
والسير ، ونشر مذهب نفسه فى ياقى كتبه .



(١) بلوغ الأمان ص ١٦ ، ١٧ .

(٢) بلوغ الأمان ص ٤٠ .

(٣) بلوغ الأمان ص ٥٣ .

## المطلب السابع

==

أشار محمد بن الحسن الملقب

==

لم يصل من أحد من الفقهاء في طبقة محمد بن الحسن من الكتب في الفقه كما وصل منه ، كما ان كتبه تلاقى اهتماما كبيرا بين فئات شتى كثيرة ، فطلاب المعلم والعلماء والقضاة والمحامون ورجال القانون يعنون كثيرا بنشرها ، كما ان المهتمين من مسلمين وغير مسلمين يحرصون على اقتنائها واستئصالها . وهي محفوظة في خزائن المالم من الهند الى مصر ، ومن استأنهول الى ألمانيا وغيرها .

ومن الكتب التي وصلت الى الناس في أيامنا :

١ - البسوط : كتاب ضخم ، مخطوط باستأنهول ، وفيه عشرات الآلاف

من المسائل .

وروي أن كتابيا اسلم عند مطالعته قائلا : هذا كتاب محمدكم الأصغر فكيف بكتاب محمدكم الأكبر ؟

٢ - الجامع الصغير . ويحتوي على " ١٥٣٢ " مسألة . ذكر الخلاف في مسئلة ومئة ومبهمين منها ، وله شروح كثيرة (١) .

ومن رواه الجزجاني ، وبه أبو طاهر الديباس .

٣ - السير الصغير . رواه محمد عن أبي حنيفة .

٤ - الجامع الكبير . وله شروح كثيرة ، ومن شرحه الامام المجتهد الكبير أبو بكر الرازي ، وقد لقي اهتماما عظيما ، وأثنى عليه الفقهاء والأدباء والنحويون . وقيل فيه : هذا الكتاب يعد انثية الفقهاء ، يختبر به تفاوت مداركهم ، وبإلغ يقظتهم في الفقه (٢) .

٥ - الزبادات .

(١) بلوغ الأمانى ص ٦٢ .

(٢) بلوغ الأمانى ص ٦٣ .

- ٦ - زيادة الزيادات • توجد منها نسخ في خزانات استانبول (١) .
- ٧ - السير الكبير من أواخر مؤلفاته • موجود بالمدينة المنورة واستانبول (٢) .
- وقد وردت أسماء بعض كتبه في لسان الميزان (ج ١ - ١٢١ - ١٢٢) ، ووفيات الأعيان (ج ٧ - ٣٢٤ - ٣٢٥) ، شذرات الذهب (ج ١ - ٣٢١ - ٣٢٤) تاريخ بغداد (ج ٢ - ١٧٢ - ١٨٢) البداية والنهاية (ج ١٠ ص ٢٠٢) .
- ٨ - الرقيات : مسائل فروعها حينما كان بالرقعة قاضيا .
- ٩ - الكيسانيات : ويقال الكيانيات أصح لأنه ألها لرجل اسمه كيان .
- ١٠ - الاكتساب في الرزق المستطاب ، مطبوع وهو رسالة صغيرة .
- ١١ - الهارونيات .
- ١٢ - الجرجانيات .
- وهناك كتاب اسمه المخارج والحيل وقد طبع حديثا ، وينسب للإمام محمد ولكن الصحيح ان الكتاب ليس من كتب محمد .
- قال ابن أبي العوام : سمعت ابن أبي عمران يقول : سمعت بن سماعه يقول : سمعت محمد بن الحسن يقول عن كتاب في المخارج والحيل يتداوله بعض الناس : هذا الكتاب ليس من كتبنا وإنما ألقى فيها (٣) .
- ورجل كـ محمد بن الحسن لم يقبل ان يدارى الرشيد حاكم الدنيا في أيامه ، أكبر من أن يؤلف كتابا في الحيل وهو المالم الراني كما يصفه النصفون .
- وأما كتبه في الحديث فهي :
- ١ - الموطأ رواه عن مالك بن أنس • وروى فيه عن شيوخ آخرين وفيه ما يزيد على ألف حديث وأثر .
- ٢ - الحجج .
- ٣ - الآثار يرويه عن أبي حنيفة وفيه آثار مرفوعة ومرفوعة ومرسلة ، وهو مطبوع بجامع مسانيد الامام الأعظم (٣) ومطبوع مستقلا .

---

(١) بلوغ الأمانى ٦٣ ، ٦٤ .  
 (٢) بلوغ الأمانى ٦٥ وهو الآن مطبوع .  
 (٣) جامع مسانيد الامام الأعظم أبي حنيفة ط الهند حيدر آباد ١٣٣٢ هـ .

- ٤ - مسند أبى حنيفة بنسخة محمد وهو مطبوع بجامع مسانيد الامام الاعظم (١) .  
 هذا مايسوقه أصحاب التراجم والمناقب كالبنفادى والذهين وابن حجر وأبى  
 نعم الأصهبانى والبنكى والكوشى عند ترجمتهم للامام محمد ، أما ما ذكر من كنه جملته  
 أبى ماوصل الينا والم لم يصل فقد جاء فى الفهرست مايلسى :  
 " ولمحمد كتب فى الاصول :

كتاب الصلاة ، كتاب الزكاة ، كتاب المناسك ، كتاب نوادر الصلاة ، كتاب  
 النكاح ، كتاب الطلاق ، كتاب الميثاق وامهات الاولاد ، كتاب السلم والبيع ،  
 كتاب المضاربة الكبير ، كتاب المضاربة الصغير ، كتاب الاجارات الكبير ، كتاب الصرف ،  
 كتاب الرهن ، كتاب الشفعة ، كتاب الحيف ، كتاب المزاربة الكبير ، كتاب المزاربة  
 الصغير ، كتاب المفاوضة ( الشركة ) ، كتاب الوكالة ، كتاب العارية ، كتاب الوديعة ،  
 كتاب الحوالة ، كتاب الكفالة ، كتاب الاقرار ، كتاب الدعوى والبيات ، كتاب الحيل ،  
 كتاب المأذون الصغير ، كتاب القسمة ، كتاب الديات ، كتاب جنائات المدير والمكاتب ،  
 كتاب الولاء ، كتاب الشرب ، كتاب السرقة وقطاع الطرق ، كتاب الصيد والذبائح ،  
 كتاب المتسوق فى المسرى ، كتاب ثياب النساء ،  
 والديار ، كتاب ثياب الرجال ، كتاب ثياب النساء ، كتاب ثياب الخوارج ،  
 والصدقات ، كتاب النصب ، كتاب الدور ، كتاب النية والصدقات ، كتاب الايمان  
 والنذور والكفارات ، كتاب الوصايا ، كتاب حساب الوصايا ، كتاب الصلح والخش والنفود  
 كتاب الاكراه ، كتاب الاستحسان ، كتاب اللقطة ، كتاب اللقيط ، وكتاب الايق (٢) .

ولعل كل كتاب من هذه الكتب هو باب فى كتاب كبير فهذه الكتب بعضها  
 كتاب فى الفقه مثل كتاب الهداية او تحفة الفقهاء او شروحهما مثل فتح المقيس والمبدائع .  
 وقد يكون الامام ألف رسالة فى كل ان فكانت تسمى كتابا وهى جديرة بذلك  
 لما تلم به من جص مسائل الباب واستخراج احكامها ، فلما جمعت هذه الكتب فى  
 المبسوط والجامع والرقيات والكيسانيات وغيرها كان كل كتاب بابا او فصلا ، ولا مباحة  
 فى الاصطلاح .

(١) جامع مسانيد الامام الاعظم أبى حنيفة طبعة الهند حيدرآباد ١٣٣٢ هـ .

(٢) الفهرست لابن النديم ٢٨٧ .

- كما يذكر في الفهرست أيضا .
- كتاب أمالي في الفقه وهي الكيسانيات ، والزيادات ، وزيادة الزيادات .
- كتاب التحري .
- كتاب المحافل .
- كتاب الخصال .
- كتاب المرآة على أهل المدينة ( وهو كتاب الحجج ) .
- كتاب نوادر محمد ( في رواية ابن رستم عنه ) (١) .
- وتعرف كتب المبسوط والجامع الصغير والكبير والسير الصغير والكبير والزيادات بظاهر الروايات .
- هذه الكتب المذكورة للامام ، وصدور الرجال أعظم من مصنفاتهم فرحمه جزاه الله عن المسلمين خيرا .



### المطلب الثامن

==  
 مناقب محمد بن الحسن  
 ==

يصفه المؤرخون والمصنفون بأن الامام ، الفقيه ، المجتهد ، الذي هو نوحه  
 ذلك .

جاء في النجوم الزاهرة :

" وكان اماما فقيها محدثا مجتهدا ذكيا ، انتهت اليه رئاسة العلم في زمانه  
 بعد موت أبي يوسف . قال أبو عبيد : ما رأيت أعلم بكتاب الله منه " .

وقال الشافعي : لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغه محمد بن الحسن لقلبت ،  
 لفصاحته ، وقد حملت عنه وفرخت من كتبه .



وقال ابراهيم بن الحري : قلت لأحمد بن حنبل من أين لك هذه المسائل الدقاق ؟ قال : من كتب محمد بن الحسن .

وقال الشافعى ما نظرت أحدا الا تغير وجهه ، ما خلا محمد بن الحسن (١) ومثل هذا فى كتب التراجم الأخرى وكتب المناقب .  
وقد ذكر فى الفوائد البهية .

قال الشافعى : " ما رأيت سينا أخف روحا منه . وجاء أيضا وهو الذى نشر علم أبى حنيفة وانما ظهر علم أبى حنيفة بتصانيفه " (٢) .

وقد ذكر الكوثرى فى بلوغ الأمانى نقلا عن التهذيب للنسوي من رواية الرئيس عن الشافعى قال : " ما رأيت أعتل ولا أفقه ولا أزهى ولا أروع ولا أحسن نطقا وأيرادا من محمد بن الحسن " (٣) .

وجاء أيضا عن محمد بن سلام أنه قال " انفتحت على كتب محمد بن الحسن عشرة آلاف درهم " ولو استقبلت من امرى ما استدبرت ما اشتغلت الا بكتب الرجل الصالح محمد ابن الحسن " (٤) .

وروى عن ابن أبى العزم عن الطحاوى عن ابن أبى عمران عن محمد بن شجاع أنه كان يقول ، على انحرافه عن محمد بن الحسن وميله الى شيخه الحسن بن زياد ، ما وضع فى الاسلام كتاب فى الفقه مثل جامع محمد بن الحسن الكبير .

ولما توفى رحمه الله فى الرى أيام رحلته مع الرشيد : قال الرشيد فيسه : دفنت الفقه والنحو بالرى ، وكان قد توفى الكسائى فى الرحلة اياها .

ولئن توفى فذكره باقى فى الخالدين ، وعلمه لم ينقطع فقد ترك علما جما ينتفع به جمهور المسلمين .

٥٥ ٥٥

- 
- (١) النجوم الزاهرة الأتابكى ١٣٠/٢ ، ١٣١ .
  - (٢) الفوائد البهية ص ١٦٣ .
  - (٣) بلوغ الأمانى ص ٥٦ .
  - (٤) بلوغ الأمانى ص ٥٧ .

## الفصل الرابع

### الفصل الرابع

===

نشأة الامام زفر بن الهذيل الملمية (١١٠ - ١٥٨هـ)

===

ويشتمل هذا الفصل على ثمانية مطالب :

- المطلب الأول : مولد زفر ونسبه وأصله •
- المطلب الثاني : بيئته الخاصة والعامة •
- المطلب الثالث : الملم التي حصلها قبل الانقطاع للفقاه •
- المطلب الرابع : تأليفه لمعجم المحققين •
- المطلب الخامس : فقهه زفر •
- المطلب السادس : نهجه الفقهي وميزته بين أصحاب أبي حنيفة •
- المطلب السابع : الموازنة بين المباداة والزهد ومن الفقه •
- المطلب الثامن : مناقبته وأثره الملمية •

## المطلب الأول

مولده وموطنه

ولد زفر بن الهذيل رحمه الله سنة مائة وعشر للهجرة وعاش ثمانين واربعين سنة • وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائة للهجرة • وهو أول أصحاب أبي حنيفة وفاته (١) •

وهذا التاريخ تجمع عليه كتب التراجم والأخبار •  
أما موطن زفر ، فقد كرم بعض كتب التراجم أن أصله من أصبهان (٢) •  
والحقيقة أنه عربي وأن والده كان عاملا على أصبهان فنشأ فيها ، وتثقف على علماء تلك البلاد حتى عد أصبهانيا • لأنهم كانوا يصطلحون على نسبة العلماء إلى مواطن ولادتهم •

كما أن بعض الكتب تنسب الفقيه إلى موطن تأثيره وثقافته وصياغة إنتاجه ، فنجد صاحب مفتاح السعادة وهو من مشاهير من صنف في تراجم الحنفية يقول في ترجمته لزفر :

" أبو الهذيل أو أبو خالد ، زفر بن الهذيل بن صباح الكوفي ، وكان من أصبهان " فقد عده كوفيا لانتهاجه منهج مدرسة الكوفة بل هو من أركانها • فهذا باعتبار تلقفه الفقه ورواه فيه حيث كان بالكوفة على يد أبي حنيفة رحمه الله •

ومض كتب التراجم تنسب الفقيه إلى موطن تأثيره من الناحية العلمية •  
أو إلى مكان إقامته في أخريات حياته ، فنجد اللكنوي الهندي ، وهو أيضا من كبار المصنفين في تراجم الحنفية يقول : " زفر بن الهذيل بن قيس البصري " (٣) •

وذلك لأن زفر رحمه الله أدخل فقه أبي حنيفة إلى البصرة ونشر فيها ، وعاش آخر حياته فيها قاضيا وفتيا ومعلما حتى توفي ودفن فيها •  
فزفر إذن أصبهاني كوفي بصرى الموطن والحياة •

(١) وفیات الأعيان ٣١٩/٢ ، شذرات الذهب ٢٤٣/١ ، لسان الميزان ٤٧٦/٢ ،

النجوم الزاهرة ٣٢/٢ وغيرها •

(٢) الفوائد البهية ٧٦ ، الاعلام للزركلي ٧٨/٣ •

(٣) هدية المارفين تكملة كشف الظنون ٣٧٣/١ ، طبقات القاري ، نقلا عن الفوائد

البهية ص ٧٥ •

نسب زفر :

هو زفر بن الهذيل عوى النسب ينتهي نسبه الى محمد بن عدنان .  
وأوئى نسب له في التراجم ما جاء في وفيات الأعيان . قال : " هو زفر بن الهذيل  
ابن قيس بن سليم بن قيس بن مكل بن ذهل بن ذئيب بن جذيمة بن عمرو بن حنجر بن  
جندب بن المنير بن عمرو بن تميم بن مسرين اد بن طائجه بن الياس بن نصر  
ابن نزار بن همد بن عدنان الحنصري " (١) .

وجاء نسبه مختصرا في لسان الميزان وكتب التراجم الأخرى . وفي مفتاح السعادة  
تموز لنسبه من جهة أمه فقال : " وكانت أمه أمة فارسية . وكان وجهه يشبه وجه  
المجم ، ولسانه لسان المصرب " (٢) .

وزفر يرضم الزلاي ويفتح الثاء : الأسد ، والفصح ، والبحر (٣) .



### المطلب الثاني

==

بهتة زفر الخاصة والمامة

==

أولا : بهتة الخاصة :

يتبين من دراسة حياة زفر رحمه الله أنه نشأ في بيجوحة من الميش ، في بيت  
رجل من سراء الناس وأصحاب أنجاه والثروة فقد كان أبوه واليا على أصبهان (٤) ، وكان  
الأشياء يوجهون أبناءهم للمعلم ويغرسون في نفوسهم حب الممالى .

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان ٣١٨/٢ .

(٢) مفتاح السعادة لطاشي كبرى زاده ١٥٠ / ٢ ، مناقب الكردي ١٨٧/٢ .

(٣) دائرة معارف القرن العشرين ٥٧٦/٤ .

(٤) ميزان الاعتدال ٧١/٢ ، القوائد البيهقي ص ٧٦ .

وكان زفر أحد أربعة أخوة • اهتم بهم والدهم ، ففتح كل واحد منهم  
 في ناحية ، فكان أخوه الكثر مشهوراً بكونه • وأخوه هزيمة صار عالماً شهيراً بالأنساب  
 وأما أخوه صهاج فكان والياً على صدقات بنو تعيم • وكان زفر من مشاهير فقهاء  
 الاسلام (١) .

ولما انتقل والد زفر إلى العراق في العهد العباسي ، وكان له مجالس مع  
 الامويين من قبل ، وهذا مما يجعله أكبر في عيون بنو العباس ، ولحقه على الهجرة (٢) .  
 وظل والياً عليها حتى مسات (٣) .

وهكذا امتدت حياة زفر في أسرة ناعمة ، ولهذا أثر كبير في تكوينه العلمي ،  
 بث البطوح في نفسه من قبل والده ، ولا يبعد ما يشغله عن العلم والانقطاع اليه •  
 وقد كان العلم في تلك الأيام الشغل الشاغل لجمهور الناس ، وفيه كان التفاضل  
 والتفاخر والتكاثف .

وكون أمه فارسية وقد مضى مالفوس من أصالة طيبة • ومن حب لأبنائهم  
 في طلب العلم لتمريضهم عن شرف النسب العربي • كان لهذا أثر في طموح زفر  
 وإن كان أبوه عربياً أصيلاً .

ثانها : بيئة العامة :

تأثر زفر ببيئة أصبهان • ثم ببيئة الكوفة وأخيراً تأثر وأثر ببيئة البصرة •  
 أما أصبهان فقد استقبل الحياة فيها وطان بلغ التعبير حتى تفتحت عينه  
 على انماط من المعلوم • فقد اشتهر أهل أصبهان بالحفظ والرواية وجمع الاخبار  
 والآثار • وقد كان أكثر الحفاظ من تلك البلاد يحفظون كتاب الله تعالى ، وأحاديث  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وآثار الصحابة ، والأشعار ، ويتناصرون في الرحلات  
 العلمية • تفتحت عين زفر على هذا الجو الفكري العاطر ، فنال حظاً من علوم اللغة  
 والحديث • وسقط القرآن الكريم الذي كان موبياً للحرمة في الدنيا كما هو سبب للحرمة  
 في الآخرة .

(١) ذكر أخبار أصبهان ٣١٧/١ •

(٢) فتح البلدان ٣٨٥/٢ ، مفتاح السعادة ٢٤٩/٢ ، القاموس الاسلامي

٦٥/٣ ، جاء في فتوح البلدان " حاول الاستقلال بعد مقتل يزيد سنة

١٢٦ هـ • فقاتل حبه الأصغر سنة ١٢٨ هـ • منسب الموقعة هرب " •

ثم انه انتقل مع والده الى العراق التي تتفجر ينابيع من العلوم والمعارف المختلفة ، وتزخر بمدارسها الفقهية والفكرية وكانت قد تحددت المناهج ، وتميزت مدرسته الرأي عن مدرسته الحديث ، وتحددت معالم الفلسفات والنظريات الفكرية المختلفة . وقد سبق التمهيد لوسط الكوفة العلمي عند الحديث عن نشأة الاطام أبي حنيفة رحمه الله .

ثم ان زفر تجرأ في أخريات حياته الى البصرة وثبت به أهلها واخطبهم الى المقام فيهم . وتولى قضاء البصرة (١) . وكان لتوليئه القضاء اثر في صياغة الآراء والأقوال النظرية صياغة عملية مرنة . كما انه تدارك ما فاتته في الكوفة . فهناك من الاحاديث والاثار والأقوال ووجوب المسائل ما يشتهر في مصر دون آخر ، كما كان لتوليئه القضاء أثر كبير في نشر مذهب أبي حنيفة هناك .



### المطلب الثالث

==

العلوم التي حصلها زفر قبل ان يصير نقيها

==

ما يلزم المرء قبل انصرافه للفتنة وتصديه للافتاء ، ان يكون ذا بصيرة بالقصران الكريم وعلومه ، وان يحرف جملة كبيرة من احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنن اثار الصحابة الكرام ونحو ذلك واقضيةهم وان يعلم بعلوم اللغة العربية التي هي آلة فهمهم الاسلام .

ولقد تيسر لزفر ان يحفظ كتاب الله في صباه كما هو مهيئ للناس في تلك الايام الزاهرة ، ودرس علم الكلام حتى صار من المميزين في هذا الفن وقد كتب في علم الكلام بعض مقالات (٢) .

(١) لسان الميزان ٤٧٧/٢

(٢) كشف الثائون حاجي خليفة ١٧٨٢/٢

وأما عن اللفظة فقد اشتهر عن زفر فصاحته وميانه وملائته ، فالمرؤى أنه كان من افصح اصحاب أبي حنيفة رحمهم الله جميعا .

جاء في النجوم الزاهرة " قال الحسن بن زياد : " ما رأيت أحدا يناظر زفر الا رحيمته . يعنى لكثرة علومه وملائته ومقدرة على العلم " (١) .

ومن البلاغة ايصال المعنى الى نفس السامع بانصر عبارة واضحا .  
جاء في مفتاح السعادة " وعن عبد الله بن أبي رزمة : كنا نختلف اليه - الى زفر - والى أبي يوسف . وكان أبو يوسف يطول المسألة ويبسط فتلتبس علينا المسألة . وكنا اذا جالسنا زفر يختصر المسألة وحي . بالدليل القاطع من غير حشو " (٢) .

كما ان زفر وصف بوجوده اللسان عند المناظرة فقد استطاع ببلاغته وفقهه ان يحول حلقة عثمان الپستى فى البصرة اليه ويقى عثمان وحده (٣) .

وعن المناظرات بينه وبين أبي يوسف جاء فى الفوائد البهية " وكان زفر مجيد اللسان ، وكان أبو يوسف يضطرب فى مناظرته فربما سمعت زفر يقول له اين تقمر هذه ابواب مفتحة " (٤) .



### المطلب الرابع

==

طلبه لحلم الحديث

==

كانت كثير من مجامع العلم تعتقد للمرواية ، وكان لابد لمن تنقح نفسه الى المحالى فى وسط اسلاص ان يقبل على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولقد تهيأ لزفر ان يتلقى المرواية ثم يصير من حفاظ الحديث ورواته ، وان كان غطبه حقه بل غشط السنفة كلهم حقهم ، كثير من الناس فى هذا المجال .

- 
- (١) النجوم الزاهرة ٣٢/٢ .
  - (٢) مفتاح السعادة ٢٤٩/٢ .
  - (٣) لسان البهزان ٤٧٨/٢ .
  - (٤) الفوائد البهية ٧٥ .



ولكن كثيرا من المعتمد قولهم في التمديل والتجريح ، اثنوا على زفر . وجاء في  
لسان الميزان " قال ابن ابي حاتم قرا - اى زفر - على عباس الدورى وأنا اسمع " (١) .  
واخذ عن الأعشى ه وهن محمد بن اسحق ، ثم عن ابي حنيفة .

ولم تفصل كتب التراجم في ذكر من روى عنهم زفر . ولكن هذه الكتب تذكر أقوال  
علماء الحديث فيه مما يدل على أنه روى كثيرا من الأحاديث وبالضرورة روى عن كثير ممن  
شيخ هذا الملمس .

ومن روى عن زفر من مشاهير المحدثين : أبو نعيم ، ومسلم بن ابراهيم ،  
والحكم بن ايوب ، والنعمان بن عبد السلام وغيرهم (٢) .

وقد ورد في ذكر أخبار أصبهان " وروى عنه النعمان بن عبد السلام - وهو من  
مشاهير المحدثين - " .

ثم ساق أحاديث مما رواه النعمان عن زفر منها :

" حدثنا أبو عمر محمد بن الحسن الميماني وثنا ابراهيم بن محمد بن  
الحارث ه ثنا محمد بن المنيرة ، ثنا النعمان عن زفر عن الأعشى عن ابراهيم عن الاسود  
عن عائشة ه قالت : اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم طمأما من يهودى فوهبته  
به دوا من حديد " (٣) .

أقوال علماء الحديث فيه :

ومما يدل على بصره في الحديث وسعة اطلاعه ما جاء في النجم الزاهرة  
" قال أبو نعيم : كنت أعض الحديث على زفر ، فيقول : هذا ناسخ ، وهذا منسوخ  
وهذا يؤخذ وهذا يرفض " (٤) .

وجاء في لسان الميزان " زفر بن الهذيل الحنبرى أحد الفقهاء والزهاد وثقه  
ابن معين وثقه غير واحد ، ثم نقل مطلقا عن سعد في زفر فقال : قال ابن سعد : لم  
يكن في الحديث يشي " .

- (١) لسان الميزان ٤٧٦/٢ .
- (٢) لسان الميزان ٤٧٦/٢ .
- (٣) ذكر أخبار أصبهان ٣٩٧/١ .
- (٤) النجم الزاهرة ٣٢٦/٢ .

وجاء في المبر : وكان ثقة في الحديث موصوفاً بالمباده •  
 قال الصباس : وسمنت يحيى بن معين يقول : هو ثقة مأمون وقال ابو نعيم  
 الاصبهاني في التاريخ : رجع عن الرأي ، واقبل على المباده • وقد ذكره ابن حبان  
 في الثقات • وقال : كان متقناً حافظاً ، وقد وقع لنا حديثه بملس في السنن (١) •  
 وقد قال ابن حجر : سمعت الفضل بن دكين ( أبا نعيم ) • وقد ذكر عنده  
 زفر فقال : كان ثقة مأموناً •

ومعد ذكر أقوال مشاهير علماء الحديث كابن حبان وابن حجر وأبي نعيم  
 يحيى بن معين وهؤلاء هم من هم في علوم الحديث والجرح والتمديد ، لا يضير زفر  
 رحمه الله أن يميزه ابن سعد وغيره • فالمدلون أكثر من المجرحين وأثبت نسبي  
 الحديث •

وان كل ما أخذه المجرحون عليه أنه كان يأخذ بالقياس واجتهاد أبي حنيفة •  
 وهل القياس المظهر لحكم الله تعالى وفهم الآيات والنصوص ؟ • فالقياس الشرعي  
 كما ذكر ابن القيم في رسالته هو من المدل الذي يمت الله به الرسل ، بخلاف القياس  
 الفاسد •



### الطلب الخامس

===

ثقة الامام زفر رحمه الله

===

عرف زفر بالثقة وعليت عليه صفة فقيه أكثر من صفة محدث • ولا غرو ، فإنه ليس  
 كل محدث فقيهاً ولكن كل فقيه لابد وان يكون عنده بصر بالحديث وعلم بالقرآن واللغة  
 والمانى • وقد أوتي زفر حظاً وافراً من هذه العلوم ، ثم انقطع للثقة على الامام الكبير  
 أبي حنيفة وعلى أصحابه كذلك (٢) • فثقته به وتأثير مجلسه عليه الذي كان يؤكّد شخصيته  
 المتملمين وفسح المجال لاراعهم بجانب رأى الامام وايراد حججهم بازا • حجتهم •

(١) لسان الميزان ٤٧٦/٢ •

(٢) مناقب الكردى ١٨٥/٢ •

ثم تناقض الأقوال والأدلة ومعد ذلك يدون الرأي الأرجح حجة والأقوى دليلاً (١).

تفتقت عقلية زفر في هذه الحلقة المبارك كعقلية غيره من مشاهير أصحاب أبسى خويقة المجتهدين حتى صار زفر اماماً مجتهداً مستقلاً .

واستمرأى أى كتاب من كتب الفقه الحنفى ، يتبين انه كثيراً ما كان يخالف الامام صاحبه ويفرد برأى فى المسائل ، كما انه خالف الامام وصاحبيه فى عدد من الأصول الفرعية . ذكرها الديبوسى فى كتابه تأسيس النظره وستاتمض لها بتفصيل فى باب الخلافات ان شاء الله تعالى ، واذكرها هنا مجملة . جاء فى الكتاب المذكور :

" القول فى القسم الذى فيه الخلاف بين اصحابنا الثلاثة وبين زفر وفيه اصول .  
الأصل : ان الشئ اذا قيم مقام غيره فمضى حكم لا يقوم مقامه فى جميع الأحكام ،  
وعنده يعمم .

الأصل : انه يجوز ان يتوقف الحكم فى المقود وغيرها لمضى يطرأ عليها  
وحدث فيها عندنا . وعند زفر متى وقع الشئ فاسداً او جائزاً لا ينقلب عن حاله لمضى  
يطرأ عليه .

الأصل : ان المأرض فى الاحكام انتهاء له حكم يخالف حكم الموجود ابتداء .  
وعند زفر حكمه حكم الموجود ابتداء .

الأصل : ان ما لا يتجزأ فوجود بعضه كوجود كله عندنا ، وعند زفر لا يكون  
وجود بعضه كوجود كله .

الأصل : ان الخلاف فى الصفه غير معتبر ، وعنده يعتبر .

الأصل : ان القليلين من الأشياء معفو عنه عند أصحابنا ، وعند زفر لا يكون  
معفواً عنه .

الأصل : ان المبرر بما يتعلق به الحكم لا بما يظهر به الحكم عندنا وعند  
ما يظهر به الحكم كما تعلق به الحكم .

الأصل : عند علمائنا الثلاثة أن نية التمييز في الجنس الواحد لا تعمل وعند زفر تممل (١) .

وكل أصل تنهني عليه مسائل كثيرة .



### المطلب السادس

==

نهجه الفقهى ومكنته بين أصحاب أبى حنيفة

===

لكل فقيه طريقته في استنباط الاحكام الشرعية فهو وان كان يتفق مع غيره ففى  
الاصول العامة الا انه لا بد أن تكون له تفريعاته الخاصة وفهمه الخاص . والتالى أقواله  
الخاصة . ولذا فكل فقيه يدور في فلك أصول يصطاح عليها لنفسه ضمن الأصول  
الكليّة .

وذلك لان الأدلة كثيرة ولا يحيط فقيه بجميعها . والذلالاة متعددة مختلفة .  
فيقول الفقيه في المسألة حسبما ينقصدح في نفسه .

وتلخص منهج زفر رحمه الله فيما يلى :

١ - لا يلجأ الى الرأى مادام هناك أثر . وهذا هو الأصل عند جميع الفقهاء .  
ولكن تتبع الأثر قبل القول بالرأى كان لزفر ذوق خاص فيه .

٢ - الرجوع الى الدليل وترك الرأى عند ما يظهر الدليل ، حتى وصف زفر  
بأنه أكثر اصحاب أبى حنيفة رجوعا الى الأثر ، بل دعا الأمر ببعضهم أن يقول ترك الرأى  
واقبل على العبادة وكأنه ترك الاجتهاد كليّة .

ولا يمتنى رجوعه للأثر ان يقية الاصحاب لا يتركون رأيهم للدليل اذا صح ،  
ولكن زفر كان صاحب بصيرة بالحديث أكثر منهم فكان يطلق على الدليل أو على وجه الدلالة  
قبلهم .

ومن هنا وصف بأنه أحد هم قياسي إذ أن قياسه أقوى وأظهر ، بناءً على أنسب من أصحاب الحديث المشهورين كما وصفه الكتب في هذا الفن .

فهو محدث وثقفي ، جمع بين الرواية والدراية <sup>(١)</sup> . فهو المثقن الحافظ ، وأكثر أصحابه رجوعاً للحق وجاء عنه قوله المشهور كقول أبي حنيفة .

"عن ابن المبارك قال : سمعت زفر يقول : نحن لاناخذ بالراي مادام اثر ، وإذا جاء الأثر تركنا القياس " <sup>(٢)</sup> .

٣ - كما كان رحمه الله يتسم بالتروى ويطلع على أراء من سبقوه أو عاصروه في المسألة قبل أن يجيب عليها كما يتبين من المقال التالي .

حكى المعافى بن زكريا في كتاب الجليس والأنيس عن عبد الرحمن بن ميسرة قال : جاء رجل إلى أبي حنيفة - رحمه الله - فقال اني شربت الخمر فهاهنا ولادري اطلقت امرأتى ام لا .

فقال : المرء امرأتك حتى تستيقن أنك طلقتها .

ثم أتى سفيان الثوري ( واستفتاه في المسألة : فقال اذهب فراجعها - فان كنت طلقها فقد راجعتها ، وان لم تكن طلقها فلم تضرك المراجعة شيئاً .

ثم أتى شريك بن عبد الله - واستفتاه في المسألة - فقال : اذهب فطلقها ثم راجعها .

ثم أتى زفر بن الهذيل فاستفتاه في المسألة - فلم يبادر إلى الجواب بل قال له : هل سألت غيره ؟ قال نعم . . ثم اطلع زفر على اجابة السابقين وضرب للرجل مثلاً فقال :

لاضرين لك مثلاً : رجل مريض سئل : فأصاب ثوبه ، قال لك ابو حنيفة : نوك طاهر وصلاتك مجزية حتى تستيقن أمر الماء ، وقال لك سفيان : اغسله فان يسك نجسا فقد طهر ، وان يك طاهراً ازداد نظافة .

وقال لك شريك : اذهب فبل عليه ثم اغسله " <sup>(٣)</sup> .

(١) لسان الميزان ٤٧٧/٢ .

(٢) الفوائد البهية ٧٦ ، الاعلام ٧٨/٣ ، القاموس الاسلامي ٦٥/٣ .

(٣) وفیات الأعيان ٣١٨/٢ ، مناقب الكردري ١٨٨/٢ .

وان هذه الاجابة لتدل على جوده فنى التشبيه وتقريب المعانى وهذا لا يحذقه  
الا اهل العلم .

كما ان هذا التروى فى المسائل لا يتطعن اليه كل احد .  
مكانة زفر بن الهذيل بين اصحاب ابي حنيفة :

كان زفر احد اصحاب الاقوال المدودين فى الفقه الحنفى ، وهو احمد  
المشاهير الذين دونوا الكتب والفتاوى .

قال فى مفتاح السعادة : " فقيه كبير . وهو احمد المشرى الذين دونوا  
الكتب " (١) ومثل ذلك جاء فى الاعلام ، وفى القاموس الاسلامى قال " وكان احمد  
عشرة جمعوا الفتاوى الفقهية " (٢) .

كما جاء فى مقدمة نصب الراية " وهو من اجل اصحاب الامام " (٣) ولقد  
مروصف ابن حجر له بأنه كان احد هم قياسي .

وذكر الحسن بن زياد وهو من الصق الناس بزفر لازمه وثقة عليه قال : " ان  
اليدم كان زفر " .

وقد كان زفر يوصف بأنه لا يوجد بين اصحاب ابي حنيفة بعد ابي يوسف  
مثله .

وذكر صاحب القوائد البهية : كان ابو حنيفة يعجله ومعظمه يقول : هو اقيس  
اصحابى .

وقال عنه ابو حنيفة عندما دعاه زفر فى زواجه : " هذا زفر امام من ائمة المسلمين  
وعلم من اعلامهم فى شرعه وحسبه ونسبه " (٤) .

وشهادة ابي حنيفة على ملائمة اهل العلم وغيرهم كائىة، وهى فصل الخطاب .



(١) مفتاح السعادة ٢/٢٤٩ ، الاعلام للزركلى ٣/٧٨ .

(٢) القاموس الاسلامى ٣/٦٥ .

(٣) مقدمة نصب الراية ص ٤٠ .

(٤) القوائد البهية ٧٦ .

## المطلب السابع

===

## التوازن بين العبادة والفقه والزهد

===

قل من العلماء من يستطيع الجمع بين الفقه والعلم من جهة ، وبين العبادة والزهد ، من جهة أخرى . فان كثيرا من العلماء اذا انقطعوا للعبادة والزهادة تركوا التصدي للعلم والفقه كما نقل عن داود الطائى صفي زفر . ولكن زفر رحمه الله ممن جمعوا بين العلم والعبادة جميعا متوازنا ، ولم يخل بواحدة لحساب الأخرى .

فقد اجمعت كتب التراجم على انه جمع بين العلم والعبادة . وعلى انه فقيه وزاهد . ولكن ذكر ابن حجر في لسان الميزان قال :

" رجع عن الرأي واقبل على العبادة " (١) .

وهذا الكلام لا يؤخذ على اطلاقه ، لانه يتناقض مع مجريات حياة الامام زفر رحمه الله . بل ان بقية كتب التراجم تؤكد انه جمع بين الفقه والعلم وبين العبادة والزهادة .

ولعل ابن حجر يشير الى رجوع زفر عن بعض الاقوال التي قال فيها برأيه لما استبان له من الدليل بعد ذلك . وهذا شأن جمهور الفقهاء ، ان يرجعوا عما قالوه بالرأى حينما يصح عندهم خبر في الموضوع .

فالذي ذكره في المبرانه كان مشهورا في الحديث وفي العبادة وفي الفقه قال : " زفر بن الهذيل . . . الفقيه وكان ثقه في الحديث ، موصوفا بالعبادة نزل البصرة وتفتقروا عليه " (٢) .

ومن المعروف ان نزوله البصرة كان في اخريات أيامه وظل فيه حتى توفاه الله . فكيف يتفقهون عليه وهو منصرف عن الفقه ؟

وجاء في النجوم الزاهرة : روى عن علي بن المدرك عن الحسن بن زياد قال كان زفر وداود الطائى متحابين ، فأما داود فترك الفقه وأقبل على العبادة . وأما زفر فجمعهما " (٣) . وذكر مثل ذلك في الفوائد البهية .

(١) لسان الميزان ٤٧٦/٢ .

(٢) المبر في خير من غير ٢٨٩/١ .

(٣) النجم الزاهر ٣٢/٢ .

ومما أثر في زهده وعقده نفسه أنه كان ناسكا عابدا عارفاً من الدنيا مؤثراً ما عند الله متحملاً ما يلاقى في سبيل الله ، مستهيئاً بالجاه الديوي .

ذكر في مفتاح السعادة \* عن محمد بن عبد الله الأنصاري قال : أكره زفير على أن يلى القضاء فأبى وهدم منزله واختفى مدة ثم خرج وأصلح منزله . ولما أكره ثانياً اختفى كذلك حتى عفى عنه \* (١) .

فالثبات على المبدأ الاسلامي وتحمل الاذى والويلات وهدم المنزل واشتهار الامر لا يصبر عليه الا الراسخون في العلم ، الموقنون بما عند الله .

وقد وصفته كتب التراجم بالزهد والثقة والعبادة .  
فمن يحى بن معين : زفر زاهد ثقة مأمون (٢) .

وعن بشر بن القاسم قال : سمعته يقول : لا أخلف بعد موتي شيئاً أخاف عليه الحساب . فلما مات قوم ما في بيته فلم يبلغ ثلاثة دراهم .

ولما احتضر قال أبو يوسف وغيره : أوصى . فقال : هذا المتاع لزوجتي ، وهذه ثلاثة آلاف درهم لولد أخى ، وكان تزوج امرأة أخيه بعد وفاته ، أما أنا فليس لى على أحد ولا لأحد على شىء \* (٣) .

وهذا اقرار بأن ما في بيته من المال ليس له فيه شىء وليس وصية لزوجته وولسده أخيه ، إذ لا وصية لوارث .

كما أن أصحابه يرون عنه وعن هبة مجلسه واستهانتته بالدنيا . " ما كنا نقدر أن نذكر الدنيا بين يديه " إذا أكرهها واحد منا قام عن المجلس وتركه ، وكنا نتحدث فيما بيننا أن الخوف - أى من الله - قتلته \* (٤) .

هذا مسلك الصديقين الذين تحضوا لبيان شرح الله في الأرض وإقامة الحججة على الخلق .

توفي رحمه الله بالبصرة ١٠٠ سنة مائة وثمان وخمسين للهجرة ، ودفن فيها .



(١) مفتاح السعادة ٢٤٩/٢ .

(٢) لسان الميزان ٤٧٦/٢ ، ميزان الاعتدال ٧١/٢ ، المعبر ٢٢٩/١ .

(٣) مفتاح السعادة لحلاشي كبرى زاده ٢٤٩/٢ .

(٤) ...



## المطلب الثامن

## مناقبه وآثاره العلمية

أما عن مناقب زفر رحمه الله فقد سلف القول فيها وذكر علماء الحديث والفقه وغيرهم فيه ، ويتبين من مجموع أقوالهم •

أنه محدث فقيه ثقة مأمون حافظ صدوق عالم بالناسخ والمنسوخ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم •

وأنه فقيه كبير كان أدق من أصحابه في استخراج المسائل والقياس وأنه عابد زاهد ورع متفرد حتى عن أصحابه الذين كانوا يجهلون اللبالي ركعا سجدًا •

وفي الفوائد البهية " عن أبي مطيع : زفر حجة على الناس وأما أبو يوسف فقد غرته الدنيا بمحض الضرور " (١) •

وجاء أيضا " قال الحسن بن زياد : ما رأيت أحدا يناظر زفر إلا رحمته " وشهد له إمامه بالسبق والعلم فقال : هذا زفر من أئمة المسلمين وعلم من أعلامهم •

وفي روضات الجنات " وعن حماد بن أبي حنيفة : لم يكن بعد أبي يوسف في أصحاب أبي حنيفة مثله " (٢) •

## آثاره العلمية :

لم تصل إلى أيدينا كتب مدونة منسوبة إليه في حدود على ، كما وصل عن صاحبه أبي يوسف ومحمد • ولكن آثار زفر منتشرة في كتب الحنفية الفقه والاصول والآثار وهذا لو يفسح لي المجال أن أقوم بجمع أقواله وآثاره في كتاب مستقل •

وقد ورد ذكر زفر رحمه الله في كثير من التراجم بإيجاز مغل • لا يمتطى الباحث فكرة كاملة عن حياته ، وبعض التراجم لم تذكره بتاتا •

(١) الفوائد البهية ص ٧٦ •

(٢) روضات الجنات ١/ ٣٨٤ •

أما عن آثاره العلمية فقد ذكرت نيز يسيره جدا ، لا يميل أن يكون هذا  
المجتهد الشهير اقتصر عليها .

جاء في هدية المارفين تكملة كشف الظنون .  
" زفر بن الهذيل من أصحاب أبي حنيفة ، ومن تصانيفه مجرد في الفروع ،  
مقالات (١) .

وجاء في معجم المؤلفين :  
" فقيه تفقه على أبي حنيفة . له تصانيف " (٢) .  
وفي الأعلام : " فقيه كبير . . . وهو أحد العشرة الذين دونوا الكتب " (٣) .  
وفي كشف الظنون ذكره تحت عنوان علم مقالات الفرق قال : " وزفر بن الهذيل "  
أي كتاب اسمه المقالات (٤) .

وفي مقدمة نصب الراية قال " وله كتاب الآثار " (٥) .  
فيكون لزفر إذن : المقالات ، الآثار ، مجرد في الفروع ، وتصانيف لم تذكر .  
كما أن الكتب المعروضة في الآراء الفقهية والتأوي إنما هي بمساهمة من أصحاب  
أبي حنيفة مجتمعين وزفر واحد منهم بل من أجلهم كما ذكر .  
هذه نبذة عن المؤثرات العلمية والاتجاه العام في فقه أئمة المذهب الحنفي  
أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر - رحمهم الله تعالى - أثرت أن يجعلها خطوة  
أولى ، تمهيداً لخطوة ثانية هي أصول أبي حنيفة ثم أصول الأئمة الشافعي ومالك وأحمد ،  
قبل الخوض في الخلافات التي هي محور البحث .



- 
- (١) هدية المارفين ١/ ٣٧٣ .  
(٢) معجم المؤلفين عمر رضا كحالة ١٨١/٤٠ .  
(٣) كشف الظنون ١٧٨٢/٢ .  
(٤) مقدمة نصب الراية ص ٤٠ .

## الباب الثاني

## الباب الثاني

==

## أصول الأئمة الأربعة

==

ان دراسة الفقه وبيان منازع الفقهاء ومواطن الخلاف تستلزم دراسة  
 لأصول والاسم التي اعتمدت كل فقه وسنن عليها اجتهاد ، وأقام مذهبه وأقواله •  
 دراسة الأصول ذات جدوى كبيرة • إذ فيها معرفة منطوق المذهب ، وتمطى المدارس  
 ناسا وضعه أصحاب المذهب فيحكم به على أقوال المجتهدين ، والخارجين والمجتهدين  
 اخل المذهب ، ويعرف سبب مجانبتهم العمل بمقتضاه عند ما يخالفونه •

ومن دروس أصول الحنفية ورأى أخذهم الواسع بالقياس والاستحسان فيما لا نص  
 به يدرك سعة هذا الفقه •

ومن دروس أصول المالكية ورأى أخذهم بالمصالح المرسلة ، والمرف والمعاداة ،  
 يدرك خصوصية هذا المذهب وقدرته على احتواء المسائل المشكوكية •

ومن دروس أصول الشافعية ، ورأى اعتباره عام القرآن ظني الدلالة واعتباره  
 قياس حلا على النصوص ، واستمهجانه للاستحسان ، يدرك مقدار أخذه بالاحكام  
 عبارهها بياناً للقرآن ، ويدرك مدى تشجيع الشافعية على التثايلن بالمصلحة  
 لاستحسان •

ومن دروس أصول أحمد بن حنبل ورأى نظره المشروط وسعة أخذه بهما •  
 يدرك رحابة الفقه الحنبلي في باب الشيوط • ومن رأى نظر أحمد ومالك في مسائل  
 الذرائع ، يدرك امتياز هذين المذهبين في الاعتداد بالنوايا وقرائن الحال ،  
 بطالهما لكثير من العقود الجائزة في المذهبين الحنفى والشافعية •

فالأصول طرق متشعبة ، يسلك منها الفقهاء لاستثمار الاحكام الشرعية  
 ن أدلتها ، وموضوع علم الأصول هو الأدلة الشرعية من حيث اثباتها للأحكام  
 شرعية (١) •

وهذا الباب دراسة موجزة لأصول الائمة الفقهاء الاربعه • ويشتمل على

اربعة فصول :

- الفصل الأول : أصول أبى حنيفة
- الفصل الثانى : أصول مالك بن انس
- الفصل الثالث : أصول الشافعى
- الفصل الرابع : أصول احمد بن حنبل



# الفصل الأول

## الفصل الأول

===

اصول الامام أبى حنيفة

رحمه الله

===

المذهب الحنفى أقدم المذاهب الأربعة المشهورة • ولم يكن علم الاصول مدونا • ولقد كان الثقة الحنفى يزخر بالمسائل الكثيرة حتى بالمسائل المتوقفة • انقضت واستبطلت لها الأحكام • وبعد أن دونت كتب الثقة • جاء المتأخرون كالبيزدي والسرخسي وغيرهما • فوضعوا اصولا عن طريق تنبيههم للمسائل والفروع ~~والتي تفرع عنها~~ • ان هذه الاصول كانت في أذهان الأئمة •

ولقد ذكرت كتب التراجم والمناقب أن لأئمة المذهب كتباً في الاصول • الا انها لم تشتهر •

ومن يرجع الى المبسوط والبدائع • يجد كثيراً عبارة أصل • والمراد بها القاعدة التي تخرج أو يخرج عليها عدد من المسائل في ابواب شتى • وقد يراد بها الدليل الشرعى • ومثال ذلك •

باب صلاة الميدين • والاصل فيه حديث أنس قدم صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما • فقال : قد أبدلكم الله سبحانه وتعالى بهما خيراً منهما الفطر والأضحى • (١)

ومن ابتلع جزوة رطبة وهو صائم فعليه القضاء دون الكفارة • ولو ابتلع لوزة رطبة فعليه القضاء والكفارة • والاصل في هذا انه متى حصل الفطر بما لا يتفنى به أو يتداوى به عادة فعليه القضاء دون الكفارة •••• (٢)

والبرقي عن أبى حنيفة رحمه الله أنتم اجعل الاصول لمذهبه بقولـــــــــــــــــه : "أخذ بكتاب الله • فان لم أجده فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم • فان لم أجده في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بقول الصحابة أخذ بقول من شئت • ولا أخرج من قولهم الى قول غيرهم • فإذا انتهى الامر الى ابراهيم الشامي

(١) المبسوط ٢ / ٧٤

(٢) المبسوط ٣ / ١٣٨

وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيب تقوم اجتهدوا ، فاجتهد كما  
اجتهدوا " (١) .

ومن سهل بن مزاحم قال : " كلام أبي حنيفة أخذ بالثقة • وفرازمسين  
القيح والنظر في معاملات الناس وما استقاموا عليه ، وصح عليه امورهم ، يعضى الأمور  
على القياس ، فاذا قبح القياس يذهبها إلى الاستحسان • فاذا لم يعض له ، رجع إلى  
ما يتعامل المسلمون به " (٢) .

وقد ذكر في كتب الاصول الحنفية سبعة أصول رئيسة هي :  
الكتاب والسنة واقوال الصحابة والاجماع والقياس والاستحسان والعرف •  
وظيفة هذا الفصل يشتمل على سبعة مباحث :

- البحث الأول : الكتاب
- البحث الثانى : السنة
- البحث الثالث : الاجماع
- البحث الرابع : القياس
- البحث الخامس : قول الصحابة
- البحث السادس : الاستحسان
- البحث السابع : المصروف



(١) تاريخ بغداد ١٣ / ٣٦٨ •

(٢) مناقب الامام الاعظم للموفق المكي ١ / ٨٢ •



## المبحث الأول

==

## الكتاب

==

وتضمن ثلاثة مطالب : تعريف الكتاب ، الخلف والمأم في القرآن ،  
بيان القرآن .

## المطلب الأول

===

## تعريف الكتاب

===

" هو القرآن المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم والمنقول عنه نقلاً متواتراً بلا شبهة وهو اللفظ والمعنى جميعاً " (١) . وهو الصحيح من قول أبي حنيفة (٢) .

ولقد اختلف في فقه أبي حنيفة هل القرآن اللفظ فقط أم اللفظ والمعنى . ورد الخلاف ما توهم بعضهم من قول الإمام : ولو قرأ بالفارسية جاز . ولكن الحاصل أن ذلك رخصه لمن دخل في الإسلام حديثاً ، ولم يعرف العربية بعد ، وكان المصنف يعرفون والناس يريدون في دين الله أفواجاً ، فيباح لهم القراءة بالمعنى ، والدعاء بلغاتهم ، إلى أن يتعلموا ما تصح به صلاتهم . والمرى عن أبي حنيفة : لا تصح القراءة بغير العربية إلا للمأجور .

وتنقسم اللغة العربية من حيث الدلالة على معانيها إلى قسمين :  
أولهما : الألفاظ والمبانيات المطلقة تدل على معان مطلقة كالأخبار عن واقعة ، أو طلب شيء .

ثانيهما : اللفاظ تدل على معان جانبية — بوجود قرائن — لأغراض مختلفة ، من البجاز والتشبيه والالفاظ وغير ذلك .

(١) أصول الفخر الميزدوى ٢١/١ .

(٢) أصول الفخر الميزدوى ٢٤/١ .

فالقسم الاول يترجم ، والثانى لا يترجم فى اللغة أصلا ، فكيف بالقرآن الكريم وهو كتاب لاتنقض عجائبه ؟ •



### المطلب الثانى

==

### الخلص والعام فى القرآن الكريم

==

القرآن هو الأصل الكلى لهذه الشبهة ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وقد اتجه العلماء الى دراسة نظم القرآن وعباراته ووجوه دلالاته • وذكروا لكل دلالة مراتب ، ثم وضعوا ضوابط للتفسير والتأويل والتوفيق وغير ذلك •

قال الفخر البزدوى : وانما يعرف احكام الشرع بمعرفة أقسام النظم والمعنى • وذلك أربعة أقسام ، فيما يرجع الى معرفة احكام الشرع :

القسم الاول : فى وجوه النظم • والثانى : فى وجوه البيان بذلك النظم • والثالث : فى وجوه استعمال ذلك النظم وجريانه فى باب البيان • والرابع : فى معرفة وجوه الوقوف على المراد والمعانى على حسب الموسع والامكان •

ثم فصل بعد ذلك فقال : أما القسم الأول ، فأربعة أوجه • الخلف والعام والمشارك والمؤول •

والقسم الثانى أربعة أوجه : الظاهر والنص والمفسر والمحكم •

والقسم الثالث أربعة أوجه أيضا : الحقيقة والمجاز والسرج والكناية •

والقسم الرابع أربعة أوجه أيضا : الاستدلال بمباراة النص ، وإشارته ودلالتة واقتضائه (١) •

ونتناول الخلف والعام ببعض البيان لما تميز به الفقه الحنفى فى هذا المجال •

---

(١) أصول الفخر للبزدوى ٢٦/١ وما بعد ها • أصول السرخسى ١٢٤/١ وما بعد ها •

فالخاص والعام يدخلان في القسم الأول أى وجوه النظم .  
والخاص لفظ وضع لمعنى واحد على سبيل الانفراد أو انقطاع المشاركة سواء  
كان المعنى جنسا كـ **كهولان** ، أم نوعا كـ **انسان** ، أم شخصا كـ **زيد** .  
والعام : كل لفظ ينظم جمعا من الاسماء لفظا كـ **رجال** أو معنى كـ **كافة** ، وكـ **الاصحاء** .  
الموصولة واسماء الشرط (١) .

حكم الخاص عند الحنفية :

الخاص يتناول المخصوص قطعا وليس بحاجة الى بيان ، بل انه لا يحتـمـل  
البيان (٢) ، فخلص القرآن الكريم قطعى في دلالة . ولذا فإن أى تغيير في حكمه بنص  
آخر انما يكون زيادة على النص ، والزيادة نسخ للنص ، وبالتالي لابد أن يكون النسخ في  
قوة المنسوخ . وهذا من اهم ما يميز اصول الحنفية عن اصول غيرهم في هذا الموضوع .  
وعليه ، أى على اعتبار ان كل زيادة نسخ ، لم يقل أبو حنيفة رحمه الله بوجوب  
النسبة والترتيب والموالة في الوضع ، لأنها تثبت بأحاديث آحاد . بعد الخاص وهو  
قول الله تعالى " يا ايها الذين آمنوا اذا اقمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم  
الى المرافق واسبحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين " فهذا نص خاص لا يحتمل البيان .  
وهو قطعى . فلا يزداد عليه بدليل ظنى .

والنتيجة " أن الحنفية يأخذون بدلالات القرآن وشبهه ومجاراته وإشارات  
ويرجعون نصا قرآنيا لاشك في صدقه على رواية حديث ظنى ، فيتركون الاحاد احتياطاً  
في قبول الرواية . وقد تكون الرواية لم تصل الالم ان أن التوفيق بين الاحاديث  
والآيات ممكن " (٣) .

حكم العام عند الحنفية :

العام لغة هو الشامل ، وهو قطعى الدلالة عند أبى حنيفة سواء كان قرآنيا  
م سنة كما يذكر الزيدوى . كما ان الخاص لا يقضى على العام . بل يجوز أن ينسخ الخاص  
العام (٤) . ومن الأمثلة على ذلك :

(١) كشف الاسرار ١/ ٣٠ ، ٣٣ .

(٢) كشف الاسرار ١/ ٧٩ ، شرح المنار ٦٧ ، فتح المغار ١/ ١٨ .

(٣) أم حنيفة لأ .

قال صلى الله عليه وسلم " ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة " . الحديث  
 خلى وهو قطعى الدلالة على أن القليل لزكاة فيه . وقال صلى الله عليه وسلم " ما سقته  
 السماء ففيه العشر " هذا الحديث عام ، ينسخ الأول وتجب الزكاة فى القليل والكثير  
 بما أخرجته الأئمة .

أما عن معرفة المتقدم من المتأخر من النصوص ، فقد ذكر البخارى فى شرحه  
 " والجواب لأبى حنيفة رحمه الله أن العام فى إيجاب الحكم مثل الخلى . ثم اذا ورد فى  
 حادثة ومعرفة تاريخهما كان الثانى ناسخا للأول ان كان هو العام ، أو مخصصا ان كان  
 هو الخلى " (١) .

ولذا فعام القرآن قطعى والدلالة قطعى الثبوت مادام غير منقول . وعليه  
 لأحاديث الأحاد وان كانت خاصة فانها لا تخصص عام القرآن ولا تنسخه ، لأن ظنى الثبوت  
 وان كان قطعى الدلالة لا يماضى قطعى الثبوت والدلالة .

وهذا هو موطن الخلاف بين فقهاء الراى وفقهاء السنة . فأصحاب الراى يقولون :  
 نسخ القرآن يبقى فى عمومته . ولا يخصه حديث آحاد ، لأن ذلك نسخ وفقهاء الأئمة  
 يقولون : عموم القرآن يخصه حديث الآحاد ، والحديث يبين القرآن ، ولا تنسخ  
 بالنسخ . والشافعى ومن نحوه يقولون : ان دلالة العام ظنية .

وحجة فقهاء الراى . ان عمر رضى الله عنه حديث فاطمة بنت قيس فى طلاق البتونة  
 لانقذه لها . وقال : لا تترك كتاب الله يقول امرأة (٢) .

كما ردت عائشة حديث تمذيب الميت بكماء أهله وتلت قوله تعالى " ولا تنزلوا  
 آياته وزد آخرى " (٣) .

وحجت فقهاء الأئمة أنه من عام الا وقد خصص أو قيد . فاحتمال التخصيص  
 وارد ولذلك يخص بالأحاد . ورد الحنفية هنا أنه لا يترك استعمال اللفظ فى حقيقته  
 احتمال التخصيص أو المجاز لان هذا الاحتمال غير ناشئ عن دليل .

وقد بنيت على هذا الأصل مسائل كثيرة منها :

- (١) كشف الاسرار ٢٩٢/١ ، فتح الغفار ٨٧/١ .
- (٢) صحيح مسلم ٦٤١/١ .
- (٣) سنن أبى داود بشرح عرن المعبود ٢٦٣/٣ .

إذا تركت التسمية على الذبيحة عمدا لا تؤكل على قول الامام ابن حنيفة .  
 وعند الشافعي تؤكل . وحجة الشافعي قوله صلى الله عليه وسلم " المؤمن يذبح على  
 اسم الله سى أو لم يسم " . وحجة ابن حنيفة . قوله تعالى " ولا تأكلوا مما لم يذكر  
 اسم الله عليه " الحديث عام وقطعى الدلالة . والزيادة عليه بحديث ابن هبيرة الذى  
 احتج به الشافعي ، نسخ للامام القطمى بحديث آحانه وهو يجوز .  
العام اذا لحقه الخصوص :

اما اذا خصص العام بدليل قطعى الدلالة مساو للمخصوص من حيث الثبوت  
 فانه يصير دلالة على العموم ظنية . وبالتالى يمكن تخصيصه بحديث آحاد ، بل يخصص  
 بالقياس أيضا (١) .

فالشرط عند الحنفية للمخصص الاول ان يكون فى قوة العام ثبوتا ودلالة وان يكون  
 مستقلا وقارنا للعام . لئلا يدخل الاستثناء والصقة ، ولئلا يدخل الناسخ .  
 جاء فى شرح المنار " فان لحقه الخصوص بدليل مستقل لفظى مقسارن ،  
 معلوم او مجهول ، لا يبق قطعى . حتى يجوز تخصيصه بخبر الواحد ، وكذا بالقياس .  
 يعنى لما لم يبق العام بعد التخصيص قطعى جاز ان يخصص بخبر الواحد والقياس  
 اجبا . لأن القياس مظهر لاثبت . فالمخصص بالحقيقة هو النص الميثت للحكم فى  
 الاصل ، كما فى أهل الذمة لما خصوا من عموم نص القتال ، الحق بهم التسمية  
 والصبيان والعميان - أى من دار الحرب - بملء ان كفرهم غيرهم الى الحرب ، ككفر  
 أهل الذمة فخصوا من النص بالقياس " (٢) .



(١) أصول السرخسى ١٤٤/١ .

(٢) شرح المنصارص ٢٦٩ .

## المطلب الثالث

## بيان القرآن الكريم

القرآن الكريم هو أصل الشريعة الإسلامية وكل مصادرها الأخرى تستمد قوتها وحجيتها منه . وقد حوى أبواب الفقه جميعها . والله تعالى يقول " ما فرطنا في الكتاب من شيء " فكان لا بد من أن يكون بيان القرآن للشريعة إجمالاً لاتصلياً ، وعاماً والسنة تبينه قال تعالى " وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم " .

ان بعض آيات الاحكام في القرآن واضحة لا تحتاج الى بيان ، بل تفهم من اللغة مباشرة مثل آية حد القذف " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون " . وكذلك آية اللعان وآيات الموارث .

ومعنى آيات الاحكام تحتاج الى بيان : كان تكون مجملة او فيها خفاء او مطلقة أو عامة ، والسنة تولت البيان .

فالسنة عند فقهاء الرواى تبين القرآن حينما يحتاج الى بيان وفقهاء الأئمة ، يؤسمون الحاجة الى البيان من السنة .

بيان السنة للقرآن : وهو على ثلاثة أقسام (١) :

أولاً : بيان تقرير وتوكيد لمعنى الآية . مثل قوله صلى الله عليه وسلم " صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته " (٢) فهو بيان توكيد وتقرير لمعنى الآية الكريمة " فمن شهد منكم الشهر فليصمه " . وان شهر التمرى يبدأ برؤية الهلال وينتهي برؤيته .

ثانياً : بيان تفسير . أى بيان ما فيه خفاء كبيان المجل والمشارك فمن المجل الصلاة والزكاة والحج . أجمل القرآن فيها وفسرتها السنة وأزال الخفاء .

(١) تسهيل الوصول الى علم الأصول ١١٢ ، ١١٨ .

(٢) السنن ، أبو داود ٥٤٣/١ .

ومن المشترك آية المدة " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " فالقروء  
 متردد بين الطهر والحيض • ومبني السنة أن المراءد الحيضات • قال عليه السلام  
 " طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان " (١) •

وهذا البيان قد يتصل بالبين وقد يتراخى عنه بخلاف تخصيص المأم لأن التفسير  
 بيان محض • والتخصيص بيان من وجه • من حيث احتمال الصيغة للخصوص • اذ لو  
 لم يرد لكان العام موجبا للعمل بنفسه في حين أن المجمل بدون بيان لا يوجب العمل  
 لمدة الخفاء (٢) •

ثالثا : بيان التبديل اى النسخ (٣) • وهو بيان لمدة الحكم المطلق اى بيان  
 انتهاء مدة الحكم الشرعى (٤) •

والنسخ جائز عند جمهور المسلمين • قال السرخسى " ثم المذهب عند  
 المسلمين أن النسخ جائز في الأمر والنهى الذى يجوز أن يكون ثابتا " (٥) •

ولكن يشترط للنسخ أن يتمكن المكلف من عقد القلب عند الجمهور • وعلى قول  
 المتمتله يشترط التمكن من الفعل • ( اى لا ينسخ الحكم الاول الا بالتمكن من عقده  
 القلب على الفعل أو بالتمكن من الفعل حقيقة • على الخلاف ) •

وينسخ القرآن بالقرآن جائز • ونسخ القرآن بالتواتر والمشهور من السنة  
 جائز عند الحنفية كذلك خلافا للشافعى وأحمد كما سيأتى في بحث أصول الشافعى ان شاء  
 الله تعالى •



- 
- (١) سنن أبى داود ٥٠٦/١ •  
 (٢) شرح المنار ٦٨٨ • فتح القهار ١١٦/١ •  
 (٣) المستصفى ١٠٧/١ •  
 (٤) شرح المنار ٧٠٨ •  
 (٥) أصول السرخسى ٥٤/٢ •

## البحث الثانى

==

### السنة

==

تمهيد :

السنة هى الاصل الثانى عند جميع الفقهاء بمد كتاب الله تعالى • فهى تالية له فى المرتبة وبهينة ومفسره ومخصصة ومقيدة له كذلك • وحيثما ثبتت بالكتاب " وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول " وطاعته تستلزم حجية قوله وفعله • والاستجابة لحكمه صلى الله عليه وسلم •

وقد كان أبو حنيفة هذفا لاتباعهم أقوام بأنه يقدم الراى على الحديث • وهو الذى يقول " كذب والله وافترى علينا من يقول : اننا نقدم القياس على الحديث " (١) ويقول : " اذا جاء الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم لم نحل عنه الى غيره " (٢) •

وقد مضى ان أبا حنيفة رحمه الله من أهل الحديث والسنة •  
والسنة تقسم من حيث اتصالها برسول الله صلى الله عليه وسلم الى متواتر ومشهور وأحاد ومرسل •

ولذا فهذا البحث يشتمل على أربعة مطالب :

- المطلب الاول فى المتواتر • والثانى فى المشهور • والثالث فى الاحاد • والرابع فى المرسل •



(١) الميزان للشمرانى ٥٢/١ •

(٢) مناقب الامام الاعظم ( للمكى ) ٧٧/١ •



## المطلب الأول

==

## فى المتواتر

==

وهو خير جماعه مفيد بنفسه العلم بصدقه • ويقيد بنفسه ليخرج الخبر السدى  
عرف صدق القائلين به بالقرائن الزائدة • ثم انتقوا على ان من شروطه تكثر المخبرين  
كثرة تمنع صدور الكذب منهم على سبيل الاتفاق " (١) •

ويدوم هذا الشروط حتى ~~يضرر الكذب~~ •  
وهذا القسم من الحديث ، يفيد علم اليقين عند الحنفية ، ووجب الممثل  
ويكفر منكروه ومخالفه (٢) •

ومثال ذلك نقل القرآن الكريم والمبادئ (٣) • والمتواتر بالمعنى كثير مشمل  
انما الاعمال بالنيات • والمتواتر لفظا قليل مثل " من كذب على متعمدا فليجوز مقمده  
فى النار " •



## المطلب الثانى

==

## الحديث المشهور

==

هو الذى يكون فى الطبقة الاولى أو الثانیه من حديث الاحاد • ثم ينتشر  
بعد ذلك ويتناقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب • وهو الذى سماه البسزوى " فيه  
ضرب شبهة " وقال فى كشف الاسرار : " هو اسم لخبر كان من الاحاد فى الاصل •  
ثم انتشر فى القرن الثانى • حتى روته جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب " (٤) •

---

(١) كشف الاسرار ٣٦٠/٢ • فتح الغفار ٢٦/٢ •

(٢) كشف الاسرار ٣٦٧/٢ • فتح الغفار ٢٧٢/٢ •

(٣) فتح الغفار ٧٧/٢ •

(٤) كشف الاسرار ٣٦٨/٢ • نزہة النظر ٢٤ •

## حكم الخبر المشهور عند الحنفية :

المشهور دون التواتر وثبة ، وإذا كان التواتر يفيد علم اليقين فهل يكون المشهور كذلك ؟ •

ذهب الجصاص إلى أنه يفيد علم اليقين كالتواتر ، لكن بطريق الاستدلال لا بالضرورة •

• وذهب عيسى بن إبان الحنفى إلى أنه يوجب علم طمأنينة

• وذهب بعض الشافعية إلى أنه كالأخبار يفيد الظن (١)

ومثال المشهور زيادة الرجم في حق المحصن بقوله عليه السلام : " الثيب بالثيب ، جلد مائة ورجم بالحجارة " •

وعلماء التخرج الحنفية يشتون الزيادة على كتاب الله بالمشهور كالتواتر

نماها •



## المطلب الثالث

===

## حديث الأحاد

===

وهو كل خبر يرويه الواحد أو الاثنان أو الأكثر ، ولكن لا يتحقق فيه سبب الشهرة • ولا يروى بالعدد في طبقة أو أخرى • ولا يخرج عن كونه أحاداً ، بعد أن لم يبلغ درجة التواتر أو الشهرة • وكان النافعى ومناصبه يسونه غير الخاصة تمييزاً عن خبر العامة كالتواتر • وهو المصعب والحسن والمصيب والمرسل (٢) •



(١) كشف الاسرار ٣٦٨/٢ ، مرقاة الوصول ص ١٠ •

(٢) نزهة النظر ٢٩ وما بعدها •

## خبر الأحاد :

خبر الأحاد يوجب العمل <sup>(١)</sup> ولا يوجب العلم . وهذا مذهب الجمهور من ل الفقه والعلم لأن الأحاد ظني الثبوت وماتلقته الأمة بالقبول كالشهور والمتواتر . شبهة قائمة وإن لم تنشأ عن دليل ، والعلم والاعتقاد مبنيان على القطع .

يروى عن الامام أحمد رحمه الله ، كما جاء في روضة الناظر ، انه يفيد السلام .

وخبر الواحد حجة للعمل به عند الامام أبي حنيفة ولا عبرة بمطاعن الحاسدين . انه يأخذ بالمرسل وفعل الصحابي . ولئن تشدد أبو حنيفة في قبول الأحاديث لك احتياطاً لدين الله وخاصة في عصر كانت فيه الملك والنحل والأهواء ، فاذا صححت رواية ليس لأحد أن يردّها .

مخلص موقف الحنفية من حدث الأحاد بما يلي :

أولاً : لابد من التثبت في الرواية وخاصة في الأحاديث التي تثبت عقوبات حكماً . ودليلهم في ذلك أن الصحابة كانوا يستشهدون على الراوي أحياناً كما روى عن سرطلى .

ثانياً : القرآن هو الأصل . فاذا جاء حديث ولم نستشعر الطمانينة به يمرض القرآن فلا يزداد به على كتاب الله . والدليل : أن عائشة ردت " حديث تعذيب ميت بكتابه " أهله " محتجة بظاهر القرآن " ولا تزور أزمنة وزر أخرى " .

ثالثاً : اشتراط فقه الراوي : وهذا الشرط ليس على إطلاقه عند الحنفية ولكن إذا كان الحديث يروى بالمعنى فلا بد من فقه الراوي حتى يفقه المعنى ويؤيد به . إذا عارض حديث فقيه حديث غير فقيه قدمت رواية الفقيه <sup>(٢)</sup> . والدليل أن علياً كسبهم له وجهه كان يستحلف من يروى له الحديث ، وإذا سمع من أبي بكر قال وصدق وبكر .

(١) فتح البغوار ٢/ ٧٨ .

(٢) فتح البغوار ٢/ ٨٠ .

وسأله فقه الراوي ما امتاز به الحنفية وكان أبو حنيفة رحمه الله يقدم روايته لغيره كما سيأتي القول في مناظرته مع الأوزاعي . وقد فسر البيهقي شرط الضبط قوله " وأما الضبط فإن تفسيره هو سماع الكلام كما يحق سماعه " ثم فهم معناه السدى به ثم حفظه ببذل المجهود ثم الثبات عليه بمحافظته حدوده . ومراقبته بمداكرته اسام الظن بنفسه الى حين أدائه . وهو نوعان :

ضبط المتن بصيغته ومعناه لغة . والثاني : أن يضم الى هذه الجملة ضبط معناه فقها وشروعا وهذا أكملها . . .

ولهذا لم يكن خبر من اشتدت غفلته خلقة أو مسامحة ومجازفة حجة لعدم القسم الاول من الضبط . ولهذا قصرت رواية من لم يعرف بالفقه عند ممارسة من يعرف بالفقه باب الترجيح . وهو مذنبنا في الترجيح " (١) .

ثم ان من سلك الحنفية في الترجيح موافقة القياس الصحيح الثابت أو موافقة تراهل العلم (٢) .

فطريقة الحنفية ان تقديم رواية الفقيه واعتماد ما أخذ به أكثر أهل العلم .  
د روى عن أبي حنيفة رحمه الله :

" اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي في دار الخياطين بمكة فقال الأوزاعي لأبي حنيفة : لكم لاتفهمون أيديكم عند الركوع وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : لأجل أنه لم يصح رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع .

قال : كيف وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع .

فقال أبو حنيفة : حدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة والاسود عن ابن مسعود رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند افتتاح الصلاة ، ولا يمسود شي من ذلك .

(١) أصول الفخر البيهقي ٣٩٦/٢ .

(٢) حجة الله البالغة - الدهلوي ١٤٠/١ .

قال الاوزاعي : أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وتقول حدثنا حماد

عن إبراهيم ؟

قال أبو حنيفة : كان حماد أئمة من الزهري . وكان إبراهيم أئمة من سالم ،  
وعلاقة ليس يدون ابن عمر . وإن كان لابن عمر صبي فإلا صود له فضل كبير وأولا فضل  
الصحة لقلت : أن علاقة أئمة من ابن عمر . (١)

ويتضح من هذه الرواية أن المبررة ياللقه لا يعملو السند .

مما رضة خير الاحاد للقياس :

يعتمد الفقهاء الأثر تقديم الخبر مطلقا على القياس ، إذ لا قياس مع النص  
لان القياس ظني ، والاحاد وان كان ظنيا لكنه راجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
والصحابة كانوا يرجعون عن آرائهم عندما يبلغهم الحديث كرجوع عمر بن الخطاب عن  
بيعة زوجها .

وأما فقهاء الرأي ، بل جميع الفقهاء ، باستثناء الشافعي وأحمد والظاهرية ،  
من عصر الصحابة الى عصر الاجتهاد ، تركوا أخبار آحاد وردوا نسبتها الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لأنها خالفت أصولا مقررة وقواعد كلية مستنبطة من القرآن الكريم  
أو السنة المشهورة .

فعائشة ردت حديث أبي هريرة " ولد الزنا شر الثلاثة " (٢) وقالت لو كان  
شر الثلاثة لما أمهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم . أي لما أمهل أمه حتى تضمه  
للا يقتل الجنين .

وردت عائشة وأبو عيسى حديث غسل اليدين عند الاستيقاظ لأن الأصل العمام  
رفع الحرج . ورد مالك رحمه الله بعض أحاديث آحاد . مثل من مات وعليه صيام صام  
نه وليه . ونهى عن صيام ست من شوال مع ورود الحديث فيه سدا للذرائع . (٣) حديث  
بسوغ الكلب دفعا للحرج .

(١) حجة الله البالغة للدهلوي ١٤٤/١ ، مناقب المكي ١٣١/١ .

(٢) مسند أحمد ٣١١/٢ .

أما أبو حنيفة رحمه الله فكان يقدم الأحاد على القياس • وأخذ بالمرسل  
والضعيف أحيانا فمرارا من القول بالرأى (١) •

فقد أخذ رحمه الله بحديث من أكل أو شرب ناسيا فليتم صومه • وأخذ بحديث  
وبالوضوء من القهقهة في الصلاة • وكان يقول لولا الأثر لقلت بالقياس • وهذا  
به قول على كرم الله وجهه في المسح على الخفين " لولا الشرع لكان باطن الخف  
ن بالمسح من ظاهرها •

ولكن كان أبو حنيفة - كغيره - يقدم القياس على خبر الواحد أحيانا لمعارضته  
دلة أو أصلا قطعية • كما رد حديث المرأيا " روى زيد بن ثابت أن رسول الله صلى  
عليه وسلم رخص في المرأيا بأن تناع بخصصها كيلا " (٢) • لأن الثمر من الأموال  
بهية • على الرغم من قوة الراوى •

وكان لهذا الرد من أبي حنيفة أسباب - وليس هو بدعا فيها - فمنها :  
- اعتبر أبو حنيفة عام القرآن قطعي الدلالة • فالبين المتراخي يكون نسخا  
وزيادة •

ب- واعتبر الخلف لا يحتاج إلى بيان •

ج- كان يحتمل إلى رواية الكوفة وما عليه فقهاؤها لمعرفته بهم •

د- وما لم يكن وصله الحديث الذي احتجوا عليه فيما بعد بتركه إياه (٣) •



(١) مناقب المكي ٢٢٧/١ •

(٢) سنن أبي داود ٢٢٦/١ •

(٣) الميزان الكبرى للشمراني ٥٢/١ •

## المطلب الرابع

==

الحديث المرسل وحجيته عند أبي حنيفة

==

المرسل من الأحاديث هو ما أرسله التابعي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أن يذكر اسم الصحابي راوي الحديث، من الأرسال أي الاطلاق .

ذكره الفخر الهذلي تحت اسم الانقطاع قال : هو ما أرسله الصحابي  
 القرن الثاني أو الثالث أو ما أرسله العدل من كل عصر . أو ما أرسل من وجه واتصل  
 وجه آخر " (١) .

أما مرسل الصحابي فيقبل بالاجماع لان قتيانهم يروون عن اكابرهم ولان غائبهم  
 مجلس الرواية يروى عن شاهد هم .

وأما ارسال من بعدهم فهو حجة عند الحنفية . قال في كشف الاسرار " وأما  
 ال القرن الثاني والثالث فحجة عندنا وهو مذاهب مالك وأحمد والروايين عن أحمد .  
 الشافعي لا يقبل الا اذا اقتزن به ما ثبت به بأن تأيد بقية أو سنة " (٢) .

فالمرسل اذن حجة عند أبي حنيفة بل وفي مدرسة العراق عامة . وللإمام  
 حنيفة جامع المسانيد (٣) وفيه الاثار والمنازل كما يروونها محمد وأبو يوسف وغيرهما  
 . بل هو في تلك المدرسة فوق المسند لما روى عن الحسن البصري رحمه الله  
 " اذا اجتمع أربعة من الصحابة على حديث أرسلته ارسالاً " وقال : متى قلت لكم  
 من فلان فهو حديثه لاغير . ومتى قلت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد سمعته  
 بعين أو أكر " . ولذلك قال عيسى بن إيان وهو - أي المرسل - فوق المسند .

والحجة في ذلك : أن العدل اذا وضع له الطريق واستبان له الاسناد طوى  
 وزعم عليه وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . واذا لم يتضح له الأمر نسبته  
 من سنده منه لتحمله ما تحل عنه ثم قال : أي عيسى بن إيان ، فعند أصحاب ظاهر  
 بث فردوا أقوى الامرين وفيه تعطيل لكثير من السنن " (٤) .

أصول الهذلي ٢/٣ و ٢ .

كشف الاسرار ٢/٣ ، منتهى السؤل للامدي ١/٩٠ .

جامع مسانيد الامام الاعظم ط حيدر آباد ١٣٣٢ هـ .

كشف الاسرار ٢/٣ ، منتهى السؤل للامدي ١/٩٠ .

وأما الامام الشافعى ومن لم ير لاحتجاج بالموسل فكانوا أبعد عهدا عن الرسول  
والصحابه من أبى حنيفة ، ولم يحصل لهم من الاطمئنان للموسل ما حصل لمن قبلهم  
لجهالة رآو فى الموسل لاتضرعند أبى حنيفة لحصول الثقة بالمجهول ، أو ان اغفـال  
ذكره كان لشهرة الحديث فى عصره . والذين أخذ عنهم أبى حنيفة كانوا من كبار التابعين  
أمثلة من الاحاديث المرسلة عند الحنفية :

عن أبى يوسف عن أبى حنيفة عن حماد عن ابراهيم أن النبى صلى الله عليه وسلم  
قال : " المجماء جبار • والقلب جبار • والمعدن جبار " .

عن أبى يوسف عن أبى حنيفة عن زيد بن أنيسة عن رجل من اهل مصر قال :  
خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وقد أخذ الحويريد والذهب بيد فقال :  
هذان محرمان على الذكور من امتى حلال لاناثمهم " (١) .

فأبو حنيفة أذن محدث وصاحب سنة لا كما رماه به الحاسدون ، ولئن غلب عليه  
الفقه قد غلب الفقه على كبار الصحابة وكرامهم وكانوا يقلون من الرواية لاجهالهم  
ولكن لانشغالهم بالفقه وقضايا الناس وبيان الاحكام من الاحاديث والايات .





## البحث الثالث

==

## الاجتماع

==

الاجتماع في اللغة الاتفاق ، وقد العزم . قال المشاعر :  
 "اجتمعوا امرهم عشاء فلما . . . أصبحوا أصبحت لهم ضغائن"  
 والاجتماع في اصطلاح الأصوليين ، هو اتفاق المجتهدين من الأمة الاسلامية  
 في الحكم في امر من الأمور " وهو أصل شرعي عند جمهور الفقهاء المسلمين . وقد  
 سر أن أبا حنيفة رحمه الله لا يخالف أقوال الصحابة فيما اجتمعوا عليه ولا يخرج ممن  
 قولهم إذا اختلفوا .

## حجة الاجتماع:

وقد أتت حجة الاجتماع من النصوص مثل قوله عليه السلام " ان الله لا يجمع امتي  
 في ضلالة " وقوله " من سره بحجوة الميث فليزلم الجماعة فان الشيطان مع نفسه  
 هو من الاثنين أبعد " (١) .

والاجتماع عند المسلمين لا يكون الا على الحق . وهو كما يذكر السرخسي مما اختص  
 الله به هذه الأمة الاسلامية لا لانتفاع توهم الاجتماع على الضلالة . فاليهود والنصارى  
 الجوس أكثرنا عددا ، وقد وجد منهم الاجتماع على الضلالة (٢) .

وقد جرى الصحابة وهو ان الله عليهم على اعتبار الاجتماع ، فقد كانوا يجتهدون  
 في المسائل ، وكان أبو بكر وعمر وغيرهما من الخلفاء يجمعون الصحابة للأمور العامة  
 اذا اجتمعوا على قول مضت عليه سياسة الدولة . كما كان الائمة المجتهدون يحرضون  
 في عدم مخالفة فقهاء بلادهم ويقيمون من سبقهم . حتى ذكر الدهلي أن أبا حنيفة  
 ان لا يخالف معجة ابراهيم ، أي النخعي (٣) .

(١) مسند أحمد ٢٦/١ ، لمزمذى باب الفتن رقم ٢ .

(٢) أصول السرخسي ٢٩٥/١ .

(٣) حجة الله البالغة ١٤٦/١ .

## سم الاجتماع :

الاجتماع موجب للمعلم قطعا ، لان ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن  
ن الله قد حصى هذه الأمة من الاجتماع على الضلالة . فبذلك ارتفع الاجتماع الى مرتبة  
بوانر . فيكفر جاحد الحكم الثابت به (١) .

قال السرخسى : " ذكر هشام عن محمد رحمه الله ، الفقه ~~الرملة~~ ،  
القرآن وما اشبهه . وما جاءت به السنة وما اشبهها . وما جاء عن الصحابة وما اشبهه .  
رأه المسلمون حسنا وما اشبهه . ففي هذا بيان ان ما اجمع عليه الصحابة فهو بمنزلة  
بالت بالكتاب والسنة في كونه مقطوعا به حتى يكفر جاحده " (٢) .

## جماع المعبر :

الاجماع لا يقتصر عند الحنفية على عصر الصحابة بل هو جائز في كل عصر بشرطه  
فصلتها كتب الأصول . لان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يقصر الخيرية والمسح  
جيل الصحابة . بل قال " خير الناس قرني الذين انا فيهم ثم الذين يلونهم ثم  
ين يلونهم " وقوله عليه السلام " ولا تزال طائفة من امتي على الحق " (٣) . وهذا  
بقا حكم الشرع الى قيام الساعة . وهذا يبقى الاجماع في كل عصر حجة .

## باب الاجماع :

الا ان للاجماع مراتب من حيث القوة في الحجة وهي :  
اولا : اجماع الصحابة رضوان الله عليهم . لاجماعهم على جواز عقد الاستصناع  
باز كتابة الصّاحف . . . وهذا له حكم الحديث المتواتر . اى يكفر جاحده ، حتى قال  
رخسى هو بمنزلة الثابت بالكتاب والسنة (٤) .

- 
- (١) فتح القفار ٥/٣ .  
(٢) اصول السرخسى ٣١٨/١ .  
(٣) سنن ابن ماجه ٥/١ .  
(٤) اصول السرخسى ٣١٨/١ .

ثانيا : اجماع التابعين ، على أمر من الأمور سواء كان محل اجتهاد عند السلف أو لم يكن وهو الصحيح كما روى عن محمد رحمه الله (١) . كاجماعهم على منح بيع امهات الأولاد .

ومن العلماء من فصل وقال :

اجماع التابعين على أمر لم يجتهد فيه السلف يكون بمرتبة المشهور واجماعهم على أمر اجتهد به السلف يكون بمرتبة الاحاد .

وبعض أهل العلم يمدون الاجماع من الصحابة فقط ومنهم من يعد الاجماع من مترة الرسول صلى الله عليه وسلم فقط ومنهم من يعد الاجماع من أهل المدينة فقط (٢) .

أما ما روى عن أبي حنيفة من أنه قال فإذا جاء عن التابعين زاحمناهم (٣) فسرده الى أنه تابعي وقوله كقولهم ، أو أنه يزاحمهم فيما اختلفوا فيه أما إذا اتفقوا فقد حصر على ألا يخالف محجتهم .

انواع الاجماع :

يعتبر الحنفية الاجماع أنواعا وكلها حجة عندهم .

أولها : الاجماع القولي . وذلك بأن يصرح كل مجتهد برأيه ويتفقوا صراحة على قول واحد .

ثانيها : الاجماع السكوتي كأن يحكم بعض الصحابة بحكم يستكت على ذلك بقية الصحابة في موطن يستدعي الانكار من المخالف لأن الصحابة لا يتصور منهم السكوت على خلاف الحق .

ثالثها : مجموع آراء الصحابة عندما يختلفون في مسألة ، فإن ذلك يعد عند الحنفية اجماعا على أنه لا قول آخر في المسألة ، إذ لو كان لظهر منهم رضوان الله عليهم . والحق لا يمدو مجموع أقوالهم ، ولذلك كان أبو حنيفة يقول : ولا نخرج من أقوالهم الى قول غيرهم . وهذا مما يميز به الثقة الحنفى في اعتبار الاجماع .

(١) أصول الجردوى ٢٤٧/١ .

(٢) فتح الغفار بشرح المنار ٧/٣ .

(٣) مناقب الامام الاعظم للموفق المكي ٧٧/١ .

من يعتبر الاجماع ؟ :

يعتبر الاجماع من اهل العلم والاجتهاد اذا كانت المسألة بحاجة الى النظر  
وعمال الرأي • ولذلك قال الكرخي " وشروط الاجماع اجتماع جميع العلماء • فلذا انفرد  
بعضهم لم يكن اجتماعا " (١) ولاجرة بمخالفة المصاوم :

وهناك شروط أخرى مختلف فيها ، منها :

١ - يرى الشافعي رحمه الله ان انقراض المصر شرط لصحة اجماع أهلـه •  
ان يمكن ان يظهر مخالف او ان يرجع أحدهم عن رأيه • ويرد الحنفية بتفصيل مقتنع  
مذكور في كتب الاصول • فالحنفية لا يرون هذا الشرط (٢) • قال البيهقي " انقراض  
المصر ليس بشرط لصحة الاجماع لان الاجماع كرامة لا معنى معقول فوجب ذلك بثبوت  
الاجماع فلذا رجح بعضهم لم يصح رجوعه " (٣) •

٢ - هل يشترط لاجماع التابعين أن لا يكون موضع اجتماعهم مسألة اختلف  
فيها السلف ؟ •

الاصح ان هذا ليس شرطا (٤) كما روى عن محمد رحمه الله • وقد نسب الكرخي  
الى أبي حنيفة انه يأخذ بهذا الشرط •

ولكن الخاصل اعتبار هذا الاجماع لانه يمد الاجماع بتفسير الحجة في الاجماع  
نفسه كما في مسألة بيع امهات الاولاد • فقد كانت موضع اجتهاد وشك في عصر الصحابة •  
ثم اجمع التابعون على تحريم بيعهن (٥) •

والاجماع معتبر من الصحابة ومن غيرهم خلافا لما يراه بعض الائمة من انحصار  
الاجماع في الصحابة او في اهل المدينة او في المتصرة (٦) •

•••

- 
- (١) أصول السرخسي ٣١٦/١
  - (٢) تفسير التحرير ٢٣٠/٣
  - (٣) أصول البيهقي ٢٤٣/٣
  - (٤) تفسير التحرير ٢٣٢/٣
  - (٥) كشف الاسرار ٢٤٨/٢
  - (٦) شرح التوضيح ٣٣٨/٢

## البحث الرابع

==

### القياس

==

القياس أحد الأدلة الشرعية عند جمهور فقهاء الاسلام • ولكن الحنفية امتازوا عن غيرهم في هذا الاصل اذ اوسعوا اخذا به وتفرعوا • وهو " ابانة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علته في الآخر " (١) • واختاروا لفظ الابانة لان القياس ليس مثبتا والمجتهد ليس مثبتا بالمضمر • بل المثبت للحكم هو الله والقياس مظهر للحكم ليس الا •

يشتمل هذا البحث على خمسة مطالب في مشروعية القياس • كثرته عند الحنفية • مجالسه • القياس والاحاد • المصلحة •

## المطلب الأول

==

### مشروعية القياس

==

أدلة القائلين بالقياس على صحة منهجهم مشهورة غنية عن البيان وقد كتبوا فيها الكثير •

ومن ذلك ما ذكره الفخر البزدوى في اصوله • ان الله تعالى كلف الممسل بالقياس بطريق وضعه على مثل العمل بالنيات • فجعل الاصول شريفا • فهي شهود الله • ومعنى النصوص هو شهادتها • وهو العلة الجامعة بين الفرع والأصل • ولا بد من صلاحية الأصول • وهي كونها صالحة للتعميل كصلاحية الشهود بالحجة والعقل •

ثم يقول : " وهذا ... أي الأخذ بالقياس - مذهب عامة اصحاب النبي عليه السلام • وهو مذهب التابعين والصالحين وعلماء الدين رضى الله عنهم أجمعين • انهم اتفقوا على أن القياس بالرأى على الاصول الشرعية لتمدية احكامها الى ما لا نص به مدرك من مدارك الفرع لإثباتها ابتداء " (٢) •

(١) كشف الاسرار ٢/٢٦٨ •

(٢) اصول البزدوى ٢/٢٦٩ •

وسا يدل على اعتبار القياس دليلا شرعيا قوله تعالى " فاعتبروا يا أولى الابصار " بله تعالى " ولكم في القصص حياة يا أولى الألباب " . فهذا امر بالاعتبار لحاق المسائل بنظائرها . وحديث معاذ المشهور عن في الموضوع " . . . قال له به السلام فان لم تجد في كتاب الله فان لم تجد فيما قضى به رسول الله قال اجتهد في . قال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله " . وقد تلتق الامة هذا الحديث فيقول .

كما ان القياس والاجتهاد كان يحدث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حابه وهو ان الله عليهم فيقرهم عليه . من ذلك " ارايت لو كان على ابيك دين من قاضيه " (١) ، فقد قاس دين الله على دين المباد ، حينما سألته امرأة مسلم عن ابيها . وقد أقر الصحابة على تحررهم في معرفة القبلة وصلاتهم في الظلمة .

وقال تعالى " ولو رددوه الى الرسول والى أولى الأمر منهم لعلمه الذي من تبطونه منهم " والاستنباط ليس الاستخراج المعنى من المنصوص بالرأى . والمبراد ن الامر العلماء وهو الأظهر من الاقوال (٢) .

كما ان احكام الشرع جاءت لصالح الناس في دنياهم وآخرتهم . واذا كانت من تنهاى فالحوادث لاتنهاى فلايد من بيان احكامها ، وهذا يستوجب الحقائق لمثل المستجدة باشباهها . فطلب الشيء او النهى عنه انما كان لايضاف اقتضت به الحكم .



( مسلم ١٥٤/١ ، وابن ماجه ٩٦٩/٢ وغيرهما .

( اصول السرخسي ١٢٨/٢ .

## المطلب الثاني

===

## اسباب كثرة القياس عند الحنفية

===

لكثرة المسائل القياسية عند الحنفية اسباب عدة منها :

١ - كان للامام رحمه الله شروطه الخاصة في قبول الاحاديث كما سبق بانفسه .

٢ - تأثر ابي حنيفة بمنهج ابن مسعود ومدرسة الكوفة وهي نتاج اقضية عمر بن ابين مسعود الاقلال من الرواية وفهم المسائل وبيان الاحكام - فكان من طريقتهم في حنيفة البحث عن الملل وروح النصوص .

٣ - اعتبارهم العلم قطعى الدلالة لايزاد عليه الا يقطعى مثله لان الزيادة مع عنده . واعتباره الخاص قطعى الدلالة لا يحتمل البيان .

٤ - كثرة الوقائع التي كانت تحدث في المواقف في بيئة مختلفة كثيرا عن بيئة الحجاز وهذه الحوادث المتجددة لاص عليها يمينها .

٥ - امتاز ابو حنيفة بحدته ذكائه وسرعة يديته ، وبأنه كان يحتاط للحوادث التي لم تقع ولعل هذا النهج كان لتأثره واصحابه بعلم المنطق والافتراض . ولذا نشأ في الفقه الحنفى ما عرف بالفقه التقديرى .



## المطلب الثالث

===

## بم يجرى القياس

===

هل يعضى القياس على جميع النصوص ؟ أم على بعضها دون بعض ؟ وما الضابط لذلك .

من استقرأ فروع الحنفية ودراسته كتب الاصول عندهم يتبين أن هناك تقسيما للنصوص الى قسمين :

أولهما : النصوص التبعدية وهذه يقولون عنها لا معنى محقولا فيها ،  
مثل الصلوات والركعات والحج والتميم ونحوها ، فهي متحضة للمبادأة فلا تشمل  
ولا يمكن التعرف على علتها .

ثانيهما : نصوص يبحث عن علمها ومقاصدها ، فهي مملئة • وأبو حنيفة  
كان من أحسن أهل عصره فهما للنصوص فلم يكف مثلا هردا بل ياتمس العلل ويقيس على  
النصوص (١) .

وهذا القسم الذي يجري فيه القياس له شروط حتى يمكن القياس عليه ، وقد ذكرها  
الاصوليون وهي :

١ - أن لا يكون حكم الاصل مخصوصا بنص آخر • ومثال ذلك العدد معتبر  
في الشهادات • ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خص من ذلك شهادة خزيمة  
" من شهد له خزيمة فهو حسبه " وبقي العدد شرطا فيما سوى ذلك • وهذا  
لخصوص لا يقاس عليه .

٢ - أن لا يكون النص مدولا به عن القياس • ومثاله ما روي عن أبي حنيفة  
ان جواز التوضي بنيذ الترف هذا مدول به عن القياس ، فغيره عليه لا يقاس •

٣ - أن لا يكون التعليل للحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه ، حتى يتمدد  
من فرع هو نظيره • ومثال ذلك الاكل ناسيا في الصوم يتم صومه " ثم على صورك تأنيلا  
لعلمك الله وسقاك " فلا يقاس عليه المخطئ والمكروه .

٤ - ان يبقى الحكم في النصوص بعد التعليل على ما كان قبله • ومثال ذلك ،  
تعليل في قبول شهادة المحدود بالقذف بعد التوبة ، فلا تقبل شهادة المجنود  
سيرة اخرى ولو تاب (٢) .



(١) أصول السرخسي ١٤٩/٢ •

(٢) أصول السرخسي ١٥٠/٢ ، شرح المناصر ٢٦١ وما بعد ها •



## المطلب الرابع

==

## حديث الاحاد والقياس

==

اذا تعارض خبر الاحاد مع القياس الصحيح أيهما يقدم ، وهل يقوى القياس

على معارضة الخبر ؟

كان أبو حنيفة رحمه الله واصحابه من بعده هداة لمطاعن كثيرة تنسب اليهم تقديم القياس على الخبر . ولقد مر في بحث السنة موقف الامام من الاخبار اذا كانت على خلاف القياس . والقول الفصل ما روى عن أبي حنيفة نفسه .

١ - فالامام حفظ عنه قوله كذب والله واقتضى علينا من يقول اننا نقدم القياس على النص . . " وكان يقول نحن لا نقيس الا عند الضرورة الشديدة " (١) . وكان يقول " عجا للناس يقولون اني اتقي بالرأى ، ما اتقي الا بالأنس " (٢) .

٢ - بل ان ابا حنيفة رحمه الله يأخذ بالمرسل من الاخبار في حين رد ما لشافعي واحمد .

٣ - كما ان ابا حنيفة يأخذ بالحديث الضعيف اذا كثرت طرقه ، مفضلاً ذلك على القياس (٣) . واذا صح الحديث فإنه لا يعدل عنه بحال ولو انسد باب الرأى .

٤ - بل ان ابا حنيفة يقدم قول الصحابي وثقواه على القياس كما مضى بيانه . ولكن ما رد الحنفية على ترك الامام لبعض الاحاديث والقول بخلافها ، سلسل القول ان ابا حنيفة يعتبر الخلف لا يحتمل البيان ، واعتبر العام قطعي الدلالة . فاذا ورد حديث في موضوع الخاص معارض لدلالة الخلف القطعي فإنه لا يأخذ به . واذا ورد حديث آحاد معارض للعام مخصصاً كان أو غير ذلك اعتبر ناسخاً ، وليس للاحاد نسخ القطعي . كما ان تشدد الامام كان له ما يبرره في عصر تجرأت الناس فيه على التحديث . بالإضافة الى ذلك ، ظهرت كثير من الأحاديث أو قصيت طرقها بعد عصر الامام رحمه الله .



(١) الميزان الكبرى للشمراني ٥١/١ .

(٢) مناقب ابن كسي ٢٢/١ .

## المطلب الخامس

## الملة

الملة هي ركن القياس ، الذي يتكون من مقيس ومقيس عليه ومن الوصف الظاهر بينهما .

والملة هي الوصف الظاهر المنضبط الذي يشهد له أصل شرعي بأنه الذي نهى به الحكم .

ولما تحقق ذلك الوصف في أمر ثبت لهذا الأمر نظير حكم الأصل فيه إلا لما عرفت طرق معرفة الملة :

١ - تعرف الملة عن طريق النص ، فقد ورد النص على الملة في بعض الأمور مثل قوله عليه السلام " أنا جمل الاستئذان من أجل البصر " وقوله كنت نهيتكم عن ادخار لحم الأضاحي من أجل الدافية " ، وقوله تعالى " لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج ادعيائهم " فالملة في هذه النصوص مصرح بها .

٢ - وقد تعرف الملة بالاجماع مثل ، الصخرعة الولاية على المال ، فيقاس عليها للولاية في أمر التزوج ، وقوة القرابة على تقديم الشقيق على الأخ لأب .

٣ - وقد تعرف الملة بالاستنباط ، إذا لم يوجد نص ولا أثر ولا اجماع على الملة ، ينفي أعمال الفكر والاجتهاد للتعرف على الملة . وهذا يقوم به أهل الاجتهاد لا يملكون أمرا يسيرا ، فهو استنباط حكم الله في المسائل (١) .

ويستدل على الملة وهي الوصف المؤثر بأن تكون ثمة مناسبة بينه وبين الحكم ، بحيث يكون للحكم اثر لذلك الوصف ، فإذا وجد الوصف وجد الحكم ، وإذا تخلف الوصف تخلف الحكم .

يقول المرحوم أبو زهرة : " وإن العلل المذكورة عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة من بعده ، استقرأوها بحيث أن الارتباط بين الوصف الذي اعتبره على وبين

## البحث الخامس

## فتوى الصحابي

تعتبر فتاوى الصحابة رضوان الله عليهم مصدرا من مصادر الفقه عند الامام ابي  
 به رحمه الله . فهو كما سبق القول يأخذ بأقوال الصحابة ولا يخرج عنها " فـان  
 نلقوا - اى الصحابة - آخذ بما كان اقرب الى القرآن والسنة من اقوالهم ولم يخرج  
 بها . فان لم يجد لاحد منهم قولاً لم يأخذ بقول التابعين بل يجتهد كما  
 نهـدوا " (١) . وقال " واذا جاء عن الصحابة تخيرنا " (٢) .

ولكن بعض الاصوليين كاليزيدى يذكرون ان تقليد الصحابي موضع خلاف  
 يستدلون بايراد امثلة :

يقول ابو حنيفة وابو يوسف : الحامل تطلق للسنه كالأيسة وقد روى عن جابر  
 بن سمود خلاف ذلك .

ويقول ابو يوسف ومحمد : ممرضة قدر رأس المال فى السلم ليست بشروط وقد  
 روى ابن عمر خلاف ذلك .

الا ان ما ذكره الامام ابو حنيفة نفسه انه لا يخرج من اقوال الصحابة الى قول  
 هم . فيبين انه ان قال قولاً يخالف قول بعض الصحابة فانه لا يثبت ان يكون واجماً  
 لى صحابي آخر . او ان الصحابي رجع عن قوله ذلك اذ لو ان الصحابة كان لهم قول  
 عد لكان اجماعاً وكان دليلاً قطعياً ، وربما خالف الصحابي لانه لم يبلغه قوله  
 فكل ذى علم عليم . الا ان الأصل يبقى ان فتوى الصحابي حجة عند ابي حنيفة .

وفتوى الصحابي على قسمين .

ماكان فى مجال الراى . وهو الذى يمكن ان يخالفه الامام ابو حنيفة لياخذ  
 بى صحابى آخر .

(١) الخيرات الحسان لابن حجر المكي الهيئى الشافعى ص ٢٧ .

(٢) مناقب الامام الاعظم للمكي ١ / ٢٧٧ .

وما كان ما لا يعرف بالرأى • فالصحابى لا بد أن يكون راجعاً الى سماع وحكم  
كحكم الحديث الشريف ، كذكر الصحابى للمدد وأعمال الحج ونحو ذلك •

بل ان السنة عند الحنفية تشمل سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء  
محدثين والمصاحبة (١) •

قال عليه السلام " عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى  
راعيها بالنواجذ " (٢) •

فتوى الصحابى :

وموجب فتوى الصحابى الاتباع وجها عند الحنفية إذ أن الصحابى لا يقول برأيه  
القدرات الشرعية ، وفى مجال الاجتهاد هو الموصوف بالخيرية فهو أعلم بمظان  
بيعة وتأويل النصوص •

قال السرخسى • حكم النسبة هو الاتباع ، والرسول متبع فيما سلك من طريق  
ين وكذلك الصحابة • حتى ان عمل الصحابة يخالف الحديث أما عن علمها تتساقط  
ديث أو لتعيين بعض احتمالات الحديث " (٣) •

كما ذكر الكاسانى فى بدائعه ان حكم فتوى الصحابى الوجوب قال : " ولهذا  
باب حنفية رحمه الله تقليد الصحابة الكرام رضى الله عنهم ورجحه على القياس لما أن  
الصحابة أقرب الى اصابة الحق " (٤) •

وقال أبو سعيد البردعى " وقول الواحد من الصحابة مقدم على القياس وترك  
من يقوله " (٥) •

ومن هنا كثرت الآثار المعرّضة عن الصحابة للاحتجاج بها فى الفقه الحنفى  
لما كتب الآثار لأبى حنيفة ، والآثار لأبى يوسف ، والآثار لمحمد •

( ١ ) أصول السرخسى ١١٥/١ •

( ٢ ) سنن أبى داود ٥٠٦/٢ •

( ٣ ) أصول السرخسى ١١٤/١ •

( ٤ ) البدائىع ٤٠٤٨/١ ، تيسير التحرير ١٤٠/٢ •

( ٥ ) أصول السرخسى ١٠٥/٢ •

ويستدل السرخسى على حجية قول الصحابي بما يلي :  
 أولا - قال تعالى " السابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم  
 حسان " فمدح الصحابة بهذا يستوجب اتباعهم .  
 ثانها - الصحابة اقرب الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، شهيدوا  
 تنزيله . وهم اعلم الناس بالتفسير لكتاب الله والسنة ، لهمهم بمناسبتاتها ومطابقتها  
 لالاتها . كما انهم افصح الأجيال لفه .  
 ثالثا - هناك احتمال أن تكون آراؤهم سنة نهية . وحتى اذا كان قول الصحابي  
 جهادا أو قياسا فهو أولى من قياس من يأتي من بعدهم لثناء الله والرسول عليهم (١) .



## البحث السادس

==  
الاستحسان  
==

الاستحسان وفيه ثلاثة مطالب • تعريفه • مبرراته • أمثاله •

## المطلب الأول

==  
تعريفه ومبرراته  
==

الاستحسان مصدر استحسن ، أى وجد الشيء حسناً • وقى التلميح قد استقرت الآراء على أنه اسم لدليل متفق عليه نصاً كان أو اجماعاً أو قياساً خفياً إذا وقع فى مقابلته قياس يسبق إليه الأقياس • حتى لا يطلق على نفس الدليل من غير مقابلة فهو حجة عند الجميع من غير تصور خلاف (١) •

فالاستحسان دليل من أدلة الشرع عند الحنفية • وهو المدول بالمسألة فمن أن يحكم فيها بما يحكم به فى نظائرها لوجه أقوى يقتضى هذا المدول •

لأن هو دليل شرعى معتمد عند الحنفية وعند بعض الأئمة كالمالكية ، وحجته أنه من النصوص الدالة على القياس فهو قياس خفى ، ومن النصوص التى عدل بها عن القياس ، ومن قواعد الشريعة العامة التى تنفى الخرج وتدعو إلى اليسر • فليس الاستحسان أخذاً بالتشبهى وإنما هو تحقيق مراد الشارع من صلاح البشر •

قال فى البسوط : " الاستحسان ترك القياس والأخذ بما هو أوفق للناس • قيل هو طلب السهولة فى الأحكام فيما ينشأ به الخاص والعام وقيل هو الأخذ بالسمة ابتغاء الدعة • وقيل غير ذلك • وحاصل هذه العبارات أنه ترك العسر لليسر وهو أصل الدين قال تعالى " يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر " وقال صلى الله عليه وسلم " خير دينكم اليسر " (٢) •



(١) فتح النفار ٣/٣٠ •

(٢) البسوط للرخسى ١٠/٣٤٥ •

## المطلب الثانى

===

## الاسباب الداعية الى الاستحسان

=====

جاءت الشريعة الاسلامية لخير البشرية فوضعت القواعد والاحكام لتحقيق هذا الخير ولدفع الحرج والمشقة • وان ما يدعو الى الاحسان ما يلى :

اولا : ان اطراد القاعده فى القياس قد يؤدى الى حرج شديد، وقد رُفِعَ الحرج عن الأمة بنس القرآن والسنة •

ثانيا : قد يؤدى اطراد القياس الى ضياع مصلحة الناس ، والتي كانت معتبرة فى النص المقيس عليه • وما شرع حكم الا وفيه مصالح المباد •

ثالثا : بعض المسائل يتنازعها أكثر من قياس ، لشبهها بأكثر من أصل • لبعض الاقيسه يكون ظاهرا كما فى نظائرها ، بعضها يكون خفيا • وقد تكون المصلحة أقوى تأثيرا فى جملة من المسائل ، وتكون علة أخرى أقوى منها فى مسائل أخرى •



## المطلب الثالث

===

أقسام الاستحسان<sup>(١)</sup>

=====

يقسم الاستحسان بحسب اسبابه ودواعيه الى أربعة أقسام :

اولا : استحسان الأثر أو استحسان السنة • كما فى السلام ، وإمضاء صوم من أهل ناسيانى صيامه • وفى مثل هذا يؤثر عن الامام قوله : لولا الاثر لقلت بالقياس •

الـ القاعدة العامة فى الشريعة الا يجوز بيع ما ليس عند الانسان ، وانتقاض الصوم بدخول الطعام والشراب الى الجوف لتحقيق الاقطار صوره ومعنى • وهذا يسمى استحسانا • من قبيل التجوز والاصطلاح •

ثانيا : استحسان الاجماع ، والاجماع لا بد أن يكون مستندا الى دليل ، ثم بعد انعقاده يكون حجة بنفسه ، كاجماعهم على صحة عقد الاستصناع ، وعلى كتابته الصحاح وغير ذلك .

ثالثا : استحسان الضرورة . كالحكم بتطهير الآبار بنزع عدد معين من الدلاء .

رابعا : استحسان القياس وهو المقصود في الاستدلال .

جاء في شرح المنار " والاستحسان انواع . يكون بالاثروالاجماع والضرورة والقياس الخفى " (١) .

فالاستحسان الذى هو القياس الخفى تكون المبرة فيه لأثر الملة ، وعند اطلاق لفظ الاستحسان يكون هو المقصود . ولذلك يقتصر عليه في كتب الفقه . جاء في المبسوط " والاستحسان في الحقيقة قسمان : احدهما جلى ضعيف أثره ، والاخر خفى قوى أثره يسمى استحسانا . فالترجيح بالاثر لا بالخفاء والظهور . كالدنيا مع الحقى فان الدنيا ظاهرة المعنى باطنة وترجحت بالصفاء والخلود . والاصل فيه . فبشرعبادى الذين يستمعون القول فيقيمون أحسنه " (٢) .

فالاستحسان الاصطلاحي اذن دليل شرعى تبنى عليه الاحكام عند الحنفية . وقد كان أصحاب أبى حنيفة ينازعونه الراى فى القياس فاذا قال استحسن لم يلحق به أحد .

وكثيرا ما تذكر كتب الفقه الاستحسان بعنوان الخطر والاياحه لكثرة مابنى من مسائل هذا الباب على الاستحسان دفعا للحرج والمشقة .

والخلاصة : المسألة المنظور فى حكمها يتنازعها قياسان . يرى المجتهد أن كلا منهما يناسبها وتندرج فى لوائه . الا أن احدهما ظاهر يعمل فى نظائرها ، ولكن هذه المسألة فيها ما يستدعى اعمال القياس الخفى غير المطرد فى النظائر .

ومن الامثلة على ذلك . تحالف البائع والمشتري ، ان اختلفا فى مقدار الثمن قبل التقابض .

(١) شرح المنار فى الاصول ص ٨١٢ .

(٢) المبسوط للسرخسى ١٠ / ١٤٥ .



فقتضى القياس ان يحلف المشتري على الزيادة التى يدعيها البائع فى الثمن  
 بكرها المشتري اذ القاعدة العامة البينة على المدعى واليمين على من انكر . أما فسى  
 استحسان فيحلف البائع كما يحلف المشتري ، لان كلا منهما يدعى شيئا يشكره الاخر .  
 اثم يدعى الزيادة ، والمشتري يدعى استحقال القبض بثمن يقر به . فصار كل منهما  
 بما من وجه منكرا من وجه فيتحالفان . وكذلك سؤر سباع الطير بالقياس على سؤر سباع  
 هائم نجس . واما بالاستحسان فظاهر لأن الطير يشرب بمنقاره وهو عظم جاف فلا ينزل  
 حاب بالاناء (١) .

وقد تمرض أبو حنيفة واصحابه وشيوخ مذهبه من بعد لهجوم شديد لانهم  
 ذكروا بالاستحسان ، وصفوا بأوصاف مقدعة . ولف الشافعى رحمه الله كتابا اسمه  
 لال الاستحسان (٢) وكتب غيره أيضا فى ابطال الاستحسان . وجلة ما أخذوه ان الاستحسان  
 لا بالتشبهى وترك للقياس والحق فمادا بعد الحق الا الضلال . ولقد تبين خلال  
 بحث ما يدفع هذا الاعتراض .

بقيت مسألة واحدة وهى : ان الاستحسان ليس قولا فى المسألة والقياس  
 آخر . بل القول هو الاستحسان فقط ولا يؤخذ بالقياس ، فى المسألة التى أخذ  
 بالاستحسان .



( مختصر الطحاوى ص ١٦ ، فتح المغار ٣/٣١ .  
 ( ذكره فى ثنانيا كتاب الأم باسم كتاب ابطال الاستحسان .

## المبحث السابع

==  
المصرف

==

وشتمل على مطلبين : دليل المصرف ومشروعيته ، والمصرف والائس والقبض .

## المطلب الأول

==

دليل المصرف ومشروعيته

==

المصرف هو عادة جمهور قوم في قول أو فعل .

وإذا كانت أصول الحنفية مستخلصة من الفروع ، فإن كثيرا من مسائل النقض

نشأ في كتبهم يتبين فيها من الحاجة بين الامام واصحابه وغيرهم من الائمة رجوعهم  
إلى المصرف .

روى اعتبار المصرف أصلا شويبا ما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه " مآراء  
لمن فهو حسنا فهو عند الله حسن " . فلا يتعارف المسلمون على أمر شنيع ولا يتجاهرون  
سده .

فالمصرف المعتبر أن هو عرف المسلمين أو عرف طائفة منهم كالتجار والعلماء  
حباب الصناعات . ولذا فالمصرف يقسم إلى قسمين .

عرف خاص ، وعرف عام . فالخاص : ما كان عرف فئة أو طائفة معينة . والمصرف  
عام : هو عرف أهل بلد من بلاد الاسلام أو أهل جميع بلاد الاسلام .

فأبو حنيفة رحمه الله إذا لم يجد حكما في الكتاب والسنة والاجماع وعمل الصحابة  
بأنه والاستحسان يأخذ بالمعرف<sup>(١)</sup> . كما يتبين من المسائل المأثورة عنه في أبواب  
البيع وهو لم يكن الوحيد في ذلك بل إن غيره من الفقهاء يحكمون بالمعرف في أمور كثيرة .  
قال بعض العلماء الثابت بالمعرف كالثابت بالنسب والثابت بالمعرف ثابت بدليل  
ن . فإن الشارع الحكيم أحال إلى المصرف وأهل الخبرة<sup>(٢)</sup> .

( مناقب الحكي ( ١ / ٨٢ ) رسالة ابن عابدين نشر المرف في بناء بعض الأحكام على  
المصرف .

( الباء ١ / ١٦٥ من كتاب كمال المحققين في أصول الفقه

فما يعتبر تابعا للمبيع كمن الدابة وسج الفرس ، واشتراك الماء في أيا من  
انما يحتكم فيه الى العرف عند التنازع •

وما يعتبر حفظا للوديعة وما لا يعتبر يحتكم فيه الى العرف •

وما يعتبر يمينا أو طائفا من غير الفاظه الصريحة يرجع فيه الى العرف •  
والله تعالى أحال الناس الى العرف بقوله " فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط  
ما تطعمون منه أهليكم أو كسرتهم " فجعل ما يحققت الذنب منظورا فيه الى العرف • قال  
تعالى في كفارة قتب المحرم للصيد " يحكم به ذوو اعدل منكم " فهم أهل الخبرة فيستشارون  
فيما يساوي الصيد عادة •

والذي يبدو ان العرف لا ينشئ احكاما ، وانما يبت فسخ النزاع الحادث  
في الالتزامات وآثارها ، بل وفي جميع المعاملات أيضا • مثل :

ما الذي يعتبر به القبض في المعاملات والبيع ؟ ما الذي يعتبر تخليصة ؟  
ما الذي يعتبر خروجا عن المصدة ؟ وما الذي يعتبر ابراء ما الذي يعتبر يمينا وهكذا •  
ما الذي يعتبر يمينا ؟ ما الذي يعتبر هبة أو وصية أو وقفا • ففي جميع هذه المسائل انما  
يحتكم الى العرف •



### المطلب الثاني

====  
العرف والنص والقياس

=====

اذا تعارف الناس على أمر مخالف للنص شرعي فهذا لا يكون عرفا اسلاميا يسئل  
به عرف جاهلي ولا عبرة به • فلو تعارف أهل الارض على تحليل حرام أو تحريم حلال لهم  
يعتمد بمرفهم •

اما ان كان العرف عاما • وخالف القياس فيقدم على القياس • كما يذكر ابن عابدين  
في حاشيته • بل ان العرف العام يصلح مخصصا للنص • اذا خالف النص من بعض  
الوجوه لا من كل الوجوه •

ومن الأمثلة على ذلك •



وقال ابن نجيم " اتفق أصحابنا - يعنى الحنفية - فى الاصول على أن الحقيقة  
أن كانت متميزة يصار الى المجاز • فلو حلف لا يأكل من هذه النخلة أو هذا الدقيق  
حنت فى الأول يأكل ما يخرج منها وشمنها أن باعها واشترى به مأكولا وفى الثانى بنا يتخذ  
منه كالخبز • ولو أكل عين الشجرة أو الدقيق لم يحنت على الصحيح • ولمهجور شرعا  
أو عرفا كالمتمذر " (١) .

ومما يبين الخلاف بين الامام وصاحبيه لاختلاف المرف مأجا فى فتح القدير :  
" ومن حلف لا يأكل من هذه الحنطة لم يحنت حتى يقضمها • ولو أكل من خبزها لسم  
يحنت عند أبى حنيفة •

وقالا : أن أكل من خبزها حنت أيضا • لأنه مفهم عنه عرفا • وله : أنه حقيقة  
مستملة فانها تغلى وتغلى وتؤكل قصا " (٢) .

ولقد تمرى الفقهاء المتأخرون بتفصيل لسائل المرف لابن عابدين فى حاشيته •  
وكانوا يملكون الخلاف بقولهم اختلاف زمان وكان وقد أخذت مجلة الاحكام الشرعية فسى  
العهد عثمانى بهذا فى احدى قواعدها " لا ينكر تغير الاحكام بتغير الزمان " •

وهذا المسلك فى الفقه الحنفى يضئ حيوية وقابلية للتجديد ومتسما لاطوار  
الزمان واعراف الناس •

وعليه فقد صار للمفتى عند الحنفية اذا خالف اجتهاد العلماء عرفا عاما ولم يكن  
حكمهم معتمدا على نص صريح • فله أن يخالف ذلك الحكم • ولا يعتبر خراجا عن المذهب  
بل مقيدا به • لان أصول المذهب تقرر هذا الخروج وهذه المخالفة •

ذكر فى حاشية ابن عابدين :

" تشدد الاجارة لو دنع الى حائك غزلا على أن ينسجه يائثت • ومشايسخ  
يلسخ وخوارزم افتوا بجواز اجارة الحائك للمعرف • • • ثم قال والتوى على جواب التسا •  
أى عدم الجواز •

(١) الأشياء والنظائر لابن نجيم ص ١٣٥ •

(٢) فتح القدير ١٢٥/٥ •

فأنتقد أن عدم اعتباره بمعنى أنه إذا وجد الشخص بخلافه لا يصلح ناسخاً  
للنص ولا مقيداً له • والا فقد اعتبروه في مواضع كثيرة • منها مسائل الإيمان • وكل عاقد  
وواقف وحالف يحمل كلامه على عرفه كما ذكره ابن المهدي (١) •  
قال الشهيد : لا تأخذ باستحسان مشايخ بل يقول أصحابنا إنهم (٢) •

٥٥      ٥٥

## الفصل الثاني

## الفصل الثانى

==

أصول الامام مالك بن أنس رحمه الله

==

لم يدون مالك رحمه الله أصوله التفهيمية ، بل كان يشير اليها خاتل أقواله فسمى مسائل • فهو يأخذ بالمرسل والمنقطع والبلاغات ممن يثق بهم • ويعتبر عمل أهل المدينة جة • وهذا مما يمتاز به عن غيره •

وقد اهتم علماء المذهب المالكي بذكر الأصول والقواعد الكلية ، والأصول  
تفهمية •

ولعل تقسيم القرافي أقرب نسلك لمثل هذا البحث ، فهو يمد أصول الفقه  
مالكي ، سبعة عشر أصلا هى :

• " الكتاب ، السنة ، اجماع الأمة ، اجماع أهل المدينة ، القياس ، قول الصحابي •  
صالح الرسالة ، الاستصحاب والبراهة الاعلية ، الموائد ، الاستقراء • سبب  
تراجع ، الاستدلال ، الاستحسان ، الأخذ بالأخف ، المحصنة ، اجماع أهل الكوفة ،  
سابع الخلفاء الاربعة ، اجماع المعتزة " (١) •

والمالكية يتسمون الأصول الى قسمين •

الأول : الأصول العامة وهى أصول الفقه •

والثانى : القواعد الكلية التفهيمية • وهى جلية وكثيرة ، صندرج تحت كسبل  
ده منها فروع لانهى • قالوا : وقد راحطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف •  
ضح منهاج الفتوى (٢) •

وكثيرا ما يردد علماء المالكية عبارات الكليات ، القواعد العامة ، اعتبار المصالح ،  
ظ الضرورىات والحاجيات والتحسينيات ، والاستقراء • فكان نهجهم استقراء النصوص ،  
لحظة موهبات الشريعة وقواعد ها العامة ، ومراعاة المصالح ، بما يحفظ النفس والدين  
مقل والنسل والمال •

(١) شرح تنقيح الفصول للقرافى ٤٤٥ •

(٢) الفسوق للقرافى ٣٥٢/١ •



## البحث الأول

### الكتاب

ويشتمل على أربعة مطالب :

- المطلب الأول : تعريف الكتاب وتقسيم الفاظــــه
- المطلب الثاني : المصـــــوم والخصـــــوص
- المطلب الثالث : مقارنة بين الحنفية والمالكية في النظر للمصام والخلص
- المطلب الرابع : النسخ

## المطلب الأول

==  
تعريف الكتاب وتقسيم الفاظ  
==

تعريف الكتاب :

هو كلام الله تعالى المسمى المنزل على سيدنا محمد بواسطة جبريل عليهما السلام المتواتر والمتعبد بتلاوته .

وباليس بمتواتر فليس بقرآن . كاحتجاج الحنفية بقراءة ابن مسعود - مقتبسات - في صوم الكفارة (١) .

والقرآن كله عربى لاعجمة فيه عند المالكية . فالفاظه ومعانيه وأساليبه على لسان العرب . قال تعالى " انا جعلناه قرآنا عربيا " .

فالخطاب على معتاد العرب . وبالتالي لا يفهم القرآن الا من طريق لغة العرب التى انزل بها . فلا بد من اعتبار المعانى والالفاظ والاسلوب والمدلولات ايام التنزيل (٢) .

ومن هنا اشترط المالكية على الناظر فى الشريعة والمتكلم فى اصولها او فروعها ان يكون عربيا ، او كالمعربى ، من حيث فهم الالفاظ . واذا اشكل عليه لفظ فى الكتاب اوفى السنة ان يستعين بغيره من اهل العلم باللغة (٣) .

تقسيم الفاظ الكتاب :

تنقسم الفاظ الكتاب العزيز ، عند المالكية ، الى حقيقة ومجاز . فالمجاز ما تجوز به فى اللفظ عن موضعه . وهو كثير فى كتاب الله ويقسمه المالكية الى اربعة انواع .

- اولها : زيادة : كقوله تعالى : " ليس كمثله شيء " اى ليس مثله .
- ثانيها : نقصان : كقوله تعالى : " فاسأل القرية " اى اهل القرية .

- 
- (١) مفتاح الوصول ٨ .
  - (٢) الاعتصام للشاطبي ٢٥٣/٢ .
  - (٣) الاعتصام للشاطبي ٢٥٦/٢ .

ثالثها : تقديم وتأخير مثل " أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى " أى أخرج  
 بي أحوى فجعله غثاء •

رابعها : استماره مثل أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر • جـداراً  
 أن ينقض •

وثنى من المالكية ابن خزيمة فقال : القرآن حق والمجاز ضد الحق •  
 جازى فى القرآن (١) •

وأما الحقيقة ، من الحق وهو الثابت ، فتقسم الى قسمين : مفصل ومجمل •  
 فأما المجمل : فهو اللفظ الذى لا يفهم المراد به من مجرد لفظه ، بل يحتاج  
 غيره الى البيان مثل " وآتوا حقه يوم حصاده " • فلفظ حق ، مجمل لا يمسرف  
 الجنس ولا المقدار • وبمثل ذلك أيضاً وآتوا الصلاة وآتوا الزكاة ، ولله على الناس  
 البیت من استطلاع اليه سبيلاً •

وأما المفصل : فهو ما فهم المراد من لفظه ولم يتوقف على بيان من غيره وتقسم  
 بحكم ونسخ •

فالنسخ : ما نسخ حكمه متى لفظه وهو فى القرآن كثير مثل قوله تعالى :  
 أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة " نسخت بقوله  
 " فأن لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقیموا الصلوة وآتوا الزكاة وطیبوا الله ورسوله " •

وأما المحكم : فينقسم الى قسمين : محتمل ، وغير محتمل • ففيه المحتمل  
 غش • وهو ما كان بيانه فى ابعد غثية ، أو كما ذكر ابن رشد مرقى فى بيانه أنسى  
 د غايه " (٢) • مثل قوله تعالى " فاطعموا عشرة مساكين " نص فى المشورة •  
 مثل اللفظ الا هذا المعنى (٣) •

وماخذ حكم النص ما عرف منه المراد عن طريق عرف المتخاطب • مثل قوله تعالى  
 بت عليكم أمهاتكم " أى وطوهم •

• مقدمات ابن رشد ١٥/١ •

• مقدمات ابن رشد ١٦/١ •

• الحدود فى الأصول ٤٣ •

ويعتبر في حكم النص أيضا ما يسميه المالكية لحن الخطاب أى الكلام المحذوف الذى لا يتم المعنى الا به مثل قوله تعالى : " فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدن من ايام آخر " أى فافطر فعليه عدة من ايام آخر • ويسميه الحنفية دلالة اقتضائها •

ويدخل فى حكمه أيضا فحوى الخطاب أو دلالة الاولى عند غير المالكية •  
مثل قوله تعالى " فلا تقل لهما أف " يفهم منه تحريم السب والضرب •

قال ابن رشد فهذا ان يجريان مجرى النص (١) •

وأما المحتمل فينقسم الى قسمين :

والأول : ان تتساوى المحتملات فى الظهور • وهذا هو المجمل ويتوقف امتثال الأمر به الى وجود البيان •

والثانى : ان يكون بعض المحتملات أظهر من بعض فيسمى الظاهر (١) •

وهو ما يسبق الى الفهم (٢) •

والظاهر مأخوذ من الظهور وهو المعلن • وذلك مثل الأوامر والنواهي التسمى تسرياً ، ويقصد بها الوجوب أو النسيب أو التحريم أو الكراهية ، أو يرد المأمور وحتميل الشمول والتخصيص •

فيحمل المأمور على المموم حتى يرد دليل التخصيص • ويحمل النهى على التحريم حتى يرد ما يبركه عن التحريم الى الكراهية وهكذا •

وقد عد المالكية " القياس " داخلا فى عموم قوله تعالى " فاعتبروا يا أولئسى الأبصار " لان الآية تحتل الاتعاط وتحتل القياس •

كما عدوا الفاظ الحصر من هذا القبيل أيضا • لان الظاهر منها انها وردت لتحقيق الحكم فيما نص عليه • ولتنفيه • سواء • وربما تكون وردت لتحقيق الحكم فيما جاءت لـه ليس الا (٣) •



(١) المقدمات ١٧/١ ، الحدود فى الأصول ٤٣ •

(٢) شرح تنقيح الأصول ٣٧ •

(٣) مقدمات ابن رشد ١٨/١ •

## المطلب الثاني

===

## المعصوم والخصم

===

المعصوم من الألفاظ ، ويسمى عند المالكية الظاهر ودلالته تفيد المعصوم إلا أنها لا تنفى الاحتمال ويقتربون فى هذا النظر من الشافعية الذين يقولون : ان دلالة المعصوم ظنية .

فالمعصوم هو اللفظ الموضوع لمعنى كل بحيث يشمل الحكم كل احاده . فكسل ما يندلق عليه المعصوم يدخل فى عموم حكمه المسند اليه . مثل البالغ مكلف ، الزانى يحد (١) .

والفرق بين المعصوم والمطلق : ان المعصوم يدل على قدر مشترك يتحقق فى كل واحد هذا المعصوم .

أما المطلق فهو موضوع لمعنى كل نحو رجل ، رقبة ، ولكن عند التكليف يلاحظ واحد بعينه . بينما يلاحظ فى المعصوم عند التكليف كل ما تحقق به الوصف المشترك . ولذلك قال القرافي فى فرقته " عموم المعصوم شمول بخلاف عموم المطلق نحو رجل وأسد وإنسان فانه بدلى ، حتى إذا دخلت عليه أداة النفي أو الالاستغراقية صار عاما . قال الزركشي فى المحيط ، فى بحث المعصوم ، المعصوم يقع على مصنفه عموم الشمول وهو المقصود هنا . وعلى عموم الصلاحيه . ويقال له بعموم البدل . وهو نفسى المطلق . وتسميته عاما باعتبار ان موارده غير منحصرة ، لا أنه فى نفسه عاما " (٢) .

ويترب على هذا التفريق فروع كثيرة منها :

قال تعالى " فتحرير رقبة مؤمنة من قبل أن يمتاسسا " قالوا يجب هو القدر المشترك المتحقق فى صورة واحدة . فيطلب رقبة واحدة . لان لفظ رقبة مطلق . بينما فى قوله تعالى " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير " يحرم القسدر المشترك حيثما تحقق . فكل ميتة أو دم أو خنزير حرام .

(١) الحدود فى الاصول ٤٤ .

(٢) الفرق للقرافى ١/ ١٢٢ ، الحدود فى الاصول ص ٤٨ .

ومنها : مسألة عند مالك اذا قال الرجل لنسائه : احداكن طالق " فكلهن  
 فعليهن الطلاق عنه لأن مفهوم لفظ احدى قدر مشترك يصدق على كل واحدة وصدق  
 لهن معا • وتحريم المشترك تحريم للأجزاء •

أما الخالص فهو اللفظ الذى يقصد فيه واحد بيمينه ما تحقق فيه القدر المشترك •  
 مثل قوله تعالى " فتحرير رقبة مؤمنة " فالمطلوب رقبة واحدة •  
 والفرق بين الظاهر والمجمل ان الظاهر والمأمور ما تردد بين احتمالين فأكثر  
 هو فى أحدها أرجح • والمجمل ما تردد بين احتمالين فأكثر على السواء (١) •



### المطلب الثالث

==  
 مقارنة بين الحنفية وبين المالكية فى النظر الى المأمور والخالص  
 ==

أولا : الحنفية يقولون : المأمور لفظ ينتظم جمعا سواء باللفظ أو بالمعنى،  
 لخالص لفظ وضع لمعنى واحد على سبيل الانفراد ولا يقبل الشك •  
 أما المالكية فيقولون : المأمور : كل قصد بالحكم فيه المعنى المشترك بين  
 صاده •

والخالص ما يطلب فيه واحد فقط ما تحقق فيه القدر المشترك •  
 ثانيا : المأمور عند الحنفية ، قطعى الدلالة على العموم لا يدخلها احتمال  
 فراضى عن دليل •

والمأمور عند المالكية : ظاهر الدلالة على العموم ودلالته لا تنفى الاحتمال •  
 ولقد رجح الشاطبى المالكية رأى الحنفية فى اعتبار دلالته المأمور قطعى •  
 ن اعتبارها ظنية يجمل معظم الشريعة مختلفا فيه أهو حجة أم لا ، وهذا يسقط  
 استدلاله بالكليات القرآنية (٢) •

(١) تنقيح الفصول ٣٧ •

(٢) الموافقات ٢٩٠/٣ وما بعدها ، مالك ، أبو زهرة ، ٢٤٦ •

ثالثا : الخلف والمعام عند الحنفية قطعيان وينبنى على ذلك ان يعتبر الخلف عند التعارض مخصصا ، ولكن بشرط أن يكون مقارنا . أما اذا كان متاخرا فيعتبر نسخا ، ويشترط للنسخ أن يكون في قوة النسخ . لان التخصيص بيان ، والبيان لا يتاخر ، بينما النسخ تغيير وإبطال والفاء .

وأما في النظر المالكى . فالعام ظاهر الدلالة أى ظنى . فيقدم عليه الخاص ، الذى يسمى عندهم النص ، مطلقا . سواء كان مقارنا أم متاخرا .

ومن هذا المنطق كثرت المخصصات عند المالكية حتى عدّها القرافي خمسة عشر وهى :

المقل ، الاجماع ، الكتاب ، القياس الجلى والخفى ولو كان العام قرانا أو سنة متواترة . والسنة المتواترة بمثلمها ، وخبر الاحاد ، والكتاب بخبر الاحاد ، والمادات ، والشرط والاستثناء ، والمعة والفاية والاستفهام والحس (١) .

وهذا توسع ظاهر فى باب التخصيص فما هو من القيود كالفاية والشرط والاستثناء ، وما هو من الاستدلال كالحس والمقل . اعتبره مالك رحمه الله تخصيصا .

ويتفق فى أكثر هذه المخصصات مع غيره من الفقهاء . ويفترق عنهم فى تخصيص الكتاب بالقياس . وتخصيص الكتاب بالعام .

فاما تخصيص الكتاب بالقياس .

جاء فى تنقيح الفصول وشرحه ، أثناء ذكره لمخصصات الكتاب .

والقياس الجلى والخفى للكتاب والسنة المتواترة . . . وقال : واتفقنا الشافعى وأبو حنيفة والاشعري وأبو الحسن البصرى " لنا أى الدليل للمالكية ، أن اقتضاه النص تابع للحكم ، والقياس مشتمل على الحكم فيقدم . لان القياس دليل شرعى ، والمعموم دليل شرعى وقد تعارضا . فاما ان يعمل بهما فيجتمع التقيضان ، أو لا يعمل بهما فيترفع التقيضان ، أو يقدم العام على الخاص وهو محال . . . . فيتمين تقديم القياس . . . . ويأنه بالمثال " وأحل الله البيع " مقتضى حل البيع الا أن متافضا ونسبته . والقياس على البريئ منه . . . . فان قدمنا المعموم قهرا الأضعف . . . . (٢) .

(١) تنقيح الفصول ٢٠٢ وما بعدها .

(٢) شرح تنقيح الفصول ٢٠٣ .

- ويرد على هذا الرأي كما يذكر المرحوم أبو زهرة .
- أولا : ان اعتبار المام ظنى الدلالة مطلقا ، توهين للأدلة الشرعية .
- ثانيا : لا يلجأ الى القياس الا عند عدم النص .
- ثالثا : وفيما ساقوه من مثال يكون الحديث الشريف مخصصا لمعنى آية البيعة .
- والأزقياس على الحنطة . فلا يسلم الاستدلال .
- رابعا : وأما أن القياس يدل على الحكم دلالة قطعية كالنص فهذا ليس صحيحا ،
- لان القياس اجتهاد . كما ان الاصل المقيس عليه قد تكون دلالته ظنية وربما كان الأصل ذاته ظنى الثبوت (١) .

كما ان أبا حنيفة لم يتقل عنه انه يخص علم الكتاب بالقياس . بل المشهور من مذهبه ، ان الحديث الصحيح اذا تأخر عن علم الكتاب ، لا يقيم مخصصا فكيف بالقياس !

أما ما ارتأه ابن ابيان والكرخي ، فهذا تخرج على نزع ابن حنيفة ومشروط ان يكون المام قد خصص أولا حتى يمكن تخصيصه بالقياس .



### المطلب الرابع

#### النسخ

==

النسخ هو رفع حكم شرعى ثابت بخطاب سابق ، فيرفع بخطاب لاحق . ولا يكون الا في الجزئيات <sup>(٢)</sup> فيقسم عند المالكية الى اقسام :

أولها : نسخ الكتاب بالكتاب ، كقوله تعالى " والذين يتوفون منكم وهذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج " .

نسخ حكمها بالآية " والذين يتوفون منكم وهذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً " .

(١) مالك - أبو زهرة - ٢٥٢ .

(٢) الموافقات ١٠٥/٣ .



ثانيها : نسخ السنة بالسنة : كحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزوروها .

ثالثها : نسخ النسخ بالكتاب - خلافا للشافعية - .

كحكم استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة الفعلية نسخ باستقبال الكعبة بقوليه

تمالى : " قول وجهك شطر المسجد الحرام " .

رابعها : نسخ الكتاب بالسنة ولو احادا على الصحيح - خلافا للحنفية

وغيرهم - .

وملّلون ذلك بأن القرآن قطعى الثبوت لا دلالة . اولاه لانه لا مانع من نسخه

بالاحاد (١) .

وهو صرف النسخ والمسنوخ اما بالنص عليه ، او بتصريح الراوى او بانتمسك به

الاجماع على ترك حكم النص ، كاجماعهم على حد شارب الخمر للرايمه وعدم قتله .

لملّا ان الخبر منسوخ . وكذلك بعمل اهل المدينة ، فيقدم على الخبر عن

التماض (٢) .

مسألة : لا يلزم من نسخ أحد الحكمين نسخ الآخر عند المالكية ، لان الرصف

الواحد يجوز ان يكون علة لحكمين من جهتين ، ومثال ذلك :

احتجاج المالكية على أن أسرار السباع طاهرة بما رواه جابر بن عبد الله

أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، سئل أيضا بما أفضلت الحمر ، قال : نسمم

وما أفضلت السباع كلها (٣) .

ويحتج الحنفية بأن ذلك ، كان حين اباحة السباع ، لما نسخت اباحية

السباع ، نسخت طهارة أسرارها (٤) .



(١) تهذيب الفروق ٥/١ .

(٢) مفتاح الوصول ١٣٧، ١٤٠٠ .

(٣) أخرجه الله أرطقنى فى سننه وضعه ابن حبان .

(٤) مفتاح الوصول ١٤٢ .

## المبحث الثاني

==  
السنة

==

وشتمل هذا المبحث على ثمانية مطالب :

- المطلب الأول : تعريف السنة وحجج وثبوتها
- المطلب الثانى : بيان السنة للكتاب
- المطلب الثالث : اقسام السنة
- المطلب الرابع : المتواتر
- المطلب الخامس : الاحاد
- المطلب السادس : شروط الرواة عند ما يذكرون
- المطلب السابع : الحديث المرسى
- المطلب الثامن : الاحاد والقياس

## المطلب الأول

==  
تعريف السنة وحجيتها  
==

تعريفها :

يطلق لفظ السنة عند المالكية على ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم سـوى القرآن • ويطلق على ما يقابل البدعة • فيقال فلان على سنة أى متبع لا مبتدع •

ويطلق على عمل الصحابة أيضا باعتبار سنة لم تنقل اليها أو اجتهدا مجتمعين عليه منهم أو من خلفائهم بدليل قوله عليه السلام عليكم يستقي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين (١) •

ولكن حين الاطلاق يفهم من لفظ السنة ما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير مما ليس للعجزاز •

حجيتها :

وتستمد السنة قوتها وحجيتها من القرآن الكريم • لان الله تعالى يقول : "وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا" •

يرى المالكية أن كل ما فى السنة موجود فى حقيقته بالكتاب ، بهذا الاعتبار ، فما تبين أنه حكم زائد ، كبراث الجدة ، وريح الزانى ، إنما هي ثابتة بالكتاب ، لأن الكتاب يأمر بطلاعة الرسول وأتباعه •

والسنة تالية للكتاب فى المرتبة ، إذ هو الأصل وهى البيان • وهو قطعى فى ثبوته وهى مظنونة ، وإن كانت بجملة قطعية (٢) •



(١) أخرجه أبو داود ٥٠٦/٢ ، والترمذى وابن ماجه واحمد •

(٢) الموافقات للشاطبى ٦ ، ٣/٤ •

## المطلب الثانى

===

## بيان السنة للكتاب

===

قال تعالى : " انا انزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم " فالشريعة جاءت لحفظ الضرورات الخمس ثم الحاجيات والتحسينيات . والقرآن الذى هو كلى الشريعة أجمل القواعد ووضح الاصول لما يقوم به الدين والحياة والعقل والنسل والمال ، فجاءت السنة مفصلة وبهينة .

وبيان السنة لكتاب الله على أقسام :

أولها : تبين ما جاء مجعلا من النصوص ، فتمين الكيفية والمقدار والهيئة وغير ذلك . كما فى الصلاة والزكاة .

ثانيها : يثبت آيات القرآن وجوب الحفاظ على المقاصد الثلاثة . الضرورات والحاجيات والتحسينيات . وتوالت السنة ببيان ذلك بتفصيل وتوضيح فأحكام السنة أيضا بنيت على مراعاة هذه المقاصد .

ثالثها : يثبت السنة طريق الاجتهاد والاستنباط من القرآن . ففى القرآن قد باتى على ذكر حكم طرفين وسكت عن الواسطة التى بينهما ، فتعلق السنة بهذه الواسطة باحد الطرفين دون الآخر . كما فى قوله تعالى : قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير . . .

وجاء قوله تعالى " وحل لهم الطيبات وحرم عليهم الخبائث " .

فألحقت السنة اكل كل ذى ناب من السباع وذى مخلب من الطير بالخبائث . كما نهى عليه السلام عن اكل لحوم الحمر الأهلية وقال : انها ركس (١) .

ومثل ذلك الحاق البنتين بما فسق الابنتين فى الميراث . ونهى القرآن بيمين يافق الابنتين وسكت عنهما .

(١) أخرجه أبو داود ٣١٩٢ ، ٣٢١١ .

كما ان هناك أصولا وردت في القرآن تشير الى القياس ، وأن ما كان نحوها  
 يأخذ حكمها . ويعتمد في ذلك على السنة كما في بيان الربا قال تعالى " فإن  
 تبتم فلکم رؤوس أموالکم " . فحرم الرسول ربا الجاهلية . ثم حرم الذهب بالذهب . .  
 للزيادة (١) .



### المطلب الثالث

==

### اقسام السنة (٢)

==

تنقسم السنة الشرعية اقساماً متعددة باعتبارات مختلفة . فباعتبار كيفية صدورها  
 عن الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، تنقسم الى قول وفعل ، واقرار بعد العلم والقصد  
 على الانكار لو كان منكراً .

والفعل يشمل الترك والكف ، والكف قد يكون مطلقاً وقد يكون في حال دون حال .  
 وقد يكون لكرهية طبعاً كترك أكل الضب . وقد يكون ترك ما لا حرج في فعله كجـزء  
 الا انه لكل منهما الى حرج .

ومنها ترك مطلوب ، خوف الافتراض مثل : " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم  
 بالسواك " ومنها ترك مطلوب خوفاً من مفاسد أعظم من مصلحه ، مثل : لولا أن قومك  
 حديث عهد هم بالجاهلية فأخاف أن تنكروا صلواتهم ان ادخل الجدران في البيت وان العسق  
 بابه بالارض لأمست البيت على قواعد ابراهيم " (٣) .

(١) الموافقات للشاطبي ٢٥/٤ - ٤٠ .

(٢) الموافقات ٥٨/٤ .

(٣) صحيح مسلم ٤٣١/١ .

وتقسم السنة باعتبار موجيها وحكمها الى أربعة أقسام :

الأول : سنة لا يردها الا كافر يستتاب ، فان تاب ولا قتل ، وهي المتواترة .  
لأعداد الصلوات ، والشعائر العامة ، مثل الخلافة ، والاذان واقامة المساجد .

الثاني : سنة لا يردها الا أهل الزيغ والزلل والتعطيل ، لأن أهل السنة  
اجمعوا على صحتها وتأويلها . مثل احاديث الشفاعة وعذاب القبر ، والرؤية ~~بسم~~  
القهاة ونحو ذلك .

الثالث : سنة توجب العلم والعمل ، وان لم يكن مجبعا على صحتها ، فقد خالف  
فيها بعض أهل السنة ، مثل احاديث المسح على الخفين ، لأنها مشهورة وخالف فيها  
قليسون .

الرابع : سنة توجب العمل ولا توجب العلم ، وهو ما ينقله الثقة عن الثقة وهو  
كثير . وهذا القسم هو احاديث الاحاد (١) .

وتقسم السنة باعتبار مقامها من القرآن ، الى ثلاثة أقسام :

الأول : تقرير لاحكام القرآن . مثل صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته . فهو  
تقرير للأية " فمن شهد منكم الشهر فليصمه " .

الثاني : بيان للقرآن ، تقييد ، تخصيص ، تفسير ، تعيين وتبيين . مثل  
بيان المقادير والكيفيات في المباديات .

الثالث : ايراد احكام لم ترد في الكتاب . كالحكم بالشاهد واليمين (٢) ، والرهن  
في الخضر ، وتحريم الرضاع بحيث يحرم منه ما يحرم من النسب (٣) .

ثم ان السنة مراتب في باب التامس :

أفقرى مراتب السنة الأولى متصل بالله عليه وسلم اذا قارنه الفعل ، فذلك ابلسغ  
ما يكون في التامس بالنسبة للمكلفين .

ثم الاقرار اذا وافق العمل فهو داخل في أعلى مراتب التامس والفعل ابلسغ  
من القول المجرد عن الفعل في باب التامس والاقتداء (٤) .

(١) مقدمات ابن رشد ٢٨/٢ .

(٢) سنن ابن ماجه ٧٩٣/٢ .

(٣) سنن أبي داود ٤٧٤ / ١ .

(٤) التامس .

- وتقسم السنة من حيث السند الى ثلاثة اقسام :
- اولها : المتواتر ، وهو اعلاها سندا .
  - ثانيا : الاحاد ، وهو ما زاد الظن .
  - ثالثها : ما ليس بمتواتر ولا احاد ، وهو خير الفرد اذا احتفت به القرائن (١) .
- وهذا القسم يأتي بين المتواتر والاحاد . وربما يسميه المالكية المستفيض ،
- ان كان نوع احاد عندهم ، وهو يقابل المشهور عند الحنفية .



### المطلب الرابع

### المتواتر == المتواتر ==

- التواتر لغة مأخوذ . من خبر الواحد بعد الواحد بفترة بينهما .
- وفي الاصطلاح : خبر اقوام عن محسوس يستحيل تواطؤهم على الكذب عسادة (٢)
- وموجب للعلم والعمل . وقد مضى ان منكره كافر يستتاب .
- بعد من التواتر : ما يسمى بالتواتر المعنوي . مثل ما يحتج به الجمهور عن
- از المسح على الخفين . نقل ذلك عن سبعين صحابيا فهذه الاخبار لم يتواتر منها
- تد بعينه منفردا . ولكن ماتضمنها مجموعها متواتر (٣) ( وهو جواز المسح ) .
- وأما المستفيض ( او المشهور ) : فهو ما كان احادا في العصر الأول او الثاني نسم
- نهر فيها بعد .



( ١ ) تنقيح الوصول ٣٤٩ .  
( ٢ ) مفتاح الوصول ٨ .  
( ٣ ) مفتاح الوصول ١٠ ، ١١ .

## المطلب الخامس

==

## الاحاد أو خبر الواحد

==

- وهو خبر المدل الواحد أو المدول المفيد للظن
- أو هو ما افاد ظنا ، كان المخبر واحدا أو أكثر (١)

—

- الاحاد عند المالكية كما هو عند جمهور أهل السنة ، موجب للمعمل • وهو
- كان ظنيا ، لكنه راجع الى أصل قطعى ، وهو القرآن الذى امرنا باتباع الرسول •
- نسبته الى الرسول صلى الله عليه وسلم توجب المعمل به •

وطمة اخبار الاحاد ببيان للكتاب •

- قال فى التنقيح : " وهو عند مالك رحمه الله عليه وعند أصحابه حجة وانفقوا
- جواز المعمل به فى الدنويات والفتوى والشهادات •

- والخلاف انما هو فى كونه حجة فى حق المجتهدين ، فلا يكونون على انه حجة
- فى الصحابة رضوان الله عليهم الى المعمل به •

وافادة الظن اصطلاح لالفة • وجمهور أهل العلم على أن خبر الواحد حجة للجبايى (٢)

- وخبر الواحد ، عند مالك رحمه الله الذى طأش فى مدينته الوحى ، يفيد العلم
- ومثل ذلك مشهور عن أحمد •

- جاء فى المواقات : " كل ما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من خبر
- كما أخبر وهو حق وصدق ممتد عليه فيما أخبر به غيره ، سواء علينا انبنى عليه
- لتكليف حكم أم لا •

( تنقيح الفصول ٣٥٦ •

( شرح تنقيح الفصول ٣٥٧ •



أولا : المدالة والضبط . والعدل : أن يكون مسلما عاقلا بالغنا سليما  
من اسباب الغسق . والضابط : أن يكون متقنا حافظا أن حدث من حفظه ضابطا لكتابه  
أن حدث منه (١) .

ثانيا : العدد ليس بشرط . فالواحد والاثنان يكفي خلافا للجائز في  
اشتراط الاثنين .

وأعلى مراتب الراوى أن يعلم قراءته على شيخه وأخباره به أو يتفكر الفاظ قراءته (٢) .  
ثالثا : لا يشترط أن يقبل راوى الأصل الحديث ، ما لم ينكره ، عند مالك .  
بل هذا خلاف ما اشترطته الحنفية ، الذين لا يأخذون بالخبر إذا أنكره راوى الأصل .  
رابعا : يشترط الإمام مالك فتح الراوى ، إذا كان يروى بالمعنى . وفى هذا  
المتقى مع الحنفية .

قال فى التنقيح : والمنقول عن مالك أن الراوى إذا لم يكن فقيها ، فإنه كان  
ترك روايته . ورواه أبو حنيفة وخالفه الإمام فخر الدين وجماعة (٣) .

ويروى أن الإمام مالك كان يقول : لا يؤخذ العلم عن أربعة : لا يؤخذ عن من فيه  
لا يؤخذ عن صاحب هوى ، ولا من كذاب يكذب فى أحاديث الناس ، ولا من شيخ له فضل  
صلاح ومجادة إذا كان لا يعرف ما يحيل (٤) .

خامسا : أن يكون الخبر متواترا فى المسائل العلمية وأصول الدين . فإذا  
يمكن من الأدلة القطعية ما يقويه ويؤيده فإنه يسرد (٥) .

وقد مر أن الأحاد موجب للمعلم عنده ، كما نقله الشافعى (٦) . فيبدو أن أصول  
لدى العامة ، لا تؤخذ إلا بالتواتر . وأن خبر الأحاد الذى احتفت به القرائن تقوى  
بإعادة أصول قطعية هو المفيد للمعلم .

- 
- (١) مفتاح الأصول ١٤ .
  - (٢) تنقيح الأصول ٣٦٨ و ٣٦٧ .
  - (٣) تنقيح الأصول ٣٦٩ .
  - (٤) مالك ( أبو زهرة ) ٢٦٨ .
  - (٥) تنقيح الأصول ٣٧٢ .
  - (٦) الموافقات ٩/٤ .

سادسا : لا يشترط مالك التواتر فيما تم به البلوى مما يوجب العمل خلافا للحنفية ويستدل المالكية بحديث عائشة في التقاء الختانين وغيره (١) . والحنفية يأخذون بالاحاد في بعض مواطن البلوى .

ولكن الحنفية ردوا احاديث كثيرة في هذا الباب كالوضوء من من الذكـر . ولانكاح الابوى وكل مسكر حرام . ولم يكن رد هم لها لأنها غير متواترة في عموم البلوى بحسب وانما لأن ابن معين رد ها .

ويحتج المالكية عليهم بأن ابن معين لم يبين سبب الرد . وهذا من شروط الحديث عند مالك . أى اذا صح الحديث وطعن به بعض المحدثين فلا عبرة بمطعنهم ما لم يبينوا سبب الطعن .



### المطلب السابع

===

#### المرسل من الحديث

===

الحدث المرسل : هو ما لم يذكر به اسم الصحابي ، أو ما لم يذكر به اسم التابعي والصحابي . أو ما طوى سنده جطة . واسند مباشرة الى الرسول صلى الله عليه وسلم (٢) .

والمشهور عن مالك أنه كان يقبل المرسل والبالغات . ورغم تشدده في الرواية . فإنه يقبل المرسل كما أن أهل عصره كالبحري وابن عوف وأبو حنيفة كانوا يأخذون بالمراسيل . بل كما سلف القول أن إبراهيم النخعي يفضل المرسل على المسند .

وذلك راجع الى أنهم يأخذون عن يتقون بهم وينتقونهم من الرواة . فليسوا يرون الا عن الثقات ، فاذا وجد الثقات يشترط هؤلاء الاثمة ، فانهم يأخذون عنهم المسند وغير المسند .

جاء في التنقيح وشرحه :

(١) تنقيح الفصول ٣٧٢ .

(٢) نخبة المفكر ٤٣ .

٣ المرسل عند مالك وأبي حنيفة وجمهور المعتزلة حجة ، خلاف للشافعى  
 ، انما ارسل حيث جزم بالمدة فيكون حجة . لأن سكوتة عنه ، مع عدالة الساكت وعلمه  
 روايته يترتب عليها شرع عام ، يقتضى انه ما سكنت عنه الا وقد جزم بعد الته . فسكوتة  
 فيه ، وهو لو زكاه قبلنا تزكيته وقبلنا روايته .

فذلك سكوتة عنه . حتى قال بعضهم : المرسل أقوى من المسند بهذا الطريق ،  
 وان المرسل قد تدم الراوى وأخذ في ذمته عند الله تعالى ، وذلك يقتضى وثوقه  
 بدالته . واما اذا سكنت فقد فوض امره للسامع فيظن فيه ، ولم يتدمه . فهذه الحالة  
 بمنى من الارسل " (١) .

اما في المهود المتأخرة فقد تشدد أهلها كالشافعى وأحمد وسائر الحديثيين  
 ، صرحوا بما يمدده . لأن العهد قد بعد بينهم وبين الوحي ، فلم يحصل لهم تلك  
 طبائنة التى كانت تحصل لأبى حنيفة ومالك ومن وافقهم في هذا الباب .



### المطلب الثامن

==

#### حديث الأحاد والقياس

==

يمتبر الامام مالك امام الراى كما هو امام السنة ، وكان ينظر للمسائل الجزئية  
 معاً في اعتبارها الكليات والقواعد العامة والمصالح والقياس الصحيح . وكان لهذا اثر  
 برى انتشار مذهبه وخصمته فهو جمع بين الراى والاثار ، وهذا هو القفه حقا .

والمشهور من مذهب مالك ، انه كان يقدم القياس على خبر الواحد عند التعارض .  
 مرد ذلك الى أن المالكية ينظرون الى الصلحة والحكمة ، ويوافقهم الحنابلة في هذا  
 للاهتمام ، ولأن القياس الصحيح على أصول ثابتة ، انما يحقق الصلحة ومقاصد  
 لشرع ، فاذا جاء ما يمارض ذلك كان المخالف للمقاصد أولى بالرد .

وكذلك اذا شهد عمل أهل المدينة للحديث فانه يرجحه على القياس بل يرقى  
تداه الى رتبة الاجماع .

والنتيجة أن مالكاً يقدم خبر الواحد ، اذا شهد له الحال قطعي ، أو قاعدة  
به ، أو واقعه عمل أهل المدينة ، والا يقدم القياس الذي يحقق المصلحة أو يسد  
مسدداً .

ولم يكن الإمام مالك بدعاً في هذا . فقد ردت عائشة وعمر وابن عباس أحاديث  
خالفتها ظاهر القرآن أو القياس الأصولي العام .

والنتيجة أن المبرور بحصول الطمانينة في الحديث . فمالك وأبو حنيفة رحمهما  
، لانا يردان أحاديث لمخالفتها للقياس . فقبلان أحاديث أخرى أكثر مخالفة للقياس  
ديت المرايا عند مالك ، وحديث القبيصة عند أبي حنيفة .



### البحث الثالث

## الاجماع

==

وشتمل على مطلبين :

- المطلب الأول : تعريف الاجماع وحكمه وحجته •
- المطلب الثانى : اقسام الاجماع •



## المطلب الأول

==

تعريف الاجماع وحكمه وحجتيه

==

يرفقه :

الاجماع لغة : المزم ، أو الاتفاق .

واصطلاحاً : اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر  
ن امر ما (١) .

جبة الاجماع :

بنى الاجماع على عصمه الأمة المسلمة . والاجماع حجة عند جمهور العلماء  
ستدلون بقوله تعالى " ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير هديهم  
ولنولينهم ما تولوا ونصله جهنم " ، فمن خالف الاجماع فقد اندرج في هذا الوعيد .وقد قال صلى الله عليه وسلم " لا تجتمع ائمة على خطأ " (٢) . ورويت عن  
رسول الله عليه وسلم احاديث متواترة المعنى تتضمن عصمة الأمة الاسلاميه من  
نظاً فيما اجمعوا عليه (٣) .ولذلك لا بد للاجماع من دليل ومستند ، لأنه بدون مستند يكون مستلزماً للخطأ  
ومستحيل عادة .قال ابن رشد " والاجماع لا يصدر الا عن دليل . اما توقيف عن النبي  
الله عليه وسلم وأما استدلال من الكتاب والسنة ، وأما اجتهاد كتحقيق اجماعهم  
جلد شارب الخمر وما شبه ذلك " (٤) .

( حاشية السعد التفتازانى ٢٩/٢ .

( اخرجة أحمد والطبرانى ، ابن ماجه ١٣٠٣/٢ .

( مفتاح الوصول ٢٠١ .

( القدمات المسهلات ١٨/١ .

حكم الاجماع:

الاجماع حجة يجب العمل به • وهو من الأدلة القطعية في الشريعة ،  
الا ان الاجماع مراتب قطعى وظاهر •

فنكر حكم الاجماع القطعى كافر • اذا كان فى المبادىء وما علم من الدين  
بالضرورة • وقيل كافر مطلقا • وقيل ليس بكافر • والاصح المختار عند المالكية هو  
الأول • واما منكر الاجماع الظنى فليس بكافر (١) •



## المطلب الثانى

==

## انقسام الاجماع

==

الاجماع المتميز • هو اجماع علماء الاسلام • ولا ينمق بوجود المخالف وان قل  
لان حكم المصنوع لجمهور الأمة لا لبعضها •

اما اذا خالف ندوة من العلماء فانه يكون اجماعا ظنيا • وذلك لان الحجة غالبا  
تكون بجانب الجمهور • ويستبعد أن يكون الرجحان بجانب القلة أو الواحد المخالف •

ومثال ذلك اجماع الصحابة سوى ابن عباس على القول • واجماعهم سوى ابنى  
موسى الأشعرى على أن النجوم يتقضى الوضوء (٢) •

واجماع غير الصحابة حجة كاجماع الصحابة • خلافا لظاهره ولا أحد فى أحد  
قوله • لان أدلة الاجماع لا تحصره فى الصحابة •  
والاجماع من حيث صورة الانعقاد ثلاثة أنواع :

(١) حاشية التفقازانى ٤٢/٢ •

(٢) التفقازانى ٣٤/٢ •

الأول : الإجماع القولى ، وهو أن يتفق آراء جميع المجتهدين صراحة على الحكم فى مسأله ، وهو أقوى مراتب الإجماع .

الثانى : الإجماع السكوتى ، وذلك لأن يقضى واحد من الأصحابية بمحض جماعة منهم ولم ينكروا عليه ، فقد اختلف فى ذلك .

الجمهور قالوا : هو حجه ظاهره أى ليس إجماعاً قاطعاً .

ومثاله ما يحتج به المالكية : أن المرأة إذا عقد عليها وليان الزوجين ، ودخل الثانى منهما ولم يعلم بالأول فأنها للثانى ، لقضاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه بذلك بمحض من الصحابة ولم ينكروا عليه <sup>(١)</sup> .

ومن هذا الباب ما ذكره السعد التفتازانى قال : إذا أتى واحد وعرفوا به ولم ينكروا أحد قبل استقرار المذهب تاجماع وحجه . خلافاً للشافعى <sup>(٢)</sup> .

أو يتفق البعض وسكت الباقون ، مع القدرة على الإنكار لو كان منكراً .  
الثالث : اختلاف أهل العصر الأول على قولين أو ثلاثة . فهل يعتبر هذا إجماعاً منهم على عدم أحداث قول آخر ؟

الأكثرون منهموا من أحداث قول ثالث . ومثال ذلك نسخ التكاثر بالمعسوب الخمسة ( الجنون والجب والرتق والقرن والمعدة ) . قيل يفسخ بها كلها .

وقيل : لا يفسخ بشى منها .

فأحداث قول ثالث ، بأن يفسخ باليخص دون البعض ، يكون مخالفة لمجموع الأقوال السابقة .

قال السعد التفتازانى " والأصح التفصيل . فان خالف كل الأقوال لا يجوز " <sup>(٣)</sup> ولو اجتمعوا على أحد القولين أنسابقين كان حجة ظاهرة وتسم الإجماع من حيث القوة السى :

قطعى : وهو عدم المخالف مطلقاً . فالقولى وإجماع الصحابة خاصة أقوى مراتب الإجماع .

(١) مفتاح الوصول ٢٠١ .

(٢) التفتازانى ٣٧/٢ .

(٣) حاشية التفتازانى ٣٩/٢ .



وظنى : وهو وجود مخالف نادر • ومنه السكوتى •

ويقسم الإجماع من حيث المجمعون الى :

اجماع الأمة ، وهذا واضح •

واجماع اهل المدينة ، وهذا مما انفرد به مالك رحمه الله فهو لا يخالف محجتهم

برّد حديث الاحاد ، اذا عارض ما استقر عليه العمل عندهم •

ويحتج المالكية ، بأن العادة تقضى بأن مثل هذا الجمع المنحصر من العلماء

حق بالاجتهاد - فى المدينة - لا يجمعون الا على راجح • كما ان المدينة طيبة

في الخبث كما ثبت فى الحديث • قال فى مفتاح الوصول : اجماع اهل المدينة

بفائدة عند مالك ، رحمه الله تعالى ، وخالفه فى ذلك غيره (١) •

واجماع الصحابة يمتثل باتفاق مجرمهم عند مالك • فلا يمتثل اجماع الخلفاء

ربعة ، ولا اجماع الشيوخ ولا اجماع المتره (٢) •

ويذكر القرافي ان بعضهم يحتج باجماع اهل الكوفة ، لكثرة من ورد بها من

حابة رضوان الله عليهم •



( مفتاح الوصول ٢٠٢ •

( التفتازانى ٣٦/٢ •

### المبحث الرابع

#### القياس

وشتمل على ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : تعريف القياس وحججه وأركانه
- المطلب الثاني : شروط القياس
- المطلب الثالث : ممالك القياس



## المطلب الأول

===

تعريف القياس • وحجته وأركانه

===

تعريفه :

القياس هو جمل الفرع على الاصل في اثبات الحكم أو اسقاطه لعله يسدّل  
الدليل على ان الحكم انما ثبت في الاصل أو سقط منه لتلك العلة (١) .

حجته :

وهو حجة شرعية عند جمهور علماء السنة خلافا لأهل الظاهر • ويدل على حجته  
الكتاب قوله تعالى " فاعتبروا يا أولى الابصار " .

والسنة كحديث معاذ المشهور اجتهد رأيي بعد ذكره الكتاب السنة •  
واجماع الصحابة على العمل بالقياس • وكتاب عمر الى ابن موسى الاشعري بذلك  
كما ان الرسول عليه السلام نهى الى القياس كثيرا • كحديث الخُمَيْمِيَّة : " ارايت  
لو كان على ابيك دين اكنث قاضيته ؟ " (٢) .

وما نقل عن السلف في ذم الرأي فمحمول على الرأي الفاسد •

أركان القياس :

وأركانه أربعة : الاصل • الفرع • حكم الاصل والوصف الجامع •  
فالأصل : محل الحكم المقيس عليه • والفرع : المسألة المراد ببيان حكمها والوصف  
الجامع : هو العلة المنضبطة التي تصلح أن يكون حكم الاصل يبنى باعتبارها ولأجلها •



(١) مقدمات ابن رشد ٢٢/١ •

(٢) تنقيح الفصول ٣٨٥ • مقدمات ابن رشد ١٩/١ •

## المطلب الثاني

==

## شروط القياس

==

أولا : يشترط في الأصل . أن يكون شوعيا غير منسوخ . والآ يكون فرعاً لان الفروع لا تقاس على الفروع ، خلافاً للحنابلة والبصري . لان العلل اذا اتحدت في الفرع الواسطة والأصل فلا داعي لذكر الواسطة . وان لم تتحد فالقياس فاسد . ومثال الأخير : قياس الرق على الجب في فسخ النكاح لقوات الاستماع .

والجذام يقاس على الرق في الرد بالميب .

فهل يقاس الجذام على الرق في فسخ النكاح ؟ الصحيح : لا يجوز (١) . كما يشترط في الأصل . أن لا يكون مخصوص بالحكم كشهادة خزنة ، وأن يكون معقول المعنى وله نظائر في الشرع . فلا يجري القياس في المبادات والرخص . والديات على العاقلة . والا يكون منسوخا . والا يكون فرعاً (٢) .

ثانيا : يشترط في الملة : أن تكون ظاهرة لاختفية ، وتمتير ظاهرة بما يدل عليها ، أي بمظنة وجود الملة . ففي قوله تعالى " ألا أن تكون تجارة عن تراضى منكم " الرضا خفى ، والمبرة بما يدل عليه .

وان تكون منضبطة ، لتصلح أن يناط بها الحكم فالمشقة امر غير منضبط ، ولكن السرايرة بحد محدد ، فجعلت علة لباحة الافطار في رمضان . ولذلك لا يقاس على السرايرة متعبة لما فيها من المشقة .

وشترط أيضا أن تكون الملة مطردة ، ومثال ذلك : احتج المالكية على وجوب الزكاة في مال الصبي ، بأنه مالك للنصاب فيقاس على البالغ في وجوبها .

واحتج الحنفية ، بأن الملة منقوضة بصورة الدين ، فان المدين يملك النصاب ولا تجب عليه الزكاة .

ولكن المالكية يجيبون : الدين يمنع وجوب الزكاة لازدحام الحقوق فيقدم احدها . فيبقى ملك النصاب علة وجوب الزكاة (٣) .



## المطلب الثالث

==

## مسالك الملة

==

الطرق الدالة على الملة مختلفة متعددة . فمنها :

أولا : النص صريحا كقوله تعالى " كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم " بما كقوله عليه السلام " انها من الطوافين عليكم والطوافات " أو بعد واقعة فيعرف أن واقعة علة الحكم كقوله عليه السلام للأعرابي الذي واقع أهله في رمضان " فاعتسبنا بما . "

ولذلك انطابت الشافعية وجوب الكفارة بالجماع .

وانطابت الحنفية وجوبها بمقتضى شهوة ينهى الاساك عنها بينما انطاط المالكية

بوجوب الكفارة بمطلق الجنابة على الصوم وفساده عبدا .

ثانيا : الاجماع . أى ان يجمع العلماء على أن هذا الوصف هو علة الحكم .

ثالثا : المناسبة . وهى ان توجد مناسبة بين الحكم وبين الوصف المتمثل به

مكم ، بمقتضاها أصحاب العقول السليمة .

رابعا : الدوران . أى أن يدور الحكم مع الملة وجودا وعدما ، كالاكسبار

مخير العنب ، اذا وجد حرم المصير واذا فقد انعدم التحريم (١) .

وأما الفرع فيشترط له أن تتحقق فيه الملة ، والا يتقدم على الاصل ، والا يكون

موصلا عليه ، والا يباين موضوع الاصل ، كقياس النكاح على البهائم اذا انعقد على عيبه

الذمة عند الشافعية .

وأما الحكم فيشترط له : أن يكون شرعيا ، وان يكون فى الظنيات . فلا يصح

من الشافعية إيه البسطة على بقية الآيات بأنها مثبتة فى المصحف . لأن الآيات يطلب

بها القطع لا الظن (٢) .

هـ

هـ

(١) مقدمات ابن رشد ٢٣/١ .

(٢) مفتاح الوصول ١٥٩ - ١٧٤ ، بلوغ السؤل ١٤١ وما بعدها .

### المبحث الخامس

==

### الاستحسان

==

وشتمل على مطلبين :

- المطلب الأول : تصرف الاستحسان وحجتيه
- المطلب الثانى : موقف المالكية من الاستحسان



## المطلب الأول

===

تعريف الاستحسان وحجتيه

===

تعريفه :

الاستحسان أحد الأدلة الشرعية المعتمدة عند الإمام مالك . وهو ما استأثر به المالكية والحنفية . إلا أن مالكا يلج إليه من باب المصلحة بينما يلج إليه الحنفية من باب خبر الواحد المخالف للقياس . ومسونه استحسان الستة ، أو من باب الضرورة ودفع الحرج . ومسونه استحسان الضرورة ، أو من باب قياس خفي . ومسونه استحسان القياس .

جاء في الموافقات : " قال ابن العربي في أحكام القرآن : والاستحسان عندنا وعند الحنفية هو المملى بأقوى الدليلين " (١) . والصحيح أنه تخصيص عموم القياس بالمصلحة ، عندما يسود إطراد القياس إلى حرج ، أو فوات المصلحة .

وكثر المالكية من التفرع بناءً على هذا الأصل ، وغلبوه على القياس . قال أصبغ : والاستحسان في العلم قد يكون أغلب من القياس قال : وقد سمعت ابن القاسم يقول ، يروى عن مالك ، أنه قال : تسعة أعشار العلم الاستحسان " (٢) .

حجتيه :

وستدل المالكية على حجية الاستحسان . بقوله تعالى " اتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم " " والله نزل أحسن الحديث " .

والحديث " ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن " .  
 وإن الأمة استحسنت أمورا منها دخول الحمام من غير تقدير أجره أو مدة (٣) .  
 وقد يروق لأصحاب البدع أن يدخلوا من هذا الباب فيفسدوا في الأرض محتجين بأن السلف الصالح استحسنا ، فلنستحسن بمقولنا ما يخطر لنا . ولذلك فلا يقبّل الاستحسان إلا من المجتهد يسن .

❖ ❖

(١) الموافقات ٢٠٩/٤

(٢) الموافقات ٢٠٩/٤

(٣) الاعتصام ١١٧/٢

## المطلب الثانى

==

## موقف المالكية من الاستحسان

==

اختلف النظر المالكى قديما وحديثا فى الاستحسان فقد جاء فى الاعتصام ما يلى : وجاء من مالك أن المفسرق فى القياس يكاد يفارق السنة " . . . . والاستحسان لا يمكن أن يكون بالمعنى الذى تقدم من قبل ، وهو أنه ما يستحسنه المجتهد بمقلبه ، أو أنه دليل ينقدح فى نفس المجتهد تحسره عبارته عنه ، فإن مثل هذا لا يكون تسمية اعشار العلم " (١) . وإنما هو ترك القياس المرجوح للقياس الراجح .

وقد أورد الشاطبى عشرة أمثلة للاستحسان ، منها :

١ - أن يقول الخنثى : سؤر سباع الطير نجس قياسا على سباع البهائم وهذا ظاهر الأثر .

ولكنه ظاهر استحسانا لان السبع ليس بنجس العين ولكن الضرورة تحريم لحمه ، فتثبت نجاسته بمجاورة وطوأت لمياه . والطير يشرب بمنقاره ، وهو عظم جاف .

٢ - ترك الدليل لمصلحة كما فى تضييع الأجير المشترك . لأنها تعتبر استثناء من قاعدة عدم تفريم الصناعات .

٣ - ومنها التسامح بالشرر اليسير (٢) .

والتأخرون من المالكية يكاد منحاهم يكون كمنحى الخنفية فى موضوع الاستحسان . قال السيد الجرجاني :

" أعلم أن الذى استقر عليه رأى المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلى الذى تسبق اليه الأفهام .

وهو حجة لأن ثبوته بالادلة لائى التى هى حجة اجماعا ، لأنه إما بالأثر كالتسليم والاجارة ومقاة صوم الناس . وإما بالاجماع كالاتصاف . وإما بالضرورة كظهاره الحياض والابار . وإما بالقياس الخفى (٣) .

٥٥ ٥٥

(١) الاعتصام ١١٩/٢ .

(٢) الاعتصام ١٢٠/٢ .

(٣) .





ولقد تهيأ لمالك رحمه الله أن يطلع على أقضية الصحابة وأن يتلقى فقه القضاة السبعة الذين روى فقه الصحابة واختلافهم وأقضيتهم مع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولهذا فمئذ ما نجد مالكا يقدم فتوى صحابي على حديث أحاد فذلك لانه يرجع منه على سننه . فالصحابة أئمة لكتاب الله وسنة نبيه . ومن الامثلة على أخذه بقول الصحابي :

أولا : مالك يلفه أن عمر بن الخطاب قال في رجل أسلف طعما ما على أن يعطيه إياه في بلد آخر . فكره ذلك عمر وقال فإين الحمل ؟ (١) .

ولذلك منع مالك هذا النوع من الشروط اعتمادا على فتوى عمر .  
ثانيا : مالك يلفه أن رجلا أتى ابن عمر فقال : اني أسلفت رجلا واشترطت عليه أفضل مما أسلفته فقال ابن عمر : السلف على ثلاثة أوجه سلف تسلفه تريد به وجهه الله فلك وجهه الله ، وسلف تسلفه تريد به وجه صاحبه ، وسلف تسلفه لتأخذ طيبا بخبيث فذلك الربا . . . . (٢) .

وعليه قال مالك : من اشترط في السلف أن يأخذ أكثر مما أعطى أو خيرا منه فهذا يبطل السلف ، وأخذ ما أعطى .

والائمة الأربعة يأخذون بقول الصحابي لكن على تفاوت وخلاف في المأخذ فابو حنيفة لا يخرج من اقوالهم الى قول غيرهم مقدمه على القياس .

والشافعي يأخذ باجماعهم ويختار من اقوالهم عند الاختلاف ما كان أقرب الى السنة والقياس الصحيح .

ومالك وأحمد يعتبران قول الصحابي جزءا من السنة . وهذا من اسباب الخلاف بين مالك وبين أبي حنيفة والشافعي .

فمالك قد يرجع قول الصحابي على الحديث عند التعارض . ومثال ذلك :

(١) الموطأ ٨٥/٢

(٢) الموطأ ٨٥/٢

أولا : كره مالك الممرة في أشهر الحج أخذا بما نقله الضحاك عن عيسى  
 ابن الخطاب ولم يأخذ بما نقله سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم •  
 ثانيا : أخذ مالك بنهمي عمر عن الطيب للمحرم • وترك الحديث أن النهي  
 صلى الله عليه وسلم كان يتطيب وهو محرم (١) •



### المبحث السابع

#### == المصالح المرسلة ==

يشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : تعريف المصالح المرسلة وحجيتها
- المطلب الثانى : مجال العمل بالمصلحة
- المطلب الثالث : شروط المصلحة المرسلة



## المطلب الأول

==

## تمريف المصالح المرسله وحجيتها

==

تمريفها :

المصالح المرسله من الأصول المعتمدة لبناء الاحكام الشرعيه عند المالكيه ، بل انهم يوسعون في هذا الباب ويكثرون من ذكر المصالح ، ويقولون ان الشرعيه اتت لتحقيق المصالح الدنويه بالحفاظ على الدين والنفس والمول والنسل والمال ، ولتحقيق السعاده في الآخرة بالمعابدات والقربات .

• ما المقصود بالمصالح المرسله ؟

تنقسم المصالح بالنسبه لشهاده الشرع لها الى ثلاثة اقسام :

الأول : مصالح شهد الشرع باعتبارها كشيعة القصاص حفظا للنفس والاعضاء .

الثاني : مصالح شهد الشرع بالفائده . كالمنع من زواجه المنب خشيته ان يتخذ خيرا ، او ترك صلاه الجماعة خشيته ان ينسب الى الرياء .

الثالث : قسم لم يشهد الشارع باعتباره ولا بالفائده . وهو المرسل او المطلق <sup>(١)</sup> . فاذا كانت المصلحه المرسله ملائمة لأصل في الشرعيه فانه يجوز بناء الأحكام عليها . قال في يلوغ السؤل : " وهو الحق وعليه يحمل كل ما اشتهر عن مالك واصحابه بالاستدلال بالمصلحه المرسله " ومن ظن بمالك أنه اتبع مطلق المصلحه فقد اخطأ <sup>(٢)</sup> .  
حجيتها :

الانسان مجبول على حب المصالح وبغض المباه قال تعالى " وانه لحب الخير لشديد " . ويرى بعض فقهاء الاسلام كالشافعي أن الشرعيه ذكرت كل ما فيه مصلحه اما بالنسب او بالاقتضاء والحمل على النصوص . وكان الشافعي يقول : ان الله لم يتركها سدى فلا استحسان والمصالح المرسله التي لم يشهد الشارع باعتبارها ان هو الاهوى وحكم بالتشهي .

واعتبر الامامان مالك واحمد الصلحة أصلاً مستقلاً، مستدلين بأن النصوص  
ما شرعت الا للصلحة \* والاستقراء لايات القرآن وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم  
يؤيد ذلك • فنرى أن الشارع يمنع مالا مصلحة فيه كبيع النقود بالنقود الى أجل •  
وحين الصلحة يبيح القرض وهو بيع النقد بالنقد الى أجل • كما ان النصوص كثيراً ما تشير  
الى الملل والحكم والصالح • قوله تعالى " لكيلا يكون عليك حرج " ، فانه رجس ،  
وقوله عليه السلام " كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحى من أجل الدافنة " (١) .

كما ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفقوا على جمع الصحف • واتفقوا  
على حد شارب الخمر ثمانون ، وقضوا يتضمنين الصناعات • ودونوا الدواوين • وكان مستندهم  
في ذلك تحقيق الصلحة وليس النص (٢) .

والاستقراء أيضاً يبين ان ما ترجحت فيه المصلحة فهو مطلوب • وما ترجحت  
فيه الفساد فهو منهي عنه •

ويرى الطوحي - من الحنابلة - أن المصلحة معتبرة مطلقاً •



### المطلب الثاني

#### مجال العمل بالصلحة

==

التكليفات الشرعية قسماً : عبادات ومعاملات • ومجال الأخذ بالصلحة  
للمرسله المعاملات دون العبادات ، وما عاقل من الصالح دون ما لم يعقل •

ولذلك قال الشاطبي " اما في التبعيدات فلا يزداد فيها ولا ينقص منها •  
ولا يقاس عليها دون النظر الى المعاني أو الصالح المتحققه " (٣) لأن العبادات  
والقدرات الشرعية لا معنى معقولاً لها •

(١) سنن ابن ماجه ١٠٥٥/٢

(٢) شرح تنقيح الفصول ٤٤٦ •

(٣) الاعتصام ١١٣/٢

وقد انبنى على ذلك فروع في مذهب مالك رحمه الله ، منها انه اشترط النية في رفع الاحداث • واقتصر على الماء في رفع الحدث ، واقتصر على التكبير والتسليم في تحريم الصلاة والتخلل منها • ولم يجوز دفع القيمة في الوكاه (١) .



### المطلب الثالث

==

شروط المصلحة المرسلة حتى تعتبر دليلا شرعيا

==

يشترط في المصلحة المرسلة لتقوم حجة مايلي :

اولا : أن تكون ملائمة لمقاصد الشرع ولاتنافي أصلا من أصوله •

ثانيا : أن تكون محقولة المعنى وتجري على المناسبات المحقولة التي اذا عرضت على العقول تلقفتها بالقبول •

ثالثا : ان يكون الاخذ بها يرفع حرجا مؤكدا في الدين ، وعدم الأخذ بها يرفع في حرج (٢) •

ويشترط أيضا أن يكون المستفيد لها قبيها ، لأنها تختلط بالبدع والاهواء عند العامة • وهذا تخرج عما وصفه الشافعي بالهوى والتشبهى • قال ابن دقيق العيد : " لست أنكر على من اعتبر اصل المصالح • لكن الاسترسال فيها بتحقيقها يحتاج إلى نظر شديد وربما يخرج عن الحدود ، ولذا كانت كالقياس لا يمتد بها الا من المجتهد (٣) .

والمصلحة المرسلة تحمل على النصوص حمل امتدلال بالحكم الاستفادة من النص وصومه ، أو من مجموع النصوص ، بخلاف القياس ، الذي يحمل على النص حمل الحاق بالحكم • كما انها تخالف الاستحسان ، الذي هو تخصيص دليل بالمصلحة عند المالية ، بينما المصلحة انشاء دليل مستقل بالمصلحة (٤) •

- 
- (١) الاعتصام ١١٣/٢  
 (٢) الاعتصام ١١٠/٢  
 (٣) بلوغ السؤل ١١٩  
 (٤) المواقفات ٤١/١

يتخلص النظر المالكى للمصالح بما ساقه الشاطبى قال : ان وضع الشرائع انما  
لصالح العباد فى العاجل والاجل مما . . . والمعتد اننا هوأنا استقرنا مسن  
بها انها وضعت لمصالح العباد . . . ثم يقول والمصالح الآخرة تتمضى للنفع .  
فاسد تتمضى للضرر والمصالح الدنوية لا يتخلص كونها مصالح محضة . كما ان المناسد  
نبوة ليست مفاسد محضة . فاذا كانت كذلك فالمصالح والمناسد الراجعة الى الدنيا ،  
تفهم على مقتضى ماغلب . . . ولذلك كان الفعل ذو الوجهين منسوبا الى الجهة  
جده ، فان رجحت المصلحة فمطلوب واذا غلبت المفسد ، فمهرب عنه \* (١) .  
بنيت على هذا الاصل عند المالكية :

ذهب مالك رحمه الله الى جواز السجن فى التهم .  
وذهب اصحابه الى جواز الضرب فى التهم قياسا على تضمين المناع وذلك لأنه  
السجن والضرب ، لتمذير استخلاص اموال الناس من ايدى اللصوص والفاصيين .  
بون حتى يبينوا السرورقات هتدوا عليها .  
ولو طبق الحرام فى الارض او ناحيه منها ، وصحب على الناس الانتقال منها  
بثب طرى المكاسب الطيبة الحلال ، فان المالكية يقولون : يجوز للمرء ان يزيده  
نذر الضرورة وسد الرىق ، فيأكل من هذه المكاسب بقدر الحاجة (٢) .  
وهذا يمتاز به النظر المالكى ، عن سائر المذاهب التى لا يباح فيها المحظور  
نذر الضرورة .

٥٥

٥٥



## البحث الثامن

==

### الذرائع

==

وفيه مطلبان :

- المطلب الأول : تعريف الذرائع • وحجبتهم
- المطلب الثاني : أقسام الذرائع • ومنهج المالكية في هذا المبدأ •



## المطلب الأول

===

تمريف الذرائع • وحجيتها

===

منها :

الذريعة : هي الوسيلة للشئ •  
 والمقصود بسد الذرائع • منع الوسائل المفضية الى الفساد ولو كان الفعل مباحا  
 الاصل لكنه يؤدي للفساد فانه يحظر •  
 وليس سد الذرائع حكرا على مذهب مالك ، فقير المالكية يصلون الى هذا المسلك  
 تفهيماتيم •  
 به سد الذرائع :

يتميز النظر المالكى بأنه نى التفهيمات ، يمنع فى اعتباره الكليات والقواعد  
 امه ، وانه ينظر الى مالات الأفعال • وواضحها (١) • فبينى الاحكام على محصلة  
 الاعتبارات ، كما أن المنهج المالكى يتميز بالاعتقادات فى جزئيات الشريعة  
 بلانها •

يقولون : ان الله تعالى نهى عن اشياء لم تكن حراما فى ذاتها وانما لأنها  
 الى مفسدة • قال تعالى " ولا تعبوا الذين يدعون من دون الله " فيسبوا  
 عدوا بغير علم " •

ونهى صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ من القوم مصابيح ، وقطع عمر شجرة الرضوان ،  
 وما ذلك الا خشية الوقوع فى المفساد والبعد (٢) •



## المطلب الثاني

==

## أقسام الذرائع

==

يقسمها المالكية الى ثلاثة أقسام :

الأول : ذرائع معتبرة أجماعاً ، كخفرا الآبار في طرق المسلمين ، والقاء السم في أطعمتهم وسب الأصنام عند من يعلم من حاله أنه يسب الله تعالى .

الثاني : ذرائع ملغاة أجماعاً . كزراعة الحبيب فإنه لا يمنع منه خوف اتخاذه غمراً .

الثالث : مختلف فيه . مثل بيع الأجال ، فالمالكية يعتبرونها ذريعة للربا بخلافهم غيرهم (١) .

ويرى الشافعي أن على المالكية ألا يحتجوا على غيرهم بصحوم الأدلة التي تنهى عن الذرائع ، بل عليهم الاستدلال بأدلة خاصة في بيع الأجال (٢) .

مثل ما جاء في الموطأ : أن لم ولذ زيد بن أرقم قالت لعائشة رضي الله عنها : ألم المؤمنون أنى سمعت من زيد بن أرقم عهداً يشتم عائشة و زعم أنى الخطاء . واشترته من عائشة نفداً . فقالت عائشة رضي الله عنها : يشتم ما شئت ومنس ما شئت . الحديث .

يج المالكية في مبدأ سد الذرائع :

ولقد أوسع المالكية في هذا الباب فاعتبروا الذرائع الدخول بها من وجهين  
١- الذرائع ، وفتح الذرائع بالمقابل .

جاء في التتبع وشرحه : وأعلم أن الذرائع كما يجب سدها يجب فتحها .  
نوه ضد بياض . فإن الذريعة هي الوسيلة ، فكلمة أن وسيلة المحرم محرمة فوسيلة  
إيجاب واجب كالسمي للحجج . . . . . إلى أفضل المقاصد أفضل الوسائل ،  
ن أفصح المقاصد أفصح الوسائل (٣) .

(١) الفهمي للقرافي ٢٦٦/٣ ، تنقيح الفصول ٤٤٨ .

(٢) الفهمي ٢٦٢/٣ .

(٣) شرح تنقيح الفصول ٤٤٩ .

كما ان المالكية ياخذون بالنية والبيع يستدلون عليهما بالقرائن . فاذا علم  
 من شيرة شخص انه يعمد الى الفساد ويتعامل بالباطل يحمل عقده في بيع الاجال عليه  
 والامضى . قال القرافي : وضابط هذا الباب ، ان المتماقدين ان كانوا يقصد ان  
 اظهار مايجوز ليتوصلا به الى ما لايجوز ، فيفسخ العقد اذا كثر القصد اليه اتفقا  
 من المذهب كبيع وسلف جر نفعا ، فان يعمد التهمة بعض البعد وامكن القصد فقولا  
 مشهوران . الى ان يقول ، والاصل ان ينظر الى اليد ماخرج منها وماخرج اليها ،  
 فان جاز التعامل به صح والا فلا ، ولا تعتبر اقوالهما بل افعالهما فقط (١) .



## البحث التاسع

## الاستصحاب والبراهن الأصلية

البراهن الأصلية : هي عدم التكليف حتى يرد ناقل عن هذا عدم •  
ومعناها القرآني : استصحاب حكم العقل في عدم الأحكام <sup>(١)</sup> والاستصحاب  
استمرار الحال السابق من الإيجاب أو عدمه ، كما يوجب العقل ، إذ أن عدم العلم  
بغير أو القائل يوجب ظن ثبوت الحكم السابق •

والاستصحاب يقسمه المالكية الى قسمين <sup>(٢)</sup> :

الأول : استصحاب أمر عقلي أو حسي : وهو حجة عندهم وعند الشافعي  
لك لغلبة الظن على بقاء ما كان على ما كان • واحتمال المعارض لهذا القسم كثير  
إما أن يكون استصحاب آخر معارض وإما أن يكون ناقل عن الحال الأولى •

مثال ذلك : يستدل بمسئولية المالك على أن البيع الغائب إذا هلك قبل  
توقيع النزاع بين المتبايعين هل هلك قبل العقد أو بعده • فتضمنه المشتري  
تصاحب سلامة البيع ولم يتيقن هلاكه إلا بعد العقد ومعارض باستصحاب آخر : وهو  
أن البراهن دمة المشتري حتى يوجد ما يفسدها فتستحب تلك الحال ، فيصار السمسار  
بيع •

وأما وجود الناقل عن الاستصحاب • فكما لو احتج المالكية بأن الأصل طهارة  
الكلب • فيحتج الحنفية أن الولوغ ناقل لهذا الاستصحاب •

الثاني : استصحاب حكم شرعي : ويحتج به المالكية • كما في الرطاف لا ينقض  
وعندهم وجوبهم الحنفية بأن الاجماع كان على طهارته قبل الرطاف لا يعمده ،  
فهو الرطاف للحديث من قضاء أو عرف فليتوضأ <sup>(٣)</sup> •

## المبحث المباشر

==

## المعرف أو الموائدة كما يسميه المالكي

==

يحتج بالمعرف أحد الأدلة الشرعية عند جمهور فقهاء الاسلام • ومن مذاهب مالك رحمه الله أن يترك الدليل للمعرف •

فالإيمان ترد الى العرف والمعرف قاض على اللغة •

فلو قال والله لا أدخل بيتا فدخل مسجدا لا يحتج • لان لفظ البيت وان كان يشمل المسجد شرعا ولفظ • الا أنه لا يشمل في التعارف (١) •

والعرف أقسام فقد يكون عرفا لغويا • وقد يكون عرفا علميا •

وقد يكون عاما في جميع البلدان كالخبرة للفظاء • وقد يكون خاصا بيمسض الاقاليم كالنقود والصيوب • ودلالة الرضا • وقد يكون خاصا ببعض الفرق كاصحاب الصناعات • أو الفقهاء •

قال في التفتيح: فهذه المادة يقضى بها عندنا لما تقدم في الاستصحاب (٢) •

وقال القرافي : القاعدة أن من له عرفا وعادة في لفظ إنما يحمل لفظه على مره • فان كان المثلث هو الشرع حملنا لفظه على عرفه • وخصصنا عموم لفظه في ذلك العرف ان اقتضى العرف تخصيصا • أو على المجاز ان اقتضى المجاز وتركنا الحقيقة • والجملة دلالة العرف مقدمة على دلالة اللغة (٣) •

والعبارة بالمعرف المقارن لا المصرف والموائدة الطارئة • فلو تعاقدا اثنان على دينانهم معينة فلا عبارة بالنقود المستحدثة بل ينصرف الحكم الى الدينانين التي كانت متداولة أيام المقد •

والعرف القولي يؤثر في الألفاظ دون العرف الصلي •

• •

- 
- (١) الاعتصام ١٢١/٢  
(٢) التفتيح ٤٤٨  
(٣) شرح التفتيح ٢١١

## البحث الحادى عشر

==

## الاستدلال

==

الاستدلال هو محاولة الدليل المفضى الى الحكم الشرعى ، من جهة انقواءه  
لامن جهة الأدلة المنصوطة (١) .

ويطلق على ذكر الدليل • والمقصود به نوع خلى من الأدلة •  
والمختار عند المالكية أنه دليل • وان كان لا يستقل بالادلة فهو مركب على الأدلة  
السميعة •

قال فى بلوغ السؤل : الحق ان الاستدلال بالتاليف هو كيفية الاستدلال بأحد  
الأصول الأربعة (٢) أى الكتاب والسنة والاجماع والقياس •

وهذا ما جعل بعض الفقهاء لا يفتنون به •  
ويقسم هذه المالكية تسميمات كثيرة ولكن أضحى ما جاء فى مفتاح الوصول انه عدها  
سته أقسام هى :

أولا : الاستدلال بالمطلوب على العلة •  
ومثاله : المترنفل والدليل عليه أن يجوز أن يركب على المترنفل •  
ثانيا : الاستدلال بالعلة على المطلوب •  
ومثاله : احتجاج المالكية بأن بيع الفائب صحيح • لأنه حلال • لأن الحبل  
على الصحة •

ثالثا : الاستدلال بأحد المطلوبين على الآخر • وجب أن يكون المستدل  
عليه شرعيا •

مقاله : احتجاج الشافعية على وجوب الزكاة على المدين بوجوبها عليه ففى  
الحرب والمأشيه • لأن العلة واحدة وهى الفنى وملك النصاب • ومنه احتجاج المالكية  
على أن المكره على القتل يقتل ، لانه مخاطب كالسكران وليس لهذا أن يقتل •

(١) تنقيح الفصول ٤٥٠ •

(٢) بلوغ السؤل ١٨٢ •

رابعاً : التنافي بين الحكيم ومثاله :  
احتجاج المالكية ان المدين لا تجب عليه الزكاة ، بأن اخذه للزكاة واعطاهم  
ايها متافيان ، فيلزم من أحد الحكيم عدم الآخر .

خامساً : التنافي بين الحكيم وجوداً فقط : كاحتجاج الشافعية على عدم  
نجاسة المني بانه لو كان نجساً لما جازت به الصلاة . ولكنها جائزة لحديث عائشة  
" كان صلى الله عليه وسلم يسلك ثوبه بمسرق الاذخر وصلى فيه " (١) .

سادساً : التنافي بين الحكيم عدماً فقط .  
كاحتجاج المالكية على طهاره ميتة البحر بعدم تحريم أكلها . فان الطهارة  
وحرمه الاكل لا يرتفعان . وحل أكل ميتة البحر ثابت بالحديث (٢) .

وذكر القرائن ضابط الملزوم ما يحسن فيه لو ، واللزوم ما يحسن فيه التام (٣) . كقوله  
تعالى " لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا " (٤) .

وأما الاستقراء : فهو تتبع الحكم في جزئياته على حاله يغلب على الظن انه في  
صورة النزاع على تلك الحالة ، كاستقراء الفرض بانه لا يؤدي على الراحة . فيستدل  
بذلك على ان التمر لو كان فرضاً لما جاز على الراحة .  
وهذا الظن حجه عنده وعند الفقهاء (٥) .

وهناك أدلة أخرى كالاخذ بالاخف والمصمة . . وغيرها ذكرها الفخر الرازي  
والقراقرسى .

هذا مجمل الاصول المالكية يبين أن الفقه المالكى امتاز عن غيره باستكماره  
من الأدله التي كان لها أثر كبير في اثراء وخصومة الفقه المالكى وعلامته لظهور  
مباينة واقطار مختلفة .

•••

•••

- 
- (١) أخرجه أحمد في مسنده ، نيل الاوطار ١/ ٦٧ ، ٦٨ .
  - (٢) مفتاح الوصول ١٩٧ - ٢٠٠ .
  - (٣) تنقيح الفصول ٤٥٠ .
  - (٤) ٢٢ الأنبياء .
  - (٥) تنقيح الفصول ٤٤٨ .



## الفصل الثالث

### الفصل الثالث

==

#### أصول الإمام الشافعى رحمه الله

==

يمتاز الإمام الشافعى ، بأنه من بين من سبقوه ومن عاصروه ، هو الذى نقلت  
نه قواعد الاستنباط مدونة ، ونشأ عليها فروع ومسائله . بينما كان العلماء يستنبطون  
لاحكام ، معتمدين على فهمهم للمعاني الشرعية ، وظلمات الشريعة وماتشبه اليه  
بوصها .

ولقد تهيأ للشافعى ، من طريق الاطلاع الواسع على المدارس التفهيمية  
المختلفة ، ( مدارس الحجاز واليمن والعراق ) ، ومناظراته للعلماء وملاحظته  
لأدلتهم ومستندهم ، استطاع أن يدون علم الاصول . وأصوله تحدد لها أقواله  
بلا ، ثم أقوال أئمة مذهبه كالغزالي وغيره .

قال الشافعى : " وأنه لا يلزم قول بكل حال ، الا بكتاب الله ، أو سنة رسوله  
لى الله عليه وسلم ، وأن ما سواهما تبيح لهما . وأن فرض الله تعالى علينا ، وعلى من  
دنا وقبلنا فى قبول الخير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " (١) .

وجاء فى أحكام القرآن للشافعى " سأل شيخ الشافعى : أى الحجة فى  
بن الله ؟ فقال الشافعى : كتاب الله . قال : وماذا ؟ قال : سنة رسول الله  
لى الله عليه وسلم : قال : وماذا ؟ قال : اتفاق الأمة . قال : ومن أين قلست  
لأن الأمة من كتاب الله ؟ فتدبر الشافعى ساعة . فقال الشيخ : أخليك ثلاثاً  
سام " (٢) . ثم تبين للشافعى خلال الأجل الحجة فى قوله : الى " ومن يشاقق  
رسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين فوله ما تولى ونصه جهنم  
ما م مصيراً " (٣) .

ومن الربيع بن سليمان ، قال الشافعى : " حكم الله . ثم حكم رسول الله ثم  
م المسلمين ، دليل على أنه لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكماً أو مفتياً ، أن يحكم

(١) الأم ٢٧٣/٢ .

(٢) أحكام القرآن للشافعى ٣٩/١ .

(٣) النساء ١١٥ .

إلا أن يفتى إلا من جهة خير لأنهم • وذلك الكتاب ثم السنة • أو مقاله أهل الملسم  
لاختلفون فيه • أو قياس على بعض هذا • ولا يجوز له أن يحكم ولا يفتى بالاستحسان •  
م قال : " ومن افتى أو حكم بما لم يهر به فقد اختار لنفسه أن يكون في ممانسى  
لسدى " (١) .

فتبين من هذه النصوص أن أصول الشافعى أربعة : الكتاب • السنة •  
اجماع القياس •

وشدد الشافعى وعلماء مذهبه التكرار على من يأخذ بأصول غيرها • فالشافعى  
ول : أن الاستدلال بخير هذه الأربعة التأء للنفس فى معنى السدى واتبع  
هوى •

والغزالى يقول : أن ما عدا ذلك - أى هذه الأربعة - أصول موهومة وليست  
بالأدلة الشرعية ثم عدد الأصول الموهومة كما يراها فقال : شرع من قبلنا • قول  
محابى • الاستحسان • الاستصلاح • (٢) .

ثم تابعهما سيف الدين الأمدى فقال : اندليل على شرعى • والشرعى  
سم إلى ما هو صحيح فى نفسه • وما ظن أنه دليل صحيح وليس هو كذلك •

ومثل لهذا القسم الأخير فقال : فكثير من قبلنا • ومذهب أصحابى • والاستحسان •  
صلحة البرسنة " (٣) .

وهذا الفصل يشتمل على خمسة مباحث :

- البحث الأول : الكتاب
- البحث الثانى : السنة
- البحث الثالث : الاجماع
- البحث الرابع : القياس
- البحث الخامس : فى الأدلة الأخرى



( أحكام القرآن للشافعى ١/ ٣٦ •

( المستصفى ١/ ٢٤٥ •

( الأحكام فى أصول الأحكام ١/ ١١٩ • ١٢٠ •

## المبحث الأول

## الكتاب

لا يختلف اثنان من المسلمين في ان الكتاب هو الأصل الأول للاحكام الفقهية .  
ن طريقة الفقهاء في استنباط الاحكام هي التي تختلف في النظر الى العلم والخلس ،  
البيان والنسخ ونحو ذلك .

والكتاب : ما نقل الينا بين دفتي المصحف على الأحرف السبعة المشهورة  
متواترا \* (١) . وأما ما نقل غير متواتر كصحف ابن مسعود وغيره ، فنقاء الشافعي ،  
نه أبو حنيفة .

وحجة الشافعي ان النبي ، عليه السلام ، كلف بالقراءة القرآن على طائفة تقسم  
به قولهم . وهذا لا يكون الا بالتواتر (٢) .

ورى الشافعي ان القرآن كله عربي وهو بيان لمن خطب به من العرب (٣) . ويستشف  
هذا وجوب تعلم اللغة العربية ليتحقق الصلح من استنباط الاحكام ، ومن القيام  
الله من عبادات وغيرها .

وهذا المبحث يشتمل على أربعة مطالب :

- المطلب الأول : في بيان القرآن .
- المطلب الثاني : المصاحف والخلس .
- المطلب الثالث : حقيقة التخصيص .
- المطلب الرابع : النسخ .



الاستعنى ١٠١/١ ، الاحكام في اصول الاحكام ١٢٠/١ .  
الاحكام في اصول الأحكام ١٢١/١ .  
الرسالة - للشافعي ص ٢٦ .

## المطلب الأول

## بيان القرآن الكريم

البيان في اللغة : هو الاقصاد والاطهار والتفسير .  
وفي الاصطلاح " الدليل الموصول بصحيح النظر فيه الى العلم بما هو دليل على . (١) "

وقد ذكر الشافعي وجوه البيان في القرآن كما يلي :  
أولاً - ما لبث أن خلقه نسا : ( كجمل الفرائض في أن عليهم صلاة وزكاة ) .  
أي لم يحتج الى بيان آخر . فكان النص غاية البيان مثل " شهر رمضان  
أنزل فيه القرآن هدى للناس ومنات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر  
فليصله " . فكل مخاطب يدرك المقصود بالشهر والشهود .

ثانياً - ومنه ما أحكم فرضه في كتابه " وبين كيف هو على لسان نبيه .  
مثل قوله تعالى " إذا قُمت الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق  
وأرجلكم الى الكعبين " . فالأمر يبين ولكن السنة زادت به بياناً ،  
صلى الله عليه وسلم أن الوضوء مرة يجزى " ووضوء الرسول والمسلمين ثلاثاً .

ثالثاً - ومنه ما كان مجعلاً فيبينه السنة مقداراً وكيفاً وحجماً .  
مثل قوله تعالى " وأنعموا الصلاة وآتوا الزكاة " ، وقوله " وآتوا الحج والعمرة  
سنة " .

فاعداد الصلوات وركعاتها وكيفياتها ، ومقادير الزكاة ، والاموال التي تجب  
، والأنصبة وأعمال الحج كل ذلك لم يفهم من نص الكتاب فيبينه السنة بفضل بيان .  
رابعاً - ومنه ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس فيه نص حكيم في كتاب .

كسبه صلى الله عليه وسلم عن نكاح المرأة على عمتها أو خالتها .

خاصة - ومنه ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه : قال تعالى : " ولنهلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين " ونهلوا أخباركم " فابتلى الله المؤمنين بالاجتهاد . وجعل الله علامات ودلائل ليهتدى بها الناس . " وعلامات والنجوم هم يهتدون " .

قال تعالى " وحينما كنتم فولوا وجوهكم شطره " وهذا يقتضى الاجتهاد والتحرى وطلب الحق بالاستدلال . بالعلامات والقياس (١) .

وتبين ان النوع الاول لا يحتاج الى سنة او دليل آخر لبيانه، والانواع الأخرى تحتاج الى بيان من السنة أو ما المرشد اليه القرآن والسنة من الاجماع والاجتهاد .



### المطلب الثانى

==

### المعام والخلص فى القرآن

==

من أهم الباحث الاصولية فى القرآن مبحث المعام والخلص ، فمما يميز منهج لعنه نظرتهم الى المعام والخلص كما مر .

وللشافعى نظrote الخاصة للألفاظ العامة فى القرآن الكريم ، كذلك .  
أما المعام فهو : اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعدا .  
الرجال ، المشركين (٢) .

وقد يكون عاما بالاضافة مثل : المؤمنين . عام بالنسبة لاحادهم . خالص لأنسه تأولهم من دون المشركين .

وأما الخالص فهو : اللفظ الواحد الذى لا يصلح مدلوله لاشتراك كثيرين فيه سدا ، وعمره ، ونحوه (٣) .

(١) الرسالة ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) المستقصى ٣٢/٢ .

(٣) الاحكام ٥٥/٢ .

أو اللفظ الذى يقال على مدلوله كإنسان • ويقال على مدلوله وغير مدلوله •  
 ظاخر من جهة واحدة • يقال الحيوان للإنسان وللغرس •

ويقسم الشافعى الألفاظ العامة فى القرآن ، إلى ثلاثة أقسام •  
 الأول - عام يراد به المصمم ، أى كل ما دخل فى مفهومه • وهذا يجمع الخصائص  
 لعام مثل " الله خالق كل شئ " • فهذا عام لاخصوص فيه •

الثانى - عام يراد به العام ولكن يدخله الخصوص • مثل قوله تعالى " ما كان لأهل  
 مدينة من حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله " • ( استطعما أهلها )  
 القرية الظالم أهلها • فالمراد بعض أهل المدينة القادرون على القتال ولاعسدر  
 م • وفى الثانية والثالثة بعض أهل القرية لاكتهم •

عام الظاهر ولكن يراد به الخلق فقط • بل ان لفظ العام وضع أصلا فى موضع  
 ليس •

وهذا يفهم من مناسبات الآيات الكريمة ، أو من السنة الشريفة أو من اللغة •  
 مثل قوله تعالى " يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ، ان الذين تدعون  
 دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتتمعوا له " • ومثل قوله تعالى " الذين قال لهم  
 من ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادوهم إيمانا " •

فالمراد فى الاولى المشركون لاجميع الناس • وفى الثانية المخبرون والجامعون  
 المسلمين • وهذا يفهم من السياق ومن المناسبة •

ومثل قوله تعالى " الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " بينت  
 اخرى ان المراد الحرة دون الامه قال تعالى " فاذا احصن فان اثنتين بفاحشة  
 بين نصف ما على المحصنات من المذاب " •

ومثل آية الموارث : بينت السنة ان المراد بالوصية ما لم يزد عن الثلث  
 الكافر لا يرث المسلم (١) •

ثانها : عام الكتاب ظنى الدلالة ، ويخصص بخبر الاحاد في جميع الأحوال .  
 إل ذلك قوله تعالى " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلد " ، خصصت  
 كهنس وكان المخصص حديث احاد " البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام . . . " وهذا  
 لما استقر عند الحنفية ، لان دلالة العام عندهم قطعية .

وحجة الشافعى والجمهور على ظنية العام ، ان العام غير المخصص نادر .  
 ان التخصيص تفسير لا تغيير وبيان لانسخ . جاء في حاشية النفحات على شرح  
 فات : " ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب . كما في آية حتى الصد . ويخصص الكتاب  
 به التواترة . وبمثل التواتر عند الجمهور غير الواحد مطلقا " (١) .

وجوابهم على الحنفية : ان محل لتخصيص ليس العام بل دلالة العام وهى  
 فى الكتاب والسنة . فالعمل بالظنيين ( عام الكتاب واحاد السنة ) أولى ممن  
 احدهما .

بل ذهب الشافعية الى أبعد من ذلك فى التخصيص فجوزوه بالقياس والمفهوم .  
 فى شرح الوراقات " ويجوز تخصيص النطق بالقياس " ثم قال تحت عنوان تنبيهات  
 بنز التخصيص بالفحوى ( مفهوم الموافقة ) وبدليل الخطاب ( مفهوم المخالفة ) " (٢) .

### المطلب الثالث

حقيقة التخصيص عند الشافعية (٣)

يتفق الشافعية مع الحنفية فى ان التخصيص بيان ارادة الشارع المخصص من  
 الأمر . بحيث لم تدخل بقية أفراد العام بحكم العموم من الابتداء ، فلا يبرأ  
 بهن اخراج بعض أفراد العام بهن دخولها إذ أن هذا نسخ .

حاشية النفحات على شرح الوراقات ص ٨٨ .

شرح الوراقات ص ٩٠ .

الأحكام فى أصول الأحكام ١١٦/٢ .



ولكن الحنفية يشترطون للمخصص أن يكون مستقلا مقارنا للمام ، فإذا كان متأخرا  
نسخا . والشافعية يقولون التخصيص بيان مطلقا سواء كان مقارنا للمام أم متأخرا  
•



### المطلب الرابع

## النسخ ===

النسخ في اللغة التفسير وفي الاصطلاح " الخطاب الدال على ارتفاع الحكم  
بـالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا " (١) .

ويرى الشافعي أن النسخ واقع ويمكن ، وإن القرآن لا ينسخ إلا بمثله . وكذلك  
لا ينسخ إلا بالسنة .

لقوله تعالى " ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلمس  
على كل شيء قدير " .

قال الله سبحانه أخبرنا أن نسخ القرآن ، وتأخير انزاله ، لا يكون إلا بقرآن مثله .  
وه القادر على ذلك . وعن نسخ السنة بالقرآن ، قال : ولو نسخت السنة  
، كانت للنسب فيه سنة تبين أن سنته الأولى منسوخة بسنة الأخرى ، حتى تقوم  
على الناس بيان الشيء لا ينسخ إلا بمثله (٢) .

فالماتلة إذن شرط في النسخ عند الشافعي رحمه الله أن يجري الماتلة لفظا  
ومدرا . خلافا للحنفية الذين يقولون أن التطامى من السنة ينسخ الكتاب ،  
ناب ينسخ السنة .

سأله :

أورد الفزالي مسألة الزيادة على النص ، إذا لم تكن متصلة ولا منفصلة فمنسوخ الحنفية نسخ وعند الشافعية ليس ينسخ كزيادة عشرين جلد على ثمانين ففى حسد القذف (١) .

• أما الزيادة المنفصلة فنسخ عند الجميع إذا غيرت حكم الأصل .



## المبحث الثانى

==

### السنة

==

وهذا المبحث يشتمل على أربعة مطالب :

- المطلب الأول : المتواتر .
- المطلب الثانى : الاحكام .
- المطلب الثالث : المرسوم .
- المطلب الرابع : مقام السنة من الكتاب .



بسم الله :

السنة هي المصدر الثاني للشرعية الاسلامية • وتختلف نظرة الفقهاء للسنة  
ن حيث انها تنمخ الكتاب ، ومن حيث كيفية بيانها للقرآن وغير ذلك •

والذى يتبين من كلام الشافعى رحمه الله أنه كانت في عصره فئات تنكر حجة  
سنة بقوله تعالى عن القرآن " تبياناً لكل شىء " • وفئات تنكر حجة السنة الا اذا كان  
بها قرآن •

وفئات تنكر حجة اخبار الاحاد يدعى انها ظنية • وان الحاكم والمفتى  
بسمه ان يغنى أو يحكم الا من جهة الاحاطة • وذلك الكتاب والسنة المجتمع عليهما •  
وقد ذكر الشافعى هذه الفئات في كتاب الام <sup>(١)</sup> ، وغزهم بقوله قال لى قائل  
ن ينسب الى العلم بهذا ذهب أصحابه •

وأجاب الشافعى عليهم وأبطل حججهم وقال ان الخبر اصل في نفسه <sup>(٢)</sup>  
ذاصح الخبر وان كان ظنيا • الا أنه يحمل على النصحة لان احتمال الضعف غير ناشئ  
دليل • وقد كان الصحابة يأخذون بخبر الواحد في المبادات والمعاملات  
وكان الرسول عليه السلام يقيم الحجة على الامم الكافرة ويملوكها بارسال احواد  
لخونهم دعوه الاسلام •

سلم السنة :

السنة : ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من الشريعة ما هو ليس  
لسواه بمجيز ( أقواله وأفعاله وتقريراته ) <sup>(٣)</sup> •



## المطلب الأول

==

## المتواتر

==

تقسم السنة من حيث الثبوت الى : متواتر - وهو ما يسميه الشافعي رحمه الله - حديث العامة •

واحد - وهو ما يسميه الشافعي - حديث الخاصة •  
 فأما المتواتر : فهو عبارة عن خبر جماعة مفيد بنفسه للعلم " والجمهور ممن  
 الفقهاء والمتكلمين على أن العلم الحاصل من خبر التواتر ضروري " (١) : أي أن المتواتر  
 دليل قطعي كالقرآن الكريم، ووجب العلم والعمل بالتالي فمتركه كافر • لأن الامانة  
 تلقته بالقبول واجتمعت عليه • ولأمة الاسلام لاتجسع على ضلالتة •



## المطلب الثاني

==

## خبر الواحد

==

" هو خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به الى النبي أو من انتهى به اليه  
 دينه " (٢) • والامدي يعرفه بأنه ما كان من الأخبار غير منته الى حد التواتر " (٣) •  
 وهذا يشمل المشهور والاحاد في تقسيم الحنفية •  
 وقد رسم الشافعي شروطا للراوى حتى تقوم بهديته الحجة • وهذه الشروط

ش :

- ١ - أن يكون الراوى ثقة في دينه • ٢ - أن يكون معروفا بالصدق في حديثه •
- ٢ - أن يكون عاقلا لما يحدث به • ٣ - أن يكون عالما بما يحيل معاني الحديث

(١) الاحكام ٢٢٣/١ •  
 (٢) الرسالة ص ١٦٠ •  
 (٣) الاحكام ج ١ ص ٢٣٤ •

اللفظ .

- أو أن يودى الحديث بحروفه إذا لم يكن عالما بما يحيل معناه .
- أن يكون حافظا للفظ أو الكتابة .
- أن يكون بعيدا عن التشويش .
- ألا يخالف الثقات من أهل الحديث . (١)

وأما اشتراط فقه الراوى . فقد ذكره الفزالي شرطا للرواية بالمعنى فقال  
العالم بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل ، والظاهر والأظهر ، والمأم والأعسم ،  
جوز له الشافعى ومالك وأبو حنيفة وجمهير الفقهاء أن ينقله على المعنى إذا فهمه " (٢) .  
فيه خبر الواحد :

اسبب الشافعى رحمه الله فى الرسالة والأمر واحكام القرآن فى التدليل على حجية  
الاحاد ، فذكر أن الصحابة كانوا يأخذون به واجمعوا على الاخذ به كما فى قضية  
هل القبلة . وكان الرسول يقيم الحجة على الناس شعرا وجماعات بأرسال الاحاد .  
أن الله تعالى أقام الحجة على خلقه بأرسال الرسل فرادى . " أنا أرسلنا نوحا  
نبيه " " وإلى ثمود أخاهم صالحا " " وإلى مدين أخاهم شعيبا " فاقسمت  
به على الخلق بالاعلام التى يابن الرسل بها خلق الله سواهم ، والواحد والأكثر  
سواء فى الحجة بأحد هم قيامها بالاكثـر (٣) .

به وجوبه :

خبر الواحد يحصل به العلم إذا فهم به القرأتين . وجوز  
به عقلًا وهو واقع شرعا . وجوب العمل بالضرورة . بل هو موجب  
سل عند الجمهور خلافا للجباثى ومقتضى المتكلمين (٤) .

- ( الرسالة ١٦٠ .
- ( المستقصى ١/١٦٨ .
- ( احكام القرآن للشافعى ١/٣٢٢ .
- ( الاحكام ١/٢٤٤ .

كما انه موجب للمعمل عند الشافعية فيما نصح به البلوى ، خلافا للحنفية . ومنه  
على هذا أخذ الشافعي بخبر ابن مسعود في نقض الوضوء بمس الذكر ، وخبر أبي  
هريرة بغسل اليدين عند القيام من نوم الليل ، ونحو ذلك . وحجته ان الصحابة  
اتفقوا على المعمل بخبر الواحد دون تفرق بين ما نصح به البلوى وما لا نصح به (١) .

ورود خبر الواحد مخالفا للقياس :

خبر الواحد مقدم على القياس على أى حال . بل الاخبار عامة ومقدمة على  
القياس عند جميع الفقهاء ولا يصار الى القياس الا عند عدم النص .

ولكن اذا ورد الخبر مخالفا للقياس الصحيح على اصول عامة ، أو قواعد كلية  
في الشريعة ، فهل يؤخذ بالخبر ويترك القياس الثابت ؟ أم يترك الخبر ؟

قال الامدي :

فاما ان يتمازعا من كل وجه . بأن يكون أحدهما مثبتا والآخر نافيا . أو من  
وجه دون وجه بأن يكون لحد هما مخصصا للآخر .

فان كان الأول فقد قال الشافعي وأحمد والكوفي وكثير من الفقهاء : ان الخبر  
مقدم على القياس . وقال أصحاب مالك يقدم القياس . وقال عيسى بن إيان الحنفية :  
ان كان الراوى ضابطا عالما غير متساهل قدم خبره على القياس (٢) .

وليس الاحاد في مرتبة واحدة بل منه المستفيض وهو ما يسميه الحنفية المشهور .  
ومنه ما يفيد الظن ومنه ما لا يفيد الظن أعلا (٣) .



(١) المستصفى ١/١٢١ .

(٢) الاحكام في اصول الأحكام ١/٢٩٤ .

(٣) الاحكام في اصول الأحكام ١/٢٣٤ .

## المطلب الثالث

===

## الحديث المرسل

===

وهو ما إذا قال من لم يأت النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان عد لا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيسقط اسم الصحابي أو اسمي التابعي والصحابي ، أو يختصر السند جميعه فيسند رأسا الى رسول الله .

الاحتجاج بالمرسل :

لقد مرّ أن الحنفية يأخذون بالمرسل ، بل إن مراسيل الثقات تكون أقوى من المسند في مد رسة العراق التي كان شيخها ابراهيم يقول إذا قلت حدثنى فلان فهذا حديثه لا غير . وإذا قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعنى ذلك أنني سمعته من كثيرين .

أمّا عند الشافعية . فقد ذكر الخزالي أن الشافعي لا يأخذ بالمرسل . قال : المرسل مقبول عند مالك وأبي حنيفة والجمهور . ومردود عند الشافعي والقاضي . وهو المختار . أي رده عند الشافعية . والدليل أنه لو ذكر شيخه ولم يحدّثه وقضى مجهولا عندنا لم نقبله والسكوت عن الراوي ليس تعديلا . كما أن السكوت عن التحدّيس ليس جرحا (١) .

ولكن الاسدي يفصل القول فيذكر أن الشافعي يأخذ بالمرسل في حالات :

- ١ - إذا كان مرسل صحابي .
- ٢ - إذا كان مرسلا لغير صحابي . ولكن اسنده غيره ، ولكن العبارة هنا للمسند للمرسل .
- ٣ - إذا أرسله راو آخر عن شيخ آخر .
- ٤ - إذا عضده قول صحابي .
- ٥ - إذا عضده قول أكثر أهل العلم .
- ٦ - إذا كان راوي المرسل معروف بأنه لا يرسل عن فيه علته ، كمراسيل ابن المسيب ففي هذه الأحوال يقبل المرسل ولا فلا (٢) .



## اختلاف السنة :

إذا وردت احاديث متعارضة من حيث الظاهر • فالشافعي ذكر أن السنة  
 فيها ناسخ ومنها منسوخ • فإذا لم يعرف الناسخ من المنسوخ يوفق بين المتعارضين كأن  
 يكون احدهما مختصرا ، أو جاء أحدهما في حالة والآخر في حالة أخرى • وإذا لم  
 يمكن التوفيق يلغى التقدم والتأخر ولا فيوازن بينهما من حيث السند • أو من حيث  
 لشواهد المعاضد من الكتاب والسنة (١) •



## المطلب الرابع

==

## مقام السنة من الكتاب

==

أمر الله نبيه عليه السلام بالبيان واتباع أمره وذكر أنه يهدي إلى صراط مستقيم  
 صراط الله • والسنة مع الكتاب ، على ثلاثة أوضاع :

ولها - مبيّنة ومفسرة وموضحة فهي :

أولا : تبين مجمل الفرائض في الكتاب كييان المواقيت والاعداد والأنصببة  
 المقادير والأعمال والأركان ( في الصلاة والزكاة والحج ونحوها ) •

ثانيا : تدل على الناسخ والمنسوخ من كتاب الله • ومثال ذلك قوله تعالى  
 "يا أيها الذين آمنوا قم لليل الا قليلا " وجاء بعد ذلك قوله تعالى " ومن الليل فتهجد  
 له نافلة لك " يحتمل أن تكون النافلة غير ما فرض أولا •

فجاءت السنة وبيّنت أن الآية الثانية ناسخة والأولى منسوخة فبيّنت النعمة أن  
 واجب من الصلاة الا الخمس •

(١) كتاب اختلاف الحديث الوارد في الأم ٤٧٥/٨ وما بعدها •

ثالثا : تبين المصنف المراد به العلم أو المصنف المراد به العلم . أو المصنف  
 راد به المصنف . كما في آيات الميراث ، والآيات الدالة على الطعام المحرم .  
 السنة ، أن المراد بالميراث من الأولاد والابناء والأبواء المسلمون فقط قال عليه  
 السلام " لا يرث الكافر المسلم " . . . . . كما بينت السنة أن الطعام المحرم المذكور مخصوص  
 كانوا يمتدونه ، فقد حرم رسول الله كل ذي ناب من السباع وذى مخلب مـ  
 يـ (١) .

بها - السنة تضيف أحكاما زائدة على ما جاء في القرآن الكريم .  
 كما في اللعان ، فالآية لا تحتاج الى بيان . فجاءت السنة وأضفت التفريق  
 بين المتلاعنين ، وعدم نسبة الولد الى أبيه .  
 بها - السنة تثبت أحكاما مبتدأة . يرى الشافعي ذلك وإن كان ينفيه الشاطبي الذي  
 يقول لا تأتي السنة الا مؤكدة للقرآن .  
 ومن الأحكام التي يرى الشافعي أن السنة أثبتتها مبتدأة ، تحريم الحمر الأهلية ،  
 العقل في الديار ، وفكك الأسير (٢) .



(١) سنن أبي داود ٢/٣١٩ .

(٢) الرسالة ٥٥ - ٧٣ .

### البحث الثالث

==

### الاجتماع

==

وشتمل على أربعة مطالب :

- المطلب الأول : تعريف الاجتماع ومشروعيته
- المطلب الثاني : حكمه
- المطلب الثالث : اقسامه
- المطلب الرابع : شروط الاجتماع



## المطلب الأول

==

## تمريف الاجماع ومشروعيتها

==

الاجماع لفظة : من الاجتماع ، واتحاد الكلمة والوفاق .  
والاجماع فى الاصطلاح : " عبارة عن اتفاق جملة أهل الحل والمقد من أمة محمد  
فى عصر من الأعصار على حكم فى واقعه من الوقائع " (١) .

والاجماع أحد الالفة الشرعية المتفق عليها بين جمهور فقهاء الاسلام ، وأن كان  
النظر يختلف بين فقيه وآخر ، فى اقسام الاجماع ، ونهجه ، وفيما يعتبر منه حجة  
وما لا يعتبر ، وفى شروط الاجماع .

والشافعى رحمه الله يضىق حدوث الاجماع . فقد قال : جوابا لمن سألته فهل  
من اجماع ؟ " نعم نحمد الله ، كثير فى جملة الفرائض التى لا يسع جهلها . فذلك  
الاجماع ، هو الذى لو قلت : أجمع الناس ، لم تجد حولك أحدا ، يعرف شيئا ،  
يقول لك : ليس هذا باجماع . فهذه الطريقة التى يصدق بها من الدعى الاجماع " (٢) .  
دليل الاجماع عند الشافعى :

يحتج الفقهاء بالقرآن والسنة على اثبات أن الاجماع أصل شرعى .

١ - وقد مضى فى بداية هذا الفصل كيف استدل الشافعى بالآية الكرسي  
" ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين  
نولم ماتولى ونصله جهنم وساءت مصيرا " .

٢ - كما روى الشافعى عن سفيان - بن عيينه - عن عبد الله بن أبى لبيد  
عن ابن سليمان بن يسار عن أبيه أن عمر بن الخطاب خطب الناس بالجابية فقال : أن رسول  
الله قام فبنا كفاى فيكم فقال : أكونوا أصحابى ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ،  
ثم يظهر الكذب حتى أن الرجل ليحلف ولا يستحلف وشهد ولا يستشهد . إلا فمن سره  
بجهة الجنة فليزلم الجماعة . فان الشيطان مع الذى . وهو من الاثنين أبعد . ولا يخلون  
رجل بامرأة فان الشيطان ثالثهم . ومن سرته حسنة وسأته سيئة فهو مؤمن " (٣) .

(١) الاحكام ١/١٤٨ .

(٢) الأم ٢٨١/٧ .

فمخالفة طريق المؤمنين حرام • ومخالفة الجماعة ضلال فيثبت ان قول الجماعة  
السلف حجة •

قال الشافعي : اما ما اجتمعوا عليه ، فذكروا انه حكاية عن رسول الله ، فكما  
قالوا ان شاء الله ، واما ما لم يحكوه ، فاحتمل ان يكون قالوا حكاية عن رسول الله  
واحتمل غيره . . . . ثم قال فكما نقول بما قالوا اتباعا لهم ونعلم انهم اذا كانت سنن  
رسول الله لاتمزج عن عاصمتهم ونعلم ان عاصمتهم لاتجتمع على خلاف السنة عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، ولا على خطأ ان شاء الله " (١) .

ولا بد للاجماع من مستند قال الأنصاري : وهو الأصح (٢) .



### المطلب الثاني

==

#### حكم الاجماع وموجبه

==

وحكمه ، وجوب العمل بمقتضاه ، لأنه من الأدلة القطعية الاسمية • فهو بمثابة  
النص ، لان النص والاجماع أصل • والقياس والاستدلال فرع وتبع لهما •

قال الآمدي : وان لم يكن - الدليل - واردا من جهة الرسول فلا يخلو  
اما ان يشترط فيه عصمة من صدر عنه أو لا •

فان كان الأول فهو الاجماع (٣) • فالأمة بمجموعها معصومة عن الخطأ كما  
شهد لها رسول الله صلى الله عليه وسلم •

ولقد اتفق أكثر المسلمين على وجوب العمل بمقتضى الاجماع على كل مسلم خلافا  
للشبهة والخوارج والنظام المعتزلى •

قال الخزالي : وحكمه : وجوب الاتباع وتحريم المخالفة ، والامتناع من كل  
ما ينسب الأمة الى تنزييع الحق (٤) .

(١) الرسالة : ٢٠٤ ، مشكاة المصابيح ١/ ١٢٣ •

(٢) لب الأصول : ١٠٨ •

(٣) الاجماع : ١٠٠ •

وقال الأنصارى : وأنه حجة ، وإن نقل احاداً ، وأنه قطعى وخرقه حرام .  
 وبإحدى الأجماع كافر . سواء كان فى الأجماع نص أو لم يكن . (١) .



### المطلب الثالث

#### == أقسام الأجماع ==

ينقسم الأجماع من حيث صورته الى ثلاثة أقسام . الأول : الأجماع القولى .  
 وذلك بأن يصرح كل مجتهد برأيه ، وتتوافق الآراء فى المسألة - محمول  
 الأجماع - وهذا القسم هو الحجية عند الشافعى .

الثانى : الأجماع السكوتى ، وله شروط ، وهو أن يأتى بعض الفقهاء بحكم ،  
 وسكت الباقيون عنه ، وقد علموا به وكان السكوت مجرداً عن أمانة رضا أو سخط ، وكان  
 الحكم اجتهادياً تكليفاً ، ومضى مهلة النظر عادة .

ذكر الامدى : انه ليس اجماعاً عند الشافعى والتالى ليس بحجة ، وإن كان  
 حجة عند أكثر الحنفية وأحمد وبعض الشافعية (٢) .

وقال الأنصارى : بعد أن عد الشروط المذكورة : هو اجماع وهو حجة ففى  
 الأصح . لأن سكوت العلماء يظن منه الموافقة عادة ، إلا أنه ظنى لا قطعى كالأول (٣) .

فيكون قول الأنصارى بحجته إنما هو قول بعض الشافعية لا جميعهم بل اختيار  
 بعض الشافعية لأن النص ورد عن الشافعى بعدم اعتباره .

(١) غاية الوصول ١٠٣ .

(٢) الأحكام ١٨٧/١ .

(٣) غاية الوصول ١٠٨ .

ثالثا : ان يجتمع علماء الامة على قولين في مسألة ، أو ثلاثة أقوال .  
 فيعتبر هذا اجماعا حكما على انه لا قول آخر في المسألة . فاحسبوا  
 رأى جديد يمتيز خرقا لهذا الاجماع . وهذا في المسائل الاجتهادية .

قال الفزالي : اذا اجتمعت الأمة في المسألة على قولين ، كحكمهم مثلا ففى  
 الجارية المشترأة اذا وطئها المشتري ، ثم وجد بها عيبا . فذهب بعضهم الى انها  
 ترد مع المقر ، وذهب بعضهم الى منع الرد .

فلو اتفقوا على هذين المذهبين ، كان المصير الى الرد مجانا خرقا  
 للاجماع (١) .

وقد اعتذر الفزالي عن الشافعى في هذه المسألة لقوله بالرد مجانا ، اعتذر  
 بان الشافعى يرى أن المحابة لم يخوضوا كلهم في المسألة . والمقصود من اعتذار  
 الفزالي اعتبار هذا القسم عند الشافعى . ان نسب اليه عدم اعتباره لما روى .

وذلك لان احداث قول ثالث أو جديد معناه نسبة الأمة الى الخطأ . قال  
 الشافعى : " ومن قال بما تقول به جماعة من المسلمين فقد لزم جماعتهم . ومن خالف  
 ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التى أمر بتركها : وانما تكون الغفلة  
 فى الفرقة " (٢) .

ومن المعروف انه يكون لمجموع الأمة قول واحد أو قولان وان لم يصحح الشافعى  
 بهذا النوع من الاجماع ، فقد صح به علماء مذهبه .

فقد ذكر الاسدى ، ان جمهور الفقهاء يمنع من احداث قول آخر خلافا لبعض  
 الشيعة وبعض الحنفية ، وبعض اهل الظاهر .

بل قال الأنصارى : فعلم تحريم احداث قول ثالث أو تفصيل في مسألة لم  
 يكن فيها قول ثالث ولا تفصيل " (٣) .

وهذا بعد استقرار الخلاف على رأيين اما قبل ذلك فيجوز احداث قول ثالث .

(١) المستقصى ١/ ١٩٩ ، الاحكام ١/ ١٢٠ .

(٢) الرسالة : ٢٠٥ .

(٣) لب الأصول ١٠٩ .

وأهل الاجماع : هم أهل الحل والعقد ، وهم علماء المسلمين . ولا عبرة بمخالفة العوام ولا بموافقتهم . ولا عبرة بمخالفة المجتهد المبتدع . والمعتبر علماء المسلمين في كل عصر فيصح منهم الاجماع .

ولا عبرة باجماع أهل المدينة من دون المسلمين ، لأنهم بعض المسلمين ، وإن شهد لهم الرسول بالفضل ، خلافاً لمالك .

ولا عبرة باجماع أهل البيت مع مخالفة غيرهم من المسلمين خلافاً للشبهة . وذلك لأن أدلة الاجماع . لا تقتصر على أهل المدينة ، ولا على أهل البيت . بل تشملهم وتشمل بقية الأمة الإسلامية (١) .

ورد الشافعي في كتابه الام على اصحاب مالك في اعتبارهم اجماع أهل المدينة وحدهم وينسبهم الى الثغلة ، ويخالف شيخه مالكا (٢) .



### المطلب الرابع

==

### شروط الإجماع

==

إن أغلب مسائل الاجماع المنقولة ، كانت في عصر الصحابة أو التابعين ، ولقد تشدد الشافعي رحمه الله في الشروط حتى ضاق نطاق مسائل الاجماع عنده ، ليرى أن اجماع الصحابة ، إذا كان راجعاً الى سنة ان الدليل السنة لا الاجماع ، وجمهور الصحابة لا يغفل عن سنة ، ولا يتفق على خطأ .

ويشترط للاجماع ما يلي :

١ - أن يكون بعد عصر الرسول صلى الله عليه وسلم إذ الاجماع متأخر من السنة .

٢ - أن يكون عدد من العلماء . فإذا كان واحداً لم ينمقد برأيه ولا يسمى قوله اجماعاً .

(١) الاحكام ١/ ١٨٠ ، ١٨٢ ، لب الأصول ١٠٧ .  
(٢) الأم ٢/ ٢٨١ وما بعدها ( كتاب جامع بيان العلم ) .



٣ - أن يفصح كل مجتهد عن رأيه • ولذا فلا عبية بالاجماع السكوتي عند الشافعي • وإن اختار علماء مذهبه فيما بعد اعتبار هذا الاجماع بشروط •

٤ - أن يوافق التابعى الصحابة فى رأيهم أن كان من اهل الاجتهاد • لان الصحابة شهدوا للتابعين بالعلم والفضل (١) •

٥ - انقراض العصر • ذكر هذا شرطاً عند الشافعية • ولكن المتبع لاصولهم يجد انه ليس شرطاً على اطلاقه •

وهذا فرع عن الشرط الرابع السابق وهو موافقة التابعى للمصاحبة ان كان من اهل الاجتهاد •

قال فى غاية الوصول : وعلم ان انقراض اهل العصر بموجهم لا يشترط فى انعقاد الاجماع • لصدق حده مع بقاء المجعدين ومما صريحهم • وهو الاصح •

وقيل : يشترط انقراضهم • وقيل غالبهم • وقيل : علماؤهم وقيل غير ذلك (٢) • ولا يقتصر الاجماع على عصر الصحابة • ولا على عصر غيرهم •



(١) الاحكام ١/ ١٧٨ ، ١٨٢ ، لب الاصول ١٠٢ •

(٢) غاية الوصول ١٠٢ •

## البحث الرابع

===

## القياس

===

ويشتمل هذا البحث على أربعة مطالب :

- المطلب الأول : تعريف القياس ومشروعيته
- المطلب الثاني : أقسامه
- المطلب الثالث : مجالسه
- المطلب الرابع : أركانه

## المطلب الأول

===

تعريف القياس ومشروعيته

===

اعتبر الشافعي رحمه الله القياس مصادراً من مصادر الفقه وعده راجعاً إلى الكتاب والسنة ونوعاً منهما •

وقد وضع له القواعد وبين مراتبه • ثم ترمض لبيان الاستنباطات الفاسدة • فهو يقول :

" كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم • أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة • عليه إذا كان فيه بعميته حكم • اتباعه • " إذا لم يكن فيه بعميته • طلبت الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد • والاجتهاد القياس <sup>(١)</sup> • والعلم بالاحكام الشرعية • نوعان : علم احاطة ويتناول الظاهر والباطن ( القرآن والمتواتر من السنة ) • وعلم في الظاهر وهو ظني ( الاحاد والقياس ) •

فالقياس : حمل معلوم على معلوم لمساواته في علة حكمه عند الحامل <sup>(٢)</sup> وهذا يشمل القياس الصحيح والفاسد • وإذا حذف القيد الأخير فهو القياس الصحيح •  
دليل القياس :

للقياس دليل من العقل والشرع •

أما الشرع فالكتاب والسنة وعمل الصحابة وقولهم • فمن أدلة القياس عند الشافعي : قوله تعالى " فإينما تكونوا فولوا وجوهكم شطره " وفي هذا امر بالاجتهاد والتحرى • وقال تعلقى علامات والنجم هم يهتدون • فقد نصب الامارات والدلائل للهداية •

والرسول والصحابة اجتهدوا في المسائل وألحقوا الأشباه بأشباها • وأمر الله بالاعتبار " فاعتبروا " معناه قياس الشيء بالشيء •  
وحديث معاذ في اثبات الاجتهاد مشهور •

(١) الرسالة ٢٠٦ •

(٢) لب الأصول ١١٠ •

ولاذنب للمجتهد اذا اخطأ بعد أن أفرغ جهده • وليس الخلاف الاجتهادى  
 ذنباً • اذ أن الاختلاف المحرم المذموم ، هو ما كان فيما اقام الله به الحجة في كتابه ،  
 وعلى لسان نبيه منصوصاً بيننا<sup>(١)</sup> لم يحل الاختلاف فيه لمن عليه •



### المطلب الثانى

==

### اقسام القياس

==

القياس الصحيح عند الشافعى ينقسم الى ثلاثة اقسام :

• اولها : القياس بالاولى •

وهو أن يكون الفرع أولى بالحكم من الاصل ، كقياس الضرب على التافيف

• التحريم •

ثانيها : قياس المساواة : وهو أن تكون العلة واحدة في الفرع والاصل

قياس العبد على الامة في الحد •

ثالثها : قياس الشبه • وهو أن يكون الفرع متردداً في قياسه بين أكثر من

مل لشبهه بها جميعاً • فيلحق بما فيه التشابه أقوى أو أظهر •

ومعنى الاصوليين لا يسمى النوع الاول قياساً بل هو مفهوم من النص

لاشارة والدلالة ، بل بالمعبرة •

قال الشافعى : " والقياس من وجهين • احدهما ان يكون الشئ في معنى

أصل ، فلا يختلف القياس فيه • وان يكون الشئ له في الاصول أشباه ، فذلك يلحق

ولاها به وأكثرها شهباً فيه وقد يختلف القايسون في هذا " (٢) •

(١) الرسالة ٢٤٥ •

(٢) الرسالة ٢٠٧ •

وللقياس مراتب عند الشافعى (١) . فاقواها أن يحرم الله أو يحرم رسوله القليل من الصلوة ، فيعلم أن قليله اذا حرم كان كثيره مثل قليله فى التحريم أو أكثر بغضل القلة على الكثرة . وكذلك اذا حمد على يسير الطاعة فكثيرها محمود مثل قوله تعالى " فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره " ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره " .

وهذا يدركه الخاصة والعامة . ثم من القياس ما يحتاج الى اعمال فكر ولا يدركه الا الخاصة . كالزمام الولد بالنفقة على والده للعجز ، قياسا على الزام الوالد النفقة على الصغير .



### المطلب الثالث

==

### مجال القياس

==

هل يجرى القياس فى كل الأحكام ؟ أم فى بعضها دون البعض ؟ .  
يجرى القياس فى الامور الدينية والشرعية فى المسائل التفصيلية . اما اصول الاحكام ، او القواعد العامة والرض وما لا معنى معقول له فلا يجرى فيها القياس .

قال الشافعى : " كل حكم لله ولرسوله وجدت عليه دلالة فيه أو فى غيره ، من احكام الله أو رسوله ، بأنه حكم به لمعنى من المعانى ~~ففيه~~ فإزالة ليس فيها نص ، حكم فيها حكم النازله المحكوم فيها ، اذا كانت فى معناها " (٢) .

أى يجرى القياس على المسائل معقولة المعنى والتي يمكن التعليل بها .

(١) الرسالة ٢٢٣ - ٢٢٥ .

(٢) الرسالة ٢٢٣ .

قال الأنصارى : القياس حجة ودليل شرعى فى الأمور الدنيوية والشرعية ففسى  
الاصح • وقد جرى ذلك من الصحابة وتكرر وشاع وسكت الباقون • وقيل يمتنع القياس ففى  
الحدود والكفارات والرخس والتقديرات والاصح الجواز • (١) .

وهذا اختيار بعض الشافعية ان نقل عن الشافعى رحمه الله ان الرخص لا يقياس  
عليها •

- ثم ذكر الانصارى ما يمتنع فيه القياس وهو :
- فى الامور العادية والخلقية مثل أقل مدّة الحيف أو الحمل •
  - وجوب الدية على الماكلة وما اشبهها •
  - ما كان منسوخا • لا يقياس عليه •
  - ما عدل به عن القياس ، كالتسليم •
  - الرخص ان لا معنى لمقولا لها •



### المطلب الرابع

===

### أركان القياس

===

أركان القياس عند الشافعية أربعة :

- أولا : الأصل • وهو محل الحكم المشبه به •
- ثانيا : حكم الأصل • وهو شرط فيه أن يثبت بغير قياس وان لا يكون من الامور  
التعبدية • وان لا يكون معد ولا به من القياس • والا يشمل دليله حكم الفرع • وان يكون  
من جنس حكم الفرع •
- ثالثا : الفرع : وهو محل المشبه • وهو شرط فيه وجود تمام الجملة ، والا يكون  
معارضاً •

رابعاً : الملة . وهى الوصف المعروف للحكم . يشترط أن تكون منضبطة  
 مشتملة على حكمة وتصلح شاهداً لاناطة الحكم بهما .

مسالك الملة :

يرتب الشافعية القياس منضبطون حدوده ويسهبون فى شرح مسالك الملة .

ومسالك الملة هى الطرق الدالة عليها وهى :

أولاً : التيسير كقوله تعالى " كي لا يكون دولة بين الاغنيا منكم " (١) .

ثانياً : الاجتماع كاجتماعهم على أن التشوش من الغضب علة فى منع الحاكم  
 من الحكم وهو غضبان .

ثالثاً : الايمان : وهو الاشارة الخفية وتقدير السؤال فى الجواب . مثل

اعتق رقية فى قصة الاعرابى الذى واقع زوجته فى نهار الصوم . اى واقعت فاعتق .

رابعاً : السبر والتقسيم وهو مخصص اوصاف الاصل وابطال ما لا يصلح .

خامساً : المناسبة ، المناسب وصف ظاهر منضبط يصلح كونه مقصوداً

للشرع من نفي مفسدة او جلب مصلحة . كالمالك فى البيع ، والانتزجار فى  
 الحدود .

سادساً : الشبه : اى مشابهة وصف للمناسب وللطردى . فيشبه المناسب

من الثقات الشرع اليه ، وشبه الطردى من حيث انه غير مناسب بالذات .

سابعاً : الدوران وهو أن يدور الحكم مع الوصف وجوداً وعدمه .

ثامناً : الطرد ، وهو مقارنة الحكم للوصف ولكن بلا مناسبة لا بالذات

ولا بالنسبة .

تاسعاً : تنقيح المناط كان يدل نص ظاهر على التعليل لحكم بوصف ،

فيحذف خصوصه ، ومناط بالوصف بالاعم . كما حذف أبو حنيفة ومالك الاعتبار عن الوقاع

فى رمضان وانماط الكفارة بمطلق الاقطار .

عاشراً : الغاء الفارق ، مثل الحاق الأمة بالمبد فى السراية (٢) .



## البحث الخامس

===

## الأدلة المختلف فيها

===

ويشتمل هذا البحث على خمسة فروع ٥

• اقتصر الشافعى على الادلة الاربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس .  
 • وعد الشافعى وعلماء مذهبه ماسوى هذه الاربعة أدلة موهومة أو أخذوا  
 من الانسان بغير ما امره الله والقاء للنفس فى ممانى السدى واعتداء على حق الله  
 فى التشريع .

فقد ذكر الفزالى تحت عنوان الأصول الموهومة :

(شرح من قبلنا ، والاستحسان ، وقول الصحابى ، والاستصلاح <sup>(١)</sup> والاستصحاب .  
 وقد اسهب الفزالى وأطال فى شرح هذه الادلة وابطلها فى نحو مئة صفحة <sup>(٢)</sup> .  
 قال الشافعى :  
 وان الله لم يجعل لنبيه الحكم بالاستحسان فى المناقطين والمتلاعنين مع  
 ان ابرهم بيتن . وان من طلب امر الله بالدلالة عليه فانما طلبه بالسبيل التى فرضت عليه .  
 بن قال : استحسن فقد قال : أقول وأعمل بما لم أؤمر به ، ولم أنه عنه ولا مثال  
 لى ما أمرت به أو نهيت عنه " <sup>(٣)</sup> .

لقر الأول : الاستصلاح أو المصالح المرسله :

وهو ما أخذ به الامام مالك فى المشهور عنه .

قال الامدى ، فى المرسل من المصالح :

" وقد اتفق الفقهاء من الشافعية والحنفية وغيرهم على امتناع التمسك  
 به .... وهو الحق " <sup>(٤)</sup> .

(١) المستقصى ٢٤٥/١

(٢) المستقصى ٢١٧/١ وما بعدها .

(٣) كتاب ابطال الاستحسان ( الأم ) ٢٩٣/٢ وما بعدها .

(٤) الاحكام ٢٠٣/٣



### الفرع الثاني : الاستصحاب

وهو اقسام وليس بحجة •

قال الفزالي : فالاستصحاب ليس بحجة الا ما دل الدليل على ثبوته ودوامه بشرط عدم المنعير (١) . فالحجة هنا للدليل للاستصحاب •

### الفرع الثالث : الاستدلال

دليل ليس بضم من كتاب او سنة ولا اجماع او قياس • فهو دليل شرعي (٢) لكنه ليس الحاق حاله بحالة كالقياس وانما الاداء من اللغة والمنطق •

و يدخل فيه القياس الاقتراضي والقياس الاستثنائي •

ومثال الاقتراضي : كل نبيذ مكسر • وكل مسكر حرام • اذن كل نبيذ حرام  
و يدخل فيه قياس المكس • اي اثبات عكس حكم شئ • لمثله لتماكسهما مثل " ارايت  
لوضعها في حرام اكان عليه وزر ؟ " فكذا لوضعها في حلال فله اجر •

ومثال الاستثنائي : ان كان النبيذ مسكرا فهو حرام لكنه مسكر اذن هو  
حرام (٣) •

### الفرع الرابع : شرع من قبلنا

ليس شرع من قبلنا شرعا لنا لاننا لم نكلف النظر فيه • ولم يذكره محقق فقهي  
الحديث المشهور • ولان الرسول انكر على عمر ان ينظر في صحيفة من التوراة •

### الفرع الخامس : مذهب الصحابي

الذي عليه علماء الشافعية • ان قول الصحابي ليس دليلا في الأمور  
الاجتهادية •

(١) الأحكام ١٢٠/١ •

(٢) المستقصى ٢٢٢/١ •

(٣) حاشية الملاية البناسي ٣٤٢/٢ •

ولكن جاء في الرسالة في أقاويل الصحابة " نصير منها الى ما وافق الكتاب والسنة او الاجماع ، او كان أصح في القياس " (١) .

وهذا اتباع للكتاب والسنة والاجماع . او تقليد في القياس لأن الصحابة ابصرنا بالشريعة .

ثم قال الشافعى صرت الى اتباع القول واحد - أى من الصحابة - اذا لم اجد كتابا ولا سنة ولا اجماعا ولا شيئا في معناه يحكم به بحكم اذا وجد معه - أى قول الصحابى - قياسا (٢) .

فهذا يبين أن الشافعى يأخذ بقول الصحابى بالشروط المذكورة ، بل ويقدمه على القياس ان كان موافقا للقياس العام .

وهذا ما جعل المرحوم ابا زهرة يقول " الصحيح ان الشافعى يأخذ بقول الصحابة " (٣) .

الفرع السادس : الاستحسان :

وهو القياس الخفى عند الحنفية . وقد ألف الشافعى كتابا مستقلا سماه ابطال الاستحسان للرد على الحنفية . وقصارى القول عنده أن من استحسنت فقد شرع . وان الله لم يترك خلقه سدى فنص القرآن ونصت السنة على الاحكام . واجمع من لم تغيب منهم سنة على أمور . فتحمل بقية الاحكام على الكتاب والسنة والاجماع (٤) .

هذه أصول الامام الشافعى موجزة يلتقى بها مع غيره من الفقهاء حينما يخالفهم حينما آخر . استنبطها رحمه الله باستقراء النصوص ليعرف الناسخ والمنسوخ والمعام والخلص . فجاءت فروع الشافعى ثمره من ثمار أصوله ، في حين كانت أصول الحنفية مابطة لفرعهم وخادمة لها لانها جاءت متأخرة .



(١) الرسالة ٢٦١ .

(٢) الرسالة ٢٦١ .

(٣) الشافعى - محمد ابو زهرة ٣٢١ .

(٤) احكام القرآن للشافعى ٣٦١/١ .

## الفصل الرابع

### الفصل الرابع

==

أصول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

==

وشتمل هذا الفصل على تمهيد وعشرة مباحث :

- البحث الأول : الكتاب
- البحث الثاني : السنة
- البحث الثالث : الاجماع
- البحث الرابع : القياس
- البحث الخامس : فتوى الصحابي
- البحث السادس : الاستصحاب
- البحث السابع : المصالح
- البحث الثامن : سد الذرائع
- البحث التاسع : الاستحسان
- البحث العاشر : المصروف

## البحث الأول

==

### الكتاب

==

وشتمل على ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : تعريف الكتاب وعقيدة الامام أحمد في القرآن .
- المطلب الثاني : بيان القرآن                      رآن .
- المطلب الثالث : التسمية                      خ .



## المطلب الأول

==

تعريف الكتاب وعقيدة الامام أحمد فى القرآن

==

عقيدة الامام أحمد فى القرآن الكريم مشهورة ، فهو الذى تحمل المصداق والتكامل مدافعا عن كتاب الله تعالى ، ومقتنيا أثر السلف الصالح فى البعد عن الابتداع . وخلص الله المسلمين على يديه من فتنة عيا ، تتسلل الى اصل شريعتهم .

فالامام أحمد قال يقدم القرآن ، وقدم ما فى المصاحف وتلاوة الناس . فكمل هذا غير مخلوق . ولادعى الى التشبيه والتفصيل والتأويل والتكلف .

جاء فى المدخل لمذهب أحمد " قول الامام فى قدم القرآن وما فى المصحف وتلاوة الناس غير مخلوق . سواء كتب فى المصحف أو تكلم به التالى فانه لا يخرج عن كونه كلام الله تعالى " (١) . وقد حذر أحمد من اقوال الفرق المعطلة أو المشبهة لصفات الله : والقرآن هو ما نقل متواترا بين دفتى المصحف (٢) .

والكتاب والسنة يجمعهما لفظ النص عند الامام . فهما مرتبة واحدة من حيث الأخذ بهما والتزام أحكامهما ، وان كانت السنة فى مرتبة ثانية من حيث الثبوت . بل انها تستمد حجيتهما من الكتاب .

وهو معتبر أحمد الأخذ بظاهر القرآن وترك السنة ابتداء . ان أن السنة ملازمة للكتاب وبينة له . وقد ألف كتابا للرد على من أخذ بظاهر القرآن مكتفيا به عن السنة . قال :

" ان الله جل ثناؤه وتقدست اسماؤه ، بعث محمدا بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون : وانزل عليه كتابه الهدى والنور لمن اتبعه . وجعل رسوله على ما اراد من ظاهره وباطنه ، وخاصه ، وعامه ، وناسخه ، ومنسوخه ، وما قصد له الكتاب . فكان رسول الله هو المبرر عن كتاب الله الدال على معانيه ، شاهده فى ذلك أصحابه الذين ارتضاهم الله لنبيه واصطفاهم له . ونقلوا عنه ذلك . فكانوا أعلم الناس برسول الله . وما اراد الله من كتابه بمشاهدتهم . فكانوا هم المبررين من ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٣) .

(١) المدخل ص ١٢ .

(٢) روضة الناظر ص ٣٤ .

(٣)

ضمين من هذا القول أمور :

- أولا - أن القرآن قد وكل فهمه الى السنة ، ولا يطلب التفسير من غير السنة .
- ثانيا - يقدم ظاهر القرآن على السنة ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بظاهر القرآن ومآطنه ، ومقصوده من العموم والخصوص ونحو ذلك .
- ثالثا - صحابة رسول الله شاهد على عمل الرسول وتفسيره ، فهم الحجة في فهم ن بعد رسول الله ، وهم نقلة الاسلام .



### المطلب الثاني

#### بيان القرآن الكريم

الكتاب والسنة مصدر واحد عند أحمد وسميه النصوص ولكن القرآن في نفسه تاج الى بيان ، كآية اللعان ، وآية صوم رمضان ، وفيه ما يحتاج الى بيان كالمجمل والمشترك . فالسنة هي البيئة في جميع ذلك تفسد الظاهر ، وتقيد المطلق البجل ، وتخصص العام ، ولا تكون ناسخة اذا جاءت متأخرة عن الكتاب أو جاءت حكم .

والسنة ، لاتعرض على القرآن وعلى اصول اخرى . لأنها اصل مستقل وليس لها . ولذا كان أحمد اذا وجد النص اقرى بموجبه ولم يلتفت الى ما يخالفه ولا الى ما كان .

فلم يلتفت الى خلاف عمر في البتوتة ، لحديث فاطمة بنت قيس ، ولا الى خلافه للجانب ، لحديث عمار بن ياسر المصريح بصحة تيمم الجنب (١) .

والنتيجة ان السنة سواء كانت متواترة أو احاداً تفسر ظاهر القرآن وتخصص طائفة . هو الخلاف بين فقهاء الراى وفقهاء الأثر .

فقهاء الرأى وعلى رأسهم أبو حنيفة : يعتبرون ظاهر القرآن ونصه ، وعام القرآن عندهم قطعى الدلالة ، فلا يقبل حديث الأحاد المعارض فى مقام بينه القرآن . سواء كان خاصا أو عاما .

والحنفية ليسوا بدعا فى هذا — فعمرو وعلى وابن مسعود وعائشة رضوان الله عليهم ردوا أحاديث لمخالفتها عام الكتاب ، كحديث تمذيب الميت بلكة أهله ، واليهنوتة لانقصة لها ، وغير ذلك .

مالك ، رحمه الله ، وهو الحدث والفقير ، يرى الجمع بين المدينتين . فهو يعمد كالأحاد على القرآن . وعام القرآن ظاهره دلالة ، فكان يقدم ظاهر القرآن على خبر الأحاد ، تارة ، كما فى موضوع المحرم من الاطعمة ، ورواها الكلب .

وتارة كان يقدم الخبر — الأحاد — على عام الكتاب كما فى حديث تحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها .

وأما نظر الشافعى وأحمد : فهما يقولان : السنة مبينة ومفسرة فلا تمعارض أهلها بين الكتاب والسنة . فيحمل عام القرآن على ما روى فيها .

بل ان الحنابلة يحملون حملة شعواء على عرض الاخبار على القرآن . قال ابن القيم : ولو أطلق المنان لكل انسان أن يرد سنة بما فهم من عموم آية لردت جملة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم . كما رد الرافضى حديث نحن معشر الانبياء لانكرت معهم آية الموارث .

واستشهد بقوله تعالى " واطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم " فأوجب الله طاعة رسوله ، استقلالاً من غير عرض على كتاب الله ، فانه أوتي الكتاب مثله معه . بينما طاعة أولى الامر تعرض على الكتاب والسنة . واخبر عليه السلام عن الذين أرادوا الاستجابة لامرهم بدخول النار " انهم لو دخلوا لما خرجوا منها " مع انهم أخذوا بعموم الآية . ولكنهم لم يأخذوا بالسنة فى الطاعة (١) .





## المطلب الثالث

## النسخ

النسخ ، الرفع والابطال والازالة لغة .

وفي الاصطلاح : رفع الحكم الثابت بطريق شرعى بمثله متراخ عنه . فيدخل ما ثبت بالخطاب أو قام مقامه من اشارة أو اقرار فى الناسخ والمنسوخ (١) .

والحنابلة يقولون ان النسخ جائز عقلا وواقع شرعا .

ويجوز عندهم النسخ فى سبع صور هى :

- ١ - نسخ الكتاب بالكتاب .
- ٢ - نسخ الكتاب بمتواتر السنة .
- ٣ - نسخ متواتر السنة بمتواتر السنة .
- ٤ - نسخ متواتر السنة بالكتاب .
- ٥ - نسخ الاحاد بالاحاد .
- ٦ - نسخ الاحاد بالكتاب .
- ٧ - نسخ الاحاد بمتواتر السنة .
- ٨ - نسخ ما ثبت بالقياس منصوصا على علته . ينسخ وينسخ به (٢) .

واحمد يخالف شيخه الشافعى فى نسخ الكتاب بالمتواتر . وفى نسخ المتواتر بالكتاب وفى نسخ الاحاد بالكتاب ، اذ ان الشافعى يقول : لا يجوز نسخ القرآن بالسنة ولا نسخ السنة بالقرآن ، اذ الناسخ عنده ينهى أن يكون مثل المنسوخ مصدرا وقوة واعتبارا .



(١) روضة الناظر ٣٦ ، المدخل ٩٧ .

(٢) روضة الناظر ٤٤ - ٤٦ .

## المبحث الثاني

==

### السنة

==

ويشتمل على أربعة مطالب :

- المطلب الأول : نظرة أحد الى السنة .
- المطلب الثاني : المتواتر
- المطلب الثالث : الأحكام
- المطلب الرابع : المراسل

## المطلب الأول

==

## نظرة أحمد إلى السنة

==

لئن كانت السنة هي المصدر الثاني للفقهاء ، فأنها تكون  
نظر المصدر الأول - النصوص - عند أحمد . إذ هي المبيّنة والمتممة . لكن المقام  
أول للكتاب ، لأن السنة استمدت حجيتها منه وهو أعلى ثبوتا وهي يحتاج الأخذ  
بها إلى استيثاق .

وقد مر في مبحث الكتاب أن طلب علم الشريعة إنما يكون عن الرسول والصحابه  
أولى :

١ - لأن القرآن أوجب طاعة الرسول والاحتكام إليه " فلا وربك لا يؤمنون حتى  
تكلم فيما شجر بينهم " ، " وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا " .

٢ - ولأن رسول الله حذر من الاختصار على كتاب الله وإنكار السنة . فقال :  
" ما أحدكم أن يقول هذا كتاب الله ما كان فيه من حلال أحلناه ، وما كان فيه من حرام  
أبناه . إلا من يلغمه عن حديث فكذب به فقد كذب ثلاثة الله ورسوله والذي حدث به " ،  
" ألا وأني أوتيت القرآن ومثله معه " .

وقد ألف أحمد كتابا يرد فيه على من أخذ بظاهر القرآن مكتفيا به عن السنة .  
٣ - ولأن أكثر أحكام الشريعة والتي أجمع عليها المسلمون ، وهي تكون المظاهر  
بأنه العبرة للمجتمع المسلم ، إنما أخذت من السنة ، كالأذان والمباعدات ، والديات  
نكاح السلم والخرب ، فلا ينهى الاختصار على الكتاب في طلب الفقه .  
وليست السنة مرتبة واحدة ، بل فيها المتراتب . والاحاد كما أن الأحكام  
بالاستيفاض والصحيح والمنقطع وغير ذلك .

وحد الخبر : هو الذي يتطرق إليه التصديق والتكذيب (١) .



## المطلب الثاني

==

## التواتر

==

التواتر: هو ما أفاد العلم ، ووجب تصديقه ، دون التوقف على دليل آخر ،  
 يعلم صدقه بمجرد ، بينما يتوقف العلم بصدق خبر الأحاد على دليل آخر غير  
 خبر نفسه .

ولذلك قال الحنابلة : " العلم الحاصل بالتواتر ضرورى صحيح ونحسب  
 بطرون اليه كعلمنا بوجود مكة " (١) .

فهو دليل قاطع موجب للعلم والعمل .  
 وشترط للتواتر ما يلى :

أولا - أن يكون مستندا الى مشاهدة حس بأن يقول رأينا ولا يصح التواتر  
 ، معقول ، لان جميع المعقولات تدرك عقلا .

ثانها - استواء الطرفين والواسطة .  
 أى أن تكون الطبقة المشاهدة كالطبقة المخبرة ، وفيما بينهما كذلك ، فلا بد  
 ، استكمال عدد التواتر فى كل طبقه .

ثالثا - أن يمنع العدد فى كل طبقة التواطؤ على الكذب ، ولم يتفق العلماء على  
 د معين ، فيبقى مناطا بما يحصل به العلم الضرورى بحيث يستحيل اتفاقهم على  
 كذب (٢) .

والتواتر ينسخ القرآن الكريم ، عند الحنابلة ، وخالف أحمد فى ذلك  
 ، خه الشافعى .



(١) روضة الناظر ٤٨ .  
 (٢) المسودة ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

## المطلب الثالث

===  
 خبر الأحاد  
 ===

أخبار الأحاد هي ما عدا المتواتر ، وإن اختلفت مراتبها من حيث إفساده  
 . لم

ويشترط أحمد وعلماء مذهبه في راوي الأحاد ، الإسلام ، وعدم البدعة ،  
 بدالة ، والعقل والبلوغ ، والضبط . ولا يشترط بيان سبب التعديل لاستصحاب حال  
 دالة بالمسلم أصلاً (١) .

ويجوز رواية الحديث بالمعنى للمعالم المفرق بين المحتمل وغير المحتمل  
 لاهر والأظهر ، فيضع لفظاً مكان لفظ ولكن فيما لا يختلف فيه المعنى عند الناس (٢) .  
 حديث الأحاد :

يرى الإمام أحمد أن خبر الواحد حجة قاطعة للصحابة الذين سمعوا وشاهدوا  
 ، صلى الله عليه وسلم . أما ما نقل بواسطة فالحجة القاطعة للمتواتر فقط .  
 واتفق جمهور العلماء على أن خبر الواحد يفيد العمل .  
 قال ابن قدامة " فإما التمسك بخبر الواحد فهو قول الجمهور ، خلافاً لأكثر  
 به بعض أهل الظاهر " (٣) .

وأما وجوب الاعتقاد وحصول العلم فالروايات مختلفة عن أحمد ولكن الأظهر  
 أنه يقول بحصول العلم بخبر الواحد ، وهو قول جماعة من أهل الحديث  
 عمدة (٤) .

- 
- المدخل ص ٩٣
  - روضة الناظر ٦٣
  - روضة الناظر ٥٣
  - المسودة ٢٤٥، ٢٤٦

فالإيمان بمنكر ونكير ، والحوض والشفاعة وعذاب القبر وعدم خلود الموحدين  
في النار كل ذلك ثبت بأحاديث آحاد . كما أن الصحابة رَوَوْا أحاديث الصفات وليس  
فيها ما يوجب الصل فإلّا فائدة في روايتها سوى التصديق والاعتقاد ؟ .

ولهذا قال المرحوم محمد أبو زهرة : " فالإمام أحمد بما أوتي من حب لله  
ورسوله يأخذ بكل حديث اتصل بسنده ، ويستولي على قلبه ويعتمده في المقائد " (١) .

والآحاد مراتب متعددة ، منها ما يفيد الظن الغالب القوي كأحاديث  
الصحيحين ، ومنها ما يفيد الظن القوي ، ومنها ما يفيد الظن ومنها دون ذلك .  
الآحاد والقياس :

إذا ورد الخبر مخالفا لقواعد القياس .  
فمعد الحنفية لا يحتج به إذا خالف الأصول المتفق عليها أو خالف معنى  
الأصول ، ولا فيما تم به البلوى .

والمرءى عن مالك أنه يقدم القياس على خبر الواحد .  
وأما عند أحمد فهو كشيخه الشافعي يعتبر السنة بيانا للقرآن ، بل إن أحمد  
منه النص شامل للقرآن والسنة ولا يتصور عند أحمد والحنابلة تعارض بين السنة  
والكتاب . ولا يلتفت إلى قياس أو استنباط أو استدلال مع ورود الخبر أصلا .

فأحمد يأخذ بخبر الواحد فيما تم به البلوى وفي الحدود وفي المقائد ،  
لو خالف قياسا أو معنى مستقادا من عموم الكتاب (٢) .



(١) أحمد بن حنبل ( محمد أبو زهرة ) ٢٦٢ .

(٢) المسودة ٢٣٢ وما بعدها روضة الناظر ٦٥ ٦٦ .

## المطلب الرابع

===

## الحديث المرسل

===

المرسل عند المحدثين : هو ما يسنده التابعى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وعند الفقهاء والاصوليين : هو ما لم يتصل فيه السند الى رسول الله ، فقد يكون الانقطاع عند الصحابي ، وقد يكون عند غيره . وقد يطوى السند . وسند السى رسول الله جاشرة (١) .

والمرسل عند المحدثين من جملة الاحاديث الضعيفة ، لان بعض الرواة مجهولون وقد يكون المجهول غير ثقة ، او ضعيفا .

بخلاف مرسل الصحابي عن صحابي آخر فهو حجة بالاجماع . قال النووي : " ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعى وكثير من الفقهاء واصحاب الاصول . وقال مالك وابو حنيفة : " صحيح " (٢) . وقد مر شروط الشافعى للأخذ بالمرسل . كان يتضمن معناه حديث صحيح مسند . او واقفه مرسل غيره من اهل العلم . او واقفه بعض الصحابة . او يفتى به جماعات من اهل العلم . ولكن الامام أحمد ، وهو محدث مشهور ، اعتبر المرسل أصلا مستقلا من اصوله كما ذكر ابن القيم حيث قال : " الاصل الرابع - من أصول أحمد - الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف ، اذا لم يكن فى الباب شئ يدفعه " (٣) .

فأحمد يبعد المرسل ضعيفا . ولكنه يأخذ بالخبر الضعيف ابتعادا عن التماس الذى لا يصار اليه الا للضرورة . والحديث الضعيف وان تعلق اليه الشك لكن نسبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم تجمله فوق قياس المجتهد .

(١) تدريس الراوى على تقريب النوارى ١٦٥/١ - ١٦٦ .

(٢) تقريب النووي ٩٨/١ .

(٣) اعلام الموقعين ٣١/١ ، المسودة ٢٧٣ .

وعلى أى فان تقسيم الامام احمد للحديث هو : صحيح وضعيف والضعيف رتب متفاوتة . فيحمل أخذه بالحديث الضعيف على ما لم يكن ضعفه بينا أو كان مؤيدا  
أدلة أخرى .

والمرسل : ما ارسله الصحابي ، وما ارسله التابعي ، وما ارسله أهل العصور  
لتأليه المتأخرة .

فالأول حجة عند الجمهور . لان الصحابة لا يشك في عدالتهم فما المرسل الذي  
خرج به احمد ؟ .

جاء في المسودة : مرسل أهل عصرنا وغيره ، سواء عند أصحابنا . قال ابن  
هل وهو ظاهر كلام احمد . وبه قال الكرخي والجرجاني .

ثم قال : ليس مذهب احمد . لم يكن يحتاج بمراسيل محدثي وقته (١) .  
فالظاهر ان المرسل مقبول عند احمد بشروط ، كما وضع الشافعي شروطا .  
جاء في الروضة : عن الامام احمد روايتان في الاعتداد بالمرسل .

رواية ثقيل ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة .  
وروي لا ثقيل وهو مذهب الشافعي ومضى أهل الظاهر وأهل الحديث (٢) .

فيكون التوفيق بين الروايات . ان احمد يأخذ بمراسيل التابعين ويكون المرسل  
لقبوله في رتبة الحديث الحسن . والمرسل المردود في رتبة الحديث المنقطع  
طاعة شديدا .

ولعل السبب في قبول أبي حنيفة ومالك للمرسل مطلقا ، هو حصول الطمانينة  
أن المرسل لقرب عهدهم بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولأنهما كانا يتحريان مسن  
نذان عنهم .

وأما في عصر الشافعي وأحمد فقد تباعد العهد عن أيام الوحي فلم يتحصل لهما  
الطمانينة التي حصلت لمن قبلهما ، فوضعا شروطهما في المرسل والتي يتحصلها  
صل الاطمئنان .





البحث الثالث

==

الاجماع

==

وشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : تعريف الاجماع وحكمه ونظرة أحمد الى الاجماع .

المطلب الثاني : مراتب الاجماع .



## المطلب الأول

==

تعريف الاجماع وحكمه ونظرة الامام احمد الى الاجماع

==

الاجماع ، لغة : العزم والاتفاق .

وفي الاصطلاح يعرفه الحنابلة بأنه : اتفاق علماء العصر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من أمور الدين " (١) .

والذى يفهم من هذا التعريف ، ان الاجماع غير مقتصر على عصر الصحابة ، وان الاجماع المحدث به هو اجماع جميع علماء المسلمين لا أهل المدينة وحدهم خلافا لما لك ولا اجماع أهل البيت خلاف للشبهة وذلك لان العصمة تثبت للأمة بكليتها .

حكمه :

إذا انعقد ، عدم جواز الخروج على القول المجمع عليه . فهو حجة قطعية لان أمة محمد عليه السلام لا تجتمع على ضلالة (٢) . وخرق اجماعهم معناه نسبة هذه الالة الى الضلالة . وقد مرت ادلة اعتبار الاجماع حجة من الكتاب والسنة فى أصول الحنفية والشافعية .

وما اجمع المسلمون عليه . اعداد الصلوات والركعات وأصول الفرائض .  
نظر احمد الى الاجماع :

العلم بالاجماع واقامة الحجة على وقوع الاجماع أمر ليس يسيرا بعد عصر الصحابة . هذا مادعا النظام وبعض الشبهة ان ينكروا حدوث الاجماع .

وصى عن أحد انه انكر الاجماع . لأنه قال لمن يدعى الاجماع " وما يدريهم انفقوا " . واعتذر علماء الحنابلة باعتذارات كثيرة منها ان النظام أنكر وقوع اجماع عقلا . وأحد جوزة عقلا وشوعا واستيعد وقوته بعد عصر الصحابة لكثرة العلماء اختلاف البلدان وتعذر الاطلاع على آراء جميع أهل العلم . ولذا فالاجماع الجزئى اقلى ممكن واجماع علماء جميع الأقاليم متعذر (٣) .

(١) روضة الناظر ٦٧ .

(٢) المسبودة ٣١٥ .

(٣) المسبودة ٣١٥ ٣١٦ .

ولذلك قال ابن بدوان : " ولا يتوهم من توهم ان الامام انكر الاجماع انكارا قلبا ، وانما انكر العلم بالاجماع على حادثة واحدة انتشرت في جميع الاقطار " (١) .



### المطلب الثاني

==

### مراتب الاجماع

==

أولا - اجماع الصحابة : وهذا هو المتصور عند الحنابلة عقلا وشرطا . وذلك ان علماء الصحابة كانوا في المدينة ، والاطلاع على آرائهم ممكن . ولعل هذا ما احدا الامام مالك ان يعتبر عمل اهل المدينة حجة . واتفاق علمائها اجماعا .

ثانيا - اما اجماع ماعدا الصحابة فهو وان كان متصورا ، ولكنه مستبعد . ولئن كان الحنفية قد توسموا في اعتبار الاجماع حتى عدوا الاجماع السكوتي ، مجموع أقوال الصحابة ، وفعل الخلفاء الراشدين وسكوت الصحابة ، وعدم العلم بالمخالف ، كل ذلك اعتبروه اجماعا .

فان أحمد بن حنبل لم يعتبر الاجماع السكوتي (٢) ، الا اذا كان قولا في تكليف . ولا يسمى عدم العلم بالمخالف ، أو مجموع أقوال الصلبة ، أو اتفاق الخلفاء بالحدس اجماعا ، وان كان لا يخرج من مجموع أقوالهم . ان لو سأل لكل انسان ان يرد برأيه لعدم العلم بالمخالف لتمطلت النصوص .

ولا يشترط أحمد انقراض المصر وان ذكر بعض اصحابه أنه يشترط ذلك ، كما يعترض عدم اختلاف السابقين في المسألة محل الاجماع (٣)

والنتيجة ان احمد الذي تتلمذ على الشافعي لا يتوسع في اعتبار الاجماع ، وان كان قد يقول لعدم العلم بالمخالف ، في الطبقات التالية ، اتباعا للسلف أو لقول أكثر من العلم ، وذلك كاجماعهم على توريث البنتين قياسا على توريث الاختين . واجماعهم قياس الجوارح على الكلاب بالصيد ، وغير ذلك . والورع عنده ان يقول لا أعلم خلافا لمن ان يقول الاجماع على كذا (٤)



(١) المدخل لمذهب أحمد بن حنبل ( لابن بدوان ) ١٢٩ .

(٢) روضة الناظر ٧٦ .

## البحث الرابع

==

### القياس

==

وشتمل على ثلاثة مطالب وتذييل :

- المطلب الأول : تعريف القياس وحجته وحكمه .
- المطلب الثاني : أقسام القياس .
- المطلب الثالث : نظر أحمد وعلماء مذهبه للقياس :

## المطلب الأول

==

تعريف القياس وحقيقته وعكسه

==

تعريف القياس عند الحنابلة :

القياس لغة مصدر قياس \* قدر وشبهه .  
وفي الاصطلاح : " مساواة فرع لأصل في علة حكمه " (١) .  
والقياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح والقياس الفاسد . أما القياس  
الصحيح فهو الذي وردت به الشريعة . وهو الجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين .  
والجمع هو قياس الطرد ، والفرق هو قياس المعكس والقياس من المدل الذي بعث الله  
به رسوله (٢) .

وهو الحاق مسألة بأخرى في حكمها لاتحاد العلة .

حجة القياس :

ان كثيرا من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة تلح أو تصرح باعتبار القياس دليلا  
شروعا ، كما ان عمل الصحابة واقتوالهم كان يعتمد فيها القياس باتفاقهم .  
فالله تعالى قاس خلق عيسى على خلق آدم ، وقاس احياء الموتى يوم القيامة  
على احياء الأرض المهامدة بانزال النيث عليها ، وضرب الأمثال .  
والرسول عليه السلام قاس دين الله على دين العباد في وجوب الوفاء وقاس  
الصحابة في مسائل كثيرة . وكتاب عمر الى ابن موسى مشهور وفيه " الفهم الفهم فيملا  
أدلى اليك مما ورد عليك ما ليس في قرآن ، ولا سنة ، ثم قاييس الأمور عند ذلك . واعرف  
الامثال . ثم اعهد الى احبها الى الله وأشبهها بالحق .

ومدار الاستدلال في هذا كله التسمية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين .  
ولذا قال ابن القيم " ولم ينكره أحد من الصحابة وهو أحد الأصول الشرعية ولا يستغنى  
عنه قومه (٣) .

(١) المدخل الى مذهب أحمد بن حنبل ١٤٠ .

(٢) رسالة ابن تيمية في القياس ١٤٠ .

## القياس :

عندما تتساوى المسائل وتتحد في الملة ينهض الحاق المسألة بأخواتها  
لإلحاق حكمها • ولا يجوز أن يقال • لم يرد في هذه المسألة نص بل القياس  
من هو الميزان الذي أنزل مع كتاب الله تعالى • فإذا تساوت المسائل في نظر  
من يجب أن يسوى في حكمها • ولا يشترط أن يعقل ذلك كل أحد • إذ ليس من  
القياس الصحيح أن يدرك صحته كل أحد •



## المطلب الثاني

## أنقسام القياس

ينقسم القياس إلى صحيح وفاسد كما ذكر ابن تيمية • فالصحيح هو الميزان الذي  
الله كتابه •

والفاسد ما يضاده قياس الربا على البيع • وهو الذي نهى عنه الشارع وذمه •  
والقياس المستعمل للاستدلال ثلاثة أنواع :  
أولها قياس الملة : مثل قوله تعالى " أن مثل عيسى عند الله كمثل  
نلقه من تراب ثم قال له كن فيكون " •

فذكر سبحانه أن عيسى نظير آدم في التكوين • فكيف يستهجن اليهود والنصارى  
عيسى من غير أب •

وثانيها قياس العلاله : وهو الجمع بين الأصل والفروع بدليل المصلحة  
ها • كقوله تعالى :

" يخرج الحي من الميت • ويخرج الميت من الحي • ويحيى الأرض بماء  
• وكذلك تخرجون " دل بالمثل على المثل • وبين أن خروج الناس أحياهم القيامة  
نح الحي من الميت في الدنيا •

وثالثها : قياس الشبه : وقد حكاه الله سبحانه عن المبطلين • وهو الجمع  
بين أمرين لنوع شبه ولكنه يخلو من العلة • كقياس أخوه يوسف شقيقه عليه • واستنتاج أنه  
يقبض بالجماع الأخوة (١) .



### المطلب الثالث

==

### نظر الحنابلة الى القياس

==

اهتم الحنابلة بالقياس اهتماما كبيرا واوسموا في بناء الاحكام عليه ، رغم  
رد من الامام احمد انه يلجأ اليه للضرورة • فقد افردوا له كتابا خاصة • كرسالة ابن  
ميه في القياس • أو أوامبا وفصولا مطولة كما في اعلام الموقعين ، والمسودة وروض  
نظر والمغلل لمذهب أحمد •

فهم يشتمون على من انكر القياس • وسعدون ترك القياس نسبة للشرعية السي  
نفسه • قال ابن القيم : " وأما أحكامه الأمره الشرعي فكلها هكذا نجد لها مشتملة  
في التمهيد بين المتماثلين • والحق النظم بنظيره ، واعتبار الشيء بمثله • والتفريق  
في المختلفين ، وعدم تسوية أحدهما بالآخر • وشرعيته سبحانه منزهة ان تنهى عن  
الفسدة فيه ثم يبيح ما هو مشتمل على تلك الفسدة أو مثلها أو أزيد منها • فمن  
يؤذلك على الشرعية فما عرفها حتى معرفتها •

وكيف نظن بالشرعية انها تبيح شيئا لحاجة المكلف اليه وصلاحته • ثم تحصر  
مواحيه اليه والمصلحة في اباحته أظهر ؟ " (٢) .

وهذا الكلام يدل على أن الحنابلة لم ينتبهوا في القياس الى العلة فحسب ،  
في وصف معرف للحكم ، بل ينظرون في القياس الى المصلحة والحكمة (٣) • فالقرآن

(١) اعلام الموقعين ١٠ / ١٣٤ ، ١٤٩ ، رسالة القياس ٦ ، ٧ •

(٢) اعلام الموقعين ١ / ١٩٥ •

(٣) المسودة في أصول الفقه (٤٢٣) •

للاحكام والسنة عللت الاحكام والمتبع لهذه النصوص المعللة يجد أن مقاصد الشيعة  
بناء الاحكام عليها جلب النافع وإبعاد الأضرار والمفاسد . فيقام السبب مقام الحلقة .  
ولذا فلما يميز الحنابلة عن غيرهم في هذا الأصل هو :  
أولا : اعتبار الحكمة والقصد المصلحة في القياس . بينما اعتبر الحنيفة  
ملة دون الحكمة .

وثانيا : كما أن الحنابلة لا يتصورون وجود نص مخالف للقياس . في حين  
ذلك في الفقه والأصول الحنفية . وقد رد الحنابلة ردودا مطولة على اعتبار الحنفية  
رد أخبار مخالفة للقياس . كالوضوء من لحوم الابل ، والسلم ، والاجارة . وقالوا ليس  
الشيعة شيء على خلاف القياس (١) . لان النصوص جاءت للمصلحة . ولا تتصور المصلحة  
خلاف النص .



### تذييل

==

ويرجع المرجوم محمد أبو زهره مسلك الحنابلة في القياس لانهم كما يقول يواثمون  
ن الأنبياء وبين ما ارتوه من علم واسع بالسنة وفتاوى الصطبة ولان قياسهم يستقى من  
بيع الأثر . ولانهم اتجهوا الى المقاصد السامية من التشريع وهى ايجاد جماعية  
تلتزم على رعاية المصالح ودفع الأضرار (٢) .

ولكن أرجح نظر الحنفية لما على :  
أولا : اناطة الاحكام بالعلل أولى . لان العلة وصف ظاهر منضبط ، بينما  
ط الحكم بالحكمة والمصلحة وهما غير منضبطتين يجعل الأمر متارجحا فقد تكون المصلحة  
م ظاهرة في حكم وهذا ظاهرة في غيره . كما أن ادراك المصالح متفاوت بين الناس .  
ولذا فنظر الحنفية أدق .

(١) جاءت ردود ابن القيم في الجزء الثانى من اعلام الموقعين ص ١٣٤ .

(٢) أحمد بن حنبل - محمد أبو زهره - ص ٣٣٤ .



ثانيا : ان الحنفية عندهم ما يقوى مسلكتهم ، فهم يردون القياس اذا تبين  
 دليل من السنة أو الأثر ، يأخذون بالاستحسان لتفادى ان يؤدى اطراد القياس  
 بسدة أو حرج أو مشقة .

اما اعتماد المصالح عند الحنابلة فقد ادى الى أن يقدم الطوىسي الحنبلى  
 صالح على النصوص محتجا بان المصلحة هى المعتبرة دون النص الدال عليها .

ثالثا : لم يكن أبو حنيفة ولا تلاميذه ، ولا ائمة مذهبه من بعد ، على جهل  
 سنة ، بل منهم المحدثون والفقهاء والاصوليون ، كما فى المذاهب الأخرى ، .



## البحث الخامس

==

## فتوى الصحابة

==

لقد كثرت الاحاديث والآثار في مذهب أحمد حتى عد محدثا أكثر منه فقيها .  
فهو اعتمد على النص أكثر اعتماده ، واعتبر الصحابة نقلة عن الرسول صلى الله عليه وسلم .  
كما ان فتاواهم وضعت حلولاً لمشاكل مختلفة وميثاقاً متعدد ، مما جعل فقه أحمد يكاد  
يكون كله آثاراً .

وقول الصحابة حجة تلي الحديث الشرف في المرتبة عند الامام أحمد<sup>(١)</sup> . ولفتاوى  
الصحابة مراتب عنده .

الأولى : ان يتفق الصحابة في المسألة على قول واحد ، أو الا يعرف فيها  
مخالف . ففي هذه الحالة يأخذ بقولهم ، وإن كان لا يتوسع في تسميته اجماعاً ، بل  
لوه يقول لا أعلم شيئاً يدفعه أو نحو هذا .

وهذا النوع من اقوال الصحابة لا يقدم عليه رأى ولا قياس ولا قول . فاذا روى  
قولان عن الامام روايتان . فهو متبع في نقل السنن والآثار ، لا يمدحها فراراً عن  
القول بالرأى .

الثانية : وأما اذا اختلف الصحابة فذلك يمتنع عند الامام أصلاً ثالثاً<sup>(٢)</sup> .  
فهو يمتنع التخير من اقوال الصحابة أصلاً مستقلاً للأحكام ، فيأخذ بأقربها  
الى الكتاب أو السنة . ولم يخرج من اقوالهم فسلكه كسلكت أبى حنيفة من قبل .

فاذا لم يجد مرجحاً لأحد اقوال الصحابة . ترك المسألة كما وودت عنهم وذكر  
جميع الأقوال فيها من غير حزم بواحد منها . وكأنه يرى جواز الأخذ بجميع هذه الأقوال<sup>(٣)</sup> .

كما ان فتوى التابعين لها مكانتها في فقه الحنابلة ، وتأتى بعد فتوى الصحابة .  
وقد علل ابن القيم الأخذ بفتاوى الصحابة والتابعين بقوله : " وان قرئها السـ  
الصاب بحسب قرب أهلها من عصر الرسول صلوات الله وسلامه عليه . وان فتاوى الصحابة

(١) اعلام الموقعين ٣٠/١ ، المدخل ٤٢ .

(٢) المدخل الى مذهب الامام أحمد ٤٢ .

(٣) روضة النظر ٨٥ .

أولى أن يؤخذ بها • من فتاوى التابيين • وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعيهم •  
التابعين وهلم جرا • (١) .

فذهب أحمد في أقوال الصحابة أن يتلخص فيما يلي :

١ - عند اتفاقهم يؤخذ بقولهم ولا يقدم عليه قول أو قياس •

٢ - أما عند اختلافهم فيروى عن أحمد روايات •

الأولى : أنه ينقلها جميعها • ويكون كل قول منها رواية عنه فلا يرجح واحدة

على أخرى • وهذا إذا لم يتبين له مرجح من كتاب أو سنة •

الثانية : يتخير ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة • ولا يخرج عن أقوالهم السي

لهم •

الثالثة : ينظر إلى أشخاص الصحابة فيقدم أقوال الراشدين على غيرهم •

لما ذكر ابن القيم • قال : والصحيح - أي في الروايات عن أحمد - أن الشق الذي فيه

للخلفاء الراشدين أو بعضهم أرجح وأولى أن يؤخذ به • فان كان الأربعة - أي الخلفاء -

ن شق فلا شك أنه الصواب (٢) •

فأرسله :

فالشقاء الأربعة يأخذون بفتاوى الصحابي • ولكنهم يختلفون في التأخذ •

لأبو حنيفة • اعتبر اجتهاد الصحابة خيرا لنا من اجتهادنا لأنفسنا • ولا يجوز الخروج

عن أقوالهم •

والشافعي : يأخذ بقول الصحابي على أنه اجتهاد • واتباعهم أولى ممن

جهاد من بعدهم •

ومالك : يعتبر أقوال الصحابة من السنة ولذلك فهي تعارض الأخبار المروية

•

(١) اعلام الموقعين ٤ / ١١٨ •

(٢) اعلام الموقعين ٤ / ١١٩ •

أما أحمد فلم يملك مسلك الفقهاء الذين سبقوه بل يمد أقوال الصحابة المصدريين  
 في التشريع يمد النصوص ، فهم أفقه الناس بالشرعة واللغة ، فأراؤهم إما أن تكون  
 أو نهما من قيس النبوة .



## البحث السادس

===

### الاستصحاب

===

وشتمل هذا البحث على مطلبين :

- المطلب الأول : تعريف الاستصحاب وحقيقته .
- المطلب الثاني : أقسام الاستصحاب .



## المطلب الأول

==

تعريف الاستصحاب وحجتيه

==

الاستصحاب أصل شرعي معتبر عند الفقهاء الأربعة ، إلا أنه بطريق لال العقلى ولم يكن لأخذ الفقهاء به متساوياً . فأكثرهم أخذوا به الحنابلة ثم  
ثم المالكية وأخيراً الحنفية .

والاستصحاب فى الاصطلاح هو استدانة اثبات ما كان ثابتاً أو نفي ما كان  
(١) ، أو هو التمسك بدليل عقلى أو شرعى لم يظهر عنه ناقل مطلقاً (٢) .

استصحاب :

الاستصحاب ثابت كدليل شرعى . وحجتيه جاءت بالاستدلال . والاستدلال  
الى معتبر لمعرفة الاحكام من غير قياس (٣) .

جاء فى الروضة :

" والاحكام السمعية لا تدرك بالعقل . ولكن دل العقل على براءة الذممة  
بإثبات ، وسقوط الحرج عن الحركات والسكنات قبل بعثة الرسل .

فالنظر فى الأحكام أما فى نفيها وأما فى اثباتها . فأما الإثبات فالعقل  
، وأما النفي فالعقل قد دل عليه ، الى ان يرد دليل السمع الناقل عنه .

ومثاله : لما دل السمع على خمس صلوات ، بقيت السادسة غير واجبة ،  
السمع بنفيها . . . " (٤) .

فهو ان ظن دوام الشئ " بناءً على ثبوت وجوده قبل ذلك وهذا الظن  
الأكثرين (٥) .



- 
- أعلام الموقعين ١/ ٣٣٩ .  
المدخل الى مذهب أحمد ١٣٣ .  
حاشية البناني الشافعى ٢/ ٣٤٢ .  
روضة الناظر ٢٩ .  
المدخل الى مذهب أحمد ١٣٣ .

## المطلب الثاني

==

## أقسام الاستصحاب

==

ينقسم الاستصحاب وفق الحكم السابق الى ثلاثة أقسام ، وهى استصحاب الأصلية ، واستصحاب الوصف المثبت للحكم الشرعى حتى يثبت خلافه ، واستصحاب جماعى محل النزاع .

أما استصحاب البرائة الأصلية ، فقد قال بعض الحنفية : هو حجة للدفع ت • تدفع طلب المرأة والوارثين بالفرقة وتقسيم التركة ، لغياب الزوج والمورث .  
ثبت للغائب الحقوق كالإيراث من غيره .

والآخرون من اصحاب مالك والشافعى واحمد وغيرهم ، يقولون : انه يصلح لامر على ما كان عليه . وذلك لأنه اذا غلب على الظن انتفاء الناقل والمغير الأمر عليه ، غلب على الظن بقاء ما كان على ما كان <sup>(١)</sup> . وهذا أصل فقهى مشهورة . وفهم من هذا انهم يأخذون بالاستصحاب فى الدفع والاثبات .

وأما استصحاب الوصف المثبت للحكم الشرعى الى ان يثبت خلاف ذلك الحكم ، الحكم الثابت بالدليل حتى يرد ناسخ أو مخصص أو مغير مطلقا .

قال ابن القيم وهو حجة ، وأورد أمثلة كثيرة منها :  
استصحاب حكم الطهارة ، وحكم الحدث ، واستصحاب بقاء النكاح ، ومقاس ،  
وشغل الذمة بما شغلت به حتى يأتى دليل على زوالها .

وهذا هو عين القاعدة الفقهية الشهيرة " اليقين لا يزول بالشك " .  
وزاد فى روضة الناظر ، وكذلك الحكم بتكرار اللزوم اذا تكررت الاسباب ،  
سهر رمضان وأوقات الصلوات " <sup>(٢)</sup> .

فالاستصحاب هنا هو التمسك بدليل على أو شرعى . ولم يرجع فى حقيقة الأمر ،  
م ورود الدليل المغير ، بل الى ظن بقاء الحكم الثابت ، مع عدم وجود المغير ،  
العلم بالمغير .

وأما استصحاب حكم الاجماع في محل النزاع ، فهو أن يكون اجماع على حكم ماله ، ثم يطرأ على تلك المسألة وصف لم يجمع عليه ، فكيف يحكم بالمسألة طارئة ؟ .

اختلف في هذا الشأن على قولين :

الاول : قول المزني والصيرفي وابن شاقلا وابن حامد وابن عبد الله الرازي : حجة .

والثاني : قول ابي حامد وابي الطيب الطبري والقاضي ابي يعلى وابن عقيل والحلواني وابن الزاغوني ، قالوا :

ليس بحجة لأن الاجماع انما كان على الصفة القائمة قبل محل النزاع . ومثال ك :

اجمعوا على صحة الصلاة للمتميم قبل رطوبة الماء في الصلاة . وأما اذا رأى الماء نصحها . والاستصحاب انما يكون استمرارا لحكم ثابت .

فالقائلون باستصحاب حال الاجماع ، قالوا : يتم الصلاة ، لو رأى الماء انشاءها .

والآخرون قالوا : لا يتمها (١) . أي يستأنف الصلاة بشروطها .

ثم ان ابن القيم يرجح الرأي القائل بحجية هذا الاستصحاب ويورد الأمثلة ، قال :

وما يدل على أن استصحاب حكم الاجماع في محل النزاع حجة ، ان تبدل المجمع على حكمه أولا ، كتبدل زمانه ومكانه وشخصه ، وتبدل هذه الأمور يمنع استصحاب ما ثبت له قبل التبدل .

لذلك تبدل وصفه وحاله لا يمنع الاستصحاب .  
من أمثلة ذلك :

الدباغ ينقل حكم نجاسة الجلد ، وتخليل الخمرة ينقل حكم تحريمها .



فأما مجرد النزاع في رؤية الماء في الصلاة ، وحدوث الميـب عند المشتـرى ،  
يجب رفع ما كان ثابتا قبل ذلك من الأحكام " (١) .

فالحنابلة اذن أكثر الفقهاء أخذوا ببدا الاستصحاب ، وليهم الشافعية  
المالكية ثم الحنفية .

والناظر في الأدلة يجد ان المذاهب تقترب من بعضها مالا ، وان تباعدت  
لما واعتبارا ، فاستصحاب الوصف المـثبت للحكم الشرعي ، واستصحاب البرائة الاصلية ،  
ايجدان عند الحنفية أصولا فرعية بقاء ما كان على ما كان ، والاصل برائة الذمسة ،  
فهـن لايزول بالشك ونحو ذلك (٢) .



(١) اعلام الموقعين ١/ ٣٤٣ .

(٢) الاشباه والنظائر لابن نجيم ٥٧ وما بعدها .

### المبحث السابع

==

### المصالح

==

يشتمل على مطلبين :

- المطلب الأول : أقسام المصلحة
- المطلب الثاني : المصلحة المرسلة أصل مستقل

## المطلب الأول

==

## أقسام المصالح

==

المصلحة هي جلب منفعة أو دفع مفسدة • وهي في الشريعة ثلاثة أقسام :  
الأول : ما شهد له الشرع بالاعتبار فهذا هو القياس كاستفادة تحريم شحيم  
من النص على تحريم لحمه •

الثاني : ما شهد له الشرع بالهتلان • وهو تأهيل النص على غير ما تحتل •  
جاء الصوم على السلطان اذا نهته الكفارة للأفطار في رمضان • بدل عتق  
لسهولة العتق عليه ومشقة الصوم • لان فتح هذا الباب يؤدي الى تغيير محالهم  
منه •

الثالث : ما لم يشهد الشرع باعتباره ولا بالفائه • فهذا هو المرسل • وهو على  
دراتب •

الأول : ما يقع في رتبة الحاجات • كتسليط الولي على تزويج الصغير  
بميرة •

الثانية : ما يقع في رتبة التحسينات كاعتبار الولي في النكاح صيانة للمرأة عن  
من يباشره الولي فرعاية لحسن المصالح •

وهذان القسمان لا يتمسك بهما ما لم يرد بهما أصل أو شاهد من الشرع • لان  
بدون دليل أو شاهد شرعي يعتبر تشريعا بالرأى <sup>(١)</sup> وهو لا يجوز •

الثالثة : ما يقع في رتبة الضرورات • وهو ما عرف التفات الشرع اليه • كالضرورات  
( حفظ الدين • والنفس والمقل • والنسل والمال ) • لأوجب الشارع قتله  
• وقطع القاطع ورجم الزاني وجلد السكران <sup>(٢)</sup> •



## المطلب الثاني

==

## المصلحة المرسلة أصل مستقل

==

• والمصالح المرسلة حجة عند الحنابلة •

قال في المدخل : واختلف في حجة المصالح المرسلة ، فذهب أصحابنا  
إلى الحنابلة - إلى اعتبارها • وقال مالك باعتبارها (١) •

وهناك فرق بين المصالح والقياس • فالقياس راجع إلى أصل معين • في حين  
المصلحة المرسلة لا ترجع إلى أصل معين ولكن رؤى انتكات الشارع إليها في مواضع  
التشريع •

فالإمام أحمد رحمه الله ، رأى الصحابة يمتثلون بالمصالح ، فجمعوا القرآن ،  
وأعلى أن يجلد شارب الخمر ثمانين جلدة • ورأى عمر يشاطر الولاة أموالهم الخاصة  
تلاطها بما اكتسبوه أثناء الولاية • كما قتل الجماعة بالواحد صونا للدماء • فطشروا  
النهب وجعلوه أصلا شرعيا • فمن فقهه جواز نفق أهل الفساد والدعارة التي  
يؤمن فيه شهرهم ، وصرى تفليط الحد على شارب الخمر في نهار رمضان • وأجبار  
مال والغالحين على القيام بالعمل عند الحاجة ونحو ذلك • وبذلك ألا لان الشهامة  
للمصالح العباد •

قال ابن القيم " فان الشريعة مبناه واساسها ، على الحكم ومصالح العباد  
المعاش والمعاد • وهى عدل كلها ورحمة كلها ، ومصالح كلها ، وحكم كلها •  
سأله خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن المصلحة إلى المفسد ، وعن الحكمة إلى  
بطلان من الشريعة ، وإن أدخلت فيها بالتأويل " (٢) •  
ع : ترتيب المذاهب الفقهية حسب الاخذ بالمصلحة المرسلة :

أولا : الفقهاء الذين يجعلون المصلحة معارضة للنصوص وهم أكثر المالكية ،  
ثانيا : ان المصلحة تعارض الدليل الظني • فتخصص النصوص الظنية سواء كانت ظنية  
وتأويلية الدلالة •

والمغالون ، في اعتبار المصالح كالطوفى المنسوب للحنابلة وهؤلاء يقدمون  
 على النصوص الظنية منها والقطعية • وحجتهم ان المصالح معتبرة عند الشارع ،  
 لا تمنع بينما تمنع النصوص لانها وسيلة لغاية ، والغاية هي المصلحة • ولكن  
 النص الذي يمارض المصالح ؟ ان هذا الاختلاق •

مرجع المرحوم محمد أبو زهرة أن الطوفى كان شيعيا • ودرس آراءه باسم  
 نابلة • ويدلل على ذلك بمجريات حياة سليمان الطوفى المذكور • فهو ممن  
 يفة الاماميه الذين يرون ان النسخ ثابت للائمة كما هو ثابت للرسول صلى الله عليه  
 وسلم (١) •

ثانيا : الحنابلة : يأخذون بالمصلحة اذا لم يشهد لها أصل شرعى •  
 من عنها أصل شرعى •

ثالثا : الحنفية والشافعية • لا يأخذون بالمصلحة ما لم يشهد لها أصل شرعى  
 من غيرهم •



## البحث الثامن

==

### سند الذرائع

==

يشتمل هذا البحث على ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : تعريف الذرائع وحجيتها
- المطلب الثاني : نظر الحنابلة للذرائع
- المطلب الثالث : أقسام الذرائع

## المطلب الأول

===

## تعريف الذرائع وحجيتها

===

الذريعة : الوسيلة . مقصد بها في الاصطلاح ما يتخذ طريقا للمحرم . أو ما  
ينتجته حدوث المحذور .

وسد الذرائع عند الحنابلة والمالكية : معناه ما يضمن به إبطال الحيل . وهو  
ظاهر مباح يتوصل به إلى المحرم (١) .

والذرائع أصل مهم من أصول الحنابلة ، ويرد ذلك إلى أن الشارع إذا طلب  
إفهاما يصل إليه مطلوب تبعا . وإذا نهى عن شيء ، فما يؤدي إليه منهى عنه تبعا .  
لذا يلتقى مع القاعدة الشرعية " ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب " .

قال ابن القيم " لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضى  
بها ، كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها . فوسائل المحرمات والمعاصى فى  
إفهامها والمنع منها ، بحسب اقضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها . ووسائل الطاعات  
لقربان فى محبتها والاذن بها ، بحسب اقضائها إلى غاياتها (٢) .

بجنتها :

يدل الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وأعمالهم على اعتبار سد الذرائع فى ترتيب  
لاحكام الشرعية .

فقد جاءت آيات كثيرة تنهى عن أفعال ليست حراما فى ذاتها ولكنها تؤدى  
إلى الحرام . فمن ذلك قوله تعالى :

" ولا يضربن بأرجلهن ليعلمن ما يخفين من زينتهن " وقال " ولا تصوبوا الذين  
همن من دون الله فیسبوا الله عدوا بغير علم " . وقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لجميع بين المرأة وعمتها وخالتها وقال " انكم اذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم " ، وحسرم  
للقروض قبول الهدية .

(١) المدخل ١٣٨ .

(٢) اعلام الموقعين ١٣٥/٣ .

وحرم الخلوة بالاجتنبية • وجمع عثمان المصاحف على حرف واحد • وما ذللك  
لأن هذه المنهيات ذريعة أو وسيلة يتوصل منها إلى المحرمات سواء أكان المحرم  
نفساً لمن فعل المنهى عنه أو لا •

وقد أورد ابن القيم تسعة وتسعين وجهاً كأثلة على تحريم الشاي لانهور لانها  
لدى الى المقاسد (١) •



### المطلب الثاني

==

#### نظر الحنبلة الى مبدأ الذرائع

==

ياخذ الامام أحمد رحمه الله وفقهاً مذهبه بمبدأ سد الذرائع على مصراعيه  
صدراً للتشريع ، فيكره أحمد الشراء من يرخس أسعار السلع ، يقصد محاصرة جواره  
لصادقيا • وحرم بيع السلاح عند الفتنة •  
ولا يقبل توبة الزنديق الذي ارتد أكثر من مرة لأنه يتخذ من اظهار الاسلام  
لهفـالكيد ونشر الضلالة •

فالحنبلة يتمدون الظاهر الى الحقائق حسب الدلائل والقرائن فيقولون :  
" مثل من وقف مع الظواهر والألفاظ ، ولم يراع المقاصد كمثل رجل قول له : لا تسلم  
لى صاحب بدعة ، فقبل يده ورجله ولم يسلم عليه " (٢) •



(١) اعلام الموقعين ١٣٧/٣ - ١٥٩ •

(٢) اعلام الموقعين ١١٥/٣ •



## المطلب الثالث

===

## اقسام الذرائع

===

تنقسم الذرائع من وجهة النظر الحنبلى بحسب تأديتها انوارا للفتنة الى اربعة اقسام :

الأول : ما كان وسيلة موضوعة للانحياز الى الفسدة ، فهي لا تختلف عن فعل • كشرب المسكر ، والقذف المؤدى الى فساد الفرية •

ولكن يلاحظ ان هذا القسم لا يسمى ذرائع ، بل هو افعال منهي عنها بعينها • ينص على النهي في الكتاب والسنة • تسمية الحنابلة لها ذرائع انما هو تجوز بعيد •

الثاني : ما كان وسيلة وضعت أصلا للباح • الا انها قصد بها الوصول الى فساد •

وهذا ينظر به الى قصد فاعله ونهيه • وهنا ممكن الفرق بين النظر الحنبلى عن طرغورهم من لا يتوسع في هذا الباب وهم الحنفية والشافعية •

فالحنابلة يتعمدون التصرفات للنهية • فتبطل البيوع والمعاملات والتصرفات ما دام قصد بها الفسدة •

الثالث : ما كان وسيلة وضعت للباح • ولم يقصد بفعلها الفسدة ولكنها تفسد بها • والغالب • والمفيدة ارجح من الصلحة المتحققة من فعل هذا الباع • سب الله المشركون على مسامعهم • فيكون ذريعة لان يسبوا الله تعالى ، وكالصالحات • الكراهة •

الرابع : ما كان وسيلة وضعت للباح ومحمّل ان تؤدي الى الفسدة لكن لا لصلحتها فيها ارجح • كالنظر الى المخطوبة • والمشهود عليها • وكلمة الحق عند سلطان جائر (١) •

(١) اعلام الموقعين ١٣٦/٣ • قواعد الاحكام ٢٩ •

## ترتيب الفقهاء حسب الأخذ بعمدا سد الذرائع :

١ - يمتاز الحنابلة ، بأنهم أكثر الفقهاء أخذا بهذا الأصل ، حتى أنهم حظروا كثيرا من انواع المعاملات ، وهى مباحة عند غيرهم ، وحجة الحنابلة انها تسوئى اوقد تؤدى الى مفسدة .

ويقترّب المالكية من الحنابلة فى هذا السبيل ، بل عندهم سد الذرائع وفتح الذرائع القابلة ، أى منع ما يؤدى الى الفساد وايجاب ما يؤدى الى المصالح المتيقنة .

٢ - والشافعية يأخذون بهذا المبدأ على نطاق ضيق جدا . فالأصل عندهم النظر للظاهر ، ولا يحاسب الانسان على ما فى قلبه فى الحياة الدنيا .

ولذا شدد الشافعى النكير على من فرق بين الزنديق والكافر ، فى قبول الاسلام أو التوبة . فقال فى الأم :

" فمن حكم على الناصب بخلاف ما ظهر عليهم ، استدلالا على ان ما اظهروا يحتل غير ما اظهروا ، بدلالة منهم أو غير دالة ، لم يسلم عندى من جهل بالتنزيل والسنة " (١) .

وذلك لما ورد عن الحنابلة من قولهم : من رجع عن الاسلام ممن ولد على الاسلام قتل ولم يستتب . ( وهذا اذا كان متزندقا ) ومن رجع عن الاسلام ممن لم يولد عليه استتيب .

ثم يحضى الشافعى فى الرد على منهج الحكم بخلاف الظاهر ، وهو ما اعتمدته الحنابلة ، قال : فاذا دل الكتاب ثم السنة ثم عامة حكم الاسلام على ان العقود انما يثبتها للظاهر عدها ، لا يفسدها نية المتعاقدين ، كانت الحقة اذا عقدت فى الظاهر صحيحة ، أولى الا تفسد بتوهم غير عاقدتها على عاقدتها (٢) .

والناظر فى هذه الاصول ، يجد ان المصالح والذرائع يلتقيان فى كثير من المواضع .

(١) الأم ٢٩٧/٢ .

(٢) الأم ٢٩٨/٢ .

فما أدى عمله الى إضرارها بالصلحة ، يعمد ذريعة للغماد وفي هذا تفويت  
لصلحة •

ومن هذا المسلك ، افترقت اقوال الفقهاء ، فحظرت كثير من البيوع والتصرفات  
في الفقه الحنبلي والمالكي ، لانها تحتمل المفساد • وابتاحت في الفقه الحنفي والشافعي  
ان ظاهرها صحيح والله يتولى السرائر •

٣- اما الحنفية ، فهم أبعد الناس عن هذا المسلك ، ويجرون الاحكام  
على الظاهر • ولا يسلّمون بمبدأ توهم المفسدة •



## البحث التاسع

==

## الاستحسان

==

ياخذ الامام أحمد ببدا الاستحسان كأصل شرعى ، ولكن يقتصر على بعض  
 الاستحسان وفي حدود ضيقة • فملأء الحنابلة يقسمون الاستحسان الى اجماع :  
 الأول : المدلول بالسألة عن حكم نظائرها لدليل خلاص من كتاب أو سنة •  
 الثانى : ما يستحسنه المجتهد بمقله •  
 الثالث : دليل ينقدح فى نفس المجتهد لا يقدر ان يعبر عنه •  
 فالاستحسان بالمعنى الأول معتبر عند أحمد • جاء فى روضة الناظر :  
 قال القاضى يعقوب : القول بالاستحسان ، مذهب أحمد رحمه الله • وهو ان تترك  
 ما الى حكم هو أولى منه • وهذا مما لا ينكر ، أما المعنى الثانى والثالث فهو غير  
 مبهر عند • (١) •



## البحث الحاشر

===

## المسرف

===

يذكر الحنابلة أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان • ولكنهم يقولون أن ذلك للصلحة • وهذا لتوسمهم في اعتبار المصالح •

وقد أورد ابن القيم أمثلة كثيرة يدل بها على تغير الفتوى لتغير المسرف  
أده • كوجبات الإيمان والاقرار والنذور والفاظ العقود والطلاق وغير ذلك (١) •

كما ذكر في المدخل أصولاً أخرى منها :

الالهام وعلمته انشراح الصدر على الأبحاث مما مضى ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم في المنام وتعليمه لمن يراه • كما نقل عن أبي إسحاق الأسفرائيني (٢) •



(١) اعلام الموقعين ٥٠/٣ وما بعدها •

(٢) المدخل لمذهب الامام أحمد ١٣٩ •

## الباب الثالث

## الباب الثالث

==

### الخلافة بين أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله

==

- ويشتمل على أربعة فصول :
- الفصل الأول : الخلافة بين أبي حنيفة وبين أصحابه
- الفصل الثاني : الخلافة بين الشيخين ( أبي حنيفة وأبي يوسف ) وبين محمد بن محمد
- الفصل الثالث : الخلافة بين الطرفين ( أبي حنيفة ومحمد بن يوسف ) وبين أبي يوسف ومحمد بن محمد
- الفصل الرابع : الخلافة بين الأصحاب الثلاثة ( أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن محمد ) وبين زفر

# الفصل الأول



## الفصل الأول

==

الخلافة بين أبي حنيفة وبين صاحبيه رحمهم الله

==

وشتمل هذا الفصل على اثنين وعشرين مطلباً ، كل مطلب منها في أصل تمتدج تحته مسائل خلافية كثيرة في ابواب مختلفة •

## المطلب الأول

==

الأصل عند أبي حنيفة ، أن ماغير الفؤ في أوله غيره في آخره ، مثل نيئة الإقامة للمسافر ، واقتدائه بالقيم •

وعند صاحبيه لا يغيره (١) •

تحرير الأصل :

المتبع لغروع الحنفية ، يجد أن مسائل هذا الأصل في الصلاة ، ومعد ماقد الصلى قدر التشهد • وهذه المسائل تتعلق بأصل آخر ، وهو أن خروج المصلى بفعله ، فؤ عند أبي حنيفة خلافاً لصاحبيه (٢) •

الدخول في الصلاة له حرمة عند جميع الفقهاء ، والأصل ألا تفسد هذه العبادة بعدما شرع فيها •

ولكن عند أبي حنيفة ، إذا شرع في الصلاة على نحو يباح له في حقه ثم زال العذر قبل التسليم ، يلزمه الخروج من الصلاة ، واستئنافها على الوجه الأصلي ، لأن ما كان شرطاً لا يتدائها فهو شرط لبقائها (٣) •

وأما صاحبان والشافعي ، فيرون أن للمصلى اتمام صلاته بعدما قصده قدر التشهد ، ولو زال العذر •

(١) تأسيس النظر ٦ ، البسوط ١/١٢٥ •

(٢) البسوط ١/١٢٥ •

(٣) حاشية الطحطاوى ١/١٨٨ •

وهذه المسائل هي :

إذا فرغ من تشهده حتى انقضى وقت مسحه •

إذا وجد الميم الماء ، إذا خرج وقت الجمعة على مصلحتها ، أو طلعت

الشمس على مصلّى الفجر ، أو وجد المارئي ثوبا ، أو تعلم الامي القراءة ، والمومسي

إذا قدر على الركوع والسجود ، صاحب الجرح السائل إذا برئ • وتسمى هذه

المسائل بالمسائل الممدودة لأبي حنيفة (١) •

ففي هذه المسائل إذا طرأ العذر بعد ما قصد المصلّي قدر التشهد • فسدت

صلاته ولزمه استقبالها • على الحال المقدور عليه ، عند الامام •

ولم يلزمه عند الصحابين والشافعي بل تجزئه صلاته •

وحجة الصحابين :

أولا : حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

إذا رفع المصلّي رأسه من آخر سجده وقعد قدر التشهد فقد تمت صلاته • وحديث

ابن مسعود ، حين علمه النبي صلى الله عليه وسلم التشهد ، قال : " إذا قلت هذا

أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك " (٢) •

ثانيا : لو قهقه المصلّي أو تكلم أو حاذته امرأة بعد ما قصد قدر التشهد

لم تفسد صلاته ، فكذا في هذه المسائل •

وحجة الامام :

ان ما كان شرطا لابتداء الصلاة ، فهو شرط لبقائها • وان الصلاة على غير

الصفة المطلوبة أصلا ، انما كانت للعذر ، فاذا زال العذر ، تبين أنهم يعمون الصلاة

على غير الصفة المطلوبة مع قدرتهم عليها •

وأجاب عن استدلال الصحابين ، بأن الحديث " فقد تمت صلاتك " أي قاوت

على التمام كقوله : " الحج عرفه " •

وأما القهقهة والمحاذاة ، فهذا فعل من جهة المصلّي ، وأما في المسائل

المذكورة • فالخروج من الصلاة بظاري • وليس من قعله ، فتفسد صلاته •

(١) البسيط ١٢٦/١ ، البدائع ٢١١/١ •

(٢) سنن أبي داود ( باب التشهد ) ٢٢٢/١ •

وأرجسج رأى الصاحبين لما يلى :

أولا : لما روى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " (١) . وهناك عدة أحاديث بهذا المعنى .

ثانيا : حديث ابن مسعود ، وحديث ابن عمر ، نص فى الموضوع . وعليه فإذا زال المذربعد التشهد ، كان بعد تمام الصلاة . وإذا تمت فلم يفسدها واستقبلها .

ثالثا : الأصل العام فى الشريعة اليسر ودفع الحرج . وفى إعادة الصلاة بعد تمامها حرج لا يخفى .



### المطلب الثانى

==

الأصل عند أبى حنيفة : إذا أحر النسك عن الوقت الممين له أو قدمه .  
لزمه دم . كمن جاوز الميقات بغير إحرام لزمه دم (٢) .  
وخالفه فى ذلك الصاحبان .

تحرير الأصل :

المقدرات الشرعية والمواقيت ليس لها وجه محقول ، فلا تعرف الا من طريق السمع ، فيجب التوقف فيها على ماورد عن الشارع الحكيم . ولذلك لايجزى فيها القياس .

(١) صحيح مسلم ١/٢٤٥ .

(٢) تأسيس النظر ص ٨ .

ولكن بعض المناسك <sup>ك</sup>صح فيها احاديث بجواز التقديم والتأخير وان كان الترتيب هو الأفضل ، ان هو نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن المسائل التي اُبتنيت على هذا الاصل .

من آخر طواف الزيارة حتى انتهت أيام النحر .

ومن ترك رمعي جمره العقبة يوم النحر ، حتى طلوع فجر اليوم الثاني من أيام

النحر .

ومن آخر الحلق حتى مضت أيام النحر .

ومن آخر ذبح الهدي في المتمعة والقران ، حتى مضت أيام النحر .

ومن آخر رمي الجمرات في اليوم الثاني أو رمي معظم الجمرات في يوم واحد .

ومن آخر الاحرام حتى جاوز الميقات (١) .

ففي هذه المسائل يلزمه دم عند الامام <sup>ك</sup>ولا يلزمه عندهما وعند الشافعي .

ولم أشر على مسألة لزم فيها الدم لتقديم النسك . بل النسك اذا تقدم عسمن

وقته يماذ في وقته .

وسبب الخلاف هو : هل الترتيب سنة مؤكدة فيلزم بتركه دم ، أم هو مرغوب

فيه ؟ (٢) بالاول قال ابو حنيفة والثاني قال صاحبان .

مسألة :

رجل حج فأخر الاحرام حتى جاوز الميقات <sup>ك</sup>ثم احرم قال ابو حنيفة : اذا عاد

الى الميقات وهو محرم فليبي عند الميقات فقد تدارك <sup>ك</sup>وان لم يلب عند الميقات لزمه

دم .

وقال صاحبان : اذا عاد الى الميقات محرم فقد تدارك <sup>ك</sup>ليس أولم يلب .

وقال زفر : يلزمه دم في الحالتين مادام قد جاوز الميقات غير محرم .

(١) فتح القدير ١٠٩/٣ ، البحر الرائق ٥١/٣ ، ٣٢٦/٢ - ٣٩٢ .

(٢) بداية المجتهد ٣١٢/١ .

وحجة الصاحبين : الواجب ان يمر بالمقات محرمًا ، حتى لو أحرم قبل المقات  
 باز . فذلك لو أحرم بعده ثم عاد اليه فمضى عاد الى الوفاق وأتى بالنسك .  
 وحجة الامام : الواجب انشاء الاحرام مع التلبية عند المقات لقوله عليه  
 السلام " لا يجاوز المقات أحمد الا محرمًا " (١) .

وأجاب عما استدل به الصاحبان ، من قياس التأخير على التقديم ، بأنه قياس  
 مع الفارق اذ أن من قدم الاحرام ولبى عند انشاءه ، صار مقاته حيث أحرم .  
 فأبو حنيفة يرى أن التلبية عند المقات كالاحرام ، فهي نسك كذا لك .  
 فالتلبية وصفها ووقتها ، أخذت عن الرسول صلى الله عليه وسلم (٢) .  
 كما احتج الصاحبان والشافعى فى المسائل الباقية كتأخير الحلق ، أو رمى  
 لجبرات أو طواف الزيارة ، بالحديث الشريف .

" ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ذبح قبل ان يرمى فقال : ارم  
 لإحرم . . . . . وسئل يومئذ عن أفعال الحج ، قدم شئ منها أو أخر ، الا قال :  
 فعل ولا حرج " (٣) .

أرجسح قول الصاحبين والشافعى لما يلى :

أولا : حديث مسلم نص فى الموضوع .

ثانيا : ان فى ايجاب الدم على من قدم الحلق على النحر ، أو أخر الرمي  
 ن بعده حرجا شديدا ، والحج واجب على جميع المسلمين القادرين ، وليس كل المسلمين  
 من جانب من العلم والدقة والضبط ، بحيث يلتزمون الترتيب ، وان كان الترتيب هو  
 الأفضل ، وهو الأقرب الى التأسي برسول الله صلى الله عليه وسلم .



(١) نصب الرأية ١٥/٣ . مصنف ابن ابى شيبة .

(٢) صحيح مسلم ٤٨٦/١ .

(٣) صحيح مسلم ٥٤٦/١ .

## المطلب الثالث

==

الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله إذا غلب على الشيء وجوده ، يجمع للموجود حقيقة وإن لم يوجد . كالحديث من النائم المضطجع ، لأنه غلب وجوده فجمع للموجود .

- وعند الصحابين ، لا يجمع غير الموجود للموجود ، ما لم يتحقق وجوده (١) .  
وفي أصول الكرخي : الخطاب يضي على ما مع وغلب لا على ما شد ونذر (٢) .

تدوير الأصل :

من المقرر أنه إذا عرف السبب في أي موضع ، صار إليه ويتميز ولكن هناك أمور ، يصعب الوقوف على السبب إلا يخرج شديد .  
وفي مثل هذه الأحوال ينصب السبب علامة على السبب ويقع مقامه في الاعتبار أي إذا وجد السبب اعتبر السبب حاصلًا حكمًا .

والأصل في هذا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم نام في صلته ، حتى غط وثخن . ثم قال : لا وضوء على من نام قائمًا أو قاعدًا أو راكعًا أو ساجدًا ، إنما الوضوء على من نام مضطجعًا . فإنه إذا نام مضطجعًا استرخت مفاصله (٣) .

فقد نص على الحكم والملة وهي استرخاء المفاصل .  
فالمبرة في بناء الأحكام ، بالمظنات لا بالثبوتات ، ومن هنا ترتبت أحكام الشرع على المظنات ( مظنة ثبوت الحكم ) ، ولم تبن على الثبوتات ( الحقيقة ) وذلك لأن المظنات ، أي غلبة الظن أو الغالب على الشيء وجوده ، أمر مضطبط ظاهر يصلح أن تناط به الأحكام . بخلاف الثبوتات ، فإنها غير منضبطة ، ويصعب الوقوف على تحقيقها .

(١) تأسيس النظر ص ٨ .

(٢) أصول الكرخي ١١٢ .

(٣) سنن أبي داود ٤٦/١ ، والترمذي والطبراني .

ألا ترى أن شهادة رجلين توجب الأحكام ، وشهادة امرأتين تقم مقام شهادة رجل واحد ، وقد يكون في النساء من هن أحصاف عقلا واضبط للأمر وأدق فهما من كثير من الرجال ، وقد يكون من الرجال من هو كثير الضلال والنسيان . ولكن الله تعالى قال : " فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء " ، أن تضلل أحدهما فتذكر أحدهما الأخرى " . فبنى الحكم على الغالب .

ألا ترى أن السفرياح فيه الاقطار في رمضان ، لأن السفر تغلب فيه المشقة ولو لم توجد فعلا لم تنط اباحة الاقطار بالمشقة ذاتها ، والتي قد تلحق المقيم ولكن المقيم غالبا لا تلحقه المشقة ، والمسافر غالبا تلحقه المشقة فأبيح الفطر للمسافر وإن لم يجد المشقة ، ولم يحل للمقيم وإن وجد المشقة ، فدار الحكم مع الغالب . قال تعالى : " فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر " .

وعلى هذا الأصل بنيت كثير من المسائل في الشريعة . منها جواز الصلاة في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام ، لأن الغالب حصول الدوران في السفين . وهذا عند الإمام وعند صاحبين لا يجوز (١) .

ومنها : إذا اختلف ورثة الزوجين في أصل تسمية المهر ، فالقول قول ورثة النزع عند الإمام . وعند صاحبين والشافعي ، القول قول ورثة الزوجة ، لأن القول لمن ساعده الظاهر (٢) .

ومنها : إذا باع المولى زوجته بلا حائل يعتبر وضوءه منتقضا ولو لم يخرج منه شيء ، عند الإمام ووافقه أبو يوسف (٣) .

وقال محمد : لا ينتقض ماله يخرج منه شيء . وقد ذكر الديوبسي أن قول الشافعي كقول محمد في هذه المسألة وهو خطأ واضح (٤) .

(١) البدائع ٣٢٢/١ .

(٢) رسالة أصول الكرخي بذييل تأسيس النظر ص ١١٠ .

(٣) البدائع ١٤٧/١ ، ١٤٨ .

(٤) الأم ١٥/١ .

ومنها : المقصود يحكم بموته اذا بلغ من العمر مئة وعشرين عاما ، لان الغالب  
 ألا يعيش الانسان أكثر من ذلك ، فجعل الغالب ، كالموجود . ففى هذه المسائل  
 وأمثالها بنى الحكم على الغالب (١) .

وأتناول مسألة فى هذا الموضوع وهى :

اذا بلغ الغلام خمسا وعشرين سنة ، ولو لم يؤنس منه الرشده ، فعليه أمواله .  
 لأن الغالب حصول الرشده فى هذا السن ، فيجمل كالموجود وهذا عند الامام  
 وعند صاحبين لا تنفع اليه أمواله الا اذا رشده فعلا .  
 وهو قول الجمهور أيضا .

والقصد بالرشده هنا ، حسن التصرف والتدبير فى الأمور المالية . فأبو حنيفة  
 رحمه الله ، يمتهر آدمية الانسان وكرامته أفضل من المال واعتبر فك الحجر البالى  
 منوطا بالكبر ، واستدل بقوله تعالى : " ولاتأكلوها اسرافا ودارا أن يكبروا " .  
 نهى الولي عن ان يبادر فى أهله مال اليتيم بالاسراف ، قيل أن يكبره ،  
 أى مادام للولي ولاية ، لأنه اذا كبر اليتيم زالت عنه الولاية .

كما استدل الامام بأن البالغ الماقل الحر مخاطب بجميع التكليف الشرعية ،  
 فيصح اقراره بالجنايات وغيرها . والسفة العالى لا يعارض الحرية والخطاب ، فلا يعارض  
 دفع أمواله اليه .

واستدل الامام أيضا بقصة حيان بن منقذ ، فان الرسول صلى الله عليه وسلم  
 قال له : " اذا بايعت فقل لا خلاية ولى الخيار ثلاثة أيام " (٢) .

ولم يسلبه حق التصرف فى أمواله وهو الذى جاء يشكو كونه لا يحسن التصرف  
 البالى (٣) .

وقال الضاحبان والشافعى : يجوز الحجر على المرء اذا بلغ غير راشد  
 نظرا لمصلحته عند صاحبين وزجرا وتقوية عند الشافعى .

(١) تبين الحقائق ٣/٣١١ ، ٣١٢ .

(٢) البخارى ١٣/٢ ، وأبو داود ٢٥٣/٢ .

(٣) المبسوط ١٥٧/٢٤ ، ١٥٨ .



والحجة قوله تعالى : " فان أنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم " .  
 فاذا لم يؤنس منه الرشد تبقى الحاجة الى استدامة الحجر قائمة لحفظ ماله (١) .

برجس :

والناظر في الأدلة يميل الى مآراء الامام أبو حنيفة رحمه الله ، لما يلي :  
 أولا : حديث حبان بن منقذ وغيره نص واضح في عدم الحجر على الكبير ،  
 بحاجة حبان لحفظ ماله كما في القصة (٢) .

ثانيا : جعل الشرع حماية للمتبايعين ، الخيار ، والرذ بالميب والاقالة  
 بحرم الفس والخداع وغير ذلك ، وهذا ينفي عن الحجر الدائم .

ثالثا : الكبير مخاطب بجميع التكاليف الشرعية ، وهذا يقتضى ان يتمكن من  
 التصرف في امواله لكي يستطيع ان يقر بالضمان ، وان ينفذ معاملاته .

رابعا : كرم الاسلام المسلم وجعله اعز من الدنيا ، فلا ينتقص من حق الكبير  
 في التصرف بماله ، لان اشعاره بأنه حر عاقل يدعوه الى اليقظة والفتنة ، أما الحجر  
 عليه ، وهو العاقل البالغ الكبير ، فيكسر قلبه ويخرج انسانيته .



### المطلب الرابع

==

الأصل عند أبي حنيفة متى عرف ثبوت الشيء عن طريق الاحاطة واليقين لأي معنى  
 كان ، فهو على ذلك مالم يتيقن بخلافه ، كمن يتيقن بالطهارة وشك في الحدث فهو على  
 طهارته ، والعكس كذلك ايضا والاصل في يوافق ابا حنيفة في هذا الاصل (٣) .

والصاحبان يخالفان الامام في ذلك .

(١) المذهب للشيرازي ١/ ٣٣١ ، الاشارات في الفروع ( مخطوط ) بلا أرقام .

(٢) الترمذی ٣/ ٥٤٣ .

(٣) تأسيس النظر ص ١٠ .

وهذا الأصل ، هو فرع من القاعدة الفقهية العامة ، " اليقين لا يزول بالشك "   
 قد اعتمدتها مجلة الاحكام الشرعية في العهد العثماني .

وذكرها ابن نجيم بعنوان القاعدة الثالثة " اليقين لا يزول بالشك " قال : يندرج   
 في هذه القاعدة قواعد منها قولهم : " والأصل بقاء ما كان على ما كان . وتفرغ عليه   
 ماثل منها من يتيقن الطهارة وشك في الحدث فهو متطهر . ولو يتيقن الطهارة والحدث   
 يشك في السابق فهو متطهر " (١) .

ودليل القاعدة العامة ، اليقين لا يزول بالشك ، ما رواه مسلم عن أبي هريرة   
 رضي الله عنه مرفوعا :

" اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فأشكك عليه ، أخرج منه شيئا أم لا ، فلا   
 يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا " (٢) .

وقد اتينى على هذا الأصل مسائل منها :

اذا دخل وقت الظهر لا يحكم بزواله حتى يصير ظل كل شيء مثليه عند الامام .   
 عند الصحابين والشافعي يحكم بزواله اذا صار ظل كل شيء مثله . • ولو باع بشرط   
 الخيار الى غدا • أو اقسر لفلان من درهم الى عشرة ، أو قال : أنت طالق من واحدة   
 الى ثلاث ، فعند الامام لا يسقط الخيار الا في آخر الغد • ولا يلزمه الا تسعة دراهم •   
 لا تطلق أكثر من اثنتين • للشك بزوال الملك وسقوط الخيار خلال الغد • أو زوال ملكه   
 لدرهم الماشر ، أو وقوع الطلق الثالثه •

وعندهما يسقط الخيار في أول الغد • ويلزمه عشرة دراهم وتطلق زوجته   
 ثلاثا •

ومنها : لو تزوج امرأة على ألف أو ألفين • ومهر مثلها ألف •

فعند الامام يلزم مهر المثل • لأن عقد النكاح يوجب مهر المثل عن طريق   
 الاطاعة واليقين • والزيادة عنه أو النقص مشكوك فيه • (٣)

وعندهما وعند الشافعي • الزوج بالخيار ، يعطيها أي المهرين شاء •   
 لأن إيجابه يقتضي التخيير •

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٥٧ •

(٢) صحيح مسلم ١٥٦/١ •

(٣) المبسوط ٦٥/٥ ، الفتاوى البزازية ٤٦٧/٤ ، الفتاوى الهندية ١/٣٦٥ •

بالسنة :

من طلق امرأته ، ولها ابن منه ، وانقضت عدتها ثم تزوجت بآخر ، فحبلت منه .  
أرضعت صبيا .

فعند الامام الرضاع من الزوج الاول ، ومثل هذا قال الشافعى .  
وعند صاحبين ليس كذلك .

وهذه هى مسألة لبن الفحل من اضافة الشئ الى سببه ، والمقصود التحريم  
للبن . فاللبن الذى ينزل من ثدي امرأة بسبب ولادتها من زوج أو سيد يتعلق به  
لحريم ، بمن من أرضعت المرأة وبين الزوج أو السيد . فيصير الزوج الذى بسببه اللبن  
بالصبيبة ، وابنائها اخوتها . ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب كما اخبر صلى الله  
عليه وسلم .

فالامام رحمه الله يقول : اللبن متيقن من الزوج الأول عن طريق الاحاطة  
واليقين . لان اللبن تابع للولد ، ولا يحكم بانقطاع هذا اليقين الا بيقين مثله ، ولا يتأتى  
ذلك الا بعد أن تلد من الزوج الثانى .  
وقال محمد : <sup>الولد</sup> ~~الولد~~ لها أى للزوج الأول والثانى فتثبت الحرمة بين الرضيع  
وبين زوجى المرأة .

وقال أبو يوسف : ان زاد اللبن فهو من الثانى . والا فهو من الاول وان استويا ،  
أى قبل زواج الثانى ومعه ، فهو منهما <sup>(١)</sup> . فهو يعتبر الغالب ان وجد .

وانى ارجح ما ذهب اليه الامامان أبو حنيفة والشافعى .  
لأن اللبن فى الغالب لا يكون الا بعد الولادة . فهو تابع للولادة من الزوج  
الاول فى هذه المسألة ، وهذا مقطوع به . ولا يترك اليقين بالظن والشك .  
وعوم قوله تعالى : " وابوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين " ، يقتضى  
وجود اللبن فى الحولين الاولين وهو تابع للولد ، أى ان اللبن حاصل من الزواج الأول .  
فاذا كان يبقى حولين فى العادة والغالب ، فلأن يبقى حتى تحصل ولادة من  
الزوج الثانى ، أولى . والله أعلم .

## المطلب الخامس

===

الأصل عند الامام ، ان ما يتناوله اللفظ من طريق المموم ليس كما يتناوله مسن النص والخصوص . كما اذا قال لمبيده انتم أحرار الاسالماء ، فإنه يصح الاستثناء ولو لان حر وفلان حر وفلان حر الا فلانا ممن نس عليهم فلا يصح الاستثناء .

وعندهما ما يتناوله اللفظ من طريق المموم فهو كما يتناوله اللفظ من طريق النص سوس (١) .

منهني وخرج على هذا الأصل مسائل كثيرة منها :  
اذا أوجب على نفسه المشي الى الحرم أو المسجد الحرام . لا يلزمه شئ عند . لان هذه المباركة لم يتعارف التزام الاحرام بها . فليست حقيقة في الاحرام سارازا .

وهو مما يلزمه حجة أو عمرة . لان الحرم يشتمل على البيت فكانه نس عليه (٢) .  
اذا شهد على تطليقة وشهد الآخر على تطليقتين . أو شهد أحدهما بمائة مبرهاتين . لا تقبل الشهادة عند الامام .

وعندهما تقبل في الأقل لتضمن الاكثر لها فكانه نس عليهما ثم على غيرها .  
ولو وكل وكيلًا بتطليق امرأته واحدة فطلقها ثلاثا ، فلا يقع عليها شئ عند سام .

ولو قالت طلقني ثلاثا على ألف فطلقها واحدة ، فلا شئ عليها عند الامام .  
وعند صاحبين يقع عليها طلقة في المسألة الأولى ، وتقع واحد بائنة بثلاث في المسألة الثانية (٣) . وقال مالك تقع بالألف .

وقال أحمد تقع بغير شئ .  
فان للألف دلالات معينة ، تنعطف عليها الأحكام على وفق الانباء . ومسمن الدلالة اعتبار اللفظ في المعنى واستعماله فيه عادة ، وقد يتغير بحسب المصروف بـ ، فلابد من مطابقة اللفظ للمعنى .

من بعض

وكذلك فان الخلاص اذا اندج في لواء العام ~~لكن~~ بعض الوجوه تبعا لا قصد  
باعتبار اللفظ المتناول له بهذه السفة كالوارد له قصدا وخصوصا .

وايضا فان للانسان فائدة العام قد لا يتحقق شي منها يتحقق بعض افراد  
نام . كمن طلبت من زوجها ان يطلقها ثلاثا على ألف . فانما تقصد الخلاص النهائي  
فكيف يجزأ هذا القصد وماذا تجنى لو طلقت واحدة رجعية وطولبت بثلاث  
سنة ؟

السنة :

اذا قال لزوجته انت على كأمي ، بدون نية منه ، لا يصير مظاهرا ( عند  
نام ) . لان ظهرا الأم يدخل في لفظ الأم بطريق المصوم ، فلا يعتبر كالمخصص به .  
لاترتب عليه احكام الظهار . وهذا هو قول الشافعي .

( وعند صاحبين ) : يصير مظاهرا . وهو قول مالك ( ١ ) .

الظهار : طلاق جاهلي ، وقد هذبه الاسلام ، وبين للناس ان التحليل  
حرم ليسا بيد أحد من الخلق قال تعالى : " والذين يظاهرون منكم من نسائهم  
بن أمهاتهم ، ان أمهاتهم الا اللاتي ولدنهم وانهم ليقولون منكرا من القول  
اوان الله لمفوضون " .

والمصود في الظهار ، ان يقول : انت على كظهر أمي .  
قال الجصاص في تفسير الآية الكريمة : " واختلفوا في الظهار وبغير الظهار  
صاحبنا : اذا قال انت على كيد أمي أو كراسيها أو ذكر شيئا يحل له النظر اليه  
الم يكن مظاهرا .

وان قال كيطنها أو فخذها ونحو ذلك كان مظاهرا . فوجب ان يكون سائرا  
بمنح النظر اليه في حكمه . وما يستبيح النظر اليه فليس فيه نالة على تحريم  
جسة " ( ٢ ) .

( ١ ) بداية المجتهد ١٠ / ٢ .  
( ٢ ) احكام القرآن لابي بكر الجصاص ج ٣٠٩ / ٥ .

صحيحين من هذا أن قوله أنت على كأمي لا يحرمها وهو قول الامام ، وواقفه أبو  
 يوسفان نوى الكرامة .

أما إذا لم ينو شيئا ، فالامام على قوله لا يلزمه شيء ، وعند محمد يكونظهارا .  
 عند أبي يوسفان تركها أربعة أشهر ولم يقربها طلقت بائنا (١) .

فقول المرء ، لزوجه أنت على كأمي ، كلام يحتمل وجوها لان الكاف للتشبيه  
 إذا نوى البر والكرامة لم يكن مظاهرا . وإذا نوى الظهار فهو مظاهر وإذا نوى طلاقا  
 ائنا فهو طلاق بائن ، والمعتبر في هذا كله النية .

قال السرخسي " وإن لم يكن له نية فليس ذلك بشيء " في قول أبي حنيفة رحمه  
 الله ، وفي قول محمد رحمه الله هو مظاهر . ولم يذكر قول أبي يوسف وعنه روايتان .  
 حداهما قول محمد ، والأخرى انها إيساء — (٢) .

وحجة أبي يوسف : ان الأم محرمة فكأنه قال أنت على حرام . فإذا لم ينو  
 بها اعتبر اقل الاحتمالات وهو الإيساء .

وحجة محمد : ان من يكره زوجته يقول : أنت عندى كأمي ولا يقول : أنت على  
 كأمي . فاجرى دلالة العرف والقرينة ، فاعتبره مظاهرا .

واستدل الامام أبو حنيفة : بان كلام العاقل يحمل على الصحة ما أمكن ، وهذا  
 أصل ، فإذا أمكن حمله على وجه صحيح يحل شرعا ، لا يحمل على ما يحرم شرعا . والظهار  
 منكر وأكرام الزوجة معروف فليحمل عليه (٣) .

وفي أصول الكرخي أن أمور المسلمين محمولة على السداد والصلاح حتى يظهر  
 بغيره (٤) .

كما ان هذه المسألة جازان تشبه بأصل آخر عند أبي حنيفة ان اليمين إذا كان  
 لها حقيقة مستعملة ومجاز متعارف ، فالمبرة بالحقيقة المستعملة دون المجاز المتعارف .

(١) الفتاوى الخانية ١/٤٦ ، المبسوط ٦/٢٢٨ ، ٢٢٩ ، البدائع ٥/٢١٢٢ .

(٢) المبسوط ٦/٢٨٨ .

(٣) المبسوط ٦/٢٨٨ ، فتح القدير ٤/٢٥٢ ، البدائع ٥/٢١٢٢ .

(٤) أصول أبي الحسن الكرخي مطبوع بذييل تأسيس النظر ص ١١١ .

عند الصاحبين يعتبر المجاز المتعارف ، كما تعتبر الحقيقة المستعملة (١) .  
إلى الإمام لما يلي :

ان النية دون لفظ أو قول لا يترتب عليها حكم •  
والأصل ان يحمل الكلام على الحقيقة المستعملة ، والأصل ان المجاز  
لم يكن حمل الكلام على الحقيقة • وهو هنا يمكن حمله على مطلق التشبيه  
بأنه ، فلا يحمل على التشبيه بالمحرم ، لأن كلام المسلم اذا احتل جلالا  
يحمل على الحلال تنزيلا له على الخير ، انه هو الأصل بالمسلم والله تعالى اعلم



### المطلب السادس

===

الأصل عند أبي حنيفة ، ان المقد اذا دخله فساد تسري مجع عليه اوجب  
وفاع الفساد في جميع المقد •

وعند الصاحبين ، لا يبيع الفساد في جميع المقد (٢) •

أصل :

وهذا الأصل الذي ذكره الديبوسي ، ورد في المبسوط وغيره ، وهو مبني  
لكرخي قال : الأصل انه يفرق بين الفساد اذا دخل في أصل المقد ، وبينه  
ان في علقه من علاقته (٣) كمن باع ثوبا وخمرا فلو خرج الخمر لا يتقلب المقد  
بها •

والعقود عند الحنفية ، تقسم الى عقود باطلة وفاسدة وجائزة • فالباطل مالم  
له : كبيع الحر ونكاح المحارم وبيع ما لا يقوم •

تأصيل النظر ص ١٠٣ •

تأصيل النظر ص ١٥ •

أصول الكرخي ص ١١٣ •

والفاسد ما دخله شرط يخالف مقتضاه ، أو كان مجهول الأجل . فإذا حدد الأجل واستبعد الشرط الفاسد ، انقلب المقد جائزا (١) .

أما الصفقة الواحدة ، إذا اشتملت على الصحيح والفاسد ، فهل يتصدى الفساد إلى كل الصفقة ، أم يقتصر على الجزء الفاسد ، ويصح في الباقي ؟

قال أبو حنيفة : يتهدى الفساد إلى جميع الصفقة .  
وقال صاحبان : يقتصر الفساد على الجزء الفاسد . ويصح المقد فـسـى  
الباقي .

وقد انتهى على هذا الأصل مسائل كثيرة منها :

• لو باع عيدين فظهر أحدهما حراما .  
• لو باع ذكية وميتة ، أو باع عنها وخمرا ، أو باع الدار بفنائها ، أو اشترى حليانيه جواهر يمكن فصلها من غير ضرر ، بذهب ميتة . أو اشترى جارية في عنقها ثلاثة ذهبية بدنانير ذهبية . وما أشبه ذلك . وهذا إذا كان البيع صفقة واحدة .  
• وهو سعى لكل جزء من الصفقة ثمننا مميئا أو لم يسم . فالبائع عنه أبي حنيفة ولا يجوز .  
• وعند صاحبين البيع جائز في الأجزاء الحلال من الصفقات في المسائل المذكورة . إذا سعى للحلال ثمننا وللحرام ثمننا (٢) .

وهو قول الشافعي وأحمد في رواية .  
وفي رواية عن محمد أنه يمتنع هذه البيوع باطله كما يقول أبو حنيفة (٣) .

مسألة :

إذا جمع بين عبد وحر أو شاة ذكية وميتة بطل البيع فيهما عند أبي حنيفة ، سعى ثمننا لكل واحد منهما أم لم يسم . وهو قول مالك .

وعند صاحبين : أن سعى لكل واحد ثمننا جائز في العبد وجاز في الشاة المذكاة . وهو قول أحمد وعند الشافعي قولان كالمدعيين (٤) .

(١) شرح الكنز للميني ١/١٨ ، البحر الرائق ٦/٢٤ ، ٧٥ .

(٢) البدائع ٧/٣١٨٥ ، الميسوط ١٣/٤ .

(٣) الأصل ( لمحمد بن الحسن ) ١/٨٦ ، ٨٧ .

(٤) رحمة الأمة خط ( ورقة ٣٧٣ ) .



وهذا بخلاف ما اذا كان الفساد ضعيفا • كمن جمع بين عبد ومدير أو بين  
 • وفاة غيره في البيع • فقد تلحق الاجازة للمدير أو وفاة غيره • فهذا صحيح  
 اتفاق (١).

واستدل صاحبان بأنه في حالة عدم تسميته الثمن • العلة واضحة • وهى  
 • معرفة ما يخص الجزء الحلال من الثمن المتعاقد عليه • فيفسد جميع المقصد  
 اتفاق (٢).

أما عند تسمية الثمن للجائز من الصفقة ولغير الجائز • فالفساد لا يمتدى الى  
 • بل يقتصر على الجزء الفاسد •

واستدل أيضا بالقياس على النكاح • فلو جمع بين اجنبية وبين اخته في النكاح •  
 • بطل من الاجنبية وبطل من اخته (٣) •

واستدل الامام بما يلى :

الحر لا يدخل تحت المقد أصلا • والبيعة وكل ما هو غير متقوم كذلك • والبيع  
 • صفقة واحدة • فالظاهر أن المشتري أقدم على الصفقة وهو يريد ما جبرمها •  
 • اجزاء منها • فهو يشترط جميع الصفقة • فتبين أن شرطه فاسد •

وكثيرا ما يتفاضى الناس من عيوب بجزء من الصفقة • طمعا بسلامة الباقي  
 • جودته ورواجه •

وأما قياس صاحبين البيوع على النكاح • فقياس مع الفارق • لان النكاح  
 • يبطل بالشروط الفاسدة (٤) •

نرجح :

واننى ارجح رأى الامام لما يلى :

أولا : ينهى سد باب الفساد • وتقويت الامر على المفسدين الذين يفسحون  
 • ثمن مبيعون محرما •

(١) فتح القدير ٤٥٦/٦ • المبسوط ٣/١٣ • ٤ •

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٠/٤ •

(٣) شرح المينى على الكنز ٢٥/٣ •

(٤) المبسوط ٤/١٣ • البحر الرائق ٦/٦٨ •

ثانيا : الاسلام جاء لاستقرار المعاملات للاضطرابها ، ومن يشتري الصقصة كالملة لابد وأنه يلاحظ اجتماعها لاتفرقها ، ومن الأصول ان الغالب يعتبر كالموجود .  
ثالثه نص في العقد على اجتماع الصقصة .

ثالثا : ان المحرم في هذه العقود يدخل في أصل العقد . والبطان فسي الحرام قوى يتمدى الى الاجزاء الأخرى للعقصة بخلاف ما لو كان البطان ضعيفا كما في بيع المدير والمبند (١) .



### المطلب السابع

===

الأصل عند أبي حنيفة ان من جمع في كلامه بين ما يتعلق به الحكم وبين ما لا يتعلق به الحكم ، فالمعبرة بما يتعلق به الحكم ، ولا مبصرة بما لم يتعلق به الحكم (٢) .

وعند صاحبين ، يعتبر كلام العقلاء ما لم يكن .

الأصل ان يصان كلام العقلاء المسلمين عن العبث ، وان ينظر منه الى ما هو صالح مفيد حكما شرعيا ، وان يفسد ما سوى ذلك ، كاليمين اللغو لا يتعلق بها من الأحكام ما يتعلق بالمنعقدة ، والهزل في العقود يحول دون انعقادها ، سوى ما استثناء الشارع كالنواج والطلاق .

والاحكام تنعطف على الالفاظ على وفق الانباء ، والمعبرة بما يفيد الاحكام ، لما لا يفيد لها ، ولذلك ذكر الفقهاء :

ولو قال عندي دينار فهو امانه ، ولو قال لفلان على دينار فهو اقرار ، ولو قال لفلان قبلى دينار فهو كفالة وضمان ، ولو قال لفلان فى مالى دينار فهو شركة (٣) .

(١) الاشياء والنظائر لابن نجيم ١١٤ .

(٢) تأسيس النظر ١٨ .

(٣) مجمع الأنهر ٢/٢٨١ .

وأكثر المسائل على هذا الأصل في الاقرار والوصايا والاستثناء • والأصل في الاقرار أن يكون المقر صدقا شروعا ، إذ الاقرار بمحال باطل ، وأن يكون المقر له حيا مملوما (١) • وكذا في الوصية •

والأصل في الاستثناء أنه تكلم بالباقي بعد الثنيا •

وقد ابتنى على هذا الأصل مسائل كثيرة منها :

لوقال : لفلان على كرحنطة وقفيز شعيرا لا كرحنطة وقفيز شمير • لم يصح استنائه لقفيز الشعير عند الإمام • وعندهما وعند الشافعي يصح (٢) لوقال : لفلان على ألف درهم ثمن خمر • فعند الإمام عليه ألف درهم • وتفسيره لاغ • لأنه أبطال لما أقربه • وعندهما الاقرار لاغ • لأن الخمر لا يجب في ذمة مسلم (٣) •

ومنها : لو أوصى بثلاث ماله لحي وميت • فعند الإمام الثلث كله للحي • ووافقه محمد والشافعي (٤) • فالوصية للميت باطلة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد •

وعند أبي يوسف أن كان يعلم فالثالث للحي • والا فلهي نصف الثلث والوصية للميت جائزة عند مالك فدفعت منها ديونه أو كفاراته (٥) •

ومنها : لو أقر لثمان وجدار • أو أوصى لهما فالأمال المقر به أو الموصى به كله للثمان •

وكذلك لو قال لفلان وعقبه ثلث مالي • فلاضافللمقب فاصدة (٦) •

ومنها : لو علق بالمشيئة : لا يصح اقراره • فلو قال : لفلان على ألف دينار إن شاء الله • وكان لفظ المشيئة متصلا بالاقرار • وهذا فيما عدا الاسقاطات كالطلاق والعتاق • فلو قال عدي حر إن شاء الله عتق عليه •

(١) البدائع ٤٥٩٤/١٠ ، الاشباه والنظائر لابن نجيم ٢٥٤ ، ٢٥٥ •

(٢) البدائع ٤٥٦٧/١٠ •

(٣) البدائع ٤٥٧٨/١٠ •

(٤) الفتاوى الهندية ٩٠/٦ •

(٥) رحمة الامة بهامش الميزان الكبرى ٤٧/٢ •

(٦) المبسوط ١٥٩/٢٧ •

ومنها : لو قال انت طالق واحدة • ان شاء الله • يقع الطلاق • ويلغى الاستثناء لعدم الاتصال (١) • لان الاستثناء ينفى أن يكون متصلا عند الامام • وكاد هذا الشرط يودى برأسه رحمه الله وقد موثقتا القصة في ترجمة أبي حنيفة •

سأله :



ومن أوصى لأجنبي ولوارثه • فللأجنبي نصف الوصية وتبطل وصية السوارث ، لقوله عليه الصلاة والسلام " فلا وصية لوارث " (٢) •

ومن أوصى لزيد وعمرو بثلث ماله ، فإذا عمرو ميت ، فالثلث كله لزيد • وهذا عند الامام ، ومعه قال الشافعي وأحمد • لأن الميت ليس بأهل للوصية ، لا يقوم مزاحما للحى فهو كمن أوصى لزيد ولجدار ، فالوصية كلها لزيد •

بخلاف الوصية لوارث ولأجنبي • لانه أوصى بما يملك الايصاء به (للأجنبي) وما لا يملك الايصاء به (للوارث) ، فصح بما يملك ولما لا يملك • فالوارث من أهل الوصية بالجملة اذ لو أجاز الوثقة وصيته جازت • ومن هنا اعتبر للأجنبي نصف الوصية لأن الوارث قادر على مزاحمته (٣) •

فبطلان الوصية في حق الوارث لا يلغى الوصية في حق الأجنبي ولا يزيد فى نصيبه •

وعند محمد تقع صحيحة لأنه كالم عاقل ، يجب أن يمان عن العبث ، ويكون للحى النصف • وهو قول مالك •

وعند أبي يوسف : اذا كان يعلم بموته فالثلث كله للحى ، لأن تسمية الميت بعالم بموته لغو •

أما اذا كان لا يعلم بموته • فللحى النصف فقط (٤) •

(١) البدائع ٤/٢٦ : البحر الرائق ٧/٢٥٢ •

(٢) سنن ابن ماجه ٩٠٥ •

(٣) البسوط ٢٧ ، ١٧٦ ، نتائج الافكار ١٠/٤٢٨ - ٤٥٥ ، البدائع

(٤) ٤٨٥٥/١٠ ، ٤٨٥ •

(٤) الهداية بشرح فتح القدير ١٠/٤٤٩ •

واننى أرجح رأى أبى يوسف لما يلى :

الأصل فى الرضايا احترام قصد الموصى • فإذا كان لا يعلم بموت عمرو ، فالظاهر انه كان ينوى أن يخص زيدا بجزء معين فقط • بخلاف ما لو كان يعلم فيكون ذكر عمرو عبثا فلا يترتب عليه حكم •

والأصل أن أعمال الكلام خير من إهماله • وقد أمكن أعمال الكلام فى هذه المسألة بأن يعطى زيد نصف الموصى به فيصار إليه •



### المطلب الثامن

===

عند أبى حنيفة : أن ما يعتقد ، أهل الذمة ويدينونه يتركون عليه • وعند  
لما حين ، لا يتركون <sup>(١)</sup> وكذلك عند الشافعى •

ههـ الأصل :

والسبب أنهم تركوا ما يعتقدون ، ولا يجوز إذا فهم • والتدخل فيما يعتقدون  
بأنهم • والأصل فى ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " فإذا تراءوا عقد  
لذمة ، فأعلمهم أن لهم بالمسلمين وعليهم ما على المسلمين " ، وحديث " فان أبوا  
فد منهم الجزية فان أبوا فاستمن بالله عليهم " <sup>(٢)</sup> •

ولذا تقبل شهادتهم على بعضهم صونا لمائتهم وأموالهم ، التى أخذوا منها  
بها الأمان • ففساد أنكتهم ، وعدم تقويم أموالهم فى نظرنا ، لا يفسدها ولا يفسد  
بترتب عليها فى حقهم ، ماداموا يعتقدون صحتها وجوازها • وإقرارهم على ذلك  
من أكبر من إقرارهم على الشرك بالله سبحانه وتعالى • فهم لا يلتزمون أحكامنا ففى  
لبائات ، ولا فيما يعتقدون خلافه فى المعاملات •

(١) تأسيس النظر ص ١٩ •

(٢) سنن الترمذى ٤ / ١٦٣ •

هذا ملخص نظر الامام رحمه الله • وأما أصحابه والشافعي وغيرهم رحمهم الله يقولون : ان قانون الشريعة يسرى على جميع المواطنين الخاضعين لسلطان الاسلام • فاذا أقر أهل الذمة ، على ما يمتقده ، فلا يسمح لهم أن يجرؤا المعاملات حسبما يريدون •

وقد انتهى على هذا الاصل كثير من المسائل منها :  
اذا تزوج الذمي امرأة ذمّية في عدة من زوج ذمي • يتركان عند الامام وتنفد  
الصاحبين ، يفرق بينهما •

اذا تزوج ذمي ذمّية على الا مهر لها • جاز المقد عند الامام • ولا مهر لها  
وان أسلم • وعندهما لها مهر المثل (١) •

اذا تزوج مجوسي امه ، ثم أسلم ، فقد فقه مسلم بالزنا حد القاذف عند الامام •  
لان الاسلام تركهم وشأنهم ، وكان مقرا على ذلك فزواجه بأمه ليس زنا مخضا في حقّه  
أنشد • وهذا قال زفر •

وعند الصاحبين : لا يحد قاذفه •  
ومن جمع منهم بين خمس نسوة في عدة واحدة أو بين أختين ، وذلك في دينهم  
جائز •

فعند الامام يخلو بينهم ، الا اذا ترافعا الى حاكم المسلمين وعند الصاحبين :  
بغض بينهم بشرعية الاسلام اذا ترافح أحدهما (٢) •

ثم ذكر الطحاوي بعد أن أورد هذه المسائل ان رأى الصاحبين هو المختبر  
أي هو ما عليه الفتوى والحكم في القضاء (٣) •  
سألة :

اذا تزوج النصراني نصرانية على ميتة أو على غير مهر • فدخل بها أو طلقها قبل  
الدخول أو مات عنها ، فليس لها مهر • وكذلك الحرثيان ، وان أسلم •

(١) شرح السير الكبير ٣/ ١٨٢١

(٢) شرح السير الكبير ٣/ ١٨٢٠

(٣) مختصر الطحاوي ١٧٩

وهذا عند الامام • وهو قول زفسر •

وعند الصاحبين : في الحربين ليس لها مهر • وأما في الذميين فللمسرة  
هرمها • في الدخول أو الوفاة • والمتعة في الطلاق قبل الدخول •

ودليل الصاحبين : ان اهل الذمة قد خضعوا لأحكام الاسلام وهذا يقتضى  
تزامهم بأحكام الشريعة في المعاملات ، كالزنا والزنا فلنا عليهم ولاية الالزام •

كما ان عدم تسمية المهر أو تسميه مالىع بمال عند المسلمين غير معتبر فسى  
في غير المسلمين أيضا (١) •

ودليل الامام : ان اهل الذمة لم يلتزموا ، بمقد الذمة ، فيما يتعلق بالديانة ،  
لها بمقدون خلافه في المعاملات أيضا •

واجاب عما استدله الصاحبان : بأن ولاية الالزام بالسيف والاجبار • وقد  
رنا أن نتركهم وما يعتقدون (٢) •

أما القياس على الربا والزنا فقياس مع الفارق إذ الزنا محرم في كل الاديان (٣)  
والربا ورد به نص خاص " الا من رابى فليس بيننا وبينه عهد " (٤) •  
فاستثنى من عقود جميع البشر (٥) •

جيج :

واننى في هذه المسائل ، أرجح رأى الصاحبين لما يلى :  
لأن اشاعة أحكام الاسلام في الأرض هي المفروضة وهي غاية من جهاد المسلمين  
لتمالى "قاتلوهم حتى لا يكون فتنة ويكون الدين كله لله " • وأية فتنة أكبر من  
نظلم معاملاتهم وانكحتهم مخالفة لقواعد الفطرة البشرية ؟ •

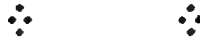
فلا أقل من أن يفصل بينهم بشريعة الاسلام اذا ترائع طرف منهم الى قاضى  
سلمين • والتخليف بينهم وبين ما يعتقدون خلافه تقتصر نية ثم يترافقوا به إلينا •

(١) المبسوط ٤١/٥ •

(٢) أو (٣) فتح القدير ٣/٣٨٥ ، البدائع ٢٢١١/٥ وما بعد ها ، المذهب للشيرازى  
٥٢/٢ •

(٤) أو (٥) المبسوط ٤١/٥ •

والأصل ان ننزلهم على حكم الله ليشدوا نسيم الحق • فهم لم يمحطوا عقـد  
الذمة الا ليتأملوا محاسن الاسلام وشرائعهم • وأنى لهم ذلك اذا ظلوا فى لوشـة  
قوانينهم الخاصة ؟ •



### المطلب التاسع

== =

( عند الامام ) من أخبر بخبر • ولصدق خبره عاتمة • لا يقبل قوله الا ببيان  
تلك العاتمة • كمن ادعى على آخر شجة فانه يؤمر باظهار تلك الشجة •  
( وعند الصاحبين ) والشافعى لا يشترط ذلك (١) •

تحرير الأصل :

جعلت الشهادات أصلاً لاثبات خلاف الظاهر • ان أن الفطرة الأولى للحياة  
براءة الذمة وليس لأحد في عنق أحد مظلمة • فاذا ادعى أحد خلاف الظاهر يطلب  
منه ما يهد هذه الدعوى • فان وجد المؤيد كان الادعاء أقوى • فان أمكن التدليل على  
صدق الشهادة فانه يطلب اظهار هذا الدليل بمثابة تزكية الشهود • فتصير الشهادة  
عندها بمثابة الشمس في البیان كما طلب النبي على الله عليه وسلم •  
ان لاتصح الشهادة بمجهول ولا مظنون (٢) •

جاء في البدائع " كل شئ " في يد انسان سوى العبد والأمة ~~يملكه~~  
ان تشهد انه له " (٣) •

وشترط في الشهادة أن تكون بمعلوم وعلى معلوم وليس عرف كذا لك • فلا تصح  
الشهادة بمجهول ولا على مجهول ولا لمجهول •

(١) تأسيس النظر ص ٢٠ •

(٢) مثله في سنن أبي داود ٢٢٤/٢ •

(٣) البدائع ٤٠٤٨/١ •



ومادام الاصل المعدم في الصفات المأروضة ، والاصل براءة الذمة فالقول  
قول المدعى عليه لموافقته الاصل (١) .

فالشهادات والاقراءات والدعاوى تستوجب ما يغيبها ، اذا كان المريد من  
مستلزماتها وكان ممكنا .

ومما انبني على هذا الاصل من المسائل :

لوشهد رجلان على رجل بشرب الخمر ، فعند الامام لا تقبل شهادتهما ما لم  
توجد منه رائحة الخمر ، لان لهذه الشهادة علامة وهي الرائحة (٢) .

وعند محمد والشافعي تقبل كسائر الشهادات .

ومنها : اذا قال صاحب المال دفعت الزكاة الى مصدق غيرك ، وكان آنشد  
مصدق آخر يطالب صاحب المال بالبينة وهي البراءة عند الامام . وان لم يكن مصدق  
أخر في تلك السنة لا يقبل قوله (٣) .

مسألة :

اذا أخبر ولي الصغير أو الصغيرة بتكاح سابق لزومه البينة عند الامام .

وعند صاحبين والشافعي ، يقبل قوله دونما بينة لأنه ولي . ومثل ذلك  
وكيل الرجل أو المرأة اذا أخبر بتكاح سابق وانكر الموكل ، لزمت الوكيل البينة عند  
الامام . وعند صاحبين يقبل قوله (٤) .

والقصد بالسألة ، أن الشهادة تتطلب على عقد الزواج وتطلب حين اظهار  
الزواج . ان أنه قبل اظهاره كأنه غير موجود . فتطلب الشهادة على أصل النكاح ،  
لأنه لا ينعقد بدون شهود .

قال الكاساني : " ولو أقر الأب على ابنته الصغيرة بالنكاح أو على ابنه الصغير ،

لا يصدق في اقراره حتى يشهد شاهدان على نفس النكاح في قول أبي حنيفة . وعند  
الصاحبين يصدق من غير شهود (٥) .

(١) الاعشاء والنظائر لابن نجيم ٥٩ ، ٦٢ .

(٢) فتح القدير ٣٠١/٥ .

(٣) المبسوط ١٦١/٢ .

(٤) تأسيس النظر ص ٢٥ .

(٥) بدائع الصنائع ١١٦٢/٣ .

ثم ذكر صور المسألة :

أن تدعى امرأة نكاح الصغير ، أو رجل نكاح الصغيرة ، والاب ينكر ذلك ،  
فهم المدعى البينة على اقرار الاب بالنكاح . فان هذه البينة لا تكفى ، بل يتطلب  
المدعى اقامة البينة على انشاء عقد النكاح .

أو أن يدعى رجل نكاح الصغيرة ، أو امرأة نكاح الصغير بعد بلوغهم ،  
الصغيران ينكران ، فيقيم المدعى البينة على اقرار الأب في حال صغرهما ، فلا يعتد  
بهذه البينة (١) .

وهذه المسائل مقيدة بما إذا بلغ الصغير أو الصغيرة ، فأكد بها الولي نفسى  
إقراره .

والأصل في الاقرار أنه حجة قاصرة ، فيحتاج الى ما يؤيده . كما أن من خصائص  
له الزواج وجوب الاشهار والعلمية . فإذا لم يكن مشهوراً بحيث احتج الى بينته ،  
لهدم هذه البينة على أصل النكاح . ولذا قال فى البسوط : " الأصل فى هذه  
لسائل أن احد الزوجين متى أضاف الاقرار بالنكاح الى حال يتنافى أصل المقصد ،  
لعدم الاهلية ، يكون القول قوله الا أن يثبت الآخر ملابيه بالبينة " (٢) .

وحجة صاحبين : الاب أو الوكيل له أن ينهى عقد النكاح . فإذا ملك انحصار  
لقد ، ينهى أن يصدق فى إقراره ، ولا حاجة للشهود لأن الاكراه يشمل الأقرب .  
وأيضاً : بالقياس على اقراره بتزويج مملوكه . فان يقبل اقراره ولا يطالب بالبينة  
غير مشتم .

وحجة الامام : أولاً عموم الحديث " لانكاح الاب بشهود " (٣) . فهو يعم  
نشاء النكاح و اظهار النكاح ، وما كان شرطاً للانشاء يبقى شرطاً للاظهار . والشهود  
له العند شرط فكذا عند الاظهار لان الاظهار بمثابة الانشاء . بل إن أداء الشهادة  
لشهار الزواج تمن الحاجة اليه .

(١) البدائع ١٣٦٣/٣ ، فتح القدير ٥٤/٨ .

(٢) البسوط ١٤٣/١٨ .

(٣) الجامع الصحيح ٤٠٣/٣ .

ثانيا : ان هذا ا قرار على آخرين يعقد لا يملك المقر انشاءها لا بشهود (١) .  
 وأجاب عن قياس صاحبين تزوج الصغير ، والصغيرة ، على تزوج الأمسة  
 انه قياس مع الفارق . لان السيد يملك امته وملك انشاء العقد عليها اما في الصغيرة  
 له ولاية العقد فقط (٢) .

ترجم :

واتى ارجح رأى الامام ( أبى حنيفة ) ، لان عقد الزواج طويل الأمد كثير  
 لتكاليف ، وفيه من ممانى العباد مما لا يوجد في غيره . كما انه قد اشترط له الاسلام  
 بكلمات تشترط لغيره من العقود . فلا بد من اضافة حالة على هذا العقد الذى هو  
 تامين النعمة في الاسلام . فاذا لم يكن الزواج مشهورا في مثل هذه المسألة . فلا أقل  
 من اقامة الشهادة على أصل العقد .



### المطلب المباشر

==

الأصل عند أبى حنيفة ، رحمه الله ، أن سبب الاتفاق متى سبق ملك المالك ،  
 انه لا يوجب الضمان على المتلف لمن حدث له الملك .

وعند صاحبين والشافعى ، هذا لا يمنع من الضمان (٣) .

مهر الأصل :

المبرة في الضمان بسبب التمدى وموقت التمدى ، أو مقام مقام التمدى .  
 اذا ضرب انسان دابة آخر ، فباعها صاحبها ، ثم سرت الجراحة فقتلتها وهبى  
 به المشتري ، فان ضمن الجاني لصاحبها الاول ، اجتمع به لان في حوزته ، الثمن  
 الضمان ، وهذا لا يجوز . واذا ضمن للمشتري يجتمع في حوزته به لان ايضا ، البديل  
 البديل ، وهذا اثر بلا سبب وهو لا يجوز .

(١) المسبوط ٢٢٥/٤ .

(٢) فتح القدير ٥٤/٨ .

(٣)

والسراية تابعة للجناية والتمدى ، فهي أثر لسبب الضمان . والمقابل فان  
 انصرفت لابدان يكون صاحبها مسؤولا ، ولا سيما اذا تعلقت بخطاب الوضع ، كالاتلاف .  
 ما يستند التفريق بين رجل تسبب في اتلاف فوس رجل ، فماتت في يد صاحبها ؟  
 بين رجل تسبب في اتلاف فوس رجل فباعها من يوم السبب ، فماتت في يد المشتري ؟  
 والذي يتبين من أدلة الامام فيما انبنى على هذا الاصل من المسائل ،  
 ان المدار على اعتبار وقت التمدى ، او ما هو في معناه . وهل التمدى ملتزم قبل  
 هذا التلف عليه الطارى ؟ فان كان فهو يلتزم بالضمان ، والا فبأى سبب يضمّن ؟  
 بان هناك اعتبارا رئيسا ومهما لوجوب التكافؤ في باب المعاوضات والابتعاد عن شبهة  
 لها واجتماع البدلين في ملك واحد . واعتبار آخر هل التصرف الذى نشأ عنه  
 اتلاف كان مباحا وقت التسبب ؟ لان الضمان يجب بالفعل السابق .

وما ابتنى على هذا الأصل من المسائل .

لو قطع رجل يد عبده ثم اعتقه ثم مات لم يضمّن ، ولو قطع يد مرتد ،  
 امل ثم مات فلا شئ على القاطع ، ولو قطع يد حري ، ثم أسلم ثم مات من السراية  
 لاشئ على القاطع ولو قطع يد عبده ، فباعه المالك وسرت الجراحة الى نفسه في يد المشتري ،  
 ضمان على القاطع للبائع ولللمشتري .

ولو وهب لرجلين ذو رحم محرم من احدهما ، فانه يمتق على رحمه ، ولا يضمّن  
 صاحبه .

وكذلك لو ورت رجلان ذو رحم محرم من احدهما فانه يمتق على قريبه ولا يضمّن  
 صاحبه .

لو باع نصف عبده من ذى رحم محرم لهذا المبد ، او وهب له نصفه فانسه  
 مق ، ولا يضمّن اللواهب ولا للبائع (١) .  
 مائة :

رجلان اشتريا ابن احد هما ، يمتق على الأب ولا يضمّن لصاحبه المشتري شيئا ،  
 (عنه الامام) . لأن سبب الاتلاف المالى ( تحوير الرقيق ) القرابة ، وهى مقدمة زنيا  
 لوضاع المال أو الاتلاف .

(١) المسبوط ٨٤/٢٢ ، البدائع ٤٧٨٠/١٠ ، ٢٢٦٩/٥ ، فتح القدير

ذلك فيما لو وهب لهما ابن واحد هما أو أوصى لهما به .  
 (وهذه الصاحبين ) : يمتق ، وضمن الأب في جميع الحالات القيمة لصاحبه (١).  
 قول مالك والشافعى وأحمد اذا كان الاب موسرا . لقوله عليه السلام من اتقى شركا  
 عبد وكان له مال يبلغ به ثمن العبد قيم عليه قيمة العبد فاعطى شركاءه حصصهم  
 عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق (٢).

والسألة :

جاء الاسلام لاعزاز البشر وكرامتهم ووصل أرحامهم . وحصر أبواب الرق فسى  
 واحد وهو الحرب المشروعة مع الكفار ، وفتح أبواباً للتحرير كثيرة .

ومن هذه الأبواب التحرير فى المسائل المذكورة . فانه يحدث شرا بمجرد الملك .  
 جاءت المسألة فى تبیین الحقائق كما يلى " من ملك ابنه مع آخر ، عتق حظه واسم  
 ، وشريكه ان يمتق أو يستمعى .

وانما لم يضمن الأب نصيب شريكه ، لانعدام التعدى منه " (٣) .  
 وسقوط الضمان عن الأب انما هو يحكم الشرع . قال عليه الصلاة والسلام " من  
 ذارحم محرم منه فهو حسر " (٤) . وعليه قال فى البدائع " الاصل ان كل من يملك  
 محرم منه بالشراء ، أو بقبول الهبة أو الصدقة أو الوصية أو بالارث يمتق عليه .  
 مالك : لا يمتق الا بالعتق . وقال الشافعى لا يمتق الا من له ولد " (٥) .

فالامام يرى عدم الضمان على الممتق عليه . والصاحبان يقولان : عليه الضمان  
 بر الارث .

فسمها يريان انه فى حالة مالو ملكاه بسبب لاصنع لهما فيه كالارث فلا  
 على من عتق عليه . وهو قول الامام .

- 
- ( ١ ) تأسيس النظر ص ٢١ .  
 ( ٢ ) بداية المجتهد ٣٣٥/٢ ، البخارى ومسلم .  
 ( ٣ ) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ٧٨/٣ .  
 ( ٤ ) سنن ابن ماجه ٨٤٨/٢ .  
 ( ٥ ) البدائع ٢٢٦٩/٥ .

وان ملكاه بسبب لهما فيه صنع كالشراء ، فعلى من أعتق عليه ، الضمان اذا كان  
سرا .

وعلى هذا تكون المسألة التي أوردها الدبوسى ، مقصودا منها الفرض الثانى  
، فيما لهما فيه صنع ، وأيضا مقيدة بحال يسار القريب الممتق عليه .  
فصارت المسألة اذن :

اذا ملكا ابن احد هما بغير الارث حق ولم يكلف الاب بالضمان عند الامام .  
من عند صاحبين اذا كان موسرا .

وهذا يتصل بأصل آخر وهو ان الممتق يتجزأ عند الامام وعندهما لا يتجزأ (١) .  
واستدل الصحاح بان الاب افسد نصيبه بالاعتاق . لان مباشرة هذه الاسباب  
بيع ونحوه اعتاق . بدليل انه يجتزأ به عن الكفارة فصار كأنه قال : اعتقت نصيبى .  
لان حالة الميراث لأن الارث تعليق جبرى .

فهما لاحظا وجود الاختيار وقاسا الممتق الضرورى على الممتق الاختيارى .  
ا ضمن فى الاختيارى ضمن فى مثل هذه المسائل لانه سبب فى اتلاف نصيب صاحبه .  
وجه قول الامام : ان الشريك حينما شارك الأب فى علة الممتق وهى الشراء  
ا فيه ، فان مباشرة لهذه الاسباب اعتبرت كالرضا حكما بافساد نصيبه لان مجرد  
فترتها اتفاق (٢) .

ان تقييد صاحبين قولهما بيسار القريب الممتق عليه توجيح لرأى الامام أو  
نوع ترجيح لرأى الامام .  
بيع :

وتسرع قول الامام لما يلى :  
أولا : الاعتاق فى هذه المسائل جاء بأمر الشارع الحكيم قال عليه السلام  
” من ملك ذا رحم محرّم منه فهو حر ” . ولا يكلف الله الانسان ما لم يلتزمه بايجاب  
الشارع أو بايجاب من نفسه . ولم يوجد .

(١) البحر الرائق ٢٥٣/٤ .

(٢) الفتاوى الهندية ٨/٢ ، البحر الرائق ٢٥٩/٤ .

ثانيا : اذا كان الله تعالى قد جعل هذا الرحم سببا في اعتاق رحمه واجيائه ،  
 نصيب صاحبه ، وهو لم يتلف عليه عمدا ولا خطأ •  
 فلا يجبر على اتمام المتق • والله اعلم •



### المطلب الحادى عشر

===

الأصل (عند أبي حنيفة) أن الإذن المطلق اذا تمرى عن التهمة ، لا يختص  
 • (وعند صاحبين ) ، يختص بالمعرف (١) •  
 ومقول صاحبين قال مالك والشافعى وأحمد (٢) •  
 الأصل :

أكثر مسائل هذا الأصل فى الوكالة والوديعة والرعاية والاعارة والرخصة ونحوها •  
 صول التى استمد منها هذا الأصل ما يلى :

أولا : الأصل ، أن الوكيل ، متى قدر على تحصيل قصد الموكل بما سئ له  
 وكيل ، فلا (٣) •

ثانيا : الأصل ان ماسئ فى الوكالة ، اذا تناول أجناسا مختلفة لم يصح  
 سل (٤) •

ثالثا : الأصل أن الوكالة والوديعة والرعاية والاعارة والاجارة ونحوها ، انما  
 يبرأ على الناس • ومع أن الرغبات الشخصية خاصة ومتنوعة ، وأعماق النفس بعيدة  
 يعلم مداها الا الله ، فقد شرعت الوكالة ونحوها مما ينوب به انسان عن غيره ،  
 لخرج عن الناس •

والملاحظ في هذه العقود معنى التخفيف والتيسير . وهذا يقتضى أن يتسامح الناس في هذا الباب بما أئند رعرظ . وإلى هذا الحد يتفق الامام وصاحبه رحمهم الله .  
أما اذا كان العقد مطلقا ، فان الامام يرى من عبارة الاطلاق معنى يتجاوز العرف ، فيبيح للوكيل والوديع من التصرف ، كما يروق لعمما انتفت التهمة ومعدت مظنة الخيانة .

أما صاحبان ، فيريان أن جميع العقود اذا أطلقت فيها الاعواض أو الاسماء والاصاف ، فانما يصار الى ما تعارفه الناس فيها . فيحكم مهر المثل في باب النكاح ، ومثل المثل في الضمان والاستعمال المعمود في الاجارة والاعارة ، والمماثل في الملاحظة ففى الوكالة والوصاية . ومرد ذلك الى العرف .

أرايت ان الحالف والمطلق والمعاقد انما تتعلق الاحكام بمقتضى ما يدل عليه الله . فيحكم الى العرف .

وأما الامام فانه يعتبر حقيقة اللفظ للشيء (١) .

ومن المسائل التي ابتليت على هذا الأصل .

لو وكله أن يشتري له جارية للخدمة ، أو عبدا ليسلمه الى خباز أو عمل من الأعمال فاشتري أعى أو مقطوع ايدين لم يجز . لقيام دليل التقييد .

أما في حالة الاطلاق ، فيختلف الامر فلأؤده فسافر بالوديعة ، ولها حمل ومؤنة ، بازند الامام اذا كان الطريق آمنا . لان المنازة محل للحفظ في حال الأمان .

وعندهما ليس له أن يسافر بها اذا كان لها حمل ومؤنة .

وعند الشافعى ليس له أن يسافر بها وان لم يكن لها حمل ومؤنة . لأن المطلق

صرف الى المتعارف ، وهو الحفظ في الاضرار .

ولو وكل رجلا ببيع عبده مطلقا ، فباع نصفه ، جاز عند الامام .

ولو وكله ببيع عبد بيمينه ولم يسم الثمن ، فباعه الوكيل مع غيره جاز مطلقا

عند الامام .

(١) الاشياء والنظائر لابن نجيم ٥٣ .



وعندهما ، لا يجوز الا أن يكون الثمن مساها لقيمتها ولو على وجه التقريب . وهو قول الشافعى .

ومنها بيع المبد المأذون . والوصى المأذون أو المكاتب جائز عند الامام ولو بفحين فاحش .

وعندهما وعند الشافعى لا يجوز (١) .

مسألة :

لو وكله بشراء جارية وسعى جنسها وشنها ، فاشتراها غيرها أو عيها ، أو مقطوعة اليدين والرجلين أو احداهما ، أو مقعدة ، فهو جائز على الأمر فى قول أبى حنيفة رحمه الله ، اذا اشتراها بمثل القيمة ، أو بما يتخاين الناس فيه .

وعند الصاحبين ، شراء الموراء ومقطوعة اليد جائز بخلاف العمياء والمقعدة ومقطوعة اليدين أو الرجلين ، فلا يجوز . على الموكل .

ودليل الصاحبين ان المرف معتبر فى المعاملات . وشراء العمياء والمقعدة غير متمسارف .

وأما الموراء أو مقطوعة اليد فمعيبة ، وقد تعارف الناس شراء الأشياء المعيبة مادام جنس المنفعة لم يفت ، أما فى المقعدة والعمياء فتقد ان قوة العمل أو حاسة البصر ، يعتبر استهلاكاً حكماً لجنس الجارية ، يدل على عدم جواز التكفير بالرقبة بهذه الصفة (٢) .

أما الامام أبو حنيفة رحمه الله فقد مضى على أصله ، وهو أن المطلق يجرى على إطلاقه ما لم يرد دليل التقييد . واسم الجارية مطلقا يتناول الصبيبة كما يتناول الممبية جزئيا وكما يتناول العمياء والمقعدة . فالعبارة بحقيقة اللفظ ، لا بدلالة المرف . وحتى دالة المرف مشتركة ومتغيرة . وقد يشتري الانسان الجارية الممبية اكتسابا لثواب الله تعالى .

(١) البسيط ٤٠/١١٩ ، فتح القدير ٤٩٠/٨ ، تبين الحقائق ٧٩/٥ .

(٢) البدائع ٣٤٦٩/٧ ، التنف فى الفتاوى ٥٩٧/٢ .

أما قياس الساجدين على الرقية في الكفارة ، فقياس مع الفارق ، لأن الكفارات  
فهي بقصد بها الزجر عن ارتكاب ذنوب معينة ، ولا يحصل كمال الزجر بالمعيا ، ومقطوعة  
اليد (١) .

وأرجح رأي الساجدين ، لأن الناس لهم مقاصد معروفة أو ملحوظة بمصاملاتهم .  
إلا حظ أن الرجل يشتري جارية للخدمة ، أو للمتعة ، فوجب احترام قصده .



### المطلب الثاني عشر

=====

الأصل ( عند الساجدين ) ما حصل مفعولا بإذن الشرع ، كان لأنه حصل  
أذن من له الولاية من الأدبيين .

و ( عند الإمام ) كذلك ولكن بشرط السلامة . كمن رى صيدا فهو مأذون فـي  
صيد بشرط السلامة فلو جنى على أحد ينضم (٢) .

مهر الأصل :

إن الشارع الحكيم أباح أمورا ، وشرع أمورا ، فإذا كان الإنسان يصدد القيام  
بمباح أو واجب عليه أو مندوب ، فإنه لا تشرب عليه ، بل أنه مثاب على ذلك .

وإذا كان يتوصل إلى فعل المباح أو المشروع دون إضرار بأحد فهذا هو  
أصل فاعله ، هو الأمر الطبيعي . أما إذا حصل إضرار بأحد فهذا هو موضوع  
غلافه .

ومن هنا ذكرت مسألة الصيد والجنابة الخطأ لأنها مجمع على وجوب الضمان  
بها ، لتكون حجة في وجوب الضمان في مثيلاتها . وهذا حجة للإمام .

(١) المبسوط ٣٩/١٩ ، ٤٠ ، فتح القدير ٢٩/٨ .

(٢) تأسيس النظر ص ٢٥ .

وأما عند الصاحبين ، فالمعنى أنه إذا أباح صاحب المتاع متاعه ، أو تنازل عن حقه فى شيء ، سقط الضمان عن الآخذ أو المتعدي . فكذا إذا أباح الشرع الحنيف فعلا مميّنا ، وحصل أثناءه أضرار أو أضرار ، فانه يسقط الضمان كذلك .  
لانه لا يتوصل الى فعل البياح الا بكيفية معينة . وما دام قد التزم بهذه الكيفية ولم يتصرف وحصل أضرار أو ضرر فينبغى ألا يضمن .

فإذا همم مؤدى الواجب أو فاعل البياح والطاعات ، لأدى ذلك الى امتناع الناس عن كثير من الواجبات والأفعال البياحة التى عليها مدار الحياة . فيخشى المصلحون من التأديب ، ويترك الأزواج تأديب نساءهم ، ويخرج الناس من خدمة المساجد . . . .  
وهكذا .

وقد اتبنى على هذا الاصل كثير من المسائل منها :

إذا كسر أدوات الممازى وأدوات اللهب .

إذا قطع ولي القصاص فى النفس يد الجانى ثم عفا عنه .

إذا قطع عضوا قصاصا فسرت الجراحة الى النفس .

لو قام رجل من غير أهل المسجد بخدمة المسجد فحصل بفعله تاف .

لو ضرب امرأته النشوز فماتت .

لو ضرب الأب أو الوصى العصى للتأديب فمات .

ففى جميع هذه المسائل وأمثالها ، عليه الضمان عند أبى حنيفة وعند الصاحبين لاضمان عليه (١) .

وقد اعتمدت مجلة الأحكام الشرعية قول الصاحبين فوضعت احدى قواعد ها :

” الجواز الشرعى يتأفى الضمان . ”

مسألة :

إذا قطع يد رجل عمدا حتى وجب عليه القصاص ، تنال الولي يد الجانى  
فمات الجانى من ذلك ، ضمن القصاص الدية ، فى قول أبى حنيفة ، ونفى قولهما : لاضمان  
عليه . وهو قول مالك والشافعى وأحمد .

(١) المبسوط ٢٢٧/٢٣ وما بعدها ، البدائع ١٠/٤٢٢٨ ، تبين الحقائق

أما لو قطع الامام يد الجاني ، أو جرح الفصاء والبزاع أو الحجام فسُـرَت  
الجراحة فمات من السراية فلا ضمان عليهم بالاجماع (١) .

ووجه قول الامام أبى حنيفة :

أولا : انه استوفى غير حقه ، فقد تعلق حقه بقطع اليد ، ولكنه أتى بفمـل  
القتل . كما لو قطع يد انسان ظلما فسرى الى النفس وجهت الدية . والقياس أن يجب  
في هذه المسألة القصاص ولكنه سقط للشبهة ، فوجبت الدية .

ثانيا : ان هذا القتل غير مقصود فهو قتل خطأ — والخطأ تجب فيه الدية .

أما الامام ، فلا سبيل الى ايجاب الضمان عليه للضرورة .

لأن التحرز عن السراية ليس في وسعه . ولو وجب عليه الضمان لتمطـلـسـت

الحدود .

وهذا قال الشورى وابن أبى ليلى وجماعة (٢) .

واستدل صاحبان : بأن الوفاة حصلت نتيجة لفعل مشروع وما دون فيه ، فلا

يكون مضمونا .

والقياس على حالة السرقة ، فالاجماع منعقد على أن السارق اذا مات من قطع

يده ، فلا شيء على القاطع .

وكذلك بالقياس على الامام والفصاء والحجام . فأذن أفعالهم مشروعة ، لا ضمان

في سرايتها (٣) .

مناقشة وترجيح :

يرى أبو حنيفة رحمه الله ، أن القياس لا يلزم . فلو أن كل انسان مضى يكسر

وتلف ، ويقطع ويقتل لما كان عبثا بالقصاص ولا أصبحت الحياة فوضى . فاقامة الحد

بن الامام وكذا استيفاء القصاص ، ليس لأقامته من غيره .

(١) رحمة الأمة ١٠٨/٢ .

(٢) البدائع ٤٧٢٩/١٠ ، بداية المجتهد ٣٧٤/٢ .

(٣) الفتاوى الهندية ١٥/٦ ، البسوط ٢٤/٢٧ .

يرى صاحبان ، ومالك والشافعي وأحمد ، أن المجنى عليه أو وليه —  
استوفى القصاص في العضو ، فإنه لم يعد استعمال حقه المأذون فيه ، فلا فرق بينه  
وبين الإمام في إسقاط الضمان .

واننى ارجح رأى صاحبين لما يلى :

أولا : هناك فرق بين الاذن المطلق والاذن الخلف . فإذا أذن الشارع بالصيد  
والمشى في الطريق العام وحصل ضرر من ذلك فعلى المتسبب خطأ الضمان .

وأما في الاذن الخاص ، كالطبيب المدارى له أن يخرج عضوا من جسم المريض ،  
فلا سبيل الى ايجاب الضمان عليه . لأن فعله اختص بهذا وتمحض له حتى صار لا ينسب  
الا اليه . فيقال : حجام ، وزاغ ، وجراح وطبيب يعالج بالجرح أو غير الجرح . فلو  
ضمن هؤلاء لامتنع الناس عن القيام بهذه الاعمال وهى ضرورية للأمة .

واستيفاء القصاص هو من هذا القبيل ، أى الاذن الشرعى الخاص بقطع يد فلان  
الجاني مثلا ، وليس اذنا عاما .

ثانيا : روى هذا عن على وعمر رضى الله عنهما (١) . وهما من خلفاء الصحابة ،  
وعدم انكار الصحابة عليهم يكاد يكون اجماعا .



### المطلب الثالث عشر

=====

الأصل عند أبى حنيفة ، أنه اذا اصحت التسمية لا يعتبر المقتضى واذا لم  
تصح اعتبر المقتضى (٢) .

الأصل في العقود ، أن تكون واضحة مذكورا فيها الأعوان ، حتى يعرف  
المتعاقد ماله وما عليه . ولكن كثيرا ما يسكت المتعاقدان ، عن التعديد الدقيق ، تاركين  
لما يفهم ضمنا ، أو لما يتعارف عليه في التعامل ، فعل الخطاب .

(١) المهذب ١٨٨/٢ ، بداية المجتهد ٣٧٤/٢ .

(٢) تأسيس النظر ٢٦٠ .

فاذا كانت جهالة الأعراض يسيرة يتجاوز عنها ، صحت العقود . واذا كانت كثيرة ، فسدت العقود . وهنا تختلف الضوابط في تحديد الكثير والقليل .

فيرى أبو حنيفة رحمه الله ، أن المدار على صحة التسمية ، فيترتب عليها ، معرفة الأعراض ولو على سبيل التقريب ، ويتجاوز عن الجهالة اليسيرة . واذا لم تصح التسمية ، فإن في العقد جهالة كبيرة ، فيعتبر ما تقتضيه تلك التسمية ولا يهمل ، فيؤثر في المقدود .

ومن المسائل على هذا الأصل :

اذا باع قطميا من الفتم كل شاه بمشرة ولم يسم الجملة . لم يصح العقد عند أبي حنيفة والشافعي . وعند صاحبين يصح (١) .

اذا أوصى بثلك ماله لرجل ، ونصف ماله لآخر . يشتركان في الثلث عند أبي حنيفة . لان تسميته النصف غير صحيحه ، فاعتبرت لاغية .

فصار كأنه أوصى بثلك ماله لرجل ، ولآخر بألف درهم . والثلث خمسمائه .  
ففي المسألة الاولى : يرى صاحبان أن الجملة تعرف بالاشارة . فتكون الجهالة يسيرة . ويرى الامام أن المدد غير معلوم وقت اجراء العقد .

فلا يقع الا على واحدة . والفتم تتفاوت ، فيلغو العقد .  
وهذا الاصل يتصل بأصل آخر "الجهالة التي تنضم الى التنازع ففسد العقد" (٢) .

مسألة :

أوصى رجل لرجل بكل ماله ولآخر بنصفه فلم تجز الورثة .  
فعند أبي حنيفة : الثلث بينهما نصفان .  
وعند صاحبين : الثلث بينهما اثلاثا . فيضرب من أوصى له بجميع المال ، بسهمين ويزب من أوصى له بنصف المال بسهم .

(١) المبسوط ٥/١٣ ، الأصل لمحمد بن الحسن ٨٢/١ .

(٢) شرح المينى ٩٦/٢ .

وحجة المصاحبين : أن إيجاب الوصى بعد موته ، يعتبر بما أوجبه الله مسن السهام للورثة بعد الموت . فقد أوجب الله للنزج النصف وللأخت النصف ولألم الثلث فى حالات ...

وأيضاً فإن الوصى فضل أحدهما على صاحبه . فيجب احترام قصده .  
وحجة أبى حنيفة : الوصية بما زاد على الثلث لاغية عند عدم اجازة الورثة . وإذا لفت لا يستحق الضرب بها . فلا يزاحم صاحب الزيادة اللأغية فى وصية الإيجاب فيها صحيح ومعتبر . ومن هنا افرقت الوصية عن الموارث (١) .

واننى ارجح رأى الامام لان المقد اذا لفا لا يترتب عليه اثره بل يعتبر مفسوخا .  
ولان الادلاء بسبب غير ثابت كالشهادات ، غير الادلاء بسبب صحيح ثابت كالمرار .

ولان الميراث ، تقسيماته غير مقولة المعنى فلا يقاس عليها .



### المطلب الرابع عشر

=====

الأصل عند أبى حنيفة رحمه الله انه يعتبر التهمة فى الأحكام . فكل من فمىل فعلا وتمكنت التهمة فى فعله حكم بفساد عمله " (٢) .

التهمة اذا استحكت تغد العمل والتصرف ، وتعتبر غلبة الظن فى الموضوع وهذا الأصل . والأصل الثالث السابق " اذا غلب على الشئ وجوده يجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد " من معين واحد .

وعليه لو اقر عند موته يدين لوارث لا يجوز الا ببينة لا مستحكام الشبهة ، بخلاف ما اذا اقر لغير وارث بالدين جازة ولو أحاط بجميع ماله (٣) .

(١) البسوط ١٤٩/٢٢

(٢) تأسيس النظر ص ٢٢

(٣) البسوط ١٥٣/٢٢

ومن المسائل المبتناة على هذا الأصل <sup>(١)</sup> :

• وكيل البيع اذا باع من لاتجوز شهادته لم يجز البيع لانه متهم في ذلك •  
ومثله وكيل السلم •

• اذا طلق زوجته في مرضه ثلاثا ، بلا سؤالها ، فلها الميراث •  
ولو طلقها بسؤالها ثم اقر لها بدين • فلا يصح الاقرار لانها وارثه • ولها  
الاقبل من ميراثها • ومن الدين • عند أبي حنيفة •

• اذا علق المريض طائفا امرأته على فمها لابد لها منه كالأكل والشرب وكسالم  
والديها ، ففعلت في مرضه فمات ورثت منه عند أبي حنيفة •

• اذا زوجت المرأة نفسها من كفا ، وسعى لها مهرا يقبل عن مهر مثلها •  
فهي متهمة في الخط من المهر • وللأولياء حق الاعتراض • عند الامام •

ومنها : • اذا شهد الوصي للوارث الكبير يدين على الميت ، ردت شهادته  
عند الامام ، ومنها امان العبد المحجور لا يجوز عند الامام لانه متهم كالذمي •

ففي هذه المسائل تبطل احكام التصرفات ( عند الامام ) لان اصحابها  
متهمون •

وعند صاحبين والشافعي لاتبطل <sup>(٢)</sup> •

مسألة :

وكيل البيع اذا باع من لاتجوز شهادته له ، لم يجز البيع عند أبي حنيفة  
رحمه الله ؛ لانه في بيعة لاولاده أووالديه أو زوجته يكون متهما • وكذلك وكيل السلم  
اذا اسلم لمن لاتجوز شهادته له •

وخالفه صاحبان والشافعي وأحمد رحمهم الله • ( وهذا اذا كان بمشمل  
القيمة ، اما اذا كان يقين فلا يجوز بالاتفاق ) •

( ١ ) المسوط ١٣/٥ ، ١٤ ، ١٥٨/٦ ، فتح القدير ٣٩٢/٨ • البحر

( ٣ ) البحر الرائق ٤٩/٤ •

( ٢ ) سوى مسألة تزوج المرأة نفسها فلا يصح أصلا عند الشافعي •



## تحرير المسألة :

في باب المعاوضات لا يتولى الواحد طرفي العقد ، كأن يكون وكيلاً من جانب وأصيلاً من جانب ، أو وكيلاً من جانب ووصياً من جانب ، وإلى هذا الحد اتفق الجانبان .  
أما إذا باع ممن لا تجوز شهادته له ، وكان هذا الأخير كبيراً يتصرف بنفسه ففي هذا خلاف .

فالإمام أبو حنيفة ، أجرى القياس فيها على الحالة الأولى ، وكان البائع تولسى طرفي العقد ، وهو متهم في شهادته لنزوحته وولده الكبير ، فاعتبر المدار على الشهادة ، فإن لم تجز شهادته لمن يبيع منه لم يجز البيع ، وإن جازت الشهادة جاز البيع .  
والصاحبان اعتبروا المدار على الملك ، فإن كان للبائع ملك أو شبه ملك ممن يبيع منه ، لم يجز البيع كما لو باع لولده الصغير ، أو لملوكه .

أما فيما لا ملك له فيه ، ولا شبهة ملك ، فهو كما لو باع لاجنبى وإن لم تجز شهادته له (١) .

وهذا كله إذا كان البيع بمثل القيمة ، أما إذا كان بغيره فالحش ، فلا يجوز بالاتفاق .

ولذا قال أبو حنيفة : الوكيل بالبيع يوجب حقاً للمشتري في ملك الغير ، والإنسان متهم في حق زوجته وولده فيما يوجب لهما في ملك الآخرين ، واستدل بما اتفقوا عليه من منع البيع بالغبين الفاحش (٢) .

وانتقد أرواح رأى الإمام لأن النفوس مبنية على المشاحة في الأمور المالية ، وإن الإنسان مجبول على حب المال ، وعلى حب الخير له ولأقربائه وزوجته ، وهذا يدعو إلى الميل ، ولأن الشبهة مستحكمة في هذا البيع ، والأصل اتقاء الشبهات .



(١) شرح المعنى على الكنز ١٠٣/٢

(٢) المبسوط ٤٤/١٩ ، ٤٩ ، تبیین الحقائق ٢٢٠/٤

## الاطلب الخامس عشر

=====

الأصل عند أبي حنيفة: أن ملك المرتد يزول بنفس الردة زوالاً موقوفاً ، فإذا عاد للإسلام تعود إليه أمواله .

وعند صاحبين : لا تزول إلا بالقضاء ، أي يمد أن يحكم القاضي يلحقه بدار الحرب . (١)

المرتد هو من ترك الإسلام إلى غيره . وحكمه أن يستتاب ، فإن تاب عن كفره ولا ضربت عنقه ، لأنه أنكر نعمة الله عليه بالهداية ، وارتكس في الضلال .  
والأصل في ذلك قوله عليه السلام : " من بدل دينه فاقتلوه " (٢) . وقد اتفق علماء الإسلام على قتل الرجل المرتد .

والكفر قطع لعمى القرابة والولاية والنصرة ، كما أنه موت حكماً فالمرتد إما أن يقتل يمد استتابته أن لم يتب ، وإما أن يكون قد هرب من ديار الإسلام إلى دار الكفر .

ومادام ميتاً حكماً بمجرد الردة ، فالخلاف بين الإمام وصاحبيه هل تنتقل تركته إلى ورثته على الفور أم ينتظر حتى يصدر قرار القضاء ؟ .

بالأول قال الإمام أبو حنيفة ، والثاني قال صاحبان .

فهما يقولان : الردة تؤثر في إباحة دمه وليس لها تأثير في زوال ملكه ، قياساً على المحكوم عليه بالرجم أو القود ، كما أنه عاقل بالغ مكلف ، والتكليف يقتضي كمال الأهلية ، وهذا يستدعي بقاء ملكه . وكيف يكون مكلفاً وقد زال ملكه ؟ .

والإمام يقول : كان الملك وهو القدرة والاستيلاء ، باعتبار عصمة النفس والمال ، والردة هدمت هذه العصمة ، فهو بهلاك حكماً كان كالهالك حقيقة .

(١) تأسيس النظر ص ٣٠ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢٨٥/٣ .

(٢) سنن ابن ماجه ٨٤٨/٢ .

## مسألة :

المال المكتسب في حال اسلام المرتد ، يكون ميراثا عند أبي حنيفة .  
 لأن الردة كال موت ، فكانه مات وهو مسلم فيتوارث المسلمون من بعضهم .  
 وأما ما اكتسب حال رده فهو في : أنزال الحصمة عنه وعن ماله أثناءها .  
 وأما صاحبان فيقولان : البالان جميعا لورثته ، لأن القاضى لم يقض بلحقه  
 بدار الحرب ، فلم يزل ملكه بعد .

وعند الشافعى : البالان في بيت المال (١) .

## تحرير المسألة :

يرى صاحبان ان الكسب والملك مدارهما على التكليف والأهلية ، والمرتد  
 لم يسقط عنه التكليف ، فيبقى ملكه السابق وملك ما اكتسب بعد الردة لأنه ما زال أهلا  
 للخطاب والتكليف .

أما بعد أن يقضى القاضى بقتله أو بلحقه بالدار الحرب ، فيزول عنه هذا  
 المعنى وبالتالي تزول ملكيته . وعليه فما اكتسبه أثناء الردة يلحق بما اكتسبه قبلها ،  
 في ترتب الحقوق عليه وفي تعلق حق الورثة وغير ذلك .

كما ان المرتد قبل القضاء يحقه ، كالحكم عليه بقود أو رجم فلا يزول ملكه ،  
 ولا يسقط حق الورثة فيما يكتسبه قبل تنفيذ الحكم ، فالردة في حق المرتد كصدور الحكم  
 في حق الزانى المحصن والقضاء في أمر المرتد كتنفيذ الحكم في حق من يستحق الرجم  
 أو القود (٢) .

والشافعى رحمه الله ، في مذهبه ثلاثة أقوال من حيث زوال الملك :

- أحدها ، كقول صاحبين . وحجته كحجتهما .
- ثانيها ، يزول ملكه زوالا تاما وهو الصحيح في المذهب .
- ثالثها ، كقول الامام أبى حنيفة (٣) .

(١) الفتاوى الهندية ٢٥٤/٢

(٢) تبیین الحقائق ٢٨٥/٣ وما بعد ها .

(٣) الف ٢٢٣/٢

وأما من حيث الميراث ، فيرى الشافعي أن المرتد لا يرثه أقرباؤه المسلمون  
 لاختلاف الدين ، فهو كالكافر ابتداءً . وماله قبل الردة أو يبعدها في المسلمين .  
 وأما أبو حنيفة رحمه الله ، فمضى على أصله أن ملكية المرتد تنزل بمجرد الردة  
 زوالاً موقوفاً ، فإن رجع إلى الاسلام عادت إليه ملكيته ، والا استقر زوالها .  
 ومدار ذلك على العصمة . فإن المسلم أو الذي معصوم الدم والمال ،  
 فإذا ارتد المسلم زالت العصمة ، وكان ميتاً حكماً (١) .

ترجيح :

وانني أميل إلى رأى الامام رحمه الله لما يلي :

أولاً : أن الانسان بمجرد الردة يخالف جماعة المسلمين وهذا حكم الله .  
 فالمبرة في المسألة بتبديل الدين " من بدل دينه فاقتلوه " وليست بقضاء القاضي .  
 أرايت ان لم يحكم برده حاكم مسلم ، أتحل له زوجته ؟ أيبقى على تعامله السابق مع  
 المسلمين ؟ .

ثانياً : ثم انه بذلك يفقد نعمة من نعم الاسلام ، وهي عصمة الدم والمال ،  
 فيزول ملكه تلقائياً مادامت روحه قد هدرت .

ثالثاً : ان ما اكتسبه بعد الردة ، انما كسبه بعد أن زالت أو اضر القرى  
 وأوشاج الرحم بينه وبين أقربائه المسلمين ، فما اكتسبه في هذه الحالة لا يكون ميراثاً  
 لهم .

أرايت انهم لا يعقلون عنه شيئاً من الديات ، ولا يحملون غرامة ؟ ومن القواعد  
 العامة القرم بالفنم . فبيت المال أحق بماله المكتسب أثناء الردة ، لأنه سيتحمل عنه  
 لصالح الجماعة الاسلامية ، اذا أتلّف أو قتل ولم يكن في ماله وفاء بالضمان .

رابعاً : ان قياس الصاحيين المرتد على المحكوم عليه بالنرجم أو القود ، قياس  
 مع الفارق .

فالمحكوم عليه بالرجم ، غالبا مايكون عن اقرار بالزنا ، وحتى لو كان عن شهادة ، فانما الحد طريق للتطهير ، وان كان بطريق الاقرار ، فانما هو من أسس آيات التوبة كما هو معروف . فكيف يسوى بين مرتد يقتل عقوبة ، ولايدفن في مقابر المسلمين ، وبين متطهر بالحد ، يغسل ويكفن وصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ؟

وما انهنى على هذا الأصل من المسائل :

١ - مايكسبه المرتد بعد الردة في المسلمين عند الامام ، وعندهما مسائل لورثته . وعند الشافعي ماله قبل الردة ومعهها فى .

٢ - بيوعات المرتد وعقبة وهبته ورهنه وتصرفه في ماله موقوف عند أبي حنيفة . وعندهما تصرفاته هذه نافذة عاد للإسلام اولم يعد .  
٣ - لو قتل المرتد خطأ ولحق به الحرب أو قتل على رده ، فالدية نفسى كسب الاسلام خاصة عند الامام .

وعندهما في الكسبين جميعا .

٤ - اما اذا تاب واسلم فالدية في الكسبين جميعا ، بالاتفاق (١) .



### المطلب السادس عشر

=====

الأصل عند الصحابين : أن حقوق الاشياء معتبرة بأصولها .  
وأما عند الامام ، فهي ملحقه بأصولها في كثير من المواضع (٢) ، أى لافسى جميعها .

أكثر المسائل المذكورة على هذا الأصل في المتق والتدبير والمدة والقسمة .  
وهي متعلقة بأصول أخرى ، منها :

الأصل : المتق يتجزأ عند أبي حنيفة خلاف للصحابين (٣) .

(١) شرح السهر الكبير ١٩٢٢/٥ ، ١٩٢٣ . شرح الميى على الكـ ٢٦٧/١ .

تبين الحقائق ٢٨٥/٣ وما بعدها .

(٢) تأميس النظر ٣١ .

(٣) البدائع ٢٢٧٤/٥ .

والأصل : لا تجوز قسمة الرقيق عند أبي حنيفة ، للتفاوت الفاحش بين أفرادهم .  
وعند صاحبين يقسم الرقيق اذا اتحد الجنس كما في الابل والخنزير .

ومن المسائل على هذا الأصل :

المبيد تقسم عند صاحبين . فلو طلب أحدهما التهايد في الفلة يجبر الآخر . وعند الامام لا تقسم المبيد أصلاً ، فلا تقسم حقوقهم (١) .

لو تزوج أخت أم ولده في عدتها ، يجوز عندهما ، لان المدة من حقوق الملك .  
وأصل الملك لا يمنع ، فكذلك لا يمنع حق الملك نكاح أختها . وعند أبي حنيفة يمنع نكاحها في عدة أختها (٢) .

مسألة :

" اذا حجر المولى على عبده وفي يده كسب ، ثم أقر هذا المبيد بدين لا يجوز اقراره ( عند صاحبين ) .

لانه لما أذن له في التجارة ، جاز اقراره في رقبته وفي كسبه . فلما حجر عليه لم يجز اقراره في رقبته ، فكذلك في كسبه لانه من توابع الرقبة .

وعند أبي حنيفة ، لا يجوز اقراره بعد الحجر في رقبته ، ويجوز اقراره في كسبه .  
لان الاذن في التجارة والتجارة باقية . بدليل انه يقضى ديونه التي للناس عليه بمعد الحجر " (٣) .

يرى الصاحبان ، رحمهما الله ، أن المصحح للقرار من المبيد ، انما هو الاذن أو اليد .

ومعد الحجر زال الاذن وزالت اليد . وكما ان المبيد المأذون كان لسيده اقرار برقبته وكسبه ، وذلك لان رقبته مال ولأنه قد يقتل انساناً أثناء تعامله فيدفع به ، وحقوق الرقبة من كسب ونحوه انما يتبع الرقبة ، فالقاعدة انعاماً التابع تابع . فلما امتنع اقراره بالرقبة بعد الحجر ، امتنع كذلك اقراره بما في يده ان أنه تابع لها (٤) .

(١) شرح المينى ٢٠٧/٢ .

(٢) تبين الحقائق ١٥١/٤ .

(٣) تأسيس النظر ص ٣١ ، البدائع ٤٥٥٥/١٠ .

(٤) فتاوى اللجنة ٢٨٠/٩ ، تبين الحقائق ٢١٢/٥ ، شرح المنبر ١٨٢/٢ .

صرى الامام رحمه الله ، أنه بالحجر . وان امتنع اقراره بقربته ، الا أن هنالك  
فرقا كبيرا بين الرقبة وبين الكسب ، فيجوز اقراره بدين لحقه أو بأن ما فى يده امانة لغيره .  
واعتبر الامام أن المصحح للاقرار هو اليد <sup>(١)</sup> . ولذلك يصح اقراره بحسد وود ما  
فى يده لا يتجاوز . وهذا يقيد المسألة التى ذكرها الديبوسى . وعليه فلا يصح اقراره  
بما انتزعه السيد من يده ، حتى ولو كان ذلك حال الاذن .

وأما بقاء شىء فى يده بعد الحجر فيجوز اقراره به ، فالمندار اذن على السيد  
عند الامام . ويقول : اليد باقية حقيقة وهذا ظاهر . وحكما ، لأن شرط رفع اليد بالحجر  
فراغ اليد عن حاجته ، ولم يحصل <sup>(٢)</sup> .

كما أن آثار التجارة ، كالديون ، تلزم السيد بعد أن حجر على عبده .  
ولذا ينهى التفريق بين الرقبة وبين الكسب أو بين الشىء وبين حقوقه . وهذا  
المعنى جاء فى فتح القدير " فان حجر عليه لم ينحجر حتى يظهر حجره بين أهله  
سوقه ، لانه لو انحجر لتضرر الناس به ، لتأخر حقهم الى ما بعد الحق ، لما يتمسك  
بقربته وكسبه ، وقد بايعوه على ذلك " <sup>(٣)</sup> .

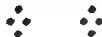
واننى ارجح رأي الامام لما يلي :

أولا : ان عدم تجوز اقرار المبد فى هذه المسألة ، فيه تفويت للحقوق على  
أصحابها ، اذ أن آثار التجارة لا تنتهى بكلمة من السيد يقولها لمبده : حجرت عليك ،  
واقفت الاذن بالتصرف .

ففى هذا الحجر المفاجىء غبن للناس ، الذين ربما تعاملوا مع المبد قبيل  
الحجر ولم يستوفوا ثمن سلعة ، أو لم يقتضوا سلعة اشتروها منه .

ثانيا : اذا كان نية المبد مع المشركين لا بد من اعلامهم به فأولى أن يعلم  
المسلمون المجاورون بحجر هذا المبد ، وهذا يحتاج الى فترة ، حتى يشيع فى أهل  
سوقه .

وهذه هى الفترة التى يمكن أن يبقى بها شىء فى يد المبد بقربه والله أعلم .



(١) فتح القدير ٢٨٠/٩ ، تبیین الحقائق ٢١٢/٥ ، شرح السینی ١٨٧/٢ .

(٢) بدائع الصنائع ٤٥٥٦/١٠ .

## المطلب السابع عشر

===

الأصل عند الامام أبى حنيفة رحمه الله : أن أم الولد ليست بمال ، ولاقيمة لها . وعند الصحابين : هي مال مضمون (١) .

تحرير الأصل :

الاستيلاء : طلب الولد ، وشروطه الوضع . فإذا وضعت الجارية حملا مستكملا خلقة ولو سقطا أو ميتا ، فانها أم ولد وتمتق ، إذا أقر الرجل بان الولد أو الحسب منه (٢) .

فهذه النسبة ، أم ولد ، أى أم ولد لسيدها أو زوجها الحر ، توجب المتيق . وعليه يمنع بيعها ضرورة ، ومجرد انفصال الولد يتأكد هذا المعنى وتقرر (٣) .

والأصل فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ، لما ولدت جاريته مارية القبطية ، إبراهيم ابن النبى صلى الله عليه وسلم ، : " اعتقها ولدها " (٤) .

أى أن الولد سبب للمتيق ، وهناك أحاديث وأثار أخرى بهذا المعنى . منها حديث سعيد بن المسيب رضى الله عنه . قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتق أمهات الاولاد من غير الثلث وإن لا يمين فى دين " (٥) .

فهذا دليل انعدام المالية بجانب دليل المتيق ، وليس معنى لقيمة لها أنها مهدورة ، وإنما هى يصدد الحرية فتخرج عن أن تقوم بمال لأن الحر لايقوم بمال .

وعند الحنفية جهة التسبب ثبوت نسب الولد .

وعند الشافعى علوق الولد حرا (٦) : وهذا أصل آخر . وكان بشر المريسي وداود وأصحاب الظاهر يوزنون بيع أم الولد ، لأن المالية والمحلية قبل الولادة فتيقن . فلا يرتفع الايهقين ، وخبر الواحد لا يوجب علم اليقين (٧) .

(١) تأسيس النظر ٣٢ .

(٢) شرح معاني الآثار ١١٧/٣ .

(٣) البسيط ١٤٩/٧ .

(٤) سنن ابن ماجه ٨٤١/٢ .

(٥) مثل ذلك فى الموطأ ١٣٩/٢ .

(٦) ١٩/٢ .



فالامام رحمه الله يقول : الأصل ان أم الولد ليست بمال متقوم . وعندهما : مال متقوم لانها مملوكة لمالك محترم فتكون مالا متقوماً (١) .

وعلى هذا الأصل تخرج مسائل الخلاف بين الامام وصاحبيه في هذا الباب .  
ومن هذه المسائل :

اذا غصب أم الولد غاصب ، فهلكت في يده لا يضمن عند الامام . ويضمن عندهما .

اذا اعتقها أحد الشريكين ، لا يضمن لصاحبه . عند الامام . ويضمن عندهما .  
اذا اشتراها انسان فقبضها وهلكت في يده لا يضمن عنده ، ويضمن عندهما (٢) .  
اذا كانت بين رجلين فمات أحدهما عتقت ، وتسعى للحى فيما بقى من قيمتها . وعند الشافعى تسمى له فى نصف قيمتها (٣) .

فالصاحبان والشافعى رحمهم الله يقولون : ان لها قيمة من حيث انها مال .  
وأبو حنيفة يقول : انها ليست متقومة من هذه الجهة .

أما من حيث انها نفس انسانية ، فهى متقومة بالاجماع . كما أنهم اتفقوا فى  
انها لا تباع .

مسألة :

لو اعتق المولى نصف أم ولده ، أو حصه من أم الولد ، عتقت كلها ، أثبت  
حقها فى الحرية برلادتها ، وللحديث " أم الولد لا تباع ولا توهب " ، و " اعتقها  
ولدها " رواه ابن عباس . وظاهر هذا الحديث ان تثبت الحرية فى الحال ، ولكن  
انمقد الاجماع على تأخيرها الى ما بعد الموت ، فيكون سبب الحرية منعقد فى الحال (٤) .

وأما هل يضمن المعتق لشريكه ؟ وهل يلزمها السعاية ؟ فعند الامام لا ضمان  
عليه ، ولا سعاية عليها .

- 
- (١) البسوط ١٦٠/٧ ، تأسيس النظر ٣٢ .
  - (٢) مع اعتبار أن البيه قاسم .
  - (٣) البدائع ٢٤٥٩/٥ ، الفتاوى الهندية ٤٨/٢ .
  - (٤) البدائع ٢٤٥٤/٥ .

وعند الصاحبين والشافعي يضمن لصاحبه • وهو قول مالك وأحمد والأوزاعي وغيرهم<sup>(١)</sup> ودليلهم : أن أم الولد ما زالت مملوكة للمولى • وما زال يتعلق به هذا الملك حقوق الملك مثل الاجارة والاستخدام والكتابة والاستمتاع •

كما ان ملكه فيها معصوم ومحترم • والاستيلاء لم يوجب زوال هذه المصمة • ولذا فانها تضمن بالفصب والاعتاق والقبض في البيع الفاسد • كالمدير الذي يضمن بالاتفاق • ولان فيها شبهة بالمدير • فمعتقها يظهر ويتحقق بموت مولاه • وأيضا فانها مضمونة بالقتل بالاجماع فكذا في هذه المسائل<sup>(٢)</sup> •

ودليل الامام : قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " اعتقها ولدها " <sup>(٣)</sup> . وهذا يستوجب المتق في الحال في حق جميع الأحكام • الا انه خص منه الاستمتاع والاستخدام بالاجماع • في حين لم يكن اجماع في التقويم فهي حرة بظاهر الحديث الشريف • أما قيام الملك والمصمة فلا يقتضى التقويم • كملك النكاح وملك القصاص • وملك الخمر وجلد الميتة •

وما يدل على انها غير متقومه باعتبار ماليتها انها لا تسمى لغريم ولا وارث<sup>(٤)</sup> •

وارجح رأى الامام رحمه الله للأحاديث الواردة • وهى نص في أن أم الولد حرة •

ومن المقرر أن الحر • لا يقوم بمبلغ مالى • وأما الديات فليست قيمة للانسان وأنا هي جبر لأولياء المقتول • والله أعلم •



- 
- (١) بداية المجتهد ٣٣٦/٢  
 (٢) البسوط ١٦٠/٧ ، ١٦١ ، المذهب ٢٠/٢ •  
 (٣) ابن ماجه ٨٤١/٢ •  
 (٤) البدائع ٢٤٦٠/٥

## المطلب الثامن عشر

=====

الأصل عند أبي حنيفة ، رحمه الله ، أن كل مملوك أغل غلة ، أو وهب له هبة فالفلة أو الهبة للمولى ، سواء كان المملوك في ضمانه أم في ضمان غيره ، ثم المملوك أو انتقض .

وعند صاحبين : الأصل أن الفلة للمولى إذا كان المملوك في ضمانه ، أما إن لم يكن في ضمانه ، فالفلة موقوفة ، حتى يتم الملك أو ينتقض . (١) .

الأصل في المحقق ألا تكون سائبة ، إذ لاسائبة في الاسلام . والأصل أيضا أن الخراج بالضمان (٢) ، فمن كان ضامنا للممين ، إذا هلك ، كان له خراجها وغلتها ، لتحقيق المدالة المالية . وفي الاسلام قاعدة مشهورة القسم بالنفس (٣) .

ومن المسائل التي اختلفت على هذا الأصل :  
لوبياع عبدا والخيار للبائع ، فقبضه المشتري فأغل في يده ، في مدة الخيار فعند أبي حنيفة الفلة للبائع ، لأن العبد لم يخرج من ملكه .

وعند صاحبين ملك الفلة موقوف حتى تمضي مدة الخيار ، فتتبع البيع .  
فصب من غيره جارية فباعها ، فأغل في يد القاصب أو في يد المشتري ، ثم أجاز المالك البيع .

فعند أبي حنيفة ، الفلة للمالك الجارية ، وقال صاحبان : بإلجازه تكون الفلة للمشتري ، ويدونها للمالك (٤) .

مسألة :

=====

رجل تزوج امرأة وجعل صداقها جارية ، وقيل أن قبض الجارية أغلت ، فالفلة والكسب لمن ؟ إذا طلقها قبل الدخول ؟ .  
قال الامام : للمرأة .

(١) تأسيس النظر ص ٣٣ .

(٢) الجامع الصحيح ١٦٣/٤ .

(٣) الاشباه والنظائر لابن نجيم ١٥١ .

(٤) البدائش ص ٣٣٠١/٧ .

وقال صاحبان والشافعي : لها نصف الفلّة ، ونصف الجارية •  
 الصداق ملك للمرأة مستحق بالمعقد ، فإذا دخل بها سلم لها المهر كله  
 وإذا طلقها قبل الدخول ، فلها نصف المسمى ، ينس القرآن الكريم •  
 والزيادة في الجارية ، قد تكون متصلة ، كالسمن والجمال ، وهذه تكون  
 جزءاً من الأصل •

وقد تكون منفصلة كالولد ، وهذه حكمها حكم جزء من الأصل • وقد تكون منفصلة  
 غير متولدة من الأصل كالكسب ، بالمهبة أو بدل الأجرة •

فالمتصلة والمنفصلة المتولدة من الأصل حكمها حكم الأصل ، فلو طلقها قبل  
 الدخول يتنصف ذلك كله قولاً واحداً •

وأما الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل ، فقال الامام تسلم كلها للمرأة •  
 وقال صاحبان وتنصف • وهذا قال الشافعي •

وجه قولهما : الكسب يدور مع الأصل ، ومدار الملك على الضمان قال عليه  
 السلام : " الخراج بالضمان " (١) •

فان كانت قبضت الجارية سلمت لها الفلّة ، وان كانت لم تقبضها حتى طلقها ،  
 فلها نصف الفلّة ، لان ضمانها على صاحب اليد • والطلاق قبل الدخول يوجب نصف  
 المسمى ، فيتبعه نصف الكسب ، لان الكسب تابع للأصل •

فكما ان الولد لا يسلم للمرأة بعد ما انسخ ملكها عن الجارية فكذا الكسب •  
 بعد الطلاق لم يبق سبب للتملك الزيادة (٢) •

وجه قول الامام : المولى يملك العبد ، ويملك ما اكتسبه العبد تواً لان العبد  
 ليس أهلاً للتملك •

فإذا استقر ملكها بالدخول ، سلم لها الجارية والكسب ، وإذا طلقها قبل  
 الدخول يتنصف عين الصداق وهو الجارية ، وأما الكسب فهو ملك استقر بسبب ، ولم  
 يوجد ما ينقض هذا الملك ، كما لو لم يطلقها ، بخلاف ملك الأصل الذي انتقض بالطلاق (٣) •

(١) سنن ابن ماجه ٢/٧٥٣ •

(٢) البدائع ٣/١٤٧٦ •

فالزيادة ليست بمهر قصد ولا تبعاً •

ترجيح :

واننى أرجح رأى الامام لما يلى :

أرايت لو انتقض ملك المولى للعبد بموت العبد أو هبته اياه أو بيعه أو عتقه  
وكان قد اكتسب لمولاه ، ايانم المولى أن يمتق الكسب أو يهبه أو يبيعه ؟ فانه لم يقل  
أحد بذلك •

ولم التوقف فى عقد نافذ صحيح كما يقول صاحبان ؟ •  
والقياس على الولد قياس مع الفارق ، فالولد تابع للأصل فى أحكامه من كتابة  
ونحوها •



### المطلب التاسع عشر

=====

الأصل عند أبى حنيفة رحمه الله ، ان المومن اذا كانت لها حقيقة مستمثلة  
ومجاز متعارف ، فالمبرة للحقيقة المستمثلة دون المجاز المتعارف ؛ لان الحقيقة مرجحة  
على المجاز لكونها حقيقة ولكونها مستمثلة •

وعند صاحبين ، المجاز المتعارف يعتبر ، كما تعتبر الحقيقة المستمثلة (١) •

تحير الأصل :

الأصل فى الكلام الحقيقة ، فاذا تعذر حملها عليها حمل على المجاز (٢) •  
لان للألفاظ دلالات معينة بالوضع اللغوى •

(١) تأسيس النظر ١٠٣ •

(٢) مجلة الاحكام الشرعية قاعدة ٧ ، ٢٧ •

الا ان الحقيقة قد تنقل عن المعنى اللغوي بالشرح ، كما فى الفاظ الصلاة والزكاة والسم ، أو بالمعرف وهذا متغير حسب البيئات والأجناس •

وقد مضى فى الباب الثانى ما للمعرف من أهمية فى بناء الاحكام الشرعية • حتى ان المالكية عدوا المعرف والموائد مخصصة للعام من النصوص •

والنظر الى المعرف واعتباره ، له مجال خصب فى الفقه الحنفى حتى ان مجلة الاحكام الشرعية الثمانية ، جعلت من قواعدها :

المعروف عرفا كالمشروط شرطا <sup>(١)</sup> ، كما انهم عدوا المهجور شرعا أو عرفا كالتمنذر <sup>(٢)</sup> •

وعند الشافعية وجهان فى تقديم الحقيقة أو المعرف • وقد اختار البشوى تقديم الدلالة المعرفية فى التصرفات وخاصة فى الايمان <sup>(٣)</sup> •

ومن المسائل التى اُبتنيت على هذا الاصل :

اذا حلف لا يأكل من هذه الحنطة ، لا يحنث مالم يقضمها سلقا أو مشوية • عند الامام • وعندهما يحنث لو أكل من خبزها •

لو حلف الا يقدم الخبز ، فأقدم بما • ولم يحنث عند أبى حنيفة • وعندهما لا يحنث • لان الملح والماء • نسيان أداما فى المعرف <sup>(٤)</sup> •

ولو حلف لمخديئة • اليوم بألف ، فاشتري رغيفا بألف وغدا به بر • عند الامام •

مسألة :

لو حلف لا يشرب من الفرار • فاستقى فى اناء فشربه • أو كرع فى نهر يأخذ من الفرات •

قال أبو حنيفة : لا يحنث • وهو قول الشافعى •

وقال صاحبان : يحنث فى الصورتين • وهو قول مالك وأحمد •

(١) مجلة الاحكام الشرعية قاعدة ٢٢ •

(٢) الاشياء والنظائر لابن نجيم ١٣٥ •

(٣) الاشياء والنظائر للسيوطى ٩٣ •

(٤) البدائى ١٦٩٥/٤ •

وحجة الامام رحمه الله ، ان الشرب من النهر له حقيقة مستعملة وهى الكرع .  
هذا فى المسألة الأولى .

وفى الثانية ، انه لم يشرب من الفرات ، وانما شرب من نهر يأخذ منه فتخير  
اسم الفرات . واليمين مبنية على اللفظ لا على النية . بل ان النية لاتعمل الا فى  
الملفوظ خلافا لمالك وأحمد <sup>(١)</sup> ، اللذين يجريان الحكم على النية .

وحجة الصاحبين : ان المجاز المتعارف يعتبر ويحتكم اليه ، وخاصة فى  
الايمان ، وقد تعارف الناس ان يشربوا من النهر بالاناء .

وفى المسألة الثانية يفهم من المرف ان ماء الجدول من الفرات .  
ومطلق اللفظ يصرف الى المتعارف عند أهل اللغة <sup>(٢)</sup> .

الترجيح :

واننى أرجح رأى الصاحبين لما يلى :

أولا : اذا كانت النية بمجرد ما لا ينبنى عليها حكم ، فذلك دفعا للحرج  
عن المسلمين كما اخبر صلى الله عليه وسلم رفع عن أمى ما تحدثهم به نفوسهم ما لم يقولوا  
أو يفعلوا ، فان النية المقرونة باللفظ تحمل عملها ، لأن الرسول عليه السلام يقول " انما  
الاعمال بالنيات " .

ثانيا : ان العبرة فى اللفظ بمعناه ولذلك وضع الفقهاء قاعدة شهيرة :  
العبرة فى المقود للمقاصد والمعانى لا للألفاظ والمعانى .  
قال الشاعر :

ان الكلام لفى الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا  
ثالثا : ان الناس يقولون : تسقى أرض المراق من الفرات ، فلا يفهم من عبارة  
الجدول والاتنية الاخذة من الفرات ، الا انها ماء الفرات . والله أعلم .



(١) المفتى ٥٦٤/٩ ، الاشياء والنظائر لابن نجيم ١٨٦ ، ١٨٧ ، الميزان

١٠٥/٢

(٢) الجامع الكبير ٣٠ ، مختصر الطحاوى ٣٢١ ، البدائع ١٧١٤/٤

## المطلب المشرون

===

الأصل عند الامام أبى حنيفة ، أن الانسان يجوز أن لا يملك الشئ ، قصدا  
يملك تفويضه الى غيره . ويجوز ألا يملك الشئ ، قصدا يملكه حكما (١) .

الأصل ان الانسان يملك التصرف فى الاشياء التى يملك أصلها . ولكن هناك  
بعض الامور يملكها الانسان تبعا أو عرضا أو حكما بينما لم يملك هذه الاشياء ، قصدا .

فالمريض مرن الموت ، ليس له أن يبيع بغبين ومحاباة . وله أن يوكل بالبيع ،  
فلرباع وكيله بغبين أو محاباة صح اذا اطلقت الوكالة .

والوكيل بشراء شئ ، يمينه ، لا يملك شراءه لنفسه ، يملك شراءه لموكله .  
وقد يقع فى ملك الانسان شئ ، محرم كالخمر والخنزير ، عن طريق التملك الجبرى  
وهو الارث كما لو أسلم رجل ومات قبل ان يتخلص منهما ، فانهما يقعان فى ملك الوارث .  
عرضا لا قصدا ، بينما لا يحل للمسلم تملك الخبائث قصدا .

ومثل هذا الاصل . ما جاء فى أصول الكرخى : " قد يثبت الشئ تبعا وحكما  
وان كان قد يبطل قصدا " (٢) .

ومثله ايضا ما أورده ابن نجيم بعنوان " يفتقر فى التابع ما لا يفتقر فى غيره "  
ضمن قاعدة التابع تابع (٣) .

وقد بنى على هذا الاصل مسائل كثيرة منها :  
المحرم اذا وكل حلالا بشراء صيد له ، جاز تركيله عند أبى حنيفة خلافا لهما .  
اذا باع متاعا ولم يقبض الثمن . ثم وكل وكىلا بشرائه لنفسه فاشتراه بأقل من  
الثمن الأول ، جاز عند أبى حنيفة ، وعند محمد الشراء فاسد . وعند أبى يوسف  
الشراء جائز للوكيل .

ومنها أن أحد أصحاب السرقات ، اذا قطع يد السارق ، يسقط الضمان فى  
حق الآخرين حكما . وان كان صاحب السرقة لا يملك اسقاط الضمان قصدا .

(١) تأسيس النظر ص ٣٥ .

(٢) أصول الكرخى ص ١١٤ . ( يذيل تأسيس النظر ) .

(٣) الاشباه والنظائر لابن نجيم ١٢١ ، ١٢٢ .



ومنها أن الذي يغصب خمرا من ذبي ثم يسلم ييرا من الضمان عند أبيسسي  
حنيفة وأبي يوسف حكما • وأن كان لأعليه ابراء نفسه قصدا •  
وعند محمد وزفر لا ييرا •

ومنها : اتفقوا على أن للمودع أو للغاصب أن يقيم كل منهما القطع على السارق ،  
الذي يسرق الوديعة أو المصوب ، وهذا ييرا كل منهما من ضمان الوديعة أو الغصب  
حكما • وأن كان لا يملك لفظا أو قصدا أن ييرا • وعند زفر لا ييرا أن (١) •  
مسألة :

إذا باع متاعا ولم يقبض الثمن ، ثم وكل وكيلًا بشرائه لنفسه فاشتراه بأقل ممن  
الثمن الأول •

قال أبو حنيفة : البيع جائز •  
وقال محمد : البيع فاسد • وهو قول مالك •  
وقال أبو يوسف : الشراء جائز للوكيل لا للموكل •  
ولأبي حنيفة : أن المشتري في الحقيقة هو الوكيل فهو يتبايع ومتماقد بكلامه  
حقيقة ، وحقوق العقد ترجع إليه إلا أن الموكل يقوم مقامه شرعا في نفس الحكم •  
ولكن التصرف يقتصر على مباشرة الوكيل (٢) • والوكيل أهل للتصرف ، فيتصرف بأهلية  
نفسه لنفسه •

و الصحابان يقولان البيع لا يجوز لحديث عائشة رضى الله عنها • قالت لأم ولد زيد بن  
أرثم وقد بلغني جاريه بثمانمائة واشترتها بستمانمائة قبل أن تجهزها للثمن " : بضمها شريكه وضمها  
اشترت أبلغى زيدا أن الله تعالى أبطل حجه وجهانه مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن لم يتب " (٣) • ولأن الثمن لم يدخل في ضمانه ، فإذا قبض البيع ، ربما يكون  
الثمن الذي يدفعه أقل مما ثبت له في ذمة صاحبه (٤) •

( ١ ) تأسيس النظر ص ٣٦ ، فتح القدير ٩٣/٣ ، ٤٣٤/٦ ، ٤٤٠ •

( ٢ ) بدائع السنائع ٣٠٠٣/٦ • ( ٣ ) تيسير الوصول ١ : ٧٣ •

( ٤ ) فتح القدير ٤٣٣/٦ •

هذا اذا باشر العقد فأما اذا وكل به ، فمحمد مضى على أصله • وقرئ أبو يوسف فقال ينقذ البيع للوكيل •

وأبو حنيفة في مسائل الوكالة ، يرى أن العبرة بالتصرف المباشر دون مال هذا التصرف •

والشافعي رحمه الله يقول بجواز هذا البيع بالمباشرة أو بالوكالة لأنه بيع مستقل غير مشروط في العقد الاول • فصار كما لو باع للبائع أو لغيره •

الترجيح :

وأرجح رأى محمد رحمه الله •  
لأن هذه البيوع تستحكم فيها الشبهة ، وتتسلل عن طريقها من لا يشعشعون الله ، إلى صلب الرأى •

ومن القواعد العامة درء المفاسد أولى من جلب المصالح • والله أعلم •



المطلب الحادى والعشرون

=====

الأصل عند أبى حنيفة رحمه الله ، أن نفى موجب العقد لا يجوز ، ونفسى موجب الشرط يجوز •

وعند صاحبين : نفى موجب العقد جائز (١) •

تحريرو الأصل :

شرعت العقود اسبابا لغاياتها • فالأصل أن يتحقق مقتضاها الذى شرعت لأجله • فإذا داخلها ما يغير مقتضاها فأنها تبطل أو تفسخ •

وصار إلى تصحيح عقود المسلمين ما أمكن ، حملا لتصرفاتهم على الصحة ، وصونا لكلامهم عن العبث (٢) •

وإذا خالط المقود شروط \* فالأصل في ذلك نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط . فإذا كان الشرط يستوجب بيعة أخرى ، أو يستتبع نقضا للمقد \* فإنه يلغو المقد . أما إذا دخل الشرط في علقه من علائق المقد لافي أصل المقد فإنه يلغو الشرط وصح المقد .

ومما انتهى على هذا الأصل من المسائل .

إذا قال للخياط : ان خطت هذا التوب اليوم فلك درهم \* وإن خطته غدا فلك نصف درهم .

فالشرط الأول جائز عند الامام \* والثاني باطل لانه ينفي موجب العقد . ولا يجوز فيه . فيبطل الشرط الثاني .

وعند صاحبين الشرطان جائزان .

ومنها : إذا تزوج امرأة على ألف درهم ان لم يكن له امرأة \* وعلى ألفين ان كان له امرأة .

أو تزوجها على ألف ان اسكنها بلد أهلها ، وعلى ألفين ان أخرجها من بلدها . فالشرط الثاني باطل عند الامام . وعندهما الشرطان جائزان . ومنها إذا دفسع أرضه مزاعة وقال ان زرعته في الخريف فلك النصف ، وان زرعته في الشتاء فلك الثلث .

فمنه الشرط الثاني باطل ، وعندهما الشرطان جائزان (١) .

ومنها : إذا ترك اعلام قد رأس المال لم يجز السلم عند الامام . وعندهما يجوز (٢) .

مسألة :

تزوج رجل امرأة على ألف درهم ان بقيت في بلدها ، وعلى ألفين ان أخرجها من بلدها .

قال الامام : الشرط الثاني باطل . لانه يخالف مقتضى العقد .

وقال صاحبان : الشرطان جائزان • وهو قول أحمد والجمهور (١) •  
يصح الزواج ولو لم يسم مهرًا • أو سعى ما لا يصح أن يكون مهرًا • وفي هاتين  
الحالتين يثبت مهر المثل •

فالنكاح الموقد الخالي عن التأنيث ، لا تبطله الشروط الفاسده • ففي المسألة  
المذكورة ومثيلاتها ( كما لو تزوجها على ألفان لم يكن له زوجة وألفين ان كان له زوجة •  
أو على ألفان كانت أمة وألفين ان كانت حرة ) الشرط الأول صحيح ، لانه يوافق  
مقتضى العقد ، ولانه يصلح أن يكون مهرًا • وهذا بالاتفاق •

أما الشرط الثاني : فانه يتضمن نقضا لمقتضى العقد الذى صح وصحت التسمية  
به وفق الشرط الاول • ونقض مقتضى العقد لا يجوز ، لأنه ابطال لمقد معتبر شرعا ويوقع  
صحيا ، وصدر من أهله فى محله • ولذا يلغو الشرط الثانى ، مع عدم تأثيره فى  
العقد •

وهذا ما رآه الامام رحمه الله (٢) •

أما صاحبان فيقولان : الشرطان جائزان ، لأن كلا منهما صحيح بانفراده •  
وقال زفر : الشرطان فاسدان ، لانهما مختلفان فأوجبا جهالة التسمية (٣) •

الترجيح :

واننى ارجح رأى الامام لما يلى :  
أولا : ان تصحيح الشرطين معناه عدم معرفة الانسان الام يستقر أمره ،  
وماذا يدخل فى ملكه ، وماذا يخرج من ملكه •

ثانيا : كما اجاب الامام ، الشرط الثانى يتضمن ابطال العقد ونفى موجبه ،  
لا بطلان الشرط السابق فقط • بل لان الشرط الاول صحيح تم العقد ، قبل ورود الشرط  
الثانى •

(١) بداية المجتهد ٢/٢٦ •

(٢) الميسر ٥/٩٠ •

(٣) البدائع ٣/١٤٤٦ •

- ثالثا : ورد النهى عن الشارع عليه الصلاة والسلام عن بيع وشراء وهو سام .  
والمقصود الشروط التى لاتلائم المقعد ، أو تناقض موجب المقعد .



### المطلب الثانى والعشرون

=====

- الأصل عند أبى حنيفة ، أن كل من لا يقدر بنفسه ، فوسع غيره ليس وسما له .  
وعندهما وسع غيره وسع له .

وعلى هذا الأصل مسائل منها :

- إذا عجز المريض أن يحول وجهه الى القبلة بنفسه م وهناك من يحوله اليهما  
فصلى ولم يحول وجهه الى القبلة .

فمنع أبى حنيفة يجوز م وعندهما لايجوز .

- وكذلك إذا كان المريض على فراش نجس ، وهناك من ينقله الى فراش ظاهر ولم  
يفعل وعلى على مكانه فصلاته تجزئه عند الامام خلافا لهما .

- ومنها إذا صلى بغير وضوء لمجزئه بنفسه مع وجود من يوضئه . جازت رسالته  
عند الامام خلافا للصاحبين .

- ومنها الأعلى إذا لم يقدر على السعى بنفسه للجمعة وهناك من يقوده لا تكسرون  
الجمعة فرضا عليه عند أبى حنيفة .

وعند صاحبين تتمعين الجمعة فرضا عليه لان وسع غيره يكون وسما له (١) .

- ومنها . الأعلى لاجع عليه بنفسه ، كالمفلوج والمقعد ، عند أبى حنيفة ، خلافا  
لهما ، وان وجد قائدا .

(١) تأسيس النظر ص ٣٧ ، المبسوط ١١٢/١ ، ١١٣ ، البدائع ١٨٨/١ .

١٠٨٥/٣ ، تبیین الحقائق ١٠١/١ .

الأصل في هذه المسائل وأغلبها ، قوله سبحانه وتعالى : " لا يكلف الله نفسا الا وسعها " .

وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم : " دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمران بن حصين يموده في مرضه ، فقال عليه الصلاة والسلام " صل قائما فان لم تستطع فقاعدا " فان لم تستطع فملى الجنب ، توى اйма " فان لم تستطع فالله أولى بالمعذاري منك " (١) .

والطاعة على حسب الطاقة والاستطاعة .  
 ومعتبر عند الصاحبين ، امكان الاستمانة بالأجرة أو القربة ونحوها ، ففى ضمن الوسع .

#### مسألة ١

لو كان مريضا لا يضره استعمال الماء لكنه عاجز بنفسه ولا خادم له ولا مال يستأجره خادما • يجزئ التيمم • خلافا لمحمد اذا كان في المصر •

" ولو اجنب في ليلة باردة يخاف على نفسه الهلاك لو اغتسل • ولم يقدر على تسخين الماء • ولا على اجرة الحمام ، في المصر ، اجزاء التيمم في قول أبي عتيقة • " قال صاحب مسان : ان كان في المصر لا يجزيه " (٢) .

وحجة الصاحبين : ان الانسان في المصر يخلب ان يجد الماء المسخن والدف • وغالبا ما يجد من يعينه او يساعده ، فصار المعجز في المصر نادرا ، فالحق التادير بالمعدم •

عمر بن الخطاب : وحجة أبي حنيفة رحمه الله ، ما يلي :  
 روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه بعث سرية وأمرو عليهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؛ وكان ذلك في غزوة ذات السلاسل ، فلما رجعوا ، شكوا منه أشياء من جملة ما فيها أنهم قالوا : صلى بنا وهو جنب • فذكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك له فقال :

(١) سنن أبي داود ٢١٨/١

(٢) البدائع ١٨٨/١

يا رسول الله أجنبت في ليلة ٠ فذفت على نفسي الهلاك لو اغتسلت ٠ فذكرت ما قال الله تعالى " ولا تقتلوا أنفسكم ٠ ان الله كان بكم رحيما " ٠ فتمت وصليت بهم ٠ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا ترون صاحبكم ٠ كيف نظر لنفسه ولكم ؟ (١) ٠ ولم يأمره بالاعادة ٠ ولم يستفسر ان كان في مظافة أو في مصر ٠ والملة العامة خوف الهلاك (٢) ٠

وأما قول صاحبين : ان المعجز في البصر نادر ٠ فان المعجز في حق القبر والفرج ليس نادرا ٠

لكن صاحبين اعتبروا في هذا المسائل أصلا آخر كانا يخالفان فيه وفي مسائله الامام ٠ وهو الأصل الثالث السابق " اذا غلب على الشيء وجوده جعل كالموجود وان لم يوجد ٠ وعند صاحبين لا يجعل كالموجود ما لم يوجد حقيقة " ٠ فوقفنا موقف المناقض لاصلهما ذلك ٠ وكذلك فعل الامام وكذلك أصبح هذا السائل منه قيارا  
دليل واضح دفع الحرج

وانى أرجح رأي الامام لما يلي :

أولا : الأحاديث التي استند اليها جاءت بروايات متعددة ٠ وكلها ٠ يفهم منها انه لا يجب على من خشى الهلاك ان يغتسل ٠ وهي نص في الموضوع ٠

ثانيا : ان الله تعالى قد رفع الحرج عن المسلمين وقد سن لهم رخصا نفسي احوال مخصوصة ٠ وان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه ٠ فليس تشريع الرخصة تضييقا ٠ وانما توسعة على عباد الله ٠ والتيمم رخصة من هذه الرخص ٠ والله أعلم ٠



(١) مثله في مسلم، والبخارى ٠ حديث عمار ٠ وفي سنن ابن ماجه ١/ ١٨٨ ٠

(٢) البدائع ١/ ١٨٨ ٠

## الفصل الثاني



## الفصل الثاني

==

الخلافة بين الشيخين (ابى حنيفة وأبى يوسف) وبين محمد

رحمهم الله جميعاً

==

أجل الدبوسى الخلافة بين الامام وأبى يوسف من جهة ، وبين محمد من جهة أخرى ، بأصول أربعة ، وجعل جميع المسائل الخلاقية ، راجعة الى هذه الاصول الأربعة ، وان كانت هناك أصول فرعية أخرى مبثوثة فى الأبواب القمبية .

وقد مرفى الفصل السابق خلاف أبى يوسف ومحمد مع الامام .  
 • يشتمل هذا الفصل على أربعة مطالب ، كل مطلب يتكلم على أصل خلافتي .



## المطلب الأول

==

الاصل عند الشيخين ، رحمهما الله ، أن فساد أفعال الصلاة لا يوجب فساد حرمة الصلاة \* (١) .

وعند محمد فساد أفعال الصلاة يفسد حرمة الصلاة .

تحرير الأصل :

للصلاة حرمة بعد الشروع فيها ، فيحظر على المصلي الكلام أو التحول عن القبلة ، وكل ما ينافي هذه الحرمة .

ولكن اذا نسي القراءة فى ركعة ، فسدت تلك الركعة ، مع بقاء حرمة الصلاة ، فيأتى بركعة جديدة يقرأ فيها ويسجد للسجود .

وقد ذكر هذا الاصل فى المبسوط كما يلى :

• عند محمد رحمه الله تعالى للصلاة جهة واحدة ، فإذا فسدت صار خارجا من الصلاة ، فإذا ترك القراءة في ركعة فقد أبطل التحيمه .

وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ، بفساد الجهة لا يفسد أصل الصلاة ، إذا لم يكن ما اعترض منافيا لأصل الصلاة " (١) .

وعلى هذا الأصل مسائل ، ذكرت في المبسوط بعنوان نوازل الصلاة • منها : لو أن رجلا نسي المظهر ف صلى من المصير ركعة في أول وقتها ثم تذكر ، ثم مضى في صلاته •

ف عند أبي يوسف والظاهر عن أبي حنيفة أنه يجزيه عن النقل • وعند محمد وزفر لا يجزيه •

إذا قرأ في إحدى الأوليين <sup>ك</sup> واحدة الآخرين ، لزمه قضاء أربع ركعات عندهما •

• وعند محمد يقضى ركعتين فقط •

إذا كان الإمام في صلاة الجمعة ، فخرج الوقت قبل الفراغ من الصلاة ، ومحمد فقوله : قدر التشهد ، ثم قهقه لا وضوء عليه عند محمد •

• وعند الشيخين ( أبي حنيفة وأبي يوسف ) يلزمه الوضوء لصلاة أخرى •  
• ووجه قول محمد ، أن الجمعة تغدو بدخول وقت المصير ، فكانت القهقهة خارج الصلاة (٢) •

مسألة :

• المتنفل إذا قرأ في إحدى الأوليين <sup>ك</sup> وفي إحدى الآخرين ، وجب عليه قضاء الركعات الأربع ، عند الشيخين •

• وعند محمد وزفر يجب قضاء الركعتين الأوليين فقط •  
• الأصل عند الحنفية ، أن النوافل تصير بالشروع فيها واجبة في حق المتنفل ، لقوله تعالى : " ولا تبطلوا أعمالكم " • والتالي يلزمه القضاء لو أفسدها •

(١) المبسوط ٨٧/٢ •

(٢) فتح القدير ٤٥٨/١٠ ، المبسوط ١٦٠/١ ، ٨٧/٢ ، ٣٣/٢ •

وعند الشافعى والجمهور ، لاتسير واجبة لقوله تعالى " ما على المحسنين من  
سبيل " .

وعليه فاذا افسد نافلة قد صح شروعه فيها ، لزمه قضاؤها .  
ثم اختلف أبو حنيفة وأبو يوسف من جهة ومحمد من جهة أخرى ، فيما يمتنع  
افسادا للصلاة .

فعمد هما لو شرع فى الصلاة الرباعية قترأ فى احدى الاوليين ، فسدت الاخرى  
التى لم يقرأ بها . اما الصلاة فما زالت على تحريمها ولم تفسد ، وعليه فلو قام لياتى  
بركعتين أخريين فهناؤه صحيح ، والتالى شروعه فى الآخرين صحيح .  
فان قرأ بواحدة من الآخرين ولم يقرأ فى الثانية أصبح مفسداً للشفع الأول ومفسداً  
للشفع الثانى ، والتالى فسد تجملة الصلاة .

واما ما قد شرع فى كل شفيع شروطاً معتبراً ، فانه مفسد لنافلة صارت واجبة  
عليه ، فيلزمه اعادة أربع ركعات .

واما عند محمد ، فانه ينظر الى ان للصلاة جهة واحدة ، وكان كل شفيع  
مستقل عن الآخر . فلما فسدت ركعة من الشفع الأول ، فسد الشفع كله ، واذنا فسد  
كل الشفع يعتبر الصلى خارجاً من الصلاة ، وتمتير التحريمة قد انتقضت وارتفعت .  
والتالى لم يجز بناءً والآخرين عليها .

فلما لم يجز البناء كان الشروع فى الشفع الثانى غير صحيح وغير معتبر . واذ بدأ  
بصلاة غير معتد بها ، فكانه لم يلزم نفسه بشئ . فلا يلزمه اعادة الشفع الثانى .  
اما الشفع الاول فالشروع فيه صحيح وفساده يقتضى اعادته قولاً واحداً (١) .  
وناءً عليه ، لو قرأ فى الآخرين صحتا عند لى يوسف والامام .  
وعند محمد وزفر لم تصح ، لان الشروع فيهما غير صحيح . والمعتمد عند  
مشايخ الحنفية رواية محمد (٢) .

(١) المبسوط ١/ ١٦٠ ، فتح القدير ١/ ٤٥٧ ، ٤٥٨ .

(٢) فتح القدير ١/ ٤٥٩ .

وأرجسح رأي محمد لما يلى :

- أولا : لمعوم قوله صلى الله عليه وسلم " كل صلاة لم يقرأ فيها بسم الله :  
أو بفتح الكاف فهي خداج فإذا لم يقرأ فى إحدى الأوليين فسدت صلاته .

ثانيا : لقوله تعالى ما على المحسنين من سبيل . ومسألة وجوب إعادة النافلة  
إذا أفسدت مختلف فيه فكيف إذا أفسدت ثم بنى على هذه الصلاة الفاسدة فقد أصبح  
فساد الصلاة فى هذه المسألة مركبا ، فهو فساد قوى يتمدى الى ابطال الشروع فى  
الشفع الثانى ، والله أعلم .



### المطلب الثانى

==

الأصل ، عند الشيخين ، كل عقد امتنع عن الفسخ بالاقالة ، فلا تحالف فيه  
ولا تراد ، إلا إذا اختلفا فى البدن كالعقق " (١) .

وعند محمد لا يمنع من التحالف ، ومثل هذا قال الشافعى .

تحرير الاصل :

الاقالة لاتصح الا من طرفين ، والتحالف لا يكون الا من طرفين . فما صححت  
فيه الاقالة جاز فيه التحالف .

أما الفسخ التى تكون من جهة واحدة ، ولاصح فيها الاقالة ، كـهـلاك  
المبيع ، أو هلاك البائع ، فلا تحالف فيها ، ولا تراد للأعواز .

والأصل فى ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : " إذا اختلف المتبايعان ، فالقول  
قول البائع أو يتراد ان المبيع " (٢) .

( ١ ) تأسيس النظر ص ٣٨ ، المبسوط ١٣ / ٣٠ .

( ٢ ) الآثار لابى يوسف ص ١٨٢ .

وفي رواية من حديث ابن مسعود رضى الله عنه : " اذا اختلف المتبايعان والسلمة قائمة بيمينها ، فالقول لما يقوله البائع وتراد ان " (١) .

وحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " اذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادا " (٢) .

قال في المبسوط : والحديث صحيح مشهور يترك كل قياس بمقابلته • وموانع فسخ العقود كثيرة ، وبعضها مختلف فيه •

فمن هذه الموانع هلاك العقود عليه • وموت أحد المتبايعين • وزيادة المبيع زيادة متصلة ، وهلاك جزء من الصفقة اذا كان يضرها التفرق • ومنها بيع المشتري لما اشتراه بيما صحيحا • ومنها عقده للعبد الذى اشتراه • وكذلك هبته • فهذا استهلاك حكما •

ومن المسائل التى بنيت على هذا الأصل :

هلاك العقود عليه يمنع التحالف والتراد ، لأنه لا يمكن فسخه بالاقالة عندهما • وعند محمد يتحالفان • وتراد ان القيمة (٣) •

ومنها : موت البائع • واختلاف ورثة البائع والمشتري •

أو موت المشتري • واختلاف ورثته مع البائـع •

فالقول قول من فى يده المبيع ، عندهما •

وعند محمد • يتحالفان وتراد ان القيمة •

ومنها : اذا كانت السلمة فى يد المشتري وازدادت خيرا • ثم اختلفا نسي الثمن فالقول قول المشتري عندهما •

وعند محمد يتحالفان • وتراد ان • لان الزيادة المتصلة لا تعتبر فى المفاوضات عنده • خلافا لهما •

ومنها : لو اشترى رجل عشرين أو فرسين صفقة واحدة ، فمات أحدهما فعند أبي حنيفة القول للمشتري اذا اختلف فى الثمن •

(١) سنن ابن ماجه ٢/٢٣٧ دون قوله " وتراد ان " •

(٢) الآثار لأبى يوسف ص ١٨٢ •

(٣) تأسيس النظر ص ٣٨ ، الميزان الكبرى ٢/٥٨ •

- وعند أبي يوسف يتحالفان في الباقي على ملك المشتري •
- وعند محمد يتحالفان في الكل •
- ومنها : لو اشترى جارية فولدت عند المشتري أو ازدادت قيمتها •
- فعندهما لا يتحالفان • وعند محمد يتحالفان (١) •

### مسألة :

- اشترى سلعة فهلك في يده ( أى في يد المشتري ) ثم اختلفا في الثمن •
- فعند الشيخين رحمهما الله ، القول قول المشتري مع يمينه •
- وقال محمد والشافعي رحمهما الله تعالى : يتحالفان وتراد أن المقد لظاهر
- قطعه عليه الصلاة والسلام • " إذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادا " •
- وهذا هو قول مالك وأحمد (٢) رحمهما الله ،
- وأما الحديث الآخر " إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة " • فلا يمنع
- الأخذ بظاهر هذا الحديث • وكان ذكر ، السلعة قائمة ، على سبيل البينة والاثبات ،
- ليسهل معرفة الصادق من غيره •
- وإذا طلب التحالف مع قيام السلعة ، فمع فواتها يطلب التحالف بطريق الأولى ،
- لصحة تمييز الصادق من الكاذب ، ولأن كل واحد صار مدعى من وجه ، منكر من وجه •
- فيتحالفان •
- فمحمد والشافعي ، اعتبارا عموم لفظ المتبايعين ، سواء كان ذلك أثناء التعاقد ،
- أو بعده مع قيام السلعة أو بعد التعاقد مع هلاك السلعة •
- واحتج شيخ أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى : بعموم قوله على الله عليه
- وسلم " البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه " (٣) •
- فالبايع يدعى زيادة ينكرها المشتري ، فالقول قول المنكر مع اليمين بنقص
- الحديث الشريف •

(١) المبسوط ٣٠/١٣ ، الفتاوى الهندية ٣٣/٤ — الأصل ( محمد بن الحسن )

• ١٠٨ ، ١٠٧

(٢) الميزان الكبرى ٥٧/٢ •

(٣) ابن ماجه ٧٧٨/٢ ، الترمذى ٦١٦/٣ •

والقياس يقتضى أن يكون القول للمشتري حال قيام السلمة أيضا ، ولكنه تمسك بالحديث " اذا اختلف المتبايعان والسلمة قائمة بيمينها فالقول قول البائع " .

كما أن قوله عليه السلام : والسلمة قائمة مذكور على سبيل الشرط ، لا على سبيل البينة (١) .

ترجيح :

وأرجح رأى الشيخين . لاعتمادهما على النص . والنس أقوى من الظاهر الذى ذهب اليه محمد والشافعى .

كما انه ادعى ان استقرار المعاملات وترتب آثار العقود التى شرعت لأجلها .



### المطلب الثالث

==

الأصل عند الشيخين ، رحمهما الله ، أن كل أخبار لا يلزم القاضى القضاء بغير مخبره ولا يتوصل الى القضاء إلا به ، فالعدالة من شرطه ، وليس العدد ممن شرطه . وعند محمد العدد مكره .

وذلك مثل أخبار الأحاد فى الاحكام ، فان القاضى اذا قضى بها على رجل بيمينه فى حادثة معينة ، كان قضاؤه عليه بالبينة من شهود أو اقرار أو نكول ، ولم يكن قضاؤه عليه بذلك الخبر . . وان كان القاضى لا يستطيع أن يحكم بتلك الحجة الا مستندا لذلك الخبر (٢) .

تحريص الاصل :

دليل الحكم هو المستند الشرعى للحكم ، فنقول دليل قطع يد السارق قوله تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " . ولكن ثبوت حد السرقة

(١) المبسوط ٣٠/١٣ ، ٤١ ، الفتاوى الهندية ٣٣/٤ .

(٢) تأسيس النظر ص ٣٩ .

على فلان من الناس لا يكون بالآية ، وإنما يكون بالشهادة أو الاقرار ، وتكون الآيسة  
دليلا على الحكم الواجب في حق السارق الذي ثبتت عليه الجريمة بطرق الاثبات  
المذكورة .

فدليل الحكم غير دليل الاثبات . و يفرق بين الاظهار والاثبات ، فالعvidences  
مثبتة ، ودليل الحكم مظهر لما يستحقه المشهود عليه .

ومما انبنى على هذا الأصل من المسائل :

رسول القاضى . يكتفى أن يكون واحدا .

المترجم على الشهادة يكتفى أن يكون واحدا عدلا لقبول الشهادة .

وكفى الشاهد يكتفى أن يكون واحدا لقبول الشهادة .

يكتفى بالشهادة على اعسار المسجون من واحد فيخرج من السجن .

يشتهر موت انسان بخبر الواحد المدل .

يكتفى بشهادة القابلة في موضوع الولادة لانها مخبرة .

يكتفى بشهادة امرأة واحدة فيما لا يطلع عليه الا النساء ، كالبيكارة والشيمة

وعيوب الحرائر والاماء . (١) .

ففي هذه المسائل ونظائرها ، يكتفى بشهادة الفرد المدل امرأة كان

أو رجلا .

وذلك لان الاحكام التي تصدر عن القاضى ، لا تثبت بأخبار هؤلاء ، وإنما

تثبت ببينة أخرى .

فيقضى القاضى بقطع يد السارق ، بشهادة الشهود على السرقة ، وان توقف

قبول شهادتهم على التزكية .

ومضى بثبوت النسب ، أو وجوب المهر ، أو انقضاء المدة ، أو توزيع

التركة ، بالبينات المختلفة لاخبار القابلة عن الولادة . ولاخبار المرأة عن الشيمة

أو انتهاء الحيض أو حدوث الحيض ، وهكذا فلا يطلب في هؤلاء المخبرين المدد ، وإنما

يكتفى بعد التهم .



## المطلب الرابع

===

الأصل عند الشيخين رحمهما الله ، في الأخير ، ان كل عصير استخراج بالماء ، فطين أدنى طبخة ، فالقليل منه غير المسكر حلال ، كالدبس والرب (١) .

وعلى هذا الأصل مسائل منها :

نقيع الزبيب ونهيد التمر اذا طبخ أدنى طبخة ، جاز شرهما للتداوى ولاستمرار الطعام عندهما . وعند محمد والشافعي لا يحل . وهو قول الجمهور .

ومنها : عصير المنب اذا طبخ وذهب ثلثاه رقى ثلثه ، أو ذهب ثلثه ثم صب عليه الماء ، ثم اغلى بالنار . أو لم يغل واكتفى بالنار الأولى ، ثم اشتد ، جاز شره للتداوى واستمرار الطعام ، لأن الباقي الذي صب عليه الماء حتى رقى صار في حكم الزبيب والتمر .

وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الأخير .

وعند محمد والشافعي : لا يحل شربه .

ومنها : قشور المنب بعد سيلان عصيرها . اذا وش عليها الماء وطبخ بالنار

ثم ترك حتى غلى واشتد ، فان القليل غير المسكر حلال عندهما .

وقال محمد : هو حرام كله قليلا وكثيره .

ومنها : ما اتخذ من الحبوب والفواكه والمسل اذا غلى واشتد ، ان كان

مطبوخا أدنى طبخة يحل في قول الشيخين ، رحمهما الله ، بمنزلة نقيع الزبيب اذا طبخ أدنى طبخة .

وأما اذا لم يطبخ حتى غلى واشتد فعنهما روايتان ، في رواية يحل ما لم يستكر منه لأنه لم يتخذ من أصل الخمر ، وفي رواية يحرم كنقيع الزبيب غير المطبوخ (٢) .

اتفق الفقهاء على تحريم الخمر قليلا وكثيره .

(١) تأسيس النظر ص ٤٠ ، أصول الفخر البيهقي وكشف الاسرار ٣٥٢/٤٠ .

(٢) البدائع ٢٩٤٢/٦ .

واتقوا على تحريم المسكر من سائر الانبيذة •  
 واختلفوا في تحريم القليل من الانبيذة غير عصير المنب •  
 فجمهور الفقهاء والمحدثين قالوا بحرمة القليل اذا اسكر الكثير ~~منه~~ •  
 وفقهاء العراق ابراهيم النخعي وسفيان الثوري وابن ابي ليلى وشريك وابي اسحق  
 شبرمة وابو حنيفة وجمهور فقهاء الكوفة والبصرة • ان المحرم من سائر الانبيذة هو الجسد  
 المسكر فقط •

وعدة الحجازيين والجمهور حديث عائشة قالت : " سئل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن البثع وعن نبيذ العسل ، فقال : كل شراب مسكر فهو حرام " (١) رواه مالك •  
 وخرجه البخاري •

وما اخرجه مسلم عن ابن عمر ، قال صلى الله عليه وسلم : " كل مسكر خمير •  
 وكل خمير حرام " (٢) •

وخرج الترمذي عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
 " ما اسكر كثيره فقليله حرام " (٣) •

كما ان الخمر تطلق على ما يتخذ من العنب ومن غيره •  
 وعدة فقهاء العراق :

ظاهر قوله تعالى " ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرًا ورزقًا " •  
 حسنا • • ولو كان السكر وهو المسكر حراما لما سماه الله رزقا حسنا •

واستدلوا بأثار كثيرة منها خبر عن الثقفى عن عبد الله بن شداد عن ابي اسحق  
 عباس قال صلى الله عليه وسلم " حرمت الخمر لعينها والسكر من غيرها " (٤) • واثار  
 أخرى رواها الطحاوي (٥) •

(١) صحيح مسلم ١٩٩/٢

(٢) صحيح مسلم ٢٠٠/٢

(٣) صحيح مسلم ٢٠٠/٢ ، الترمذي ٢٩٢/٤

(٤) شرح معاني الآثار للطحاوي ٢١٤/٤

(٥) شرح معاني الآثار للطحاوي ٢١٢/٤ وما بعده

كما أن علة التحريم في الخمر منصوح عليها بقوله تعالى : " إنما يريد  
 الشيطان أن يوقع بينكم المداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن  
 الصلاة فهل أنتم متبهون " . وهذه العلة توجد في القدر المسكر لا فيما دون ذلك .  
 ولكن انعقد الاجماع على تحريم القليل من خمر المنب (١) .

وأرجح رأي الجمهور ، لأن الأحاديث التي استندوا اليها ، أقوى ثبوتاً  
 وأصح اسناداً وأقوى دلالة .  
 كما أن الإجماع الذي استدل الحنفية به ، دلالة مقابلة <sup>الدالة</sup> ~~للمداهنة~~ ، وهي أن المصلحة  
 في التحريم هي الاسكار .

? وسأعرض لهذا الموضوع في المطلب التاسع ، بين أبي حنيفة وبين أحمد  
 ابن حنبل ، أن شاء الله تعالى .



## الفصل الثالث

### الفصل الثالث

===

الخلاف بين الطرفين ( أبى حنيفة ومحمد ) وبين أبى يوسف  
رحمهم الله

===

لقد تتلمذ أبو يوسف على يد ابن أبى ليلى أولا ، وتأثر به وآرائه الفقهية ،  
خاصة فى القضاء . ثم تتلمذ على يد الامام أبى حنيفة ، وغير قوله فى كثير من المسائل .  
وقد ألف كتابا فى الخلاف بين استاذيه أبى حنيفة وابن أبى ليلى ، وكان يأخذ بقول  
واحد منهما مرة ويقول الآخر مرة أخرى .

كما أن لأبى يوسف أقوالا كثيرة خالف بها الامام ذكر بعضها فى الفصل الأول  
" بين أبى حنيفة وبين صاحبين " ، ويذكر بعضها فى الخصومات بين أبى حنيفة  
وبن ابن أبى ليلى ، ويذكر بعضها هنا فى هذا الفصل .

وتدرج هذه المسائل تحت أصول وقواعد محددة ، ذكرت فى البسوط وغيره  
من كتب الفقه ، واستخلصها الدبوسى وحددها بثلاثة أصول مجملة علما بأن كل أصل  
يتعلق بأصول أخرى ، ونظوى تحته قواعد فرعية مشابهة .

وشتمل هذا الفصل على ثلاثة مطالب ، يبحث كل مطلب منها فى أصل مما ذكره

الدبوسى :



### المطلب الأول

===

عند أبى يوسف : إذا لم يصح الشئ لم يصح ما فى ضمنه .  
وعند الطرفين : يجوز أن يثبت ما فى ضمنه وإن لم يصح (١).

من المقرر أن العقد إذا صح ، ترتب عليه آثاره جميعها ، وإذا فسد العقد  
لم تلحقه آثاره وبقتضاه ، إلا أن هناك من الآثار ما ترتب على العقد حتى وإن فسد .  
لنثبت تبعا لأقصادا ، أو أنها تثبت ضرورة .

ومن المسائل على هذا الاصل •  
 لو تزوج امرأة على الف درهم في السر ، وعلى ألفين في العلانية •  
 فعند الطرفين : المهر مهر العلانية ، الا اذا اشهد على مهر السر •  
 وعند أبي يوسف : المهر مهر السر ، لان التسمية الثانية لاتصح بالبطلان  
 العقد الثاني •

الحلاينة

وعند ابن أبي ليلى : المهر مهر العتقية على أى حال (١) •  
 لو باع درهما بدرهمين في دار الحرب ، لم يبيع عند أبي يوسف ، لأن العقد  
 لم يثبت •

وعندهما : يقع للباحة (٢) •  
 اذا ادعى نسب من لا يولد له مثله ، وهو عبده • عتق عليه عند أبي حنيفة •  
 ولا يعتق عند أبي يوسف ، وتابعه محمد ، لان المتق يثبت ضمن النسب ولم  
 يثبت النسب ، فلم يثبت ما يتضمنه النسب (٣) •  
 وهو قول الشافعى •

مسألة :

اذا اودع الرجل صبيا ، محجورا عليه مالا ، فاستهلكه الصبي •  
 فعندهما : لا ضمان عليه •  
 وعند أبي يوسف : عليه الضمان • وهذا قال الشافعى •  
 ووجه قول أبي يوسف : أن ضمان الاستهلاك ضمان فعل ، وهذا مما يتعلق  
 به خطاب الوضع ، ويستوى فيه الصبي والبالغ •  
 والقياس على فعل القتل من الصبي ، فلو اودعه جارية فقتلها ضمن بالاتفاق •  
 ولان عقد الابداع من الصبي غير صحيح ، فكان كأن لم يكن ، ثم وقع منه الاعتداء  
 والاستهلاك ، فانه يضمن قولاً واحداً (٤) •

(١) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ١٢٦ - ١٢٨ •

(٢) الهداية وشرح فتح القدير ٣٨/٧ •

(٣) فتح القدير ٤٣٩/٤ •

(٤) المبسوط ١١٨/١١ ، ١٥٦/٢٤ •

وحجة الطرفين : شرع الحجر رعاية للضعيف عن ضياع ماله أو انفاقه في غير  
منفعة .

وانما جعل المحجور عليه كثير البالغ فيما فيه فساد ، فأما فيما لا فساد فيه  
فهو كالرشيد ، فلا يصدق في اقراره بمال أنه استهلكه وهو مودع عنده .

كما ان عقد الايداع وان لم يصح ؛ الا انه كما يمكنه من ماله مع عليه بحالته ،  
لان كانه سلطه عليه وأذن لمباةصلافة . ( بالمراسلة )

واتلاف المال من عادة الصبيان ، وليس من عادة تهم القتل . فقياس اتلاف  
المال على القتل في وجوب الضمان قياس مع الفارق . وتسليم المال وديعة كقوله : أذنت  
لك فيه . أما تسليم الجارية وديعة فليس كذلك فلا يكون تسليطا (١) .  
والمقتضى به هو رأى الامام (٢) .

وأرجح رأى الطرفين ( أبى حنيفة ومحمد ) لما يلي :

١ - ان تسليط صاحب المال للصبي على ماله وتمكينه منه ، بمثابة الاتلاف  
حكما . واذا نهى الله عن ايتاء المال للنفسيه " ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل  
الله لكم قايما " . فكيف بمن يؤتى ماله للصبي المحجور عليه ؟ فهو منهي عن ذلك .  
فلا أقل من أن يتحمل عاقبة فعله ، وهو فوات حقه في الضمان .

٢ - ان هذه الحالة تختلف تماما عما لو لم يسلمه . فالتلف مالا ، ان الاحتياط  
للصبي ومنع وليه اياه من الاتلاف أمر ممكن ، بخلاف ما لو وقع اليه شيء ، فمنعه ممن  
الاتلاف متعذر .



(١) البسوط ١١٩/١١ ، حاشية قرعة عيون الاخبار تكملة رد المحتار على السند  
المختار ٣٣٣/٨ .

(٢) حاشية قرعة عيون الاخبار ٣٣٣/٨ .

## المطلب الثاني

==

الأصل عند الطرفين : اليمين لاتعتقد الا على معقود عليه ، فاذا لم تنعقد فلا كفارة فيها .

وعند أبي يوسف : ينعقد اليمين . وان كان المعقود عليه فائتاً (١) .  
تحير الأصل :

للأيمان شروط حتى تنعقد ، فيشترط لها العقل والبلوغ والاسلام ، كما يشترط لها أن تكون متصورة البر عند أبي حنيفة ومحمد (٢) .

والاصل في ذلك قوله تعالى " ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم " وقوله تعالى " لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم " .

واللغو الكلام الفاحش . أو الكفر ، أو ما لا يفيد شيئاً .  
وقال سعيد بن جبير هو الرجل يحلف على الحرام فلا يؤاخذ به الله بتركه (٣) .  
واليمين تقسم الى ثلاثة أقسام :  
أولاً : يمين غسوس وهي ما تعتمد صاحبها فيها الكذب على امر مسأغ أو حاضراً .

وهذه لا كفارة فيها عند الجمهور الا التوبة والاستغفار .  
قال عليه الصلاة والسلام " من حلف على يمين هو فيها فاجر ، يقتطع بها مال امرئ مسلم حرم الله عليه الجنة وادخله النار " (٤) . وقال عليه السلام " من حلف على يمين مصبورة كاذباً فليتبوأ مقعده من النار " (٥) . والمصبورة هي الملزومة للقضاء .  
صرى الشافعي أن فيها الكفارة .

- 
- (١) تأسيس النظر ص ٤٢ .  
(٢) البحر الرائق لابن نجيم ٣٠١/٤ .  
(٣) أحكام القرآن للجصاص ٤٢/٢ ، ٤٣ .  
(٤) صحيح ابن حبان ، سنن الدارمي ١٨٠/٢ .  
(٥) سنن أبي داود ١٩٧/٢ .



ثانيا : يمين منعقدة وهى الحلف على الشئ مع العلم والقصد (١) .

والأصل فيها تصور البر .

ثالثا : اليمين اللغو . وهى التى لا يتصور فيها البر ، أو لا يقصد بها

اليمين .

وقد قسم الفخر الجزدوى والبخارى فى كشف الاسرار ، اليمين الى نوعين .

منعقدة وفيها مؤاخذه . ولغو لا مؤاخذه فيه .

قال " والآية سقت لبيان المؤاخذه فى المعقودة . ونفيها عن اللغو .

والغموس ليس بمعقوده فكانت لغوا فى حق المؤاخذه ، اذ اللغو اسم لكلام لا فائدة فيه .

ولست فى الغموس فائدة اليمين المشروعة اذ أن اليمين المشروعة انما شرعت لتحقيق

البر والصدق " (٢) .

ومن المسائل المبنية على هذا الأصل .

من قال ان لم أشرب الماء الذى فى هذا الكوز اليوم فامواته طالق ، وليس

فى الكوز ماء ، لم يحنث ولم يقع عليها طلاق .

وكذلك لو حلف ان يشرب الماء الذى فى هذا الكوز اليوم ، فأهريق الماء قبل

الليل لم يحنث .

ولو حلف ليقتل فلانا اليوم فمات قبل مضي اليوم ، لم يحنث ولو حلف ليقتلن

فلانا وهو ميت والحالف لا يعلم بموته ، لا يحنث وهذا هه الطرفين .

وأما عند أبى يوسف فيحنث .

ولو حلف ليقتلن فلانا وهو ميت والحالف يعلم بموته ، حنث بالاتفاق (٣) .

والفرق بين الحلف على قتل فلان حال العلم والحلف على شرب اناء السذى

فى الكوز مع العلم بخلوه منه ، ان اليمين فى القتل ينمقد على ازالة حياة يحدثها

الله تعالى . واما مسألة الكوز فلو خلق الله ماء لكان غير الماء المحلوف عليه .

(١) فتح القدير ٦٠/٥ .

(٢) كشف الاسرار ٩٠/٣ .

(٣) فتح القدير ١٣٩/٥ ، ١٤٠ ، تأسيس النظر ٤٢ ، ٤٣ ، المسبوط

١٢٨/٨ ، ٧٠٦/٩ .

## سألة :

من حلف أن يشرب الماء الذى فى هذا الاثناء • والاثناء خال من الماء ،  
والحالف لا يعلم • لا يحنث عندهما • وعند أبى يوسف يحنث وعليه الكفارة •  
أصل الخلاف • أن تصور البر من شروط انعقاد اليمين عند الإمام وعند محمد  
إذا كانت اليمين مطلقة عن الوقت • وشرط لبقاء اليمين المقيدة بالوقت عندهما الى وقت  
وجوب البر •

وهذا هو قول مالك • ووجه عند الشافعية (١) •

وعند أبى يوسف : لا يشترط تصور البر • فإذا وقع اليمين من أهله • أمكن  
اعتباره منعقدا للبر على وجه يظهر فى الخلف ببدل الوفاء والخلف هو الكفارة •

وهذا يشبه الحلف على من السماء أو تحويل الحجر ذهبا أى الحلف على أمور  
مستحيلة عادة وإن لم تستحل عقلا • فيحنث فى هذه الحال بالاتفاق •

ومدار انعقاد اليمين عند أبى يوسف رحمه الله • على القصد الصحيح للحالف •  
أما إمكان الوفاء أو عدم مكانه فليس بشرط • لأن فواته يوجب الكفارة وهى معتبرة نفسى  
باب الأيمان •

واستدل اطرفان • بأن اليمين تنعقد للبر • حملا على فعل أو منعا من  
فعل • وذلك لظاهر معنى الصدق • فكان محل اليمين خيرا يمكن فيه البر •

فإذا لم يتأت إمكان البر • فمحل اليمين • وما تالى لم تنعقد •

وأما الالتفات الى الخلف وهو الكفارة • فيجب أن يكون الاصل متصورا وهو  
الوفاء • فان فات بعد • يصاصر الى الخلف • أما ان يصاصر الى الخلف قبل تصور الأصل  
فهذا لا يجوز (٢) •

أما من السماء وتحويل الحجر ذهبا • فيتصور فيها الصدق والبر عقلا •  
وإن كان مستحيلا عادة (٣) •

(١) البحر الرائق ٣٠١/٤ •

(٢) فتح القدير ١٣٩/٥ • ١٤٠ • المبسوط ١٢٧/٨ • كشف الاسرار ٩٠/٣ •

(٣) المبسوط ١٢٨/٨ •

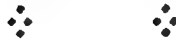
## الترجيح :

وأرجح رأى الطرفين لما يلي :

شرعت اليمين حثا على فعل أو منعا من فعل ، وهذا المعنى يفوت أصلا عند الحلف على أمر مستحيل .

واليمين عقد وعزم فلا بد لها من محل ، فإذا عقد على أمر ولم يوجد م فان فوات المحل يلغى هذا العقد والله أعلم .

ويجوز ذلك ما ورد من آثار في كتب التفسير ان اللغو لا يفيد شيئا (١) . فتكون الايمان في مثل هذه الحالة لفوا .



## المطلب الثالث

==

الأصل عند أبي يوسف أن الشروط المتعلقة بالعقد بعد العقد ، كالموجودة لدى العقد .

وعند الطبري فيمن لا يجعل الشرط اللاحق كالشرط المقارن (٢) .

## تحرير الأصل :

حينما يتعاقد الناس يكون في اذهانهم أشياء ورغبات ومصالح ، يبحثون تحقيقها أو الاحتفاظ بها ، فإذا كان العقد يربط أو اجارة أو وكالة فان ما يفتونه منها ، يذكره صراحة ، فيشترطون ما يشاءون في حدود مشروعية الشروط .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٣/٢

(٢) تأسيس النظر ٤٣

أما أن تنشأ رغبات ، وتجدد مصالح وآراء ، ويطمع أحد المتبايعين أو كلاهما أن يضيفها إلى القعد السابق ، وحملها العقد الذي لم يكن يدور بخلد أصحابه شروط جدت بعد حين ، فهذا أمر الأصل فيه عدم الجواز .

وكيف يحتمل عقد لزوم من قبل ، — شروطها — ربما لا يقوى على احتمالها . والأصل - النهي عن بيع وشروط . فإذا جاز الشرط استثناء من القاعدة في بعض المواضع ، فإنما يتوقف على ما ورد ، ولا يمتداه إلى اشتراط شروط جديدة .

أرأيت لو فتح الباب على مصراعيه ؟ أيبقى من العقد الأصلي سوى أبيه باب ينفذ منه إلى غايات متجددة ومتغيرة ؟ فإذا كان موجب العقد الأصلي أن يشتري للمشتري أو لرب السلم كرحضة جيدة ، وشروط جديدة عنت للبائع أو للمسلم إليه ، ثبت نصف كرهى . وهكذا ، فأين هذه النتائج من نظر المتعاقدين أثناء التعاقد ؟

ومن المسائل التي بنيت على هذا الأصل :

رجل أسلم إلى رجل في طعام ، وأخذ منه كفيلاً بالمسلم منه ، ثم صالحه الكليل على رأس ماله ، وذلك دين ، فمعد الطرفين الصلح موقوف على إجازة المسلم إليه .

وعند أبي يوسف الصلح جائز ، إذا كان رأس المال دراهم ودنانير .

وكذا لو أسلم الرجلان إلى رجل في طعام ، فصالح أحدهما على رأس ماله الصلح موقوف عندهما خلافاً لأبي يوسف (١) .

ولو أسلم في كرحضة وسطاً . فجاء بأحد منه في الصفة وقال خذ هذه وأعطني درهما .

فمعد هما لا يجوز . وعند أبي يوسف يجوز (٢) .

وهو في هذا خالف استاذيه ابن أبي ليلى وأبا حنيفة .

لو تزوج امرأة ولم يفرض لها مهراً ، ثم فرض لها بعد العقد ، ثم طلقها

قبل الدخول ، فلها نصف المفروض بعد العقد عند أبي يوسف لقوله تعالى " فنصف ما فرضتم " .

(١) المبسوط ١٤٦/١٢ وما بعدها .

(٢) المبسوط ٤٤/٢١ .

وعند هذا لها المتممة ؛ لأن الشروط الطارئة ليس لها حكم الشروط القارئة للمقصد (١) .

### مسألة :

إذا كفل عن رجل بمال والطالب فائب ، فبطلت الكفالة ، جاز عند أبي يوسف ، وجعل الإجازة في الانتهاء كالخطاب في الابتداء . وعند الطرفين لم يجز (٢) .

فأبويوسف رحمه الله ، يجعل كلام الواحد كالقصد التام ، فتوقف كلامه على ما وراء المجلس ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد (٣) .

وذلك لأن الكفالة التزام من الكفيل ، دون أن يقابل بالزام على غيره . والالتزام يتم بالملتزم وحده كما في الاقترار يتم بالمقر ، إذ أن الالتزام تصرف في ذمة نفسه وله ولاية عليها ، وضرر هذا الالتزام لا يمتد إلى الطالب الفائب (٤) .

وأما الطرفان رحمهما الله ، فيقولان : كلام الكفيل هنا شرط المقصد فلا يتوقف على ما وراء المجلس .

كما أن الكفالة تبرع ، فهي تبرع للمكفول له ، الطالب بالالتزام له . ونفسى عقود التبرعات لا يتم التبرع ما لم يقبله المتبرع له ، كما في الهبة والصدقة .

فالمقصد لا يتم بالإيجاب دون القبول ، ولا يمكن جعل إيجاب الكفيل قائماً مقام قبول المكفول له ، إذ لا ولاية له عليه . ولذا فإن إيجابه ، شرط المقصد ، وهو يهطل بالقيام من المجلس .

وأما الاقترار ، فهو ليس انشأ سبب الالتزام ، بل هو اخبار عن التزام سابق أو واجب سابق ، والاخبار يتم بالخبر .

كما أن على قول بعض الأئمة رحمهم الله ، الكفالة الصحيحة تبرئ ذمة الاصيل إذ لا يثبت الحق الواحد في محلين ، وفي هذه الحالة يبقى الأمر إلى الطالب الفائب وقد يلحقه ضرر (٥) .

(١) فتح القدير ٣/٣٢٩ .

(٢) البدائع ٧/٤١٣ .

(٣) ...

الترجيح :

• وارجح رأى الطرفين •

لمعموم قوله عليه السلام : " البيمان بالخيار ما لم يتفرقا " فهو يقتضى اتحاد

المجلس فى المقود •

وفى هذه المسألة - لا يوجد مجلس عقد أصلا • وقد خالفت مسألة الفضولسى •

الذى يتوقف عقده على <sup>اجازة</sup> صاحب الحق ، الذى له الاجازة م ٥١٢ - -

• اذ أن الفضولى أحد طرفى العقد • أما فى هذه المسألة • فالكهيل تولسى

طرفى العقد • فلم ينمقد أصلا • حتى نقول أنه توقف على اجازة أحد •



## الفصل الرابع

## الفصل الرابع

==

الخلاف بين الاصحاب الثلاثة وبين زفر، رحمهم الله جميعا

==

لقد خالف زفر رحمه الله جمهور الحنفية في كثير من المسائل ، فهو المجتهد  
 المستقل كما مضى في الباب الأول ، وهو الذي قالوا فيه : انه من اتبع القوم للحديث •  
 وقد كان يخالف أبا حنيفة ، بل والأصحاب في كثير من المسائل ، وقسم  
 حصرها الدبوسى بشمانية فصول •  
 ولذا فان هذا الفصل ، يشتمل على ثمانية مطالب ، كل مطلب منها فمسمى  
 اصل من تلك الأصول •



## المطلب الأول

===

الاصل عند الاصحاب : اذا أقيم الشئ مقام غيره في حكم ، فلا يقوم مقامه  
 في جميع الأحكام •  
 وعند زفر : يقوم مقامه في جميع الأحكام (١) •  
 ومن الأصول المقررة : انه يتوقف في الاستثناء على حدود المستثنى ، وان ما ثبت  
 بخلاف القياس فغيره عليه لا يقاس •  
 وانه اذا قام الشئ بدلا عن غيره لحالة ، فان ذلك لا يعتمد على جميع  
 الحالات •  
 وهناك من الأبدال ما يقوم مقام البديل منه مطلقا ، كالتيمم في جواز الصلاة  
 ومن الصحف ، وهذا يسمى بدلا صحيحا وليس بدلا ضرورة •



وقد ذكر ابن رجب القاعدة الثالثة والاربعين بعد المائة ، بعنوان يقوم  
البدل مقام البدل وسد مسده ومعنى حكمه على حكم يبدله فى مواضع كثيرة \* (١) .

ومن المسائل التى بنيت على هذا الأصل :

إذا أدرك الرجل الامام فى الركوع وكبر لم يصح مدركا لتلك النعمة ما لم  
يشركه فى الفعل ؛ لان الركوع له حكم القيام فى حكم مخصوص ، فلا يقوم مقامه فى  
جميع الاحكام .

وعند زفر ، يكون مدركا ولو لم يشركه فى الفعل .  
إذا اقتدى القادر على الركوع والسجود بالموسى برأسه ، لا يجوز عند الاصحاب .  
لان الايماء يقوم مقام الركوع والسجود فى حق جواز الموسى للمعجز ، فلا يقوم مقامه نفسى  
حكم آخر .

وعند زفر يجوز ، مادام جاز فى حقه فيجوز فى حق صلاة غيره .  
إذا قعد فى آخر الصلاة قدر التشهد قهقهة ، فعليه الوضوء لصلاة اخرى .  
لان القهقهة اخراج له من الصلاة بفعله ، فلا يعتمد حكمها الى غيرها .

وعند زفر ، لا يجب الوضوء لصلاة اخرى ، لأنها اعتبرت كأنها خارج الصلاة  
فى حق عدم فساد الصلاة ، فيصح حكمها وتعتبر كأنها خارج الصلاة فى عدم وجوب  
الوضوء .

إذا أمت المستحاضة بالطهارات ، فلا يجوز عند الأصحاب ، لان طهارتها  
قامت مقام الطهارة الحقيقية فى حق جواز صلاتها .

وعند زفر تجوز امامتها لهن ؛ لان طهارتها لما قامت مقام طهارتهن فى  
حقيقتها ، قامت مقام طهارتهن فى حقهن أيضا .

إذا توضأت المستحاضة مع سيلان الدم ، ليس لها أن تمسح بعد خروج الوقت  
عند الأصحاب .

وعند زفر لها ذلك ؛ لأن طهارتها لما قامت مقام طهارة الطهارات فى حق  
جواز الصلاة ، قامت مقامها كذلك فى حق جواز المسح (٢) .

(١) المقسوع عند لابن رجب ٣٤٠ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٤٧/١ ، البدائع ٣٤٦/١ ، ٦١٤/٢ وما بعدها .

ومنها ، اذا نوى المسافر الاقامة بعد خروج الوقت ، أتم صلاته مثل صلاة المقيم عند زفر .

لان ادراك الوقت فى مقدار التحريم ، كادراك جميع الوقت فى حق عمل نية الاقامة .

وعند الاصحاب ، نية الاقامة اذا علمت داخل الوقت . فلا تتمدى لتحمل بعد خروج الوقت .

ومنها ، اذا أكره الرجل على الافطار ، لزمه القضاء عند الاصحاب . لان الاكراه اذا عمل فى نفى وجوب الكفارة والائتم ، فلا يعم هذا لينفى وجوب القضاء .

وعند زفر لا يلزمه القضاء . لأن الاكراه ، بالاجماع ، فى حكم النسيان فى حق نفى الكفارة . فقام مقامه فى حق نفى القضاء كذلك . وهذا قال الشافعى (١) .

ومنها ، اذا اشترى عبيدين فى صفقة واحدة ، وسعى لكل واحد منهما ثمنًا ، ثم تبين ان احدهما مدبر .

جاز العقد عند الأصحاب فى المبد .

وعند زفر ، لم يجز لأن المدبر قام مقام الحر فى فساد العقد عليه ، كذلك قام مقام الحر ، فى فساد العقد على المبد الذى كان معه فى الصفقة .

ومنها ، ان الجد يقوم مقام الأب فى تزويج الصغير والصغيرة ، وفى التصرف فى المال .

ولا يقوم مقامه فى حق استتباع الصغير والصغيرة فى الاسلام والردة عند الاصحاب .

وعند زفر يقوم مقام الأب فى جميع ذلك (٢) .

سألة :

صلاة القادر على الركوع والسجود ، لا تبني على صلاة المومئ برأسه . وعند زفر ، يجوز للصحيح الاقتداء بالمومئ .

(١) فتح القدير ٣٢٨/٢ .

(٢) المبسوط ١٢٤/٢ .

قال في المبسوط : " ولو أن مريضاً صلى بالأيما ، فلم قوما يؤمنون ويسجدون ، فإنه تجوز صلاته . وصلاة من هو في مثل حاله ، ولا تجوز صلاة من يسجد إلا على قسول زفر " (١) .

والأصل عند الحنفية ، في باب الصلاة جماعة ، لا يبنى الأقوى على الأضعف فلا يقتدى القارىء بالامسى ، ولا الصحيح بالمرضى المضطجع ، ولا القادر على السجود بالموسى ، ولا الظاهرات بالمستحاضة . ولا البالغ بالصبي (٢) .

فالقادر على الركوع والسجود ، أقوى وضماً من الموسى . وإذا صحت صلاة الموسى في حق ، لقوله تعالى " لا يكلف الله نفساً إلا وسعها " ، وللحديث الشريف " فإن لم تستطع فعلى الجنب تومى أيما " ، فإن هذا للضرورة ، وهى مقسدة بقدرها لا تتجاوز .

فاقتدا بالصحيح بالموسى معناه الاكتفاء بالأيما ، مع القدرة على السجود . أداء الأركان ، أو أنه اقتدا ببعض الصلاة دون بعض . فالأيما بعض السجود أو الركوع ، وليس بدلائله (٣) .

أما التيمم والمسح ، فهما بدل عن الغسل ، فيصح اقتداء المتوضى بالتيمم بالإجماع ، لأن التيمم صاحب بدل صحيح .

وحجة زفر رحمه الله : أن كل واحد من المصلين ، يؤدي ما هو مستحق عليه ، فالقادر على الركوع والسجود يأتي بهما . والقادر على الأيما فقط يأتي به ، فيصح اقتداؤه به . والقياس على المتوضى ، يأتي بالتيمم ، والناسل بالمسح (٤) .

ترجيح :

وأرجح رأى الأصحاب :  
أن الإمام يتحمل عن المأمومين ، فينفض أن يكون أحسن حالا منهم أو مثلهم .  
وهذا أصل آخر عن الحنفية .

(١) (٢) البدائع ٤٢٧/١ ، فتح القدير ٣٢١/١ .

(٣) المبسوط ٢١٥/١ .

(٤) فتح القدير ٣٢١/١ .

فالامام يتحمل القراءة • قال عليه السلام : الامام ضامن والمؤذن مؤتمن ،  
 وبين عليه السلام ، أن من صلى خلف امام ، فقرأة الامام له قراءة •  
 ولأن <sup>شذوذ</sup> المعذرين ، انما قبلت الصلاة في حقهم ضرورة اداء الميسادة •  
 وهذا المعنى لا يتعدى الى حق الأصحاء ، والله أعلم •



### المطلب الثاني

==

عند الاصحاب الثلاثة : يجوز أن يتوقف الحكم في المقود وغيرها لمعنى  
 بطراً عليها • وحدث فيها •  
 وعند زفر : متى وقع الشيء جائزاً أو فاسداً لا يتقلب عن حاله لمعنى طارىء •  
 الا بالتجديد والاستئناف (١) •

يمتاز الحنفية بتقسيمهم المقود الى صحيح وهو ما شرع بأصله ووصفه •  
 وما ظل وهو ما لم يشرع بأصله كبيع الميتة •  
 وفاسد وهو ما شرع بأصله ولم يشرع بوصفه • كالبيع الى أجل غير معلوم •  
 والتوقف في الاحكام معناه الانتظار لزوال مانع أو تقرر أمر وثبت شيء • ففى  
 هذه الفقرة لا يحضى الحكم ولا يلشى •

والقاعدة العامة اذا زال المانع عاد الممنوع • فاذا كان الحجر على الماقد ،  
 أو التسمية الفاسدة للثمن فى البيع مانعاً من اتمام المقود ، فهل اذا تماقد المحجور  
 عليه ثم زال الحجر عنه بعد حين ، هل يتقلب بيعه جائزاً ؟ •  
 والحجر منع من انشاء العقد أصلاً • فاذا زال الحجر <sup>باعتباره</sup> عقده كان  
 صحيحاً لعقد لم يكن • ففساده يعنى عدمه • بخلاف العقد الموقوف على اجازة ممن  
 له الاجازة •

وازالة المانع المفسد للمقد . معتبرة اذا كانت في مجلس المقد ، أما  
اذا جاءت بعد ذلك فكيف تعتبر ؟ .

فكم من الممانى تتغير من رواج سلمة ، او ارتفاع سعر ، او صحة جدت فسى  
البيع فغيرت قيمته ، او مرضى نفس القيمة او غير ذلك . فاذا انس احد المتعاقدين  
منفعة له بعد حين ، ورفع الشرط الفاسد ، فحدد الأجل أو صحح التسمية ، فكيف  
يصار الى تجهيز عقد سبق ان كان فاسدا ؟ .

وما انبنى على هذا الأصل :

باع غلاما بشرط الخيار . فمر يوم الفطر في مدة الخيار ، فعند الأصحاب :  
توقف صدقة الفطر حتى يتبين المالك النهائي .

وعند زفر : لا توقف مدفعها من له الخيار ، لأن البيع في ملكه .  
سواء تم البيع او انسخ .

فان كان الخيار للبائع أو لهما فعلى البائع .  
وان كان للمشتري فعلى المشتري (١) .

من باع شيئا الى الحصاد أو الدبباس ، فالبيع موقوف الى اخراج هذه الشروط .  
فان اخرجت جاز البيع والا فلا . وهذا عند الأصحاب .  
وعند زفر : البيع فاسد فلا يجوز ، وان اخرج الشرط الفاسد .  
وقام زفر على النكاح الى اجل ، وعلى عدم الاشهاد في النكاح ثم الاشهاد  
بعد المقد (٢) .

المكره على البيع ، يتوقف عقديهما الى الرضا ، فان وجد جاز والا فلا .  
وعند زفر لا يتوقف .

اذا اشترى مراكبة ولم يسم ثمنها ، يتوقف حتى يسم الثمن فان سمى جاز  
والا فلا .

تحيلا  
وعند زفر : البيع فاسد ، والتسمية اللاحقة لاتحيله جائزا .

اذا باع بشرط الخيار الى الأبد ، ثم ابطال الشرط جاز .

(١) البدائع ٩٦٥/٢ ، المبسوط ١٠٨/٣ ، ١٩٢ .

(٢) فتح القدير ٤٥٥/٦ .

وعند زفر لا يجوز أصلاً ، فلا ينقلب جائزاً ، إذا ركع المقتدى قبل الامام ،  
توقف جواز الركوع على مشاركة الامام ، فان شاركه في الركوع جاز ، وعند زفر لا يجوز ولو  
شاركه الامام فيما بعد ، لان الركوع لا يتوقف (١) .

مسألة :

من باع شيئاً الى الحصاد أو الدياس ، فالباع معسوف الى اخراج هذه  
الشروط ، فان اخرجت جاز البيع والا فلا .

وعند زفر ، البيع فاسد ، فلا يجوز ان يخرج الشرط فيما بعد .  
حجة زفر : البيع وقع فاسداً بهذه الشروط ، فلا يصير جائزاً بزوال الشروط  
المفسدة ، لأنه لم يعتبر واقعا أو منشأً أصلاً .

وبالقياس على النكاح الى أجل ، فان النكاح فاسد ، ولا ينقلب جائزاً عند  
اسقاط الاجل .

وكذلك ، لو لم يشهد على النكاح ، فسد النكاح ، فلو اشهد بعد ذلك  
لم يعتبر هذا الاشهاد (٢) .

وحجة الاصحاب : أن جهالة الأجل في هذا البيع تمنع لزوم العقد ، فهب  
لم تدخل في صلب العقد ، بل دخلت في أمر خارج عن العقد . قالوا فانما زال المانع  
قبل وجود الأجل المقتضية للفساد ، أو قبل وجود المنازعة ، انقلب العقد صحيحاً .

بخلاف الاشهاد المتأخر في النكاح ؛ لوقوع الشروط فاسداً .  
فانما وقع المشروط فاسداً لعدم وجود شرطه ، ثم وجد هذا الشرط لا يمسود  
المشروط بعينه صحيحاً .

كما لو صلى بلا وضوء ثم توضأ ، لا تنقلب الصلاة صحيحة .  
ومثل ذلك ، لو أبطل صاحب الخيار في السلم خياره قبل الافتراق بأيدئيهما ،  
ورأس المال قائم في يد المسلم اليه ، ينقلب العقد جائزاً خلافاً لزفر (٣) .

و

(١) الفتاوى الخاتمة ١٠٠/١ ، البحر الرائق ٩٠/١ .

(٢) و(٣) فتح القدير ٤٥٥/٦ ، البدائع ٣١٤٨/٧ .

الترجيح ::

و في هذه المسألة أرجح رأى زفر رحمه الله لما يلى :

أولا : ان من شرط العقود اتحاد المجلس ، وهذا أصل عند الحنفية ، واتحاد المجلس بين الإيجاب والقبول ، بل وعد القبول ما لم يتفرقا بأبدانها كما يفهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا " .

فاذا تفرقا زال الخيار ، الا خيار الشرط وما فى معناه .

اما اذا تبع الإيجاب والقبول وكان فى العقد ما يقتضى الفساد ، ولم يرتفع هذا الفساد حتى تفرق المتعاقدان ، فذلك يمتنع تأكد فساد العقد ، فاذا أزيلت موانع صحة العقد ، أو رفعت أسباب الفساد بعد ذلك ، تصحیح عقود فاسدة من زمن مضى ، تحكم .

ثانيا : ان عقود المسلمين وتصرفاتهم ، يجب أن تيمد عن الفساد واسباب الفساد ، ويجب أن يفرق بين الصحيح القوم فينفذ ومضى ، وبين الناسد المشبهه فلفسى .

ثالثا : ان تصحيح العقود الفاسدة يعمان قد تطرا ، لا ينسجم مع الأصل الداعى الى استقرار العقود ، ان هى مقصودة لاثارها وموجباتها .



### المطلب الثالث

==

عند الأصحاب الثلاثة : المعارض فى الاحكام انتفاء له حكم يخالف الموجود ابتداء .

وعند زفر : حكم المعارض ، حكم الموجود ابتداء (١) .

من القواعد المقررة انه يتساهل في البتاء بما لا يتساهل به في الابتداء • فالرهن والاجارة لا يصحان في المشاع ابتداء • واما اذا طرأ الشيوع فيبقى العقد على انجواز •

ومن المسائل المبتناة على هذا الأصل :

- اذا باع الرجل عبداً فابق قبل القبض لا يبطل البيع عند الأصحاب •
- وعند زفر: لا يبطل البيع ويجعل المارض كالموجود لدى المقد ابتداء •
- اذا طرأ شيوع في عقد الرهن أو الاجارة ، لا يفسد العقد عند الاصحاب الثلاثة •
- وعند زفر يفسده ويجعل الشيوع المارض كالمقارن للمقد •
- اذا ماتت الشاة البيعة في يد البائع ، فدبغ جلد لها جاز للمشتري أن يأخذه بحصته من الثمن ، وكذا لو كانت رهننا فأخذه المرتهن بحصته من الدين •
- وبالقياس على قول زفر يبطل الرهن والبيع ، لأنه لم يحصل بهما قبض ، وكانهما ملكا قبل المقد ، فلا يؤخذ جلد هما الا بمقد جديد •
- اذا تفرقوا في صلاة الجمعة عن الامام ، يمد ما قيد الركعة بالسجدة ، فانه يرضى عند الاصحاب (أي على جماعته ) •
- (١) وعند زفر يمنع من ذلك ، لان قرارهم أثناء الصلاة بمنزلة قرارهم عند التحريمة • وهذا راجع لاصل آخر وهو اشتراط بقاء الجماعة الى آخر الصلاة ، وهم لم يشترطوا •

ومنها: اذا انقطع المسلم فيه بعد انقضاء أجل السلم ، لا ينتقض عقد السلم عند الاصحاب خلافاً لزفر •

مسألة :

- اذا انقطع المسلم فيه بعد انقضاء أجل السلم ، لا يبطل عقد السلم •
- وعند زفر: ينتقض عقد السلم ، ويجعل كأنه لم يسلم بشئ معلوم أصلاً (٢) •

(١) البدائع ٦٧٦/٢ ، تبیین الحقائق ٢٢١/١ ، حاشية الطحطاوى ٣٤٤/١ •

(٢) البدائع ٣١٦٣/٢ •



والأصل في الباب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " من أسلف منكسماً  
فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم " (١) .

من شروط السلم ، والذي رخص فيه الشارع تبسيطاً على الناس ، أن يكون  
السلم فيه موجوداً من وقت العقد إلى وقت الأجل .

وعند الشافعي شرط السلم فيه وجوده عند محل الأجل ليس إلا .  
فإذا حل الأجل ، والمسلم فيه موجود فلم يقبضه صاحبه حتى انقطع من أيدي  
الناس ، فهل يبطل السلم أم يبقى صحيحاً ؟

قال الأصحاب ( أبو خنيفة وأبو يوسف ومحمد ) : لا يفسخ السلم ، بل يبقى  
صحيحاً على حاله ، لأنه وقع صحيحاً . لثبوت القدرة على التسليم للحال ، فهو موجود  
من العقد حتى حلول الأجل دون انقطاع .

والمقد إذا انعقد صحيحاً يبقى ، إذ له فائدة محتملة ، كبيع الآبق إذا أبقى  
قبل القبض ، فيبقى البيع صحيحاً لفائدة عود القدرة على التسليم ، وهي محتملة .

قالوا : ولكن يثبت الخيار لرب السلم ، فإن شاء فسخ العقد ، وإن شاء  
انتظر (٢) . وفرق بين أن يوجب انقطاع السلم فيه بعد الأجل الخيار ، وبين أن يبطل  
العقد أصلاً .

وقال زفر : إذا انقطع السلم فيه بعد حلول الأجل ، يبطل العقد ويسترد  
رأس المال .

وحجته : أن الانقطاع من أيدي الناس والعجز عن تسليم الدين بمنزلة  
هلاك المدين المعقود عليها في العجز عن تسليمها فالمسلم فيه دين ، وقاسه زفر  
على المدين ، فلو هلك البيع في بيع المدين قبل التسليم ، بطل ذلك البيع ، فكذا إذا  
انقطع السلم فيه عن أيدي الناس .

وقاس أيضاً بما لو اشترى بفسوس فكسدت قبل القبض يبطل العقد (٣) .

(١) الجامع الصحيح ٥٩٤/٣ .

(٢) البدائع ٣١٢٢/٧ .

(٣) البدائع ٣١٦٣/٧ .

واحتج الاصحاب بما يلي :

أولا : تعذر تسليم المعقود عليه لما رُض على شرف الزوال فيتخير في نفسه ، كما في ابقاء العبد قبل القبض .

ثانيا : المسلم فيه دين ، والدين يبقى ببقاء محله ومحل الدين هو ————  
الذمة ، فيبقى الدين ببقائها ، إلا أن من شروط السلم الاجل المعلوم ، ومفـسـوات  
هذا الشرط صار لصاحب السلم : الخيار بين استرداد رأس ماله أو الانتظار .

ثالثا : ان قياس الدين على المين قياس مع الفارق ، ففي بيع المين يفوت  
المعقود عليه ويقصود العقد بهلاكها ، وكذلك الفلوس ، لأن المقد تناولها وهـي  
الثنى ، فبعد الكساد صار بيما بلا ثمن ، ولا يدري متى تروج الفلوس بعد ذلك  
أما في السلم فيه فالأوان معلوم (١) .

و أرجح رأى الاصحاب لما يلي :

أولا : قد ينتظر رب السلم عودة المسلم فيه بنفس راضية ، فلم ، ابطال العقد  
عليه دون طلبه .

ثانيا : بنى عقد السلم على اصل التيسير على الناس ، فإذا حل الاجل ثم انقطع  
المسلم قبل الاستيفاء ، فالامهال به ثواب عظيم لقوله تعالى " وإن كان ذو عسرة فنظرة  
الى ميسرة " . فجعل الخيار لصاحب السلم بيمين الفسخ والامهال فيه نظر للمسلم  
وللمسلم اليه .



#### المطلب الرابع

===

الأصل عند الاصحاب : أن لا يتجزأ فوجود بعضه كوجود كله .

وعند زفر : لا يكون وجود بعضه كوجود كله (٢) .

هذا الأصل ذكره ابن نجيم بعنوان القاعدة الثامنة عشرة " ذكر بعض ما لا يتجزأ

كذكر كله " .

( ١ ) المبسوط ١٣٤/١٢ - ١٣٦

( ٢ ) تأسيس النظر ص ٦٠

ثم ذكر أمثلة على ذلك قال :

فإذا طلقها نصف تطلقه ، أو طلق نصفها ، وقمت بتطلقه .  
ومنها العفو عن القصاص إذا عفا عن بعض القاتل ، أو عفا بعض الأولياء  
كان عفوا كاملا . . . . (١) .

والأولى هو ما ذكره ابن نجيم ، فإن ذكر بعض الشيء ليس كوجود بعضه ؛  
لأن الأحكام تتعلق بالألفاظ أكثر من تعلقها بالوجود .  
ومرر هذا الأصل إلى أن العبرة بما يصح شعا . إلى أن ذكر الجزء يحصل  
على ذكر الكل ، ضرورة حمل كلام العقلاء على الصحة .

وزفر رحمه الله ، يعتبر حقيقة اللفظ ، دون النظر إلى القرائن ، أو الافتراض  
في المتكلم لعمان مجاورة . فإن ترتب على لفظه المجرد حكم أخذ به لا يمسدوه ،  
وإن لم يترتب اعتبره لغوا من القول ، والأصحاب رحمهم الله ، يصحون أقوال العقلاء  
بالممكن .

وعلى هذا الأصل كثير من المسائل :

منها : إذا تزوج امرأة على خمسة دراهم ، فإنه يكمل لها عشرة دراهم وصار  
ذكر بعض العشرة كذكر كلها . ( لأن العشرة في المهر لا تتجزأ ) .

وعند زفر : لها مهر المثل ، فصار كأنه تزوجها ولم يسم لها مهرا .  
المهر عند الحنفية لا يقل عن عشرة دراهم (٢) . ولكن زفر يقول : ما دون العشرة  
لا يسمى مهرا ، فكانه لم يسم أصلا . فثبت مهر المثل .

والأصحاب يقولون : العشرة في المهر لا تتجزأ ، وهي حق الشرع فذكر بعضها  
كذكر كلها (٣) . وفساد التسمية إنما يكون عند تسمية ما ليس بمال .

ومنها : لو أوجب على نفسه ركعة لزمه أن يصلي ركعتين ، لأن ذلك لا يتبعض ؛  
فذكر أحدهما كذكر كليهما .

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٦٦ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٨٦/٣ .

(٣) البدائع ١٤٢٧/٣ ، فتح القدير ٣٢٠/٣ .

وعند زفر : لا يلزمه شيء ، لان الركعة الواحدة ليست بصلاة ، فلا يجمع  
ذكر الركعة كذكر الركعتين .

ومنها : اذا قال لامرأته : انت طالق اذا حضت نصف حيضة ، لا يقع الطلاق  
عند الاصحاب الا اذا حاضت حيضة كاملة .

وعند زفر يقع يمضي خمسة أيام من الحيض ، لتيقن وجود النصف (١) .  
ومنها : قال أبو يوسف : لو أن رجلا أوجب على نفسه ركعتين بلا قسرة  
أو بخير وضوء لزمه ركعتان صحيحتان . لان الركعتين على طهارة وقراءة . أمر واحد  
متكامل .

وعند زفر لا يلزمه شيء ، لأن ما أوجبه على نفسه لا يكون مشروطا . فكانه لم  
يوجب شيئا .

ومنها : لو نذر ولم يسم فعليه كفارة يمين ، وقال زفر لا يكون يمينا (٢) .  
ومنها : لو اشترى دارا فنظر الى حيطانها ، يبطل خيار الرؤية لانه لا يتجزأ  
خلافا لزفر .

مسألة :

اذا أذن لعبده في نوع من التجارة ، صار مأذونا في جميع أنواع التجارة  
عند الأصحاب .

وعند زفر : لا يكون مأذونا في غير ذلك النوع المخصوص .  
وهذا قال الشافعي رحمه الله .  
وحجة زفر والشافعي : ان الاذن عبارة عن توكيل وانابة ، فهو لا يتصرف للمولى  
الا بانه ، والمانع من التصرف هو الرق .  
وما زال العبد المأذون رقيقا ، ولذا فهو مقيد فيما أذن له كالوكيل (٣) .

(١) فتح القدير ١٢٨/٤ ، تبين الحقائق ٢٣٨/٢ .

(٢) البدائع ١٨٥٣/٤ .

(٣) تبين الحقائق ٢٠٤/٥ .

كما انه لو اذن له أن يتزوج من امرأة ليس له أن يتزوج من امرأتين • وأيضا •  
 فان الاطلاق يقبل التخصيص • كقواعد القضاء والاعارة والاجارة • والتخصيص له فائدة •  
 فبما يحسن العبد المأذون التجارة في نوع خلس لدرايته • ولا يحسن في تجارة  
 أخرى (١) •

ومدار الاستدلال على أنه مازال رقيقا • ومنحجر في أي وقت يشاء المولى •  
 وحجة الأصحاب : ان التجارات متصل بعضها ببعض • فهو يشتري نوعا  
 ويبيع نوعا • محتاج للرهن أو الكفالة • ويحتاج لبيع نوع بنوع اذا لم يجد نقدا • وهذا  
 يستدعي ان يكون الاذن بنوع خلس اذا بقيت أنواع التجارة •  
 وأيضا فان الاذن في التجارة هو رفع الحجر • فاشبه المكاتب الذي لا يتقيّد  
 بنوع خلس في التجارة •

كما ان العبد يملك التصرف • بمطلق الاذن • بينما الوكالة لا تحصل بمطلق  
 اللفظ بل لابد فيها من التخصيص • وأيضا فان المأذون لا يرجع بما لحقه من عهدة على  
 مولاه • والوكيل يرجع على موكله فافترق المأذون عن الوكيل •

كما ان الحق لا ينقص أهلية التصرف • ولكنه يمنع لحق المولى مع قيام الأهلية (٢) •  
 وأيضا • فانه بعد الاذن أول تصرفاته الشراء • فما لم يشتر لا يمكنه أن يبيع •  
 وهو في هذا يلتزم الثمن في ذمته • والتي هي مملوكة له • لكن الدين يجب شافلا  
 مالية رقبته • فيحتاج الى اذن سيده • أي يصرّفها في الدين • وهذا لا يفرق فيه بين  
 نوع من التجارة ونوع •

وخالف النكاح لان النكاح تصرف مملوك للمولى (٣) •

ومثل الاذن سكوت المولى عن النهي • اذا رأى المملوك يتصرف • وذلك دفعا  
 للضرر عن الناس وإبعادا عن الضرر قال عليه الصلاة والسلام • " لا ضرر ولا ضرار " إلا من  
 غشنا فليس منا • (٤) •

(١) تبين الحقائق ٢٠٤/٥ ع

(٢) الميسوط ٩/٢٥ •

(٣) الميسوط ١٠٦٩/٢٥ •

(٤) الترمذى ٥٩٧/٣ •

الترجيح :

وارجح رأى الاصحاب لما يلى :

أولا : لا بد من دفع الضرر عن الناس ، والذين يتعاملون مع الباذون ليسوا عالمين بالغيب ، حتى يعرفوا أنواع التعامل الجائز من غير الجائز ، والوقوف على هذا أمر عسير .

ثانيا : ان الأصل فى المعاملات أن تكون مستقرة لأن تكون على شرف البطلان ، والمعاملات المالية متشابكة متصلة ويبنى بعضها على بعض ، وتحديد أنواع من التجارة يجعل كثيرا من المعاملات عرضة للفساد والبطلان .

الا أن عبارة الأصحاب لو قيدت ، بأن يصير مأذونا فى جميع التجارات المتصلة بما أذن له به السيد ، لكان أولى والله أعلم .



### المطلب الخامس

==

الأصل عند الاصحاب الثلاثة رحمهم الله : ان الخلاف فى الصفة غير معتبر .  
وعند زفر : معتبر (١) .

أغلب مسائل هذا الأصل فى الوكالة والشهادات .

والأصل عند الحنفية : أن المعتبر فى العقود والتصرفات جوهرها وبنائها ، وأما الاوصاف والملائق فيتساهل فى شأنها ، كما ان من قواعدهم أن يسار الى تصحيح التصرفات ما أمكن ، فإذا أمكن ادخال شهادة فى ضمن الاخرى ، ثبت ما انتقت عليه الشهادة ثمان .

والمفتى به في المذهب هو رأى الاصحاب ، ولذا قال في رد المحتار: " الأصل ان المخالفة في الوصف لا تبطل الجواب بخلاف الأصل " (١) .

ومن المسائل التي بنيت على هذا الأصل :

لو وكل رجلا أن يطلق امرأته ثلاثا ، فطلقها واحدة ، وقمت واحدة •  
لو وكله أن يطلقها طلقة رجعية ، فطلقها بائنة ، تقع رجعية لأنه خالف فسى  
الصفة فلم يمتنع خلافه •

وعند زفر لا يقع شيء ، لأنه بمخالفته ما أمر به صار كأنه طلقها بغير إذنه •  
إذا شهد أحد الشاهدين أنه وكله بطلاقها ، وشهد آخر أنه وكله بطلاقها  
وطلاق ضررتها ، فهو وكيل في طلاق المرأة التي اتفق الشاهدان على التوكيل بالطلاق •

وعند زفر : لا تقبل شهادتهما •  
رجلان شهدا على رجل بقرض ألف درهم قبل آخر ، وشهد أحدهما أنه قد  
قضاه ألف •

فمعد الأصحاب تقبل شهادتهما في اثبات القرض ، لأنها اتفقا عليه •  
ولا تقبل في قضاء الدين لان الشاهد واحد •  
وعند زفر ووافقه الطحاوي : لا تقبل ، لان المدعى أكذب شاهده (١) •  
وقد ساق ابن نجيم اثنتين وأربعين مسألة ، تقبل فيها الشهادة إذا اختلفت  
شهادة الشهود ، فالانفراد بالقدر ، وزيادة وصف من قبل أحد الشاهدين ، لا يمسد  
خلافا ترد به الشهادة •

ومشترط مطابقة لفظ الشاهدين ، على إفادة المعنى فقط (٢) •  
وأرجح رأى الاصحاب لما يلي :  
أولا : من الأصول العامة أعمال الكلام أولى من أهماله " وأنه يصار إلى  
تصحيح كلام العقلاء ما أمكن ، وقد أمكن تصحيحه في بعض المواضع •

(١) المبسوط ١٢٥/١٩ - ١٢٦ ، فتح القدير ١٠٢/٤ ، ١٠٣ ، ٤٤٢/٢٤ •

(٢) البحر الرائق ١٠٩/٢ - ١١١ •

ثانيا : ان الفعل الواحد المستقل ينظر اليه بغض النظر عن الأفعال الأخرى ، فالشهادة الاولى تثبت الحق فتعتبر ، وان لم يترتب على الشهادة الأخرى حكم .



### المطلب السادس

=====

الأصل عند الأصحاب : ان القليل من الاشياء مفعوعه . وعند زفر لا يكون مفعوا عنه (١) .

من القواعد المقررة في الشريعة الاسلامية اليسر في الأحكام . قال تعالى : " يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر " . وقال عليه السلام " يسرا ولا تمسرا " ، وقال " ان هذا الدين يسر فأوتلوا فيه برفق " (٢) .

ومن هذه القواعد أيضا " نفى الحرج " ما جعل الله عليكم في الدين ميسرا حسرا " واذا عمت البلوى ، فانه يضار الى اتساع الأمر والتخفيف ، فمعرض الله عنه أوقف حد السرقة عام الرمادة .

وعند ما سألت امرأة أم سلمة قالت لها : انى أطيل ذيلي وامشي في المكان القذر (٣) ؟ قالت أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهره ما بعده .

والملاحظ ان زفر رحمه الله يعمم اللفظ ليشمل حكمه كل ما دخل تحت هذا المسمى .

(١) تأسيس النظر ص ٦٠ .

(٢) مسند أحمد ٦٩/٥ .

(٣) ابن ماجه ١٧٧/١ ، أصحاب السنن الأخرى . تفسير الوصول ٥١/١ .



ومن المسائل التي بنيت على هذا الأصل :

إذا قل الخارج من غير السبيلين ولم يسلم عن رأس الجرح ، لا ينقض الوضوء ، عند الأصحاب .

وعند زفر : ينقض الوضوء ظهور النجس من الأدمى ، قليلا كان أو كثيرا .<sup>(١)</sup>

إذا سجد في صلاة سجدة واحدة على موضع نجس ، ثم أعاد تلك السجدة على موضع طاهر ، فعند أبي يوسف تجزيه .

وعند زفر : لا تجزيه وفسدت صلاته .

لو تذكر في الصلاة وهو قائم على موضع نجس ، ثم سار ، فوقف على موضع طاهر ، لم يركع أو يأت بركن تام ، فإن صلاته صحيحة عندهم خلافا لزفر .

ولو صلى على أرض قد كان فيها خمر أو قى أو بول ، وقد جفت وذو سبب أثر النجاسة ، فالصلاة عند الأصحاب صحيحة . وعند زفر فاسدة .<sup>(٢)</sup>

من اعتق عن كفارة يمينه : رقية عورا ، أجزاء عند الأصحاب .  
وعند زفر لا تجزيه .

وكذا لو وجدت المرأة عيا ، بالجارية التي هي الصداق ، فإن كان قليلا فليس لها الرد . وعند زفر لها الرد .<sup>(٣)</sup>

ولو ذكر الشهود الدار بعد دواها الثلاثة ، فإنه يقضى يشهادتهم ؛ لأن الجهالة في الحد الرابع يسره . وعنده لا يقضى .<sup>(٤)</sup>

ومنها : البصائم إذا بقى بين أسنانه شيء فابتلمه ، قال الأصحاب : لا كفارة عليه .<sup>(٥)</sup>

وقال زفر : عليه الكفارة .

(١) البدائع ١/١٣٤ .

(٢) تأسيس النظر ٦٢ .

(٣) فتح القدير ٤/٢٦١ .

(٤) معين الحكام ، الميسوط ١٦/٥٩ .

(٥) فتح القدير ٢/٣٣٢ ، الفتاوى الهندية ١/٢٠٢ .

ومنها : الجهالة اليسيرة في المعقود عليه أو في الثمن ، في المجلس مفسو  
 عنها فان اتضح في المجلس وبين المقدار صرح المقد • كما لو وجد يعض رأس مال المسلم  
 زبوا فرده واستبدل به في المجلس •  
 وعند زفريرفض السلام أصلا • ولا فرق بين قليل ولا كثير •

### مسألة :

إذا خرج شيء نجس من غير السبيلين ، فان كان قليلا بحيث لم يسئل الجرح •  
 لا ينقض الوضوء عند الأصحاب •  
 وعند زفر • ينقض الطهارة قليلا كان أم كثيرا •  
 ومرجع الخلاف الى ما يعتبر حدثا هل هو ظهور النجس أم خروجه ومزاولته  
 محله ؟ •

قال زفر : ظهور النجس ينقض الوضوء •  
 وقال الأصحاب : خروج النجس من الأذى الحي ومزاولته مكان الجرح • هو  
 الذي ينقض الوضوء •  
 وقال مالك : خروج النجس المعتاد من المكان المعتاد • قدم الاستحاضة ليس  
 حدثا •

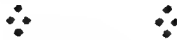
وقال الشافعي : خروج شيء من السبيلين حدث وهو أحد قولى مالك (١) •  
 وحجة زفر : ان ظهور النجس يعتبر حدثا في السبيلين سال أم لم يسئل •  
 فيعتبر به ماخرج من غير السبيلين •  
 وهذا هو رأى مجاهد رضى الله عنه (٢) •  
 وأرجح رأى الأصحاب لما يلى :  
 أولا : ان خروج النجس من غير السبيلين أمر مختلف في انه ينقض الوضوء  
 أو لا ينقضه ومراعاة محل الخلاف معتبرة •

(١) البدائع ١/١٣٤ •

(٢) بداية المجتهد ١/٢٩ •

ثانيا : القاعدة العامة في الاسلام رفع الحرج والمسرو وإيجاب الوضوء بمجرد ظهور الدم لا يخلو من الحرج •

ثالثا : الحديث اشريف والآثار عن علي وغيره " ان الدسمعة التي تمسكها الفم تنقض الوضوء " فبقى القليل محفوظا عنه • والله أعلم •



### المطلب السابع

===

الأصل عند الأصحاب : ان العبرة بما يتعلق به الحكم لا بما يظهر به الحكم •  
وعند زئمر : ما يظهر به الحكم يعتبر كالذي يتعلق به الحكم (١) •  
ثبت الاحكام الشرعية بالشهادة أو بالاقرار ، أو بالاشتهار • وأهم طرق  
الاثبات وأوسعها الشهادات •

وللحكم سبب وشرط • فسبب العقوبة مثلا ما يضاف الى العقوبة • فالرجم سببه  
الزنا ، والضمان سببه الاتلاف ، والقطع سببه السرقة • وشرط الرجم الاحصان ، وشرط  
الضمان ، أن يكون المتلف مالا مقوما • وشرط القطع ان يكون المسروق مقدارا محينا ،  
وأن يكون أخذ من حرز ووفر بين الشرط والسبب •

ومن المسائل التي ينبت على هذا الأصل :

لو شهد شاهدان أنه قال لعبد : ان دخلت هذه الدار فأنت حر  
ثم شهد آخران أن العبد دخل الدار ، ففقد القاضى بعتقه • ثم رجح الشهود  
جميعا ، فالضمان على شاهدى التعليق ، ولا ضمان على شاهدى الدخول •  
( عند الأصحاب ) •

وعند زئمر : الضمان عليهم جميعا •

---

(١) تأسيس النظر ص ٦٤ • وقد ورد خطأ " الأصل عند محمد بن الحسن والحسن  
ابن زياد وزفر رحمهم الله أن العبرة بما يتعلق به الحكم " والصواب ما ذكر  
أعلاه •

لو شهدوا على رجل بالزنا ، وشهد رجلان بالاحسان فرجم ، ثم رجع  
شهود الاحسان لاضمان عليهم .

وعند زفر يضمنون .

لا يشترط للاحصان عدد الأربعة ، وعند زفر يشترط .

لو شهد عدلان أنه خير امرأته بالطلاق ، وشهد آخران أنها اختسارت  
الطلاق ، ثم رجعوا جميعا ، فالضمان على شهود الاختيار خاصة لأن التخيير سبب .  
وما عارضه وهو الاختيار علة تامة للحكم (١) .

لو شهد رجل وامرأة بالاحسان تقبل شهادتهم خلافا لزفر والشافعي ومالك

وأحمد .

مسألة :

شهدوا على رجل بالزنا ، وشهد غيرهم بأنه محصن فقتل عليه بالرجم فرجم ،  
ثم رجع شهود الاحسان ، أو رجعوا جميعا ، فمئذ الاصحاب : لاضمان على شهود  
الاحسان .

وعند زفر : يضمنون كما يضمن شهود الزنا ، وهو قول مالك وأحمد (٢) .

الرجوع عن الشهادة الكاذبة واجب شرط ، كما ان اداء الشهادة واجب

شرعا .

وحجة زفر رحمه الله : ان الاحسان يغلظ الجريمة ، والرجم عقوبة جريمة  
مغلظة ، فيشهود الاحسان تغلظت الجريمة من الجلد الى الرجم ، فكانوا بمثابة  
من اثبتوا الجريمة .

كما ان قتله حصل بمجموع الشهادات فتجب الفرامة على الجميع (٣) .

ويرجع الخلاف الى أصل آخر : وهو ان الاحسان شرط للرجم ، وان شهود  
الشرط يضمنون عند الرجوع ، كما لو رجع شهود السب ، وهذا عند زفر .

(١) أصول السرخسي ٣٢٤/٢ ، الميسوط ١٦/١٧٨ ، فتح القدير ٢٩٨/٥ ، ٢٩٩ .

تبيين الحقائق ١٢٢/٢ .

(٢) المغني والشرح الكبير ١٠/٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣) المغني ١٠/٢٢٦ .

وعند الأصحاب : لا ضمان على شهود الشرط •

وحجة الاصطحاب ان شهود الاحصان لم يشهدوا بسبب العقوبة وهو جريمة

الزنا ، ولم يشهدوا بشرطها ؛ اذ ان الشرط حقيقة ما توقف تمام السبب عليه •

فلا احصان ليس شرطا على الحقيقة ، وانما هو حال في الزاني فلا يكون الائتلاف

مضافا اليه بوجه •

كما ان سبب العقوبة ثابت ببقاء شهود الزنا على شهادتهم •

وأجابوا أن النكاح والاسلام يثبت بشهادة عدلين • ولا يجوز ان تضاف الجريمة

الى الاسلام أو النكاح •

فلا احصان كما يقول الفقهاء هو تنافي النعمة في الاسلام ، فكيف يكون مغلظا

للجريمة ؟ والاحصان مانع من الزنا وليس علة للعقوبة (١) •

الترجيح :

وأرجح رأى الأصحاب لما يلي :

أرأيت لو رجع شهود الاحصان قبل اقامة الحد أيسقط الحد عنه ؟ •

أرأيت لو شهدوا عليه بالاحصان ولم يشهد عليه أحد بالزنا أكان يثبت عليه

شيء ؟ •

فلا احصان السابق على الزنا ، معرف لخصوص الحكم الثابت بالزنا وهو العقوبة •

فالمعرف أو العلامة المحضة ، لا تعتبر علة ولا في معنى العلة ، فكيف يضاف الحكم اليها ؟  
المحضّة



## المطلب الثامن

==

عند الأصحاب : نية التمييز في الجنس الواحد لاتعمل .  
وعند زفر : تشمل (١) .

يعرف اتحاد الجنس باتحاد سببه ، ويعرف اختلافه باختلاف سببه .  
فلو أفطرا يوما في رمضان لزمه تقاضاها ، ولا يمتنع عليه في القضاء ان ينسوي  
هذا اليوم عن اليوم الاول من رمضان وغدا عن اليوم الثاني ، بل يصوم أياما بمسدد  
ما أفطر . فالجنس وهو صوم القضاء متحد .

وأما لو فاتته ظهر أمس ، وأراد ان يصلي ظهر اليوم وظهر أمس فله من نية  
التمييز ، لاختلاف الجنس ، فظهر أمس ليس ظهر اليوم ، بل كل منهما عبادة مستقلة  
لها سبب مستقل .

قال في الاشياء والنظائر :

" نية التمييز في الجنس الواحد لغو ، لعدم الفائدة ، والتصرف اذا لم  
يصادف محلا كان لغوا " (٢) .

وسا ابتنى على هذا الأصل من المسائل :

لو ظاهر من أربع نسوة له . ثم اعتق بعد دهن رقابا ، ولم ينوع كسمل  
كفارة بعينها .

فمعد الأصحاب : يجزئه ذلك لان جنس الكفارة واحد ، فلم يحتج إلى  
نية التمييز .

وعند زفر : لا يجزئه لان نية التمييز في الجنس الواحد شرط .  
ولو ظاهر من أربع نسوة : ثم اعتق رقبة عنهن ، جاز ان يصرفها لأي واحدة  
منهن .

وعند زفر لا يجوز ، لان نية الاعتاق عنهن عملت عليها ، فصارت الرقبة مصروفة  
عن جميع الكفارات ، ولا يجزئ جزئ الرقبة عن واحدة .

(١) تأسيس النظر ص ٦٤ .

(٢) الاشياء والنظائر لابن نجيم ٣١ .

ولو قال لزوجته أنت على حرام ونوى اثنتين لا يقع الا واحده لان حرمة الواحد جنس واحد ، فلم تعمل نية التمييز الجنس الواحد جنسين •

وعند زفر يقح كما نسوي ، والنية تعمل في تمييز الجنس الواحد وهو قول الشافعي وأحمد •

لو ظاهر من أربع نسوة له فاعتق رقية لا يملك غيرها ، ثم صام أربعة أشهر متتابعة ثم مرض فاطم ستين مسكينا • ولم ينو في هذه الكفارات عن واحدة بعينها • أجزاء عنهم استحسانا •

وعند زفر لا يجزئه (١) •

وهذه المسائل تتفق مع أصل أبي حنيفة • ان كل فعل استحق فعله على جهة بعينها ، فعلى أى جهة حصل أجرا •

مسألة :

لو اعتق عبدا عن ظهارين ، فله أن يجعله عن أيهما شاء ، وحل له وطء تلك المرأة •

وكذلك الصوم والاطعام ، أى لو صام شهرين أو طعم ستين مسكينا •

وعند زفر لا يجزئه •

إذا كفر المظاهر بأية خصلة من خصال الكفارة ، ولم ينو عن أى الزوجتين كفارته ، فعلى قول زفر لا يجزئه وهذا هو القياس ، لانعدام نية التمييز ، ولان المظاهر يصير معقبا جزا أو صائما جزا من الواجب أو مظهرا جزا من الواجب عن كل ظهار •

والجزء في الكفارات لا جزئ • فأنه لم يكفر ، ثم مع عدم التعمين ، لا يوجد ما يجعل احدهما أولى من الأخرى بأن تصرف الكفارة لحقها •

وجه قول الاصحاب ، وهو الاستحسان ، أن نية التعمين في الجنس الواحد لفو ولا يعتد بها ، بخلاف الجنسین •

فان من كان عليه قضا<sup>١</sup> أيام من رمضان ، فتوى صوم القضا<sup>٢</sup> وهو جنس واحد  
 جاز وان لم يعين صوم يوم الخميس أو الجمعة . ولو كان عليه صيام قضا<sup>٣</sup> وصيام  
 نذر ، فانه يلزمه نية التمييز لاختلاف الجنس<sup>(١)</sup> .

مسألة :

لو قال لامرأته أنت على حرام ونوى اثنتين لا تقع الا واحدة عند الاصحاب .  
 وقال زفر يقع مانوى . وهو قول الشافعى وأحمد ومالك<sup>(٢)</sup> .

ووجه قوله ، ان الحرمة والبيوتة أنواع ثلاثة غليظة ووسط وخفيفة ، فيصح  
 أن ينوى ايا من الأنواع الثلاثة .

ووجه قولهم أن قوله أنت حرام ، الحرمة اسم للذات ، والذات جنس واحد  
 لا يعتمد ، ويحتمل الثالث لأن الثالث جنس واحد كذلك ، ولا يوجد اتحاد الجنس فى  
 الاثنتين . فيقع واحدة ، وان نوى ثلاثا يقع ثلاثا .

وفى الأمة ، لو نوى اثنتين يقع مانوى ، لانه جنس واحد هو كل ما يملكه  
 من إيقاع الطلاق عليها<sup>(٣)</sup> .

فالطلاق مصدر وصيغته واحدة ، وأما الاثنان فعدد محض .

وعلى أى ، فما يقع من الطلاق فى الكتابات يكون طلاقا بائنا .

وعند الشافعى طلاق رجعى لانها كتابات عن الطلاق .

وقد ذكر ابن عابدين فى حاشيته (٢) قوله حرام من حرم الشئ بالضم صار  
 حراما امتنع . . . المتعارف انما هو إيقاع البائن لا الرجعى .

ثم قال :

" ومقتضى الجواب وقوع الرجعى به فى زماننا لانه لم يتعارف إيقاع البائن به  
 فان المعامى الجاهل الذى يحلف بقوله : على الحرام لأفعل كذا ، لا يميز بين البائن  
 والرجعى ، وانما المعروف عنده ان من حنث بهذا اليمين يقع عليه الطلاق مثل قوله  
 على الطلاق الا أفعل كذا " (٤) .

(١) المسوط ١٠/٧ ، ١٣ .

(٢) الميزان الكبرى ٩٦/٢ .

(٣) البدائع ٤/١٨٠٠ - ١٨١١ ، فتح القدير ٣/٧٢ ، تبیین الحقائق ١/٢١٦ .

٢٩٨/٣ .



وهذا أخذ بقول الشافعى رحمه الله •

الترجيح :

وأرجح رأى الاصحاب لما يلى :

١ - الأصل أن النية مجردة لا يتعلق بها حكم •

وهذا اللفظ " حرام " لا يتعلق به الممدد • والنية وحدها لا تكفى فى إضافة

الممدد •

٢ - الأصل فى الطلاق والغرامات أن بها شبهة من الحدود فتدفع بالشبهة •

وهى هنا متوفرة • والله أعلم •

هذه هى الأصول الشهيرة التى خالف فيها زفر جمهور الحنفية • وهناك أصول فروعية

أخرى مثل :

الأصل عند زفر : الفايئان لا تدخلان فى الحكم خلافاً للاصحاب •

الأصل عند زفر : التقادم لا يمنع من قبول الشهادة فى الحدود وهو قول مالك

والشافعى وأحمد وعند الاصحاب يمنع من قبول الشهادة (١) •



